المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

شَواهِدُ التَّصريفِ فِي المفَضَّلِيَّات
(دِراسَةً صَرْفِيَّةً تَحْلِيْلِيَّةً)

Evidence of Morphology in Mufdilaat
(Morphological study Analytical)

رسالة مقدَّمة لاستكمال متطلَّبات الحصول على درجة ماجستير
الآداب في الدِّراسات اللغويَّة

إعداد:
مريم بنت صالح بن سليمان المقيطيب
الرَّقم الجامعيّ: ٣٥١٢٠٠٠٢٨
إشراف:
الأستاذ الدُّكتور: فريد بن عبدالعزيز الزَّامل السُّليم
الأستاذ في كليَّة اللغة العربيَّة والدِّراسات الاجتماعيَّة

العام الجامعيّ ١٤٣٩/١٤٤٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

شواهد التصريف في المفضليات دراسة صرفية تحليلية

Morphological evidence in Al-Mufdilaat: An analytic morphological study

إعداد الطالبة: مريم بنت صالح بن سليمان المقيطيب
الرقم الجامعي: (٣٥١٢٠٠٠٢٨)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	أ.د. فريد بن عبد العزيز الزامل	أستاذ	نحو وصرف	
المناقش الخارجي	د. سعد بن عبد الله المحمود	أستاذ مشارك	نحو وصرف	
المناقش الداخلي	د. حسن بن عبد العاطي محمد	أستاذ مساعد	نحو وصرف	

في يوم الثلاثاء: ٢٥/٨/١٤٤٠هـ، الموافق ٣٠/٤/ ٢٠١٩م

شُكْرٌ وَتَقْدِير

شُكْرٌ وَتَقْدِير

أشكر الله عزَّ وجلَّ الذي أعانني ووفَّقني لإتمام هذا البحث، على هذا الوجه، وأسأل الله أن ينفع به.

ثم أشكُرُ والدَيَّ شكرًا جميلًا، "شُكْرَ الرَّوض للمطر، والسَّاري للقمر، بل شكر الظمآن الوارد، للزُّلال البارد"[1]، فيا ربِّ ضاعف لهما الأجرَ والمثوبة، وألهمني البِرَّ والإحسان ردًّا للجميل.

وبعد شكري وتقديري لوالدِي الذي حباني من وقته كثيرا، وعلمني النَّحو خيرَ تعليم أُهديه هذا البحث الذي أَعدُّه ثمرة من ثِمار إحسانه، فجزاه الله عن صنيعه أفضل الجزاء بمنه وكرمه.

ثمَّ إنَّ لكلِّ جوادٍ كبوة، ولكلِّ كاتب سقطة، ولكلِّ سالكٍ طريقًا مُوَجِّهًا ومُعِينا، فيا ربي جازِ من وجَّهني وأعانني الجزاء الأوفى، والمثوبة العظمى.

وأخصُّ بالشكر شقيقي الذي كان خيرَ أخ ومعينٍ طيلة إعداد هذه الرسالة بدعمه وتشجيعه، وصبره، فجزاه الله عنِّي خير الجزاء في الدُّنيا والآخرة.

والشُّكر وإنْ طَالَ لا يُوفِّي أصحابَ المعروف حقَّهم، ولكنَّ الشُّكرَ في النَّفس ضَربةُ لازبٍ، فيه يظهر إحسانُ الباذل، ولهم منّا كلُّ الدُّعاء.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

[1] رسائل الثعالبي٣١.

مُلَخَّص الرِّسَالة

شَواهِدُ التَّصريفِ فِي المَفَضَّلِيَّات
(دِراسَةً صَرْفِيَّةً تحليليَّةً)

إعداد:

مريم بنت صالح المقيطيب

ملخَّص الرسالة

كان هذا البحث قائما على مقارنة التحليل الصَّرفي لشواهد التصريف بين شُرَّاح المفضليات وبين الصَّرفيين ابتداء من القرن الثاني، ثم المقارنة بين تحليل الصرفيين المتقدمين والمُحدَثين، كما أن في هذا البحث دراسة لشواهد لم ترد في كتب الصرفيين، وهي صالحة لأن تكون شاهدا لمسألة مختلف فيها، أو معدودة في الشواذ، أو من لغات العرب.

وقد أجاب هذا البحث عن الأسئلة التالية:

١- كم عدد شواهد التصريف التي تنطبق عليها شروط هذه الدراسة في المفضليات؟

٢- هل كان للصرفيين موقف من الشواهد مغاير لموقف شراح المفضليات؟

٣- ما مدى مطابقة القواعد الصرفية للشواهد الشعرية التي تنطبق عليها شروط هذه الدراسة في المفضليات؟

٤- ما موقف الصرفيين من شواهد المفضليات التي تخالف قواعدهم؟

٥- هل استقصى الصرفيون جميع الشواهد للاحتجاج بها على قواعدهم أم كان هناك شواهد غفلوا عنها؟

٦- هل للباحثين المحدثين في علم الصرف آراء في تلك الشواهد تخالف آراء المتقدمين؟

وقام البحث على: مقدِّمة، وتمهيدٍ، وأربعة فصول، وخاتمة، وكانت على النحو التالي:

أما **التمهيد** فقد تناول الحديث عن المفضَّل الضّبِّيّ، وكتاب المفضليات، ومكانته، وشروحه، والشاهد الشعري، ومنهج الاستشهاد به في المجال الصرفي.

ودَرَس **الفصلُ الأوَّل** الشواهدَ في المسائل التي تخصُّ الأفعال، أبنيتها المجرَّدة، والمزيدة، ومعاني صيغ الزِّيادة فيها.

وأمَّا **الفصلُ الثاني** فقد دَرَس الشواهد في المسائل التي تخصُّ الأسماء، أبنيتها المزيدة، والمصادر، والمشتقات، والجموع، وما فات الصرفيين من شواهد الجموع، والتصغير، والنسب، والتذكير والتأنيث، والمقصور والممدود.

وتناول **الفصل الثالث** الشواهد في المسائل المشتركة بين الأسماء والأفعال، أحرف الزيادة، والإعلال والإبدال، وما فات الصرفيين من شواهد الإعلال والإبدال، والإدغام.

وفي **الفصل الرابع** دراسة منهجية لشواهد التصريف في المفضليات، فيه حديث عن شواهد التصريف والقياس، وشواهد التصريف بين المفضليات والمصادر الصرفية، والمقارنة بين المتقدمين والمتأخرين في تناولهم للشواهد، والتقويم.

وكان من أهم النتائج ما يلي:

أولًا: لم يكن للصَّرفيين موقف مغاير لموقف شُرَّاح المفضليات؛ فهم غالبًا ما يتفقون مع بعضهم في توجيه موضع الشَّاهد، ولم يُخالفوهم في توجيه لفظ الشَّاهد إلا في مسائل قليلة منها: جمع (شِمال) جمع تكسير مقدَّر على (شِمال).

ثَانيًا: لقد تضمنت المفضليات عددًا كبيرًا من الكلمات التي فاتت الصرفيين، والتي قد تُغيِّر من حُكْم المسألة الصرفية، فتنقلها من الشذوذ مثلًا إلى القياس، وقد درست أربعة عشر شاهدًا على ثلاث مسائل: مسألة في باب الجمع، ومسألتين في باب الإعلال والإبدال، وهذا مما يدلُّ على أن استقصاء الصرفيين للشواهد يَحتاج إلى إعادة نظر، خاصة في المسائل التي حُكِم عليها بالشُّذوذ أو النُّدرة، أو القلَّة، أو حصرها في لغة من لغات العرب، وهذا ليس حطًّا من جهد العلماء بلا شك.

ثالثًا: اختلفت رواية المفضليات عن رواية الصرفيين في أكثر من موضع، وبلغ عددها سبعة شواهد، وغالبًا ما يكون اختلاف الرِّواية في موضع الشاهد، وهذا يلفت النظر إلى أن مخالفة الصرفيين لرواية المفضليات فيه تعمُّد؛ لعلَّة إثبات قواعدهم.

رابعًا: سبب اختلاف الصرفيين في شواهد المفضليات هو اختلاف منهج القياس، ومنهج القياس هو امتداد للمدرسة النحوية التي يسيرون عليها، لأنَّ منهج أهل البصرة في التقعيد يشترط الاطِّراد ولا يأخذون إلا من قبائل محدودة تتسم بأعلى درجات الفصاحة،

وأمَّا أهل الكوفة فالمنهج المعهودُ عنهم أنَّهم يتوسعون في السَّماع ولا يشترطون الاطِّراد.

خامسًا: أن الصرفيين لم يعطوا مسائل الأفعال حقها في المصنفات الصرفية، وكما أن هناك شواهد للأفعال كثيرة في أشعار المفضليات، ولم يستشهدوا بها.

سادسًا: اعتماد الصَّرفيين على الاشتقاق في معرفة الأصلي من الزائد مؤدٍّ لاختلافهم في تحديد أصول بعض الكلمات، هذا يُعذر فيه الصرفيون القدماء لصعوبة البحث في المسموع مقارنة بالعصر الحالي، إذ كان الأجدر أن يعتمد على جمع اشتقاقات الكلمة الواحدة من جميع المعاجم العربية ثم الحكم على الحرف بالأصالة والزيادة، أو تتبع الحرف الواحد في جميع المعاجم ثم يُحدد مقياس أصالته وزيادته.

سابعًا: تشدد الصرفيين في القياس ويُحاولون عدم مخالفته وإن كان ذلك على حساب المعنى.

ثامنًا: من خلال دراسة شواهد هذا البحث لم يكن للباحثين المحدثين في تناول شواهد المفضليات أراء تُخالف آراء المتقدِّمين.

* * *

المقَدِّمَة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف خلق الله أجمعين سيدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين. وبعد:

فإنَّ الأدلَّة النَّحوية هي مرتكز اللغويين في استنباط القواعد، ويأتي في مقدمتها القرآن الكريم، وللشِّعر منزلة عظمى في ذلك، فقد عُني اللغويون بوضع قواعد أصوليَّة في ما يُستشهَد به من الشِّعر من حيث فصاحة القائل، وذلك بتحديد مكان قائله وزمانه.

وصاحب ذلك الاهتمام بجمع الفصيح منه، واختيار أجوده من حيث المعنى، والحرص على شرحه، فكانت من بين تلك الاختيارات ما أسموه بالمفضليات نسبة إلى جامعه المفضل الضبي الكوفي اللغوي، وقد تصدَّى إلى شرح تلك الاختيارات مجموعة من اللغويين منهم: أبو محمد الأنباري(٣٠٥هـ) وأبو جعفر النحاس(٣٣٨هـ) وأبو علي المرزوقي(٤٢١هـ) وأبو زكريا التبريزي(٥٠٢هـ) وصاحب مجمع الأمثال أبو الفضل الميداني(٥١٨هـ)، والذي طُبع من الشُّروح ثلاثة، هي شرح ابن الأنباري، وشرح الخطيب التبريزي، وشرح المرزوقي. وقد اعتمدت في هذه الرِّسالة على شرح ابن الأنباري، والخطيب التبريزي، وكان المنهج البارز في هذه الشروح التطرق إلى الجانب النَّحوي والصَّرفي.

ومن منطلق المنهج في تلك الشروح أتت فكرة هذا البحث، الذي بعنوان: (**شواهد التصريف في المفضليات / دراسة صرفية تحليلية**)، وكان من أبرز أهدافه مقارنة التحليل الصَّرفي بين الشُّراح وبين الصَّرفيين ابتداء من القرن الثاني، ثم المقارنة بين تحليل الصرفيين المتقدمين والمُحدَثين، ويهدف –أيضًا – إلى البحث عن شواهد لم ترد في كتب الصرفيين، تكون شاهدا لمسألة مختلف فيها، أو معدودة في الشواذ، أو من لغات العرب.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

أهمية هذا البحث تكمن في مكانة الشَّاهد الشِّعري عند اللغويين عموما، وعند

النحويين والصرفيين خصوصًا؛ لحاجتهم إليه في استنباط القواعد، وتأييد القواعد التي استُنبِطَت من غيره من النصوص الفصيحة، وكما يَحْتَجُّون به – أيضًا – لتبيين آرائهم التي تخالف آراء غيرهم، ويمكن التعبير عن أهمية الموضوع في خمس نقاط، وهي:

١– المساهمة في إثراء الدراسات الصرفية بالاعتماد على المدونات اللغوية.

٢– مكانة الشِّعر الكبيرة لدى الصرفيين في الاحتجاج به على القواعد الصرفية.

٣– للمفضليات وشروحها أهمية عظيمة؛ لما تحمله من ظواهر لغوية تصلح أن تكون رافدا للدراسات الصرفية، فأتت هذه الدراسة لتأمل موقف علماء الصرف منها، وقياس مدى استقصائهم لجميع شواهدها.

٤– المقارنة بين الاستشهاد لتقرير القواعد، والاستشهاد لحصر الشاذ وتوجيهه.

٥– مكانة الشاهد الشعري من البحث الصرفي، وموقف العلماء منه إذا خالف قواعدهم.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تقوم هذه الدراسة ابتداء من منطلق تتبع شواهد التصريف الواردة في المفضليات، ثم المقارنة بين موقف التصريفيين وموقف اللغويين[١] من خلال تحليلاتهم لها، وذلك كله قائم على النظر في كتب التصريف وشرّاح المفضليات، مع لفت النظر إلى أن الدراسة الصرفية في تلك الشواهد تقتصر على موضع الشاهد عند الصرفيين لا النظر في الأحكام الصرفية الداخلة تحت كلِّ شاهد.

وستعنى الدراسة –أيضا– بتتبع ما يصلح شاهدا على مسألة مختلف فيها، أو محكوم عليها بشذوذ أو ندرة، أو منسوبة إلى لغة من لغات العرب مما لم نقف عليه في مصنفات الصرفيين. فبموجب هذا يتعين أن يتوفر في الشواهد التي ستكون موضوعَ هذه الدراسة شرط من ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون شاهدا على مسألة مختلف فيها، فيأتي هذا الشاهد ليعضد أحد

---

[١] يُقصد باللغويين الشراح للمفضليات.

الآراء المختلف فيها.

الثـاني: أن يكون شاهدا على مسألة حكم عليها بالشذوذ أو الندرة.

الثالث: أن يكون شاهدا على لغة من لغات العرب.

وسيتبع هذا معرفة آراء الصرفيين المُحدَثين وموقفهم من تلك الشواهد، ومقارنتها بآراء المتقدمين، والكشف عن الجديد الذي استحدثوه من دراساتهم فيها.

وستجيب نتائج هذه الدراسة -بإذن الله- عن الأسئلة التالية:

١- كم عدد شواهد التصريف التي تنطبق عليها شروط هذه الدراسة في المفضليات؟

٢- هل كان للصرفيين موقف من الشواهد مغاير لموقف شراح المفضليات؟

٣- ما مدى مطابقة القواعد الصرفية للشواهد الشعرية التي تنطبق عليها شروط هذه الدراسة في المفضليات؟

٤- ما موقف الصرفيين من شواهد المفضليات التي تخالف قواعدهم؟

٥- هل استقصى الصرفيون جميع الشواهد للاحتجاج بها على قواعدهم أم كان هناك شواهد غفلوا عنها؟

٦- هل للباحثين المحدثين في علم الصرف آراء في تلك الشواهد تخالف آراء المتقدمين؟

أهداف البحث :

١- جمع شواهد الصرفيين الواردة في ديوان المفضليات، والموازنة بين الشواهد التي تقرر القواعد، والتي يحكم عليها بالشذوذ، وترتيبها على حسب الترتيب المشهور لأبواب التصريف.

٢- بيان منهج الصرفيين في التعامل مع تلك الشواهد.

٣- ربط الدراسات والتحليلات القديمة لتلك الشواهد بالدراسات الحديثة.

٤- التحقق من مطابقة تلك الشواهد للقواعد الصرفية.

٥- اكتشاف ما يصلح أن يكون شاهدًا مما لم يذكره المتقدمون.

٦- التحقق من مدى استقصاء الصرفيين للأبيات التي تصلح أن تكون شواهد يحتجون بها.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات متعددة ومتنوعة تتعلق بموضوع هذا البحث، بعضها متعلق بالدراسة الصرفية، والبعض الآخر متعلق بديوان المفضليات، فكل الدراسات التي تمكنت من الوقوف عليها لم تقدم كلَّ ما يهدف إليه هذا البحث، ومن تلك الدراسات:

- المسائل النحوية والصرفية في (شرح القاسم الأنباري للمفضليات)، للباحث محمد بن سعد الشواي رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ١٤٠٩هـ
- جموع التكسير في ديوان المفضليات، للباحث حسين أرشيد الأسود العظامات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،٢٠٠٢م.
- لغة الشعر في المفضليات للباحثة ميساء صلاح وداي السلامي، رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة. ١٤٢٧هـ
- الظواهر التركيبية في ديوان المفضليات للباحثة فاطمة حسن عبدالرحيم شحادة فضة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٩٨٨.
- الربط في ديوان المفضليات دراسة لغوية، للباحث سيد محمد سيد صالح، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ٢٠٥
- المفضليات وثيقة لغوية أدبية، للباحث علام علي أحمد، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية ١٩٨٠
- النداء في المفضليات وجمهرة أشعار العرب، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ١٩٨٧
- في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، للباحث عبد الكريم محمد حسن جبل، رسالة ماجستير، ١٩٩٧ .

منهج البحث :

إن مثل هذا البحث، وبتلك الأهداف التي أشرت إليها يحتاج إلى أكثر من منهج؛ لكي يخرج بنتائج جديدة تخدم الدراسات الصرفية بإذن الله تعالى، وكانت تلك المناهج التالية:

• المنهج التاريخي حيث أتتبع الشاهد في مصادر التصريف.

• المنهج المقارن للمقارنة بين الصرفيين في تعاملهم مع تلك الشواهد، ثم المقارنة بينهم وبين المحدثين.

• المنهج التحليلي، وذلك بتحليل تلك الشواهد تحليلا صرفيًّا، للوقوف على ما فيها من شاهد لمسألة اختلف فيها، أو موطن شذوذ، أو شاهد على لغة من لغات العرب، ثم البحث عن شواهد أخرى لم يتعرض لها الصرفيون، وإجراء ذلك التحليل عليها؛ للوقوف على مدى صلاحيتها للاستشهاد بها في المجال الصرفي.

وأما المنهج التفصيلي الذي سرت عليه في هذه الدراسة، فهو كما يلي :

• أرتب الشواهد الصرفية على حسب الترتيب المشهور لأبواب التصريف.

• أذكر الشاهد أولا بعد ذكر قائله، ثم أذكر القاعدة التي يندرج تحتها.

• أوضح موضع اختلاف الرواية -إن وجدت-بين الصرفيين وشراح المفضليات.

• بما أن الدراسة مقارنة فإنني أرتب الآراء المختلفة حول الشاهد، ومن قال بها، وأذكر عددها، مع مناقشتها.

• اعتمدت على ذكر رواية الشاهد في المفضليات حتى يتسنى لي المقارنة بين روايتها في المفضليات، وروايتها في ديوان الشاعر، ورواية الصرفيين لها.

• أُقارن بين رأي المتقدمين والمحدثين إن وجد بينهم خلاف.

• أُبين القول الراجح، وذكر دليل ترجيحه ومسوغاته، ما أمكن ذلك.

• أوثق الآراء الصرفية التي تمثل رأيا معينا ابتداء بالرأي المتقدم.

• أخرج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، وكلام العرب.

خطة البحث:

لقد انتظمت دراسة الموضوع في مقدِّمة، وتمهيدٍ، وأربعة فصول، وخاتمة، وكمَّلتها بالفهارس الفنية. وكانت على النحو التالي:

المقدمة: وقد اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلته وتساؤلاته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجية البحث، وخطته.

التمهيد:

المدخل: تعريف بالمفضَّل الضّبِّيّ.

أولا: كتاب المفضليات، مكانته، وشروحه.

ثانيا: الشاهد الشعري، ومنهج الاستشهاد به في المجال الصرفي.

الفصل الأوَّل: شواهد الأفعال

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: أبنية الأفعال المجرَّدة.

المبحث الثَّاني: أبنية الأفعال المزيدة.

المبحث الثَّالث: معاني صيغ الزِّيادة في الأفعال.

الفصل الثاني: شواهد الأسماء

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأوَّل: أبنية الأسماء المزيدة .

المبحث الثَّاني: المصادر .

المبحث الثَّالث: المشتقات.

المبحث الرَّابع: الجموع.

المبحث الخامس: ما فات الصَّرفيين من شواهد الجموع.

المبحث السَّادس: التصغير

المبحث السَّابع: النسب.

المبحث الثَّامن: التذكير والتأنيث.

المبحث التَّاسع: المقصور والممدود .

الفصل الثالث: شواهد المشترك بين الأسماء والأفعال

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوَّل: أحرف الزيادة.

المبحث الثَّاني: الإعلال والإبدال.

المبحث الثَّالث: ما فات الصَّرفيين من شواهد الإعلال والإبدال.

المبحث الرَّابع: الإدغام.

الفصل الرابع: دراسة منهجية لشواهد التصريف في المفضليات:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : شواهد التصريف والقياس.

المبحث الثاني: شواهد التصريف بين المفضليات والمصادر الصرفية.

المبحث الثالث: المقارنة بين المتقدمين والمتأخرين في تناولهم للشواهد.

المبحث الرابع : التقويم .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج.

الفهارس الفنية: وتشمل:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الشواهد الشعرية.
- فهرس شواهد التصريف في المفضليات.
- فهرس الفائت من شواهد التصريف في المفضليات.
- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.

وأخيرًا: أسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، وشاهدًا لي يوم الدِّين، وأن يغفر لي ولوالديَّ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

* * *

التَّمهيد

المدخل: تعريف بالمفضَّل الضّبِّيّ.

أولًا: كتاب المفضَّليات، مكانته، وشروحه.

ثَانيًا: الشَّاهد الشِّعريّ، ومنهج الاستشهاد به في المجال الصَّرفيّ.

مدخل

أولًا: المفضَّل بن محمَّد الضَّبِّيّ:

هو أبو العباس المفضَّل بن محمَّد بن يعلى بن عامر بن سالم بن الرمال، من بني ثعلبة بن السّيد بن ضبَّة، ويقال بن أُبَيّ الضَّبِّيّ، ويكنَّى -أيضًا- بأبي عبدالرَّحمن[١].

والمفضَّل من علماء أهل الكوفة، كان عالمِا بالشِّعر، وهو أوثق من رَوَى الشِّعر من الكوفيّين، ولم يكن ذا علم بالنَّحو ولا اللغة، ولا المعاني، ولا تفسير الشِّعر، وإنَّما اختصَّ برواية الشِّعر المجرَّد[٢]، ذكر الخطيب أنَّه علَّامة[٣]، وذكر الحمويُّ أنه نحويٌّ لغويٌّ، وهذا غريب؛ لِما روي عن أبي حاتم أنّه كان يقول:" إني لا أُحْسِن شيئا من الغريب ولا من المعاني ولا تفسير الشِّعر...ولم يكن بالعالم بالنَّحو"[٤]، وذكر السيوطي في بغية الوعاة أنَّه نحويٌّ[٥].

فأمَّا كونه لُغويًّا فأجد له مرجِّحا وهو التأليف في معاني الشِّعر والأمثال والألفاظ، كما ذكره ياقوت الحموي من مؤلفاته[٦]، وأمَّا كونه نحويًّا فبعيد؛ لأنه لم يؤلف فيه ولم يذكرْ أحد أنَّ له أقوالًا في مسائل نحويَّة أو صرفيّة - فيما اطلعت عليه من مصادر-.

وكان راوية للأدب والأخبار وأيَّام العرب مُوثَّقًا في روايته وقدم بغداد في أيام هارون الرشيد.[٧]، أخذ عنه البصريُّ أبو زيد الأنصاريّ لثقته.[٨]

قال محمد بن سلَّام الجمحيُّ[٩]:" أعلم من ورد علينا بالشّعر وأصدقه من غير أهل

---

[١] يُنظر: الفهرست للنَّديم٧٥، ونزهة الألباء لابن الأنباري٥١ .

[٢] يُنظر: مراتب النحويّين لأبي الطَّيِّب اللغويّ١١٦ .

[٣] يُنظر: تاريخ مدينة السَّلام للخطيب البغدادي١٥/١٥١ .

[٤] مراتب النحويّين لأبي الطَّيِّب اللغويّ١١٦ .

[٥] يُنظر: ٢٩٧/٢ .

[٦] يُنظر: معجم الأدباء٢٧١٢ .

[٧] يُنظر: تاريخ مدينة السَّلام للخطيب البغدادي١٥/١٥١، والأنساب للسمعاني١٢/٤ .

[٨] يُنظر: نزهة الألباء لابن الأنباري٥١ .

[٩] إنباه الرواة للقِفطيّ٢٩٩/٣ .

البصرة المفضّل بن محمد الضّبيّ الكوفيّ" .

مَن أخذ مِنهم:

سمع سِمَاك بن حَرْب، وأبا إسحاق السَّبيعيّ، وعاصم بن أبي النُّجود، ومجاهد بن رومي، وسليمان الأعمش، وإبراهيم بن مهاجر، ومغيرة بن مُقسم.(١)

مَن أخذوا عنه:

رَوَى عنه أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، والكسائي، ومُحَمد بن عمر القصبي، وأبو كامل الجحدري، وأبو عبد الله محمد بن زياد بن الأعرابي، وأحمد بن مالك القشيري، وأبو زيد الأنصاري، وخلف الأحمر، وغيرهم.(٢)

ومع شهرة المفضَّل بالشِّعر إلا أنَّه لم يكن شاعرًا، "وقيل للمفضّل: لمَ لا تقول الشِّعر وأنت أعلم النَّاس به؟ فقال: علمي به يمنعني من قوله؛ وأنشد عقب هذا القول(٣):

أَبَى الشِّعر إلَّا أنْ يَفِيْء رَدِيْـئُهُ عَلَيَّ وَيَأْبَى مِنْهُ مَا كَانَ مُحْـكَمَا

فَيَا لَيْتَنِيْ إِذْ لَمْ أُجِدْ حَوْكَ وَشْيِهِ وَلَمْ أَكُ مِنْ فُرْسَانِهِ كُنْتُ مُفْحَمَا"(٤)

---

(١) يُنظر: تاريخ مدينة السَّلام للخطيب البغدادي ١٥١/١٥ .

(٢) يُنظر: تاريخ مدينة السَّلام للخطيب البغدادي١٥١/١٥، ومعجم الأدباء للحمويّ٢٧١٠، وميزان الاعتدال للذَّهبيّ١٧٠/٤ .

(٣) إنباه الرواة للقِفطي٢٩٩/٣ .

(٤) البيت من الطويل، نُسب للمفضل الضَّبِّيّ في الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني٤١٣، وللأصمعي في العمدة في محاسن الشِّعر وآدابه للقيرواني١١٧/١، ودون نسب في زهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق القيرواني٢٤٦/١، وربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشريّ٢١١/٥ .

يفيء: يرجع حَوْك: حوك الشِّعر حرفته. وشي: الوشي النسج والتأليف. مفحم: المفحم الذي لا يقول الشِّعر. (يُنظر: العين(ح و ك)٢٥٧/٣، و(و ش ي)٢٩٩/٦، و(ف ي ء)٤٠٧/٨، وجمهرة اللغة(ف ح م)٥٥٦/١).

ثانيًا: قبيلته:

ضبَّة من قبيلة مُضَر، التي تفرع عنها فرعان عظيمان هما: إلياس، وقيس عيلان. أمَّا إلياس فأولاده ثلاثة، هم: عامر وهو مدركة، وعمرو وهو طابخة، وعمير وهو قمعة، وأم الثلاثة خِندِف، من قضاعة فنسبوا إليها. وقد تفرع من خِندِف أولاد إلياس فروعًا، وضبة أحد فروعها[١].

"وضبَّة بْن أدّ أَخُو عَمْرو بن أدّ بن طابخة بن إلْيَاس، فَمنهمْ سلمَان بن عَامر الضَّبِّيّ وعتاب بن شمير الضَّبِّيّ، وَلم يرو عَن النَّبِي ﷺمن بني ضبة غَيرهمَا"[٢].

وتعد ضبة جمرة من جمرات العرب، وتقع منازلها في اليمامة، والمفضَّل الضَّبِّيّ نُسب إليهم، كانوا يصفون القبيلة بأنها جمرة إذا لم تتحالف مع غيرها، واعتمدت على نفسها فقط فإذا تحالفت بعد ذلك قالوا: "طفئت الجمرة"[٣].

ثالثًا: مؤلفاته:

من مصنَّفات المفضَّل: كتاب الاختيارات هو المنسوب إليه فقيل: المفضليَّات، وكتاب معاني الشِّعر، وكتاب الأمثال، وكتاب الألفاظ، وكتاب العروض[٤].

رابعًا: مولده ووفاته:

وُلِد المفضَّل في العشْرِ الأُول من القرن الثاني، وأمَّا وفاته فذكر الذَّهبيّ وابن الجزريّ أنه تُوفِّي سنة مائة وثمانٍ وستِّين، ويرى أحمد شاكر وعبد السَّلام هارون أنَّه تُوفِّي سنة مائة

---

[١] يُنظر: في تاريخ الأدب الجاهلي لعلي الجندي٣٨ و ٤١ .

[٢] الإنباه عن قبائل الرواة لابن عبدالبرّ٦٠ .

[٣] يُنظر: في تاريخ الأدب الجاهلي لعلي الجندي٤١ .

[٤] يُنظر: معجم الأدباء للحمويّ٢٧١٢ .

وثمانٍ وسبعين للهجرة[١].

* * *

[١] يُنظر: ميزان الاعتدال٤/١٧١، وغاية النهاية في طبقات القرَّاء٢/٢٦٨، ومقدمة تحقيق المفضليَّات٢٥وما بعدها.

أولًا: كتاب المفضَّليات، مكانته، وشروحه

أولًا: كتاب المفضليات:

المفضَّليَّات أحد مصادر الشِّعر الجاهليّ الخاصّة، وكتاب المفضَّليَّات هو مجموعة شعريَّة، مختارة منسوبة إلى المفضَّل بن محمد الضَّبِّيّ، "والشَّائع المعروف أنَّ المفضَّل جمعها لتلميذه المهديّ حينما جعله والده الخليفة العباسيُّ المنصورُ مؤدِّبًا له. وكان المفضَّل سمَّاها في الأصل كتاب الاختيارات، ولكنها بعد ذلك سميت باسمه"[١].

وتضُمُّ المفضليات مائةً وثلاثين قصيدة كما في تحقيق أحمد شاكر وعبد السَّلام هارون، ولكن الخلاف في عدد القصائد قد وُجِد، يقول ابن النديم: "وهي مائة وثمان وعشرون قصيدة، وقد تزيد وتنقص، وتتقدم القصائد وتتأخر، بحسب الرواية عن المفضَّل، والصَّحيحة التي رواها ابن الأعرابيِّ"[٢].

ثانيًا: مكانة كتاب المفضليات:

المفضليات هي أقدم مجموعة في اختيار الشعر العربي، فقد سبق المفضَّل بها رواة أهل البصرة فقد جمعها واختار أجود قصائد المقلِّين، بأمر من أبي جعفر المنصور ليؤدّب بها المهديَّ، ويُعلِّمه روائع الشعر، فتناولها العلماء والتلاميذ رواية وشرحًا ودراسة وحفظًا، وتفسيرًا للغريب، والمعاني الغريبة[٣].

---

[١] في تاريخ الأدب الجاهلي لعلي الجندي ١٥٨ .

[٢] الفهرست للنَّديم٧٥ .

[٣] يُنظر: كتاب الاختيارين المفضَّليَّات والأصمعيَّات للأخفش الصَّغير٣ (المقدِّمة).

ثالثًا: شروح كتاب المفضليات:

للمفضَّليَّات خمسةُ شروح خاصَّة بها ولم يدخل معها غيرها، وشُرَّاحها ما بين القرن الرَّابع والسَّادس، اثنان من علماء القرن الرَّابع، هما: أبو محمد القاسم بن محمد بن بشَّار الأنباريّ(٣٠٥هـ)، وابن النَّحَّاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحويُّ البصريّ(٣٣٨هـ)، وواحد من علماء القرن الخامس، هو أبو علي أحمد بن محمد المرزوقيّ(٤٢١هـ)، واثنان من علماء القرن السَّادس، هما أبو زكريَّا يحيى بن عليّ بن الخطيب التبريزيّ(٥٠٢هـ)، وأبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميدانيّ(٥١٨هـ).

وهناك شروح للمفضَّليَّات مع غيرها من الاختيارات، وذلك ككتاب الاختيارين المفضَّليَّات والأصمعيَّات للأخفش الصَّغير.

* * *

ثانيًا: الشَّاهد الشِّعريّ، ومنهج الاستشهاد به في المجال الصَّرفيّ

أولًا: الشَّاهد الشِّعريّ:

الشَّاهد لغة: الحاضر[١]، قال ابن فارس:" الشِّينُ وَالْهَاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى حُضُورٍ وَعِلْمٍ وَإِعْلَامٍ"[٢].

والشَّاهد في الاصطلاح: هو النَّقل المسموع الذي يشهد على صحَّة القوانين والقواعد، وبه" يُتوصَّل...إلى علم مالا يُعلم في العادة اضطرارًا"[٣]، وينتهي به الاحتجاج.

وعرّف التهانوي الشَّاهد بأنَّه:" الجزئيُّ الَّذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التّنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخصّ من المثال"[٤].

ويسمُّون الشَّاهد دليلًا ونقلًا، وهو أحد أقسام أدلَّة النَّحو، وأوَّلُها، قال أبو البركات:" أقسام أدلَّتِه ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، ومراتبها كذلك"[٥] .

والشَّاهد أصله (ش هـ د) اسم فاعل من (شَهِد) ،أي يشهد على لسان من تكلم به، وهو من الأوصاف المشتقَّة دال على حدث الشَّهادة، والذَّات، وهذه الذَّات مجازيَّة؛ لأنَّ الشّاهد المرويَّ دلَّ بلسان حاله على الذَّات المحسوسة، والشَّاهد باعتبار الاصطلاح اسم جنس يشمل القرآن والحديث وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

والشِّعر لغة: العِلْم والفِطنة، في أحد معنييه، قال ابن فارس:" الشِّينُ وَالْعَيْنُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ مَعْرُوفَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى ثَبَاتٍ، وَالْآخَرُ عَلَى عِلْمٍ وَعَلَمٍ... وقَوْلُهُمْ شَعُرْتُ

---

[١] يُنظر: المنجد في اللغة لكراع النمل ٢٣١/١، والصِّحاح للجوهري٤٩٤/٢ .

[٢] مقاييس اللغة٢٢١/٣.

[٣] لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري٨١.

[٤] كشَّاف اصطلاحات الفنون١٠٠٢/١ .

[٥] لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري٨١ .

بِالشَّيْءِ، إِذَا عَلِمْتَهُ وَفَطِنْتَ لَهُ. وَلَيْتَ شِعْرِي، أَيْ لَيْتَنِي عَلِمْتُ... قَالُوا: وَسُمِّي الشَّاعِرُ لِأَنَّهُ يَفْطِنُ لِمَا لَا يَفْطِنُ لَهُ غَيْرُهُ"[١].

والشِّعر في اصطلاح الأدباء كما عرَّفه ابن خلدون:" الكلام الموزون المقفَّى، ومعناه الَّذي تتكون أوزانه كلُّها على روي واحد وهو القافية"[٢].

والشِّعر واحد، أصله (ش ع ر)، ثلاثيٌّ صحيح، اسم جمع لا مفرد له من لفظه، جمعه (أَشْعَار) على القلَّة، و(الشَّاعر) جمعه (شَاعرون) على القياس؛ لأنَّه وصف لمذكر عاقل على وزن فاعل، ويُجمع (شُعَرَاء) على غير قياس[٣]؛ لأنَّ مفردَه على (فاعِل) لا (فَعِيل)، فليس هو كـ(كريم) و(كُرماء) و(ظَريف) و(ظُرفاء).

إذن الشَّاهد جنس يشمل: كلام الله وكلام رسوله صلَّى الله عليه وسلَّم وكلام العرب شعرًا ونثرا، والشِّعري: قيد أخرج بعض السَّماع وهو كلام الله ورسوله وكلام العرب المنثور.

والشَّاهد الشِّعريّ هو الدَّليلُ على القواعد الوضعيَّة المنقولُ من كلام العرب المنظوم بعد سماعه، وهو داخل تحت السَّماع الذي هو أحد أدلَّة النَّحو الأربعة الغالبة[٤]، وزيادة في التَّخصيص هو أحد نوعي كلام العرب ثالثِ أضرب السَّماع.

والشاهد الشِّعري يطلق على البيت المستشهد به لإثبات قاعدة أو نحوها في زمن مخصوص ومكان مخصوص، وهو من إطلاق الكلِّ وإرادة البعض؛ لأنَّهم يوردون البيت ويريدون الموضع، وقد نصَّ التهانوي على أنَّه الجزئي –كما تقدَّم–، وهذا واضح.

ويُستعان بالشَّاهد الشِّعريِّ في إثبات القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة واللغويَّة والدِّلاليَّة

---

[١] مقاييس اللغة٣/١٩٣-١٩٤.

[٢] المقدِّمة٥٦٦ .

[٣] الصحاح للجوهريّ٢/٦٩٩ .

[٤] أدلَّة النَّحو الأربعة: السَّماع والقياس والاستصحاب والإجماع، الغالبة؛ لأن ابن جني ذكر الإجماع ولم يذكره ابن الأنباري، وابن الأنباري ذكر الاستصحاب ولم يذكره ابن جني. يُنظر: الاقتراح في أصول النّحو للسيوطيّ١٣٢.

وغيرها من مستويات اللغة، وقد تتجاوز أهميةُ الشَّاهد الشِّعريِّ عند علماء العربية إثباتَ القواعد فيجعلونها دليلًا على صحَّة اللفظة والتركيب، وبيان ما قد يعتري القاعدة من شذوذ وعدم اطِّراد[١].

ومن هذه الأهمِّيّة انصرفت عناية الرواة إلى حفظ كلام العرب وتدوينه، واختيار أجوده فظهرت لنا الاختيارات، وأوليت العناية التَّامة من قبل علماء اللغة والتفسير والحديث.

* * *

[١] يُنظر: الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم لعبد الرحمن الشِّهريّ٥٩ .

ثانيًا: الشَّاهد الشِّعريُّ المحتجُّ به:

الشِّعر وإن كان حجَّة في اللغة إلَّا أنَّ علمَاء العربيَّة وضعوا معايير لقبول ما يصلح أن يكون شاهدًا، فقد كانوا يمايزون بين الشُّعراء الجاهليين وكذلك الإسلاميين؛ وذلك حفاظًا على اللسان العربيّ، فلم يأخذوا من كلِّ القبائل لما اعتورها من الفساد بعد مخالطة الأمم، ولأنها تتفاوت فيما بينها في الفصاحة، وكان المعيار الأول الذي وضعوه هو الأخذ عن فصحاء العرب، ومقياس الفصاحة عدم المخالطة.

ثمَّ وضعوا حدًّا لزمن الاحتجاج ومكانِه، فأمَّا زمن الاحتجاج فكان بأقوال عرب الجاهليَّة وفصحاء الإسلام حتَّى منتصف القرن الثَّاني[١].

وتدخل تحت التحديد الزَّمني للشَّاهد طبقات الشُّعراء الَّذين يُحتج بشعرهم، فقد قسَّمهم العلماء إلى أربع طبقات:

"الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيدَ وحسَّان.

الثالثة: المتقدمون، ويُقال لهم الإسلاميون، الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الرابعة: المولَّدون، ويُقال لهم المحدثون، وهم مَن بعدهم إلى زماننا، كبشَّار بن برد وأبي نوَّاس"[٢]. وقد اتفقوا على الاحتجاج بشعر الطبقة الأولى والثانية إجماعًا، واختلفوا في الثالثة، وقد أجاز الاحتجاج بها البغدادي صاحب الخزانة، وأمَّا الرابعة فلا يصح الاستشهاد بها في النحو والصَّرف واللغة خاصة، وآخر من يُحتج بشعره إبراهيم بن هرمة الذي ختم به الأصمعي الشِّعر[٣].

وأمَّا مكانه فإنهم أخذوا عن العرب في وسط الجزيرة العربية، ولم يأخذوا من القبائل التي

---

[١] يُنظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم لحسن هنداويّ١٦٧.

[٢] خزانة الأدب للبغدادي٥ .

[٣] يُنظر: خزانة الأدب ٦، و في أصول النَّحو لسعيد الأفغاني١٩.

تسكن في أطرافها، ممن جاوروا الأعاجم والأحباش وغيرهم[١].

قال السّيوطيّ[٢]:" الذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم اقْتُدي وعنهم أُخذَ اللسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الَّذين عنهم أكثرُ ما أُخذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف "

ويُشترط في الشَّاهد الشِّعريّ أن يؤخذ من العربيّ، ولا يشترط فيه العدالة، وإن كان كافرًا؛ لبعده عن التدليس، ويشترطونها في راويه؛ لأنها الأصل في قبول خبره[٣].

ولا يجوز الاحتجاج بالشَّاهد الشِّعريِّ الَّذي لا يعرف قائله؛ خوفًا من أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، فاضطروا لمعرفة اسم الشاعر وطبقته[٤]، ولذلك فإن علماء العربية ينظرون للشعر بعين الريبة ولا يعتمدون عليه في وضع القواعد إلا لما ثبت عندهم وصحَّت نسبته إلى قائله، وفي كثير من الأحيان يبحثون عمَّا يقوي ذلك الشاهد من الكلام المنثور حتى يتأكدوا من صحته؛ لأنَّ الشِّعر موطن ضرورة ويُعفى عن الشاعر في كثير من المواضع ما لا يُسمح لغيره من مخالفة اللغة وقواعدها[٥].

---

[١] يُنظر: في أصول النَّحو لسعيد الأفغاني٢١ .

[٢] المزهر١/٢١١ .

[٣] يُنظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي١٩٩ .

[٤] يُنظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي٢٢١.

[٥] يُنظر: الشَّاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي١٥٨ .

ثالثًا: منهج الاستشهاد بالشَّاهد الشِّعريّ في المجال الصَّرفيّ:

اعتمد الصرفيُّون على الشَّاهد الشِّعريِّ كثيرًا في تقرير القواعد، والاحتجاج بالآراء والرَّدِّ على المخالفين، وتوضيح الشُّذوذ، ولم يستغنِ أحدٌ من الصَّرفيين وغيرِهم عن الاستشهاد به، وكان منهج إيرادها في كتب الصَّرف يتغيَّر بحسب الموضع والمسألة التي ورد فيها والحاجة للاستشهاد به عليها. ويُمكن إيضاحُ طريقة الصَّرفيين في عرض الشَّواهد الشِّعريَّة ومنهجهم في إيرادها على النَّحو الآتي:

أولًا: أوجه الإفادة منها:

تنوعت طرق الاستدلال بشواهد الشِّعر الصَّرفيَّة، فكانت أوجه الإفادة منها على ما يلي:

- الاستدلال على المسألة الصَّرفية:

ومن ذلك على سبيل المثال حكم إعلال الجمع الأجوفَ الواويِّ إذا كان على وزن (فُعَّلٍ)، قال ابنُ عصفور:" (فُعَّلٌ) إذا كان جمعًا، ولم يكن معتلَّ اللام، فإنه يجوز قلب الواو الأخيرة ياء، ثمَّ تُقلب الواو الأولى ياء، وتدغم الياء في الياء حملًا للعين على اللام. وذلك نحو: صائم وصُيَّم وصُوَّم، وجائع وجُيَّع وجُوَّع. قال الشَّاعر:

ومُعَرَّضٍ تَغْلِي المَرَاجِلُ تحتَه عَجَّلْتُ طَبْخَته لرَهْطٍ جُيَّعِ

يريد (جُوَّعًا). والوجه ألَّا تُقلب"[1].

- الاستدلال بالشَّاهد الشِّعريِّ على الشُّذوذ:

ومن ذلك استشهادهم ببيت عبديغوث بن وقَّاص على قلب واو (معدوٍّ) إلى ياء استثقالًا للضمة على الواو، فقالوا (معدِيٌّ) على خلاف القياس والأصل في المفرد، قال سيبويه:" وقال فيما قلبت الواو فيه ياء من غير الجمع:

---

[1] الممتع الكبير في التَّصريف ٣٢٠ .

وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليَّه وعادِيا

وقالوا: يسنوها المطر، وهي أرض مسنيَّة، وقالوا: مرضيٌّ، وإنَّما أصله الواو، وقالوا مرضُوٌّ فجاءوا به على الأصل والقياس"[١].

ومنه أيضًا الاستدلال على شذوذ رفع الفعل المضارع المعتل الآخر، قال ابن عصفور:" فأمَّا قول الشَّاعر:

وكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيْكَةٌ تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيتِها فَتُعِيُ

فبيت شاذ ، وقد طُعن على قائله"[٢].

وكذلك في مسألة الاسم المؤنث الرباعي وما زاد عليه لا يدخل في مصغَّره التَّاء، وما ورد فهو شاذٌّ، قال أبو عليٍّ الفارسيُّ:" وقد شذَّ شيء من هذا الباب أيضا فألحقت فيه التاء وذلك وراء وقدَّام، قالوا...قديديمة، قال:

وقد عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يومٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ"

ولحاق الهاء في هذا الضَّرب شاذٌّ عمَّا عليه استعمال الكثرة"[٣].

– الاستدلال بالشَّاهد الشِّعريّ على اللغات:

ومن ذلك إتمام اسم المفعول من الأجوف اليائيّ، قال الرَّضيُّ:" قوله: وكثر نحو مَبْيُوع ومخيوط " قال:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُونُ

وهي لغةُ تميمية"[٤] .

وقوله:" وتكون العين في تميم بدلًا من الهمزة في (أن) وهي عنعنة تميم، قال:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ"[٥]

---

[١] الكتاب٤/٣٨٥ .

[٢] الممتع في التصريف٢/٥٨٥.

[٣] التكملة٣١٥ .

[٤] شرح شافية ابن الحاجب للرَّضي٣/١٤٩.

[٥] شرح شافية ابن الحاجب للرَّضي٣/٢٠٢ .

– الاحتجاج به على مخالفة بعض الآراء:

ومن ذلك اختلاف العلماء في وزن (ميّت) فذهب البصريُّون إلى أنَّ وزنَه (فَيْعِلٌ) بكسر العين، وذهب البغداديُّون إلى أنَّها على وزن (فَيْعَلٍ) بفتح العين، فعلَّل ابن جني مخالفتَه البغداديِّين بعدم ورود (مَيَّت) بالفتح في كلامهم، ووروده في كلمات أخرى، حيث قال:" ويدلُّ على أنَّهم لو أرادوا بميّت بناء "فَيْعَل" لقالوا: "ميَّت" بالفتح... ولم نرهم قالوا: هَيِّبان" بالكسر، قال ابن أحمر:

مُسْتَبْشِرُ الوَجْهِ بالأَضْيَافِ مُقْتَبِل لا هَيَّبَان ولَا فِي رَأْيِه زَلَلُ

وأنشد سيبويه:

مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيْبِ العَيَّن

فمجيء هذا على "فَيْعَل وفَيْعَلان" بفتح العين يدل على أنهم لو أردوا بميّت وليّن ونحوهما بناء "فَيْعَل" لقالوا: "مَيَّت، ولَيَّن"، فالقياس ما عرفتك، وعليه العمل"[1].

– لا يتكؤون على الشَّاهد الشِّعريّ وحدَه في تقعيد القواعد إذا لم يوجد له مقابل في النَّثر:

ومن ذلك قول ابن عصفور:" وأمَّا (سَمَرْطُول) من قوله:

على سَمَرْطُولٍ، نِيَافٍ شَعْشَعِ

فلا يثبت به (فَعَلُّول)، لأنَّه لم يُسمع قطُّ في نثر. وإنَّما سمع في الشِّعر، وهم مما يُحرِّفون في الشِّعر، إذا اضطرُّوا إلى ذلك"[2]، يريد أنَّه من الضرورة الشعرية، وأنَّ الشَّاعر يجوز له ما لا يجوز لغيرِه.

* * *

[1] المنصف٢/١٦ .

[2] الممتع في التَّصريف١/١٦٤ .

ثانيا: منهج الصرفيين في عرض الشواهد الشعرية:

لم يكن منهج الصَّرفيين في عرض الشَّواهد على نسق واحد، بل كانوا على تفاوت من حيث توثيقُ البيت بذكرِ قائله، وإيرادُ البيتِ كاملًا أو مجتزءًا منه، ومن حيث ترتيبُه مع الأدلة الأخرى فمرة يؤخر على الدَّليل من القرآن والحديث، ومرّة يقدَّم، بحسب ما يقتضيه السِّياق، أو بحسب المنهج الذي اتَّبعه الصَّرفيُّ لذكر الأدِلَّة، حتى أنَّ بعضهم لم يتَّخذ منهجًا واحدًا في إيراد الشَّواهد الشِّعريَّة، أو في توثيقها، فيورد اسم الشاعر مجرَّدًا، أو يذكر اسم الشاعر واسم أبيه، أو يذكر لقبه أو قبيلته وهكذا فلم يلزم منهجًا معيَّنًا في التعريف بالقائل، وفيما يلي توضيحٌ لمنهج الصرفيين في عرض الشواهد الشِّعرية، ويكون ذلك بتوضيح ثلاثة محاور:

أحدها: منهجهم في توثيق القائل.

ثانيها: منهجهم في إنشاد الشَّاهد.

ثالثها: ترتيب الشَّاهد الشِّعريّ إذا ذكر معه شواهد أخرى من القرآن أو كلام العرب.

منهجهم في توثيق قائل البيت:

عند الحاجة للاستشهاد بالبيت الشِّعري في كتب الصَّرف يُقدِّم الصَّرفيون أحيانًا بمقدِّمات متعددة بين يدي الشَّاهد الشِّعري، وهذه التقدمة متفاوتة في البيان والإبهام، فقد يقدِّم الصَّرفيُّ بين يدي الشَّاهد تقْدمة مبيِّنة تدلُّ على قائله وتبيِّنُه بيانا تامًّا وقد يكون ناقصًا، أو يُقدَّم له تقدمة مبهمة لا تدلُّ على قائل بعينه مما يجعل الشَّاهد مجهولَ القائل.

أولا: التَّقدمة المبيِّنة: وهي على نوعين: التَّقديم بالبيان التَّام، والتَّقديم بالبيان النَّاقص.

أ/ التقديم بالبيان التَّام:

– نسبته إلى الشَّاعر باسمه المجرَّد فتدلُّ على قائله؛ لشهرته به، إن كان من الأعلام، ولم يشاركْه أحد من الشُّعراء باسم أبيه، ومن ذلك قول أبي عليٍّ الفارسيّ في التكملة:" ... وعلى هذا يجوز في قول عبد يغوث:

وما لَوْمِي أخِي مِن شِمَالِيَا"[١]

ذكر اسمه المجرَّدَ ولم يذكر اسمَ أبيه، وقولُه:" وقد قال أُميَّة"[٢]، وقولُه أيضا:" وقال متمّمٌ"[٣] وقوله:" وأنشد لرؤبة"[٤]، وقول ابن جني:" وقال طرفة"[٥]، وهلمَّ جرًّا.

– نسبته إلى الشَّاعر باسمه واسم أبيه ومن أمثلته قول أبي عثمان المازنيّ:" وقال علقمة بن عبَدَة"[٦]، وقول أبي عليٍّ الفارسي: " قال كعب بن زهير"[٧]، وقوله:" قال حسان بن ثابت"[٨].

– وقد يذكر الصَّرفيُّ الشَّاعر بكنيته لاشتهاره بها كقول أبي عليٍّ الفارسي:" فأما قول أبي ذؤيب"[٩].

– الاقتصار على لقب الشَّاعر الَّذي اشتهر فيه ومن ذلك قول أبي علي الفارسي:" ومن ثم قال قَطَرِي"[١٠]، وقوله:" وقول القطامي"[١١]، وقوله:" قال المرقَّش"[١٢]، وقول ابن جنّيٍّ:" ونظيره قول الخنساء"[١٣]، وقوله:" وكذلك قول امرئ القيس"[١٤]، وقوله:" قال تأبَّط شرًّا"[١٥] .

– ذكر الرَّاوي واسمِ الشَّاعر مع اسم أبيه ومن أمثلته قول أبي علي الفارسي:" وأنشد

---

[١] التكملة٤٨١.
[٢] التكملة٣٣٨ .
[٣] التكملة٣٩٠ .
[٤] التكملة٣٩٦ .
[٥] المنصف١/٢٦٩ .
[٦] المنصف١/٢٨٦ .
[٧] التكملة٣٨٩ .
[٨] التكملة٤٢٣ .
[٩] التكملة٣٨١ .
[١٠] التكملة٢٩٤ .
[١١] التكملة٢٩٥ .
[١٢] التكملة٣٠٠ .
[١٣] المنصف١/١٩٧ .
[١٤] المنصف١/٢٢٣ .
[١٥] المنصف١/٢٤١ .

أبو زيد لعبْدة بن الطبيب"[١].

– الوهم في نسبة الشاهد ربَّما ينسب الصَّرفيُّ الشَّاهد إلى غير قائله وهمًا منه أو خطأ، أو غير ذلك، كقول ابن سيده[٢]:" وقد قالوا في قول الأسود بن عبد يغوث:

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ المَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ ، وما لَوْمِي أخِي مِن شِمَالِيَا

والبيت لعبد يغوث بن وقَّاص في أغلب المصادر[٣].

ب/ التقديم بالبيان الناقص: وذلك أن أيقدِّمَ الصَّرفيُّ للشَّاهد تقدمة لا تدلُّ على عين قائلة، ومن هذا ما يلي:

– النِّسبة إلى جنس القائل فينصُّ على أنَّ القائل رجل أو امرأة، دون تحديد لعين القائل، ومنه قول عبدِ القاهر الجرجاني:" كما قالوا في قولها"[٤]، وكقول الرَّضي:" كما في قوله"[٥].

– نسبة الشَّاعر إلى قبيلته ولا يُعرف الشَّاعر بعينه ولا يتميَّز إلا بعد مطالعة شعر القبيلة المرويّ، ومنه قول أبي عليٍّ الفارسيِّ:" قال الهذلي"[٦]، أو قولُه:"كما قال الشَّاعر من بعض الهذليِّين"[٧]، وقول ابن جني:" وأنشدني عقيلي فصيح لنفسه"[٨].

– الاقتصار على ذكر من أنشد الشَّاهد من العلماء والرُّواة ولا يذكر مَن قاله مِن الشُّعراء، ثقة بالرَّاوي أو العالِم، ومن أمثلته قول أبي علي الفارسي:" أنشدنا علي بن سليمان"[٩]، وقوله:" قول الشاعر أنشده أحمد بن يحيى"[١٠]، وقول أبي الفتح:" وأنشد

---

[١] التكملة٤٢٠ .

[٢] المخصص١٦/١٥٣ .

[٣] يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي٤/٣٨٤، وشواهد الشافية١٣٥، وسر صناعة الإعراب٢/٦١٢، والمحكم٨/٧١ .

[٤] المقتصد في شرح التكملة١/٥٤٥ .

[٥] شرح شافية ابن الحاجب١/٣٦ .

[٦] التكملة٢٩١ .

[٧] التكملة٢٨٨ .

[٨] المنصف١/٣٢٢ .

[٩] التكملة٣٧١ .

[١٠] التكملة٣٧٥ .

الأصمعيُّ"[١]، وقول عبد القاهر الجرجاني:" أنشد صاحب الكتاب"[٢]، أو قولُه:" كما أنشدنا شيخنا عن أبي زيد"[٣]، وقوله:"كما أنشدنا أحمد بن يحيى"[٤]، وهكذا.

– نسبة الشَّاهد إلى الكتاب الذي ورد فيه ومنه قول عبد القاهر الجرجاني:" كبيت الكتاب"[٥].

ثانيا: التَّقدِمة المبهمة:

قد يُبهم الصَّرفي الشَّاهد فلا ينسبه إلى قائله، ولا إلى قبيلته، فيبقى قائل الشَّاهد مجهولا لا يُعرف، وسبب الإبهام قد يكون استغناءً بشهرة البيت أو شهرة قائله، أو لعدم معرفة القائل ومن ذلك قول أبي علي:" قال الشَّاعر:

ولا الرَّاحُ راحُ الشَّام جَاءَتْ سَبِيَّةً لهَا غَايَةٌ تَهْدِي الكِرَامَ عُقَابُها"[٦]

وربَّما تفاوت منهجهم في التقديم للبيت الشعري الواحد عبر القرون المتعددة، فمثلا في قول علقمة بن عبدة:

وفي كُلِّ حيٍّ قد خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ فَحُقَّ لِشَأس من نَدَاكَ ذَنُوبُ

نجد أنه استشهد به عدد من الصرفيين في قرون متعددة، فسيبويه نسبه إلى قائله وذكر اسم أبيه، قال:" وسمعناهم يُنشدون هذا البيت، لعلقمة بن عَبَدة"[٧]، واستشهد به المازني دون نسبة وعزاه للعرب فقال:" وزعم أنه أنشد بعض العرب"[٨]، وأبهمه عبد القاهر فقال:"

---

[١] المنصف١/١٦٥ .

[٢] المقتصد في شرح التكملة١/٤١٥ .

[٣] المقتصد في شرح التكملة١/٤٦٧ .

[٤] المقتصد في شرح التكملة١/٤٨٦ .

[٥] المقتصد في شرح التكملة١/٤٧٣ .

[٦] التكملة٣٩٨.

[٧] الكتاب٤/٤٧١.

[٨] المنصف٢/٣٣٢.

وسمعناهم ينشدون هذا البيت"[١]، وابن يعيش نسبه إلى الشَّاعر باسمه المجرَّد وقال:" وقد أنشدوا لعلقمة"[٢]واستشهد به ابن عصفور فبيَّن جنسَ قائله، حيث قال:" ومن ذلك قوله"[٣] .

منهجهم في إنشاد الشَّاهد:

لم ألحظ على الصرفيين منهجًا موحدًا في إنشاد وإيراد البيت من الشِّعر، إلا أنهم غالبا لم يخرجوا عن ثلاث طرق في العرض، وذلك إمَّا أن يذكر البيت كاملًا، أو جزءًا منه أو الاكتفاء بذكر موضع الشَّاهد، وقد يذكر الصرفيُّ جزءًا من قصيدة وهذا قليل جدًّا عندهم مقارنة بغيره، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- ذِكْر البيت كاملًا: وهذا كثير، ومنه قول الرَّضي:[٤]" وقد جاء متعدِّيًا في قوله:

إِنِّي أَرَى النُّعَاسَ يَغْرَنْدِيْنِي أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي"

- ذِكْر جزء من البيت: فيورد الشَّطر الذي فيه الشَّاهد، ومن ذلك قول الرَّضيِّ[٥]:" وقوله:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا"

- الاكتفاء بموضع الشَّاهد: كقول الجرجاني[٦]:" كقوله

.....لا أملاه....." .....

- ذِكْر جزء من قصيدة: ومن ذلك استشهاد الرَّضيُّ بقول الشَّاعر:

أَلَمْ تَـرَنِي عَـاهَـدْتُ رَبِّي وَإِنَّـنِي لَـبَيْنَ رِتَـاجٍ قَائِـمٌ وَمَقَامِ
عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلَامِ

---

[١] المقتصد في شرح التكملة٢/١٦٩٠.
[٢] شرح المفصَّل١٠/١٥١.
[٣] الممتع في التصريف١/٣٦١.
[٤] شرح شافية ابن الحاجب١/١١٣ .
[٥] شرح شافية ابن الحاجب١/١٣٩ .
[٦] المقتصد في شرح التكملة١/٤٥٠ .

والشاهد قوله:(خارجًا)[١].

ترتيب الشَّاهد الشِّعريِّ إذا ذكر معه شواهد أخرى من القرآن أو كلام العرب:

يورد الصَّرفيون في أحيان كثيرة شواهد متعددة، من القرآن والحديث وكلام العرب شعرًا ونثرًا؛ للتأكيد على القاعدة التي يقعِّدونها، أو الرأي الَّذي يذهبون إليه، لأنَّهم لا يكتفون بالشَّاهد من الشِّعر لتقعيد القواعد، وفيما اطَّلعت عليه من مصادر لم أرَ للصَّرفيين منهجًا معيَّنًا يلتزمون به إذا أوردوا مع الشَّاهد الشِّعريِّ شواهد أخرى، فهم يقدِّمونَه ويؤخِّرونه بحسب ما تقتضيه المسألة المدروسة، وكما أرى أنَّه من الصَّعب الحكم العامُّ على المنهج المتَّبع في ترتيب الشَّواهد لمصادر صرفيَّة مختلفة القرون وأنا لم أقف على مصدرٍ صرفيٍّ التزم بمنهج واضح اتَّبعه في ترتيب الشَّواهد، فكيف بمجموعة مصادر مختلفة القرون؟!، وثَمَّ علَّة أخرى وهي أنَّ هذا الأمر لا يترتب عليه حكم مغاير إذا قدَّموا الشَّاهد من الشعر على الشَّاهد من القرآن مثلًا؛ لأن الأكيد أنَّهم يقعِّدون على كلا النوعين، ويعتدُّون بها، وقد نصُّوا على أن الشَّاعر يجوز له ما لا يجوز لغيره فهم لا يعتدُّون به إلا إذا كان مع غيره من الشواهد واطَّردت المواضع، فلذلك فإنَّ تقديمه وتأخيره لا يُقدِّم ولا يؤخر من مكانة وحقيقة الاستشهاد به، هذا ما تبيَّن لي والله أعلم .

ومن أمثلة الجمع بين الشواهد قول عبد القاهر الجرجاني:" وعلى هذا جاء التنزيل:﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾، و﴿عَمَّ يَتَساءَلُونَ﴾، وقد جاء مثبتًا في الشِّعْر قال:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيْمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِيْ رَمَادِ"[٢]

وقول ابن يعيش في إبدال الهمزة من الهاء:" وإنما أبدلوا الهمزة من الهاء ... مُقَاصَّةٌ من كثرة دخول الهاء عليها في ﴿هِيَّاكَ نَعْبُدُ وَهِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٣]، وقوله:

---

[١] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب١/١٧٧ .

[٢] المقتصد في شرح التَّكملة١/٢٨٤ .

[٣] سورة الفاتحة:٥ .

فَهِيَّاكَ والأَمْرَ الذي إن تَوسَّعتْ مَوَارِدُهُ ضاقتْ عليكَ مصادِرُهْ"[١]

فقُدِّم القرآن على الشِّعر، وقد يُقدَّم الشَّاهد الشِّعريُّ على الشاهد القرآنيّ ومن ذلك قول ابن يعيش:" قال الشاعر:

فَلَمَّا تعرَّفْنَ أصْوَاتَنَا بَكَيْنَ، وَفَدَيْنَنَا بالأَبِيْنَا"

وقد قُرئ:﴿إلهَ أبيكَ إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ﴾"[٢].

وإذا اجتمع الشَّاهد الشِّعريُّ مع الشَّاهد من الحديث فإنَّهم يُقدِّمون الشَّاهد الشِّعريَّ غالبًا، ومن ذلك قول الجرجاني:" ويوضحه قولهم: يهود لقوله:

فَرَّت يَهُود ....

وكما جاء في الأثر (تُقْسِمُ يَهُوْدُ) فهذا هو الأصل"[٣]، وكقول ابن عصفور:"

لَقَد كانَ حُرًّا، يَستَحِي أن تَضُمَّهُ ألا تِلكَ نَفْسٌ، طِينَ مِنها حَياؤُها

وأُبدلت من لام التعريف. ومنه قوله، عليه السلام: (لَيسَ مِنَ امْبَرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ)"[٤] .

ومع الكلام المنثور قول ابن عصفور:" وقول الآخر:

أنا الرَّجُلُ الحامِي حَقِيقةَ والِدِي وآلِي، كَما تَحمِي حَقِيقةَ آلِكا

ونحو قول الكِنانِيّ: رَجلٌ من آلِكَ وليس منك"[٥].

* * *

[١] شرح الملوكي في التَّصريف٢٨٢ .

[٢] شرح الملوكي في التصريف٣٩٨ .

[٣] المقتصد في شرح التكملة١/٧٢٨ .

[٤] الممتع في التَّصريف١/٣٩٤ .

[٥] الممتع في التَّصريف١/٣٤٩ .

توطئة

الكلمة العربية لا تخرج عن واحد من ثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وقد حاول النحاة أن يضعوا لكل نوع علامة لفظية تدل عليه، فعلم النحو يعالج أواخر الكلمات المعربة، ويمكن من خلاله تمييز نوع الكلمة بقبولها علامة من علامات الفعل أو الاسم التي تلحق أواخر الكلمات، وإن لم تقبل فهي الحرف، وقد حصرها ابن مالك في خلاصته بقوله:

بِالجَرِّ وَالتَّنْوِيْنِ وَالنِّدَا وَ أَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ
بِتَا فَعَلْـتَ وَأَتَتْ يَا افْعَلِي وَنُـونِ أَقْبِـلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي
سِوَاهُمَا الحَرْفُ ... ...[1]

وعلم التصريف اختص بمعالجة بنية الكلمة، فيمكن تمييز الفعل عن غيره من خلال الميزان الصرفي للكلمات، والذي ليس له وزن من أوزان الأفعال ولا الأسماء فهو إما حرف وإما اسم مبني وإما فعل جامد.

فتمييز أنواع الكلمات من خلال القوانين الصرفية أجدى وأنفع؛ لأن قانون الإعراب في النحو قد يُعدل عنه لعلة نحوية أخرى، أكثر منه في التصريف، ومن ذلك العدول عن تنوين المنادى المفرد المعرفة وما جرى مَجراه، فهو يبنى على ما كان يرفع به، ثم يتوهمون -أيضا- أن المبنيَّ قبل النداء معرب فيبنونه على ما كان يرفع به قبل النداء وذلك لأجل التابع له[2]، وكذلك اسم لا النافية للجنس المفرد فإنه يبنى على ما كان ينصب به، ومنه -أيضا- التنوين الذي قد يدخل على الاسم المبني فيوهم إعرابه؛ لأن التنوين علامة إعراب، وعلامات الإعراب لا يصح دخولها على الكلمات المبنية إلا لعلة معتبرة كعلة التنكير مثلا، فنقول في: (سيبويهِ) (سيبويهٍ)[3]،

---

[1] ألفية ابن مالك ٧٠.

[2] يقول ابن مالك في ألفيته: وانو انضمام ما بنوا قبل الندا والْيُجر مُجرى ذي بناء جددا

[3] وهنا يمكن أن نعترض على النحاة من ناحيتين: الأولى: أنهم علقوا علة بناء الأسماء على شبه الحرف، وهذا يتعارض مع ما ذكروه في باب العلم المركب تركيب مزج وختم بـ(ويه) فإنه يكون مبنيا، فهنا ليس له شبه بالحرف في وجه من وجوهه، مع أنه هو الذي دعاهم إلى توهم حرف كان ينبغي أن يكون موجودا مع أسماء الإشارة. والله أعلم. والثانية: أنهم حصروا الأسماء المبنية في ستة أبواب ولم يذكروا العلم المركب تركيب مزج معها، مع أنهم أفردوا لكل باب من الأبواب الستة صفحات من كلامهم.

وهذا العدول يُلبس[١]، مقارنة بالقوانين الصرفية، فعلى سبيل المثال فإن أصالة الحرف تعرف بالاشتقاق، فتكرر وجود الحرف في اشتقاقات الكلمة دليل على أصالته، فهذا عندهم ثبت؛ لأنهم سيقابلونه بفاء الكلمة أو عينها أو لامها، فيكون على وزن من أوزان الأسماء أو الأفعال، وأما النحو فإن كل تركيب يقتضي حكمًا خاصًا، فلذلك فإن ورود الكلمة في أكثر من تركيب على حال من الأحوال ليس دليلا على إعراب ولا بناء. والله أعلم

وكما أن هناك علامة تميّز الاسم من الفعل بقانون صرفي متعلق بالإعراب ولم يعده النحاة –فيما اطلعت عليه من مصادر– من علامات الأسماء، وهو أنه لا يوجد في العربية اسم معرب آخره واو مسبوقة بضمة، وإذا أدى القياس إلى مثل ذلك عُدل إلى بناء غيره، ومنه جمع (دَلْو) جمع قلة على (أَفْعُل) مثل (كَلْب وأَكْلُب) فالأصل(أَدْلُوٌ) فلما كان التنوين والإضافة وغيرهما يعتوران الاسم، وحرف العلة ضعيف لتطرفه، ألزموا الضمة قبل الواو قلبها كسرة؛ لكي تقلب الواو ياء، ثم تحذف إجراء لها مَجرى الاسم المنقوص كقاضٍ ونحوه، فتصير (أَدْلٍ)[٢]، وكذلك الحال في (حَقْوٍ ، و جَرْوٍ) ومما استشهدوا به قول الشاعر:

ليثٌ هِزبرٌ مُدلٌّ عند خِيسته بالرقمتين له أجرٍ وأعراسُ[٣]

فكل هذا طلبًا للخفة، وفرارًا مما يؤديه القياس إلى قلبها لو أضيف إلى ياء المتكلم، وذكر الثمانيني أن الكلمة التي تنتهي بواو قبلها ضمة من خصائص الأفعال؛ وأن الفعل لا يلحقه التنوين، والإضافة، زيادة على أن حرف العلة يُحذف من الفعل في حال جزمه.

فمن هذا نخرج بعلامة للفعل وهي انتهاء الكلمة بواو حرف إعراب مسبوقة بضمة، وهذه العلامة خاصة بالفعل المضارع، فـ(أَدْلُو) فعل مضارع على وزن (أَفْعُلُ)، ولا يمكن اعتباره

---

[١] المطلوب هو أن الاعتماد على القوانين الصرفية أو الميزان الصرفي أجدر لمعرفة نوع الكلمة العربية.

[٢] يُنظر: الكتاب٤/٣٨٣، و المفصل لابن يعيش١٠/١٠٨، شرح التصريف للثمانيني٤٨٠وما بعدها.

[٣] البيت من البسيط، وهو لمالك بن خالد الخناعي في شرح أشعار الهذليين١/٤٤٢، ولمالك بن خالد الخناعي أو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين١/٢٢٦، وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش٤/١٢٣، و٥/٣٥.

هزبر: شديد. خيسته: أَجَمَته. الرقمتان: بلدة أجرٍ: جمع جروٍ. أعراس: اللبوءة. (يُنظر: شرح أشعار الهذليين١/٢٢٦و٤٤٢).

اسمًا؛ لأن علامة الإعراب لا تكون على واو مسبوقة بضمة للعلة التي ذكرها النحاة والصرفيون، ولو كان كذلك لقلبت ياء وكسِر ما قبلها وعوملت معاملة المنقوص. والله أعلم

الفصل الأوَّل: شواهد الأفعال

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: أبنية الأفعال المجرَّدة.

المبحث الثَّاني: أبنية الأفعال المزيدة.

المبحث الثَّالث: معاني صيغ الزِّيادة في الأفعال.

المبحث الأوَّل: أبنية الأفعال المجرَّدة

الأفعال: "أحداث الأسماء وحركاتها"[١]، وبناء الفعل المجرَّد هو أصل أبنية الأفعال المزيد فيها من أحرف الزيادة عند الكوفيين[٢]، ومعرفته تتطلب معرفة الأحوال التي يمكن تصريفُ الفعل بحسب ما تقتضيه الحاجة، من حيث الزمن، ومن حيث البناء للمعلوم والمجهول، ومن حيث الصِّحة والإعلال، ومن حيث التَّعدي واللزوم.

وأبنية الأفعال المجرَّدة يمكن أن تُقسّم بحسب الحاجة[٣] إلى قسمين:

القسم الأول: الحاجة المعنوية:

وهي التي يتوقف فهم المعنى على تصريف معيَّن، ويدخل تحته معرفة تصريف الفعل من الماضي إلى المضارع والأمر.

والقسم الثاني: الحاجة اللفظية:

وهي التي يُضطر إليها لعلة صوتية كمباحث الإعلال والإبدال، وكذلك عند توكيد الأفعال.

أوزان الفعل المجرَّد:

الأوزان الصَّرفية التي يُعرف بها الفعل المجرَّد ثلاثة في الماضي، وهي:(فَعَل ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ)، وهي من حيث التَّعدي واللزومُ مختلفة، فالوزن (فَعَل ، وفَعِلَ) يشتركان في التعدي واللزوم فيصاغ منها (ضَرَبَ) المتعدي، و (جَلَسَ) اللازم، وكذلك (فَرِحَ) اللازم، و (لَزِمَ) المتعدي.[٤] وهذا كله في المبني للفاعل.

---

[١] دقائق التصريف ٣٨١.

[٢] يُنظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١/٥٠٧ .

[٣] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/٦٦.

[٤] يُنظر: الكتاب ٤/٣٨

وأمَّا المبنيُّ للمفعول فإنَّه يكون على وزن (فُعِلَ) "برفع الفاء فرقًا بين المضمر والظاهر. وخفضت[١] العين فرقا بين الأسماء المبنية على زنة (فُعَل) نحو: عُمَر، وزُفَر[٢]،وقُثَم وما أشبهها."[٣] وقد اعتبرَهُ بعضُهم فرعًا؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ بُنِيَ للمفعولِ لابُدَّ وأنْ يكونَ منقولًا مِن (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) المبنيّ للفاعلِ[٤].

ثُم إنّ المعتبرَ في الوزن الصرفيّ للفعل هو حركةُ العين، ولا تكون إلا متحركة، فسكون العين ليس من خصائص وزن الفعل، فلا يوجد فعل متصرف ساكن العين، وما ورد من ذلك فهو داخل تحت واحدٍ من ثلاثة مواضع:

أحدها: عارض لعلة صرفية وأصله الحركة[٥] كقال وباع وهو كل فعل أجوف، فأصل (قال) (قَوَل)، ثم لما كانت الواو متحركة وسبقت بفتحة قلبت ألفا.

وثانيها: الضرورة الشعرية، وذلك إذا كان أصل حركته الفتحة، ويعد شاذا لعدم اطراده، ولم يلجؤوا إلى السكون في الفتحة لخفتها.

وثالثها: كونه على لغة قوم هم بكر بن وائل[٦]، وذلك إذا كان أصل السكون الكسرة أو الضمة، فهم يقولون في أسلوب التعجب (لقضُوَ الرجلُ) قضْو[٧]، وفي (ضَجِر) ضجْر؛ لأجل التخفيف[٨].

---

[١] مما يجدر التنبيه إليه هو أن الصرفيين كثيرا ما يستعملون ألقاب الإعراب في مناقشة مسائل التصريف، فيقولون مثلا: مخفوض استغناء عن مكسور، ومرفوع عن مضموم، ومنصوب عن مفتوح.

[٢] زُفَر: يقال للجمل الضخم، وكذلك للأسد، ثم استعملوا لفظ زُفر للرجل كناية عن الشجاعة. يُنظر: اللسان مادة (زَفَرَ)١/١٨٤١.

[٣] دقائق التصريف٣٤.

[٤] يُنظر: المنصف١/٢٣.

[٥] يُنظر: المصدر السابق.

[٦] يُنظر: حاشية الكتاب٤/ ١١٤.

[٧] الفعل الناقص معرض للإعلال في أغلب تصاريفه، وهنا الفعل صُحِّح؛ لأنَّ السكون فيه عارض والعبرة في الأصل، والأصل أن هذه الواو مسبوقة بضمة.(يُنظر كتاب سيبويه٤/٣٨٦).

[٨] يُنظر: المنصف١/٢١، وشرح الملوكي٣١.

وأما فاء الفعل فلا تكون إلا مفتوحة؛ لخفة الفتحة، ولأنهم لا يبتدئون بالسَّاكن[١]. كما أنهم علَّلوا فتحَ لامِ الفعل الماضي المجرَّد بعلة التفريق بين الواحد والجماعة؛ فقد ورد عن رواة ثقات أن بعض العرب يقول في (فَعَلُوا)[٢]: (فَعَلُ) بضم اللام دون واو وألف، فقد روى المؤدِّب في دقائق التصريف (٣٣٨هـ) عن شيخه الهيثم بن كليب الشاشي[٣](٣٣٥هـ) عن أبي بكر محمد الأنباري(٣٢٨هـ) قال:

فَلَو أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلي وكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ
إذا ما أذهَبُوا وَجْدًا بِقَلْبِي وَلَوْ قِيلَ الأطبَّاءُ الشُّفَاةُ[٤]

أراد: فلو أن الأطبا (كانوا)، ولكنهم اجتزؤوا بالضمة عن الواو، والاجتزاء بالحركات عن الحروف كثيرٌ في كلام العرب[٥].

– جذر الفعل والميزان الصَّرفي:

إنَّ الجذر للفعل إذا ورد من باب يلزمه، ويكون هو المطَّرد فيه، فما ورد من باب (فَعَل يَفْعُل) كنصر ينصر لا يأتي من باب (فَعُلَ يفعُلُ) مثلًا، فلا يُوجَد في كلام العرب فعلٌ ثلاثيٌّ يستوعب أبنية الثلاثيِّ المجرَّدِ كلَّها، وما ورد من ذلك فهو من تداخل اللُّغات، ومن ذلك:

---

[١] يُنظر: شرح التفتازاني لتصريف العزي٣١.

[٢] في الدراسات النحوية يُقال: إن الفعل الماضي دائما مبني، ويكون بناؤه على الفتح إلا إذا اتصل به واو الجماعة فإنه معها يبنى على الضم، أو ضمير رفع متحرك فإنه يبنى على السكون. (يُنظر مثلا: شرح ابن عقيل١/ ٤٠).

[٣] الهيثم: هو أبوسعيد الإمام الحافظ، التركي صاحب (المسند الكبير) روى عن عدد كبير من الرواة منهم العسقلاني والترمذي، وغيرهم، وحدّث عنه أبو عبدالله بن مندة، و علي بن أحمد الخزاعي، وآخرون، توفي سنة ٣٣٥هـ. (يُنظر: سير أعلام النبلاء١٥/٣٥٩)

[٤] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف٣٢٩، واللباب في علل البناء والإعراب٢/١١١، وشرح المفصل لابن يعيش٧/٥، وخزانة الأدب٥/٢٢٩.

الأطباء: جمع طبيب، والأساةُ: بضم الهمزة جمع (آسٍ)، وهو الجرَّاح، قال الجوهري: الآسي: الطبيب، والجمع: أساة مثل: رام ورماة (المقاصد النحوية٤/٢٠٦٩).

[٥] يُنظر: دقائق التصريف٣٤، والإنصاف في مسائل الخلاف٣٢٩-٤٣٠، وخزانة الأدب٥/٢٣٣.

(كمل، وكدر، وخثر، وسخو، وسري) وقد جعلها ابن خالويه من الشذوذ[١].

وأمَّا مضارع الثلاثيّ فعلى ثلاثة أوزان أيضًا، ولكنها تشترك في التَّعدي واللزوم وهي:(يَفْعَلُ، ويَفْعِلُ، ويَفْعُلُ)[٢]. وبعد تأمُّل كلام العرب وجدوا أنَّ الفعل الثلاثيَّ المجرَّد الَّذي على وزن (فَعَلَ) المضارع منه يكون على ثلاث صور (يَفْعَلُ، ويَفْعِلُ، ويَفْعُلُ)، وأمَّا ما كان على وزن (فَعِل) فالمضارع منه يكون على (يَفْعَلُ)قياسًا، أو(يَفْعِلُ) على الشذوذ، وما أُخِذ من (فَعُل) يكون مضارعه على (يفْعُلُ).

والفعل الرباعيّ المجرد له وزنٌ واحدٌ، وهو (فَعْلَلَ)، مبنيًّا للفاعل كـ(دَحْرَجَ ،و قَرْطَسَ) وهو مشترك بين اللازم والمتعدِّي، ومضارعه يكون على زنة (يُفَعْلِلُ)، بضم ياء المضارعة وفتح ما قبل الآخر، وإن بُني للمفعول يكون على مثال (فُعْلِلَ) كـ(دُحْرِجَ) ومضارعه يكون على (يُفَعْلَلُ) كـ(يُدَحْرَجُ)[٣].

ومن هذا يتضح أن الفعل باعتبار الأصل لا يكون إلا ثلاثيًّا أو رباعيًّا اتفاقًا، ولكنَّ العلماء اختلفوا في العلَّة التي جعلت العرب تَحُدُّ عدد حروف الفعل الأصول بالأربعة؛ وعلة ذلك عند الصرفيين كسيبويه والمازني وابن جني وعبد القاهر وابن إياز أنَّ الفعل تلزمه الزوائد للمعاني، وكما أن الأسماء أقوى من الأفعال[٤].

وكان ينبغي–بنظري– على الصرفيين ألا يُغفلوا علَّة أنَّ العرب لم ينطقوا بفعل عدد حروفه الأصول أكثر من أربعة، وكذلك كل الأصول التي تؤخذ منها اللغة؛ لأنَّ الأمر مقصور على السَّماع.

وسيأتي تفصيل تلك الصيغ وفقًا لما ورد من شواهد التصريف في المفضليات إن شاء الله تعالى.

---

[١] يُنظر: ليس في كلام العرب١٠٦.

[٢] يُنظر: الكتاب٤/ ٣٨

[٣] يُنظر: المنصف١/٢٧، والممتع في التصريف١/١٧٨وما بعدها.

[٤] يُنظر: المنصف١/٢٨، وشرح التعريف لابن إياز٣٥.

المجرَّد الثلاثيُّ

الفعل المجرَّد ينقسم إلى قسمين: صحيح ومعتلٌّ، فالصَّحيح ما خلت أصوله من أحرف العلَّة، ومنه السَّالم والمضعّف والمهموز، والمعتلُّ ما كانت فاؤه أو عينه أو لامه حرفَ علَّة، ومنه المثال والأجوف، والناقص واللفيف المقرون واللفيف المفروق.

– الفعل المجرَّد الثلاثيُّ السَّالم:

الفعل السَّالم يكون في المبني للفاعل على ستة أوجه من حيث الوزن، وهي: فَعَلَ يَفْعَلُ، وفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعُلَ يَفْعُلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ، وفَعِلَ يَفْعِلُ، وله وزن ثامن ولكنَّه نادر وهو(فَعِلَ يَفْعُلُ) نحو: فضِل يفضُل، ومنعه بعضهم فأرجعه إلى تداخل اللغات، ويصاغ منه المبني للمفعول نحو: رُعِبَ و ضُرِبَ وغيرها[١].

أ/ فَعَلَ: يكون لازمًا ومتعدِّيًا:

قال المرَّارُ ابن منقذٍ:

١– يُؤْلِفُ الشَّدَّ عَلَى الشَّدِّ كَمَا حَفَشَ الوَابِلَ غَيْثٌ مُسْبَكِرّ[٢]

استشهد بهذا البيت أبو عثمان السرقسطي[٣]، وهذا البيت لم يوردْه أحد من العلماء – فيما اطلعت عليه من مصادر– إلا الخليل في معجمه[٤].

---

[١] يُنظر: دقائق التصريف١٥٢، وشرح الملوكي في التصريف٤٣.

[٢] المفضليات٨٥. والبيت من الرّمل.

يُؤْلِف: أي: يثني شدًّا مع شدٍّ، ويقال: آلفت: جمعت بين اثنين. مسْبكرٌّ: مسترسل منبسط. (الاختيارين المفضليات والأصمعيات٣٤٢).

[٣] الأفعال١/٣٩٢.

[٤] العين٣/٩٧.

والشَّاهد قوله: (حَفَشَ) شاهدًا على الفعل الثلاثيّ المجرَّد وعلى وزن (فَعَلَ)، وهو من الأفعال المتعدية كما في البيت، وكان موافقًا لرأي الخليل -رحمهما الله تعالى- حيث قال:" والسَّيْل يحفِش الماءَ حَفْشاً من كُلِّ جانب إلى مُستَنْقِعٍ واحدٍ"[١].

وكما أنّ استشهاد السرقسطي كان لبيان أنَّ الفعل المأخوذَ من مادة (ح ف ش) يتعدى بنفسه، حيث استأنف أبو عثمان السرقسطي بذكره[٢].

* * *

قال الحَارِثُ بنُ حِلِّزَةَ:

٢- لا تَكْسَعِ الشَّوْلَ بِأَغْبارِها إِنَّكَ لا تَدْرِي مَنِ النَّاتِجُ[٣]

استشهد بهذا البيت الخليل، وابن دريد، والفارابي، والأزهري، وأحمد بن فارس، والجوهري، والسرقسطي، وابن سيده، والزبيدي[٤].

وورد البيت شاهدًا على الفعل الثلاثي المجرد المأخوذ من مادة (ك س ع)، وهو من باب فعَل يفعَل لكون اللام من حروف الحلق، وهذا اتفاقًا عند الصرفيين واللغويين وإن اختلفت ألفاظهم في تفسير معناه، وكما أنه متعدٍ، حيث تعدى إلى مفعوله في بيت الشاهد دون واسطة فقال:(لا تكسع الشولَ) بنصب الشول.

وقد أشار بعض علماء اللغة إلى أن الفعل (كسع) أصله (كسأ)[٥] إذا كان بمعنى الطرد

---

[١] العين٣/٩٦ .

[٢] يُنظر: الأفعال١/٣٩٢.

[٣] المفضليات٤٣٠، والبيت من السريع.

تكسع: يوضع على ضرعها الماء البارد ليرتفع اللبن لتسمن الإبل. الشَّول: الإبل التي شُولِت ألبانها، أي: ارتفعت. (يُنظر: العين(شول)٦/٢٨٥، وشرح المفضليات لابن الأنباري٨٨٥).

[٤] العين١/١٩٢، وجمهرة اللغة٢/٨٤١، وديوان الأدب٢/ ٢١٣، وتهذيب اللغة١/٢٩٨، ومقاييس اللغة٥/١٧٧، والصحاح١/٦٧ ، والأفعال٢/١٦٩، والمخصص٥/٣٨، وتاج العروس٢٢/١٢٣.

[٥] الجوهري نص على هذا، يُنظر: الصحاح١/٦٧، ومجلة لغة العرب العراقية العدد (٧٦) ج/١، من السنة٨، ص٢٧ .

والإتباع، فالعرب تقول: مرَّ فلان يكسؤهم ويكسعُهم[١]، وهذا واردٌ لتوفر شروط الإبدال وهي اتفاق معنى الفعلين، وقرب مخرجهما، والعرب تميل إلى الأخفِّ غالبًا، والعين أخفُّ من الهمزة بلا شكٍّ، وقال سيبويه:" وأبدلوا من الهمزة العين، لأنها أشبه الحروف بالهمزة"[٢]، وقد تكون لغة؛ لأن قبيلة أسد وتميم كانوا يقلبون الهمزة عينًا؛ لشدّة الحرص على محاكاة اللغة الأدبية لمن لا يجيدها، وهو ما يسميه المحدثون بالحذلقة والمبالغة في التفصح[٣].

والحق في ذلك أن (الكَسْعَ) لغة في (الكَسْءِ) إذا كان بمعنى الطّرد والإتباع، فليس كل ما أخذ من (كَسَعَ) أصله(كَسَأَ) وهذا ظاهر كلام أهل اللغة في ذلك، والمستفاد من هذا أن موضع الشاهد في هذا البيت لا يجوز أن ينطق بالهمزة، فلا يقال (لا تكسأ الشول... إلخ) لأنهما أصلان؛ لاختلاف غرض معناهما وإن كانا بمعنى الضرب.

ومعنى الفعل في هذا البيت الضرب، وغرضه الجمع لا غيرُه، وأغراضه مختلفة فقد يكون لأجل الإيذاء والغلبة، أو للجمع، وهذا تفسير أغراضه :

- **الجمع**: " أن يرش الضرع، ثم يضرب باليد إلى فوق ليرتفع اللبن"[٤] "وكسعت الناقة: أبقيت في ضرعها لبنًا يستدعي غيره"[٥]

- **والمنع**:" احلبها لأضيافك فلعل عدوك يغير عليها فيكون الناتج دونك"[٦] أي لا تمنع أضيافك من اللبن.

- **والإيذاء**:" يدل على نوع من الضرب يقال: (كسعه): إذا ضرب برجله على مؤخره أو

---

[١] الصحاح١/٦٧.

[٢] الكتاب٤/٣٠٦.

[٣] يُنظر: بحث التعاقب بين صوتي الهمزة والعين في العربية: دراسة في ضوء علم اللغة الحديث لـ منصور الكفاوين وإبراهيم النعانعة.(المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد(٧) العدد(١)).

[٤] ديوان الأدب للفارابي٢/٢١٣.

[٥] الأفعال للسرقسطي٢/١٦٩.

[٦] تهذيب اللغة للأزهري١/٢٩٨.

بيده"[١].

- **والتفوه:**" كسعت الرجل: تكلمت بإثر كلامه بما ساءه"[٢]

- **والغلبة**[٣]:وهي التي كانت العين فيها مبدلة من الهمزة فيقال:" للرجل إذا هزم القوم فمر وهو يطردهم: مر فلان يكسؤهم ويكسعهم"[٤].

* * *

قال الشَّنفَرَى الأزديُّ:

٣- كأَنَّ لهَا في الأَرضِ نِسْيًا تَقُصُّهُ على أَمِّها، وإِنْ تُكَلِّمْكَ تَبْلَتِ[٥]

استشهد بهذا البيت ابن السكيت، والفارابي، والأزهري، وأحمد بن فارس، والجوهري، والسرقسطي، وابن سيده، ونشوان الحميري، والزبيدي[٦].

وورد شاهدًا على الفعل الثلاثي المجرّد المأخوذ من مادة (ب ل ت)، فالصرفيون وأهل اللغة على خلاف فيه من حيث أصلُ جذرِه، ومن حيث بابُه، **فأما أصل جذره فانقسموا إلى قسمين:**

---

[١] مقاييس اللغة لابن فارس٥/١٧٧.

[٢] الأفعال للسرقسطي٢/١٦٩.

[٣] تمهيد القواعد لناظر الجيش١/٣٧٢٦.

[٤] اللسان مادة (ك س أ)٣٨٧٠

[٥] المفضليات١٠٩، والبيت من الطويل.

النَّسي: الشيء المنسي. أَمِّها: قصدها الذي تريده. تبلت: إذا تكلمت تنقطع في كلامها ولا تطيله من شدة حيائها. ومعنى البيت: يقول كأنها من شدة حيائها إذا مشت تبحث عن شيء ضاع منها، لا ترفع رأسها، ولا تلتفت، وإذا تكلمت لا تطيل الكلام. (يُنظر: العين(نسي)٧/٣٠٤، وشرح المفضليات لابن الأنباري٢٠١، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي١/٥١٨).

[٦] الألفاظ١/٣٧١، وديوان الأدب٢/١٤٦-٢٢٦، وتهذيب اللغة١٤/٢٩٣ومابعدها، ومجمل اللغة١/١٣٤، والصحاح١/٢٤٤، والأفعال٤/٦٨، والمحكم٩/٤٩٨، وشمس العلوم١/٦٢٥، وتاج العروس٤/٤٤٧.

الأول: أن (بلت) أصل وليس بمقلوب، وهذا قول الفارابي، والأزهري، والجوهري، والسرقسطي، وابن سيده، ونشوان الحميري، والزبيدي، ووجه اختيارهم أن لكلٍ من (بلَت وبتَل) مصدرًا خاصًّا به.

والثاني: أن (بلت) مقلوب (بتل)، وهذا قول ابن السكيت، وابن فارس في المقاييس ولم يجزم بهذا القول، وجعلاه في كل حال بمعنى القطع، ووجه اختيارهما هذا هو أن اللفظ الذي جعلاه أصلًا كان له استعمال في النص الرفيع وهو القرآن الكريم يقول تعالى: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ٨﴾[1]وهذا ما أطلق عليه ابن جني وغيره بالاشتقاق الأكبر[2].

وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب قول إنه أصل وليس بمقلوب؛ لأن القلب – عند النحويين– يعرف بأمور ومقاييس لا يتعداها إلى غيرها، ولم تتحقق هنا، ومنها أن يكون لأحد اللفظين مادة مستعملة ولا توجد للآخر فنحكم على ما له المادة المستعملة بالأصالة، فوجود المصدر من (بَلَتَ) دليل على أصالته ولا قلب في ذلك، قال السخاوي كما حكاه السيوطي في المزهر:" إذا قلبوا لم يجعلوا للفرع مصدرًا، لئلا يلتبس بالأصل، بل يقتصر على المصدر الأصلي ليكون شاهدًا للأصالة"[3].

ومما يقوي هذا الوجه أيضًا أن القلب في مثل هذا البناء غير مقيس؛ لعدم اطراده في كلام العرب، ودليل قلّته وعدم اطراده أنّ سيبويه لم يفرد له بابًا، وإنما المطرد ما أبدل من أحرف العلة[4]، والفعل (بلَت و بتَل) في مقام (جذَب وجبَذ)، يقول ابن جني:" متى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها لم يجز العدول عن ذلك بها، وإن دعت ضرورة إلى القول بقلبها كان ذلك مضطرًا إليه لا مختارًا"[5] والضرورة التي قال عنها ابن جني في (بلت) لم تحصل؛ لوجود مصدر (بلَت) . والله بذلك أعلم

---

[1] المزمل:٨

[2] يُنظر: الخصائص٢/١٣٤.

[3] المزهر١/٤٨١.

[4] يُنظر: القلب المكاني دراسة تاريخية في المفهوم والمصطلح، إعداد: أحمد عبدالمجيد هريدي، مجلة علوم اللغة، مصر، المجلد/٣ العدد/٣، ٢٠٠٠م، ص٣٠.

[5] الخصائص٢/٨٢.

ولم تتفق رواية المفضليات مع من استشهد بهذا البيت في موضع الشاهد مما يشير إلى خلاف في باب الفعل (بلَت)، فبعضهم رواه (تبلِت) والبعض الآخر رواه (تبلَت)، فهم بذلك ينقسمون فيه إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أنه من باب ضرب (بلَته يبلِت) ومن باب فرح(بلِت يبلَت)، وقد ذهب إلى هذا الفارابي، والأزهري، وابن فارس، والجوهري، ونشوان الحميري، وابن بري.

وهؤلاء –أيضا– ينقسمون إلى أقسام من حيث معنى كل تصريف، فبعضهم جعله بمعنى القطع سواء كان (بلت) من باب ضرب أو من فرح، ثم إذا كان من باب ضرب فهو بمعنى القطع، وبهذا المعنى يكون الفعل متعديًا والتقدير: وإن تكلمْك تقطعْ كلامَها، وإذا كان من باب فرح فهو بمعنى الانقطاع، وبهذا المعنى يكون الفعل قاصرًا، يقول الجوهري:" والبلَت بالتحريك: الانقطاع، تقول منه بلِت بالكسر. وقول الشنفرى:.... وإن تخاطبك تبلَت أي تنقطعُ حياءً"[١] وهذا ظاهر كلام الفارابي والجوهري ونشوان الحميري عدا ابن فارس حيث جعل الفعل بلت قاصرًا بمعنى الانقطاع سواء كان من باب ضرب أو من باب فرح حيث قال في مجمل اللغة:" البلْت: الانقطاع، يقال: تكلم حتى بلَت قال الشنفرى: وإن تخاطبك تبلَت"[٢] فلما جاء بالمصدر (البلْت) علمنا أنه من باب فعَل ومع ذلك جعله لازمًا، وبهذا خالفهم، وفيه نظر؛ لأنه أتى بالفعل بلت مفتوح العين، ثم استشهد بهذا الشاهد على رواية من فتح عين المضارع، فكأنه صار من باب فتح، وهذا لا يجوز؛ لانعدام جالب الفتح لعين المضارع؛ فاللام والتاء ليست من حروف الحلق[٣].

وأما الأزهري وابن بري فقد جعلا لكل تصريف معنى خاصًا به، فإذا كان على مثال فرح فهو لازم بمعنى السكون وعدم الحركة، وإذا كان على مثال ضرب فهو بمعنى القطع، وهو لازم

---

[١] الصحاح١/٢٤٤ .

[٢] مجمل اللغة١/١٣٤.

[٣] قد يكون هذا المأخذ على ابن فارس فيه شيء من التعسف؛ إذ لا ريب في معرفته و فصله لماضي (بلَت) عن المضارع (يبلَت)، لكن غرضي من هذا هو تنبيه المعجميين المعاصرين على الالتزام بتوضيح تصاريف الفعل، حتى لا يختلط على غير المختصين مضارعُ كل باب، لو رجعوا إلى المعجم.

عند الأزهري حيث يقول:" بلَت يبلِت إذا انقطع من الكلام"[١]، وأما ابن بري فمتعدٍّ عنده فيقول:" بلَت بالفتح إذا قَطَعَ"[٢] و(قَطَعَ) بلا شك متعدٍ، وقد نقل أبو عبيد عن الأصمعي ورود الفعل متعدّيًا[٣].

وثانيها: أنه من باب ضرب ولا يأتي من غيره، وهو بمعنى القطع متعدٍّ، وهذا قول ابن السكيت والسرقسطي، ووافقهما ابن سيده وزاد أنه يأتي من باب نصر، ويكون لازمًا، ومعناه الانقطاع.

وثالثها: أنه يستوعب الأبنية الثلاثة كلَّها، وقال بهذا الزبيدي، وهذا فيه نظر؛ لأن الأفعال التي تستوعب الأبنية الثلاثية محصورة، وما ورد من ذلك فهو من تداخل اللغات، ولم يأتِ الزبيدي بدليل صريح يقويه فيُحتجَّ به على استعمال العرب بلَت على مثال كرُم.

* * *

[١] تهذيب اللغة١٤/١ ٢٩٣ وما بعدها .

[٢] اللسان مادة (نسا)٤٤١٧.

[٣] يُنظر: تهذيب اللغة١٤/١ ٢٩٣.

قال الشَّنفَرَى الأزديُّ:

٤- وَأُمُّ عِيَالٍ قَدْ شَهِدْتُ تَقُوتُهُمْ إذا أَطْعَمَتْهُمْ أَوْتَحَتْ وَأَقَلَّتِ[١]

استشهد بهذا البيت ابن السكيت، والسرقسطي، وابن سيده، والزَّبيدي[٢].

ورواية المفضليات لا شاهد فيها، وأما الروايات الأخرى فقد ورد البيت شاهدًا على الفعل الثلاثيّ المجرَّد المأخوذ من مادة (ح ت ر)، وكانت رواية ابن السكيت والسرقسطي وابن سيده واحدة[٣]، وروايتهم:

وأمّ عيالٍ قدْ شَهِدْتُ تَقُوتُهُمْ إذا حَتَرَتْهُمْ[٤] أَوْتَحَتْ وَأَقَلَّتِ

وكان للغويين و الصرفيين أكثر من رأي حول معنى الفعل (حَتَر)، ويمكن توضيحها على ما يلي:

١- يرى ابن السكيت و ابن سيده أن الفعل (حتر) متعدٍ سواء كان مجردًا أم مزيدًا فيه، وأنَّ المضارع منه يكون على (يفعِل) و (يفعُل)، حيث قال صاحب المخصص:" الحاتر والقاتر- الذي يقدر على أهله النفقة وقد حتر يحتِر ويحتُر حتْرًا و أحترَه وكذلك قتر يقتِر ويقتُر قتْرًا" ثم استشهد ببيت الشنفرى، وعندهم أنَّ الفعل (حتَرَتهم) بمعنى أقلَّت العطاءَ[٥].

٢- وأمَّا رأي ابن القوطية والسرقسطي والزَّبيدي أن الفعل (حتر) يختلف من حيث التعدّي واللزوم بحسب معناه، فإذا كان بمعنى ما كان على وزن (أَفْعَل) ك(أطعم وأعطى) أو

---

[١] المفضليات١١٠، والبيت من الطويل.

أم عيال: أراد بها تأبَّط شرًّا. تقوتهم: تطعمهم. أوتحت: قلَّلت. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٢٠٣).

[٢] الألفاظ١/٤١٩، والأفعال١/٣٤٥، والمخصص٣/١٣، وتاج العروس١٠/ ٥٢٤ وما بعدها.

[٣] وأما الزبيدي فكانت روايته مختلفة في غير موضع الشاهد:

إذا حَتَرَتْهُمْ أَتْفَهَتْ وَأَقَلَّتِ

[٤] الحتر: الشيء القليل. (يُنظر: شرح الأنباري٢٠٣)، وقد أفرد ابن السكيت لهذا المعنى بابا في كتابه الألفاظ ٤١٩/١.

[٥] يُنظر: الألفاظ١/٤١٩، المخصص٣/١٣.

بمعنى فِعْل يتعدى بنفسه كـ(حَرَمَ و أكل)، أو بمعنى (المذاق) فإنه يكون متعديًا، وقد أضاف السرقسطي على شيخه ما كان بمعنى الإحداد في النظر فإنه يكون متعديًا أيضًا ووافقه الزبيدي، حيث يقول أبو عثمان السرقسطي:" حترت له شيئا حترًا: أعطيته، وأيضًا: حرمتُه إياه. ... قال أبو عثمان، وحترت الشيءَ: أحددت إليه النظر. وحترت الشيءَ حترًا: ذقته..."[١].

وإذا كان بمعنى القِلَّة فإنه يكون لازمًا، سواء جُرِّد أم زِيد فيه الهمزة، فقد قال السرقسطي:" ويقال حترت للرجلِ إذا قلَّلتُ عطاءَه ، فإذا قلت : أقلَّ الرجلُ وأحتر، قلته بالألف" ثم استشهد ببيت الشنفرى هذا، وكما أنه استشهد بالرواية الأخرى لهذا البيت[٢] وفيها الفعل مزيدٌ بالهمزة وكان لازمًا ولم يتعدَّ، وبهذا يكون قد خالف شيخَه ابنَ القوطية الذي يقول:" أحتر العطاءَ: قلَّله".[٣] وكان رأيه مخالفا للزبيدي الذي يرى أن الفعل حتر يتعدى إذا كان بمعنى الفعل المزيد فيه بالهمزة أو بمعنى ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، أو التضعيف، كأن يكون بمعنى (ضيَّق) أو (أعطى) و (كسى)[٤].

فالسرقسطي ضبط الفعل (حتر) من حيث التعدي واللزوم أكثر من شيخه حيث أتى بقاعدة توافق المسموع من كلام العرب، فالفعل حتر في كلتا روايتي بيت الشنفرى لازم ولم يتعدَّ، وبالشرط الذي تقدم[٥]، فالمتأمل لروايات بيت الشنفرى وما قرره السرقسطي يجد توافقًا تامًا بينهما، فلما كان الفعل حتر بمعنى (أطعم) تعدى بنفسه، ولما كان بمعنى القلّة أصبح لازمًا حتى وإن كان مزيدًا بالهمزة، والرأي المستند على شاهد من كلام العرب راجح على غيره، فابن

---

[١] الأفعال ١/٣٤٥.

[٢] استشهد الصرفيون ببيت الشنفرى على الفعل (حتر)، وروي بروايتين: الأولى ما سبق ذكرها، والثانية قولهم:(إذا أطعمتهم أحترت وأقلت) وهذه استشهد بها السرقسطي وابن برّي.

[٣] المقصود أن ابن القوطية يرى أن الفعل حتر إذا زيدت فيه الهمزة تعدى حتى وإن كان بمعنى القلَّة، والسرقسطي يمنع هذا.

[٤] يُنظر: التاج ١٠/٥٢٤ وما بعدها.

[٥] الفعل (حتر) إذا كان بمعنى القلة يكون لازمًا ولا يتعدى بالهمزة هذا على رأي السرقسطي.

القوطية لم يستند كلامه على شيء من الأصول المحتج بها، فالمثال يبين القاعدة ولا يشترط فيه السماع، وأما الشاهد يثبت القاعدة ويشترط فيه السماع، وبيت الشنفرى سماع بلا شك.

وأما استشهاد السرقسطي بقول الكميت:

أَنْتُمُ السَّادةُ الغُيوثُ إذا الـ ـبازِلُ لَمْ يُمْسِ سقْبُها مَحتُورا[١]

فإنَّ ظاهرَه شاهدٌ على السرقسطي لا له، فصياغة اسم المفعول من الفعل حتر وبهذا المعنى-أي القلة- دليل على أنه يتعدى، وهو ليس كذلك، بل يمكن الرد على من ادعى ذلك من ناحيتين:

الأولى: من حيث المعنى إذ المراد من صيغة اسم المفعول (محتورا) اسم الفاعل (حاتِر) وهو الأصح، وقد ذكر صاحب التّاج أنّ (المِحْتُور) هو الذي يرضع شيئًا قليلًا لقلّة اللبن فيقنع به[٢]، ومثله قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾﴾[٣] ذكر الطبري أن المستور بمعنى الساتر وجه مفهوم[٤]. وكذلك أبو حيان في البحر المحيط نقل عن قتادة والزجاج وجماعة:" جعلنا بين فهم ما تقرأ وبينهم حجابًا فلا يقرون بنبوتك ولا بالبعث، فالمعنى قريب من الآية بعدها"[٥] ثم قال: "والظاهر إقرار (مستورًا) على موضوعه"[٦] والذي دعا الطبري وأبا حيان على جعل (مستورًا) بمعنى ساتر مرجوحًا هو أن الفعل (ستر) متعدٍ والمعنى يوافقه، بخلاف الفعل حتر. والله أعلم

---

[١] البيت من الخفيف، وهو له في ديوانه١٧١، ومجمل اللغة١/٢٦٣، والأفعال للسرقسطي١/٣٤٥، وبلا نسبة في مقاييس اللغة٢/١٣٤، وشمس العلوم٣/١٣٣٣.

الغُيوث: جمع غيث، أي أنهم يشبهون الغيث بكرمهم وجودهم. البازل من الإبل: الذي طلع نابه في السنة التاسعة. السَّقب: ولد الناقة. المحتور: الذي قل رزقه. (يُنظر: العين(سقب)٥/٨٤، والأفعال للسرقسطي(حتر)١/٣٤٥، وشمس العلوم١/٥١٤).

[٢] يُنظر: التاج١٠/٥٢٦.

[٣] الإسراء:٤٥

[٤] يُنظر: تفسير الطبري١٤/٦٠٨-٦٠٩.

[٥] البحر المحيط٦/٣٩.

[٦] المصدر السابق.

والثانية: من حيث التصريف فليس اللفظ على ظاهره إذ لا يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي اللازم وما ورد فإنه يؤوّل[1]، باستثناء الفعل الثلاثي اللازم الذي يصل إلى مفعوله بواسطة وذلك نحو قولنا من الفعل (مَرَّ): ممرورٌ به، وكذلك الفعل (جلس): مجلوسٌ عنده فهو اسم المفعول من ذلك الفعل.

* * *

[1] يُنظر: تفسير الطبيري١٤/٦٠٨-٦٠٩، والبحر المحيط ٦/٣٩، والمستقصى٤٨٧.

المبحث الثَّاني: أبنية الأفعال المزيدة

الفعل المزيد: هو ما زِيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية، والزيادة في الفعل للإلحاق بالرباعي المجرد، وزيادة لغير الإلحاق[١].

والفعل المزيد نوعان: المزيد الثلاثي، والمزيد الرباعي.

أ/ الفعل الثلاثي المزيد فيه:

الفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أنواع: ما زيد فيه حرف واحد، وله ثلاثة أوزان: (أَفْعَل) و(فَعَّل) و(فَاعَل)، نحو: (أَكْرَم) و(كَسَّرَ) و(قَاتَلَ). وما زيد فيه حرفان، وله خمسة أوزان:(انْفَعَل) و(افْتَعَلَ)و(افْعَلَّ) و(تَفَعَّل) و(تَفَاعَل)، نحو(انْكَسَر) و(اجْتَمَع) و(احْمَرَّ) و(تَقَدَّم) و(تَكَاسَل)، وما زيد فيه ثلاثة أحرف، وله أربعة أوزان: (اسْتَفْعَلَ) و(افْعَوْعَلَ) و(افْعَالَّ) و(افْعَوَّلَ)، نحو: (اسْتَخْرَجَ) و(اعْشَوْشَبَ) و(احْمَارَّ) و(اجْلَوَّذَ). وغاية ما يبلغُ الفعلُ بالزيادة ستة أحرف[٢].

- الثلاثي المزيد بحرف:

قال أبو ذؤيبٍ الهُذَلِيُّ:

١- ذكَرَ الْوُرُودَ بها وشَاقَى أَمْرَهُ شُؤْمٌ وأَقْبَلَ حَيْنُهُ يَتَتَبَّعُ[٣]

استشهد بهذا البيت أبو حاتم السجستاني[٤]، والبيت على رواية المفضليات لا شاهد فيه، والرواية عند أبي حاتم السجستاني:

---

[١] يُنظر: شرح الملوكي في التصريف٦٤.

[٢] يُنظر: شرح الملوكي في التصريف٦٧، وارتشاف الضرب١/١٧٥، والمغني في تصريف الأفعال١٢٣، والمستقصى٢٩٢ وما بعدها.

[٣] المفضليات٤٢٣، والبيت من الكامل.

ذكر الورود: ذكر الحمارُ ورودَه للعيون القديمة. شاقى: من الشَّقاء. حينُه: الحين الماء يظهر قليلًا للحمار. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨٦١).

[٤] فعلت وأفعلت١٥٩.

ذَكَرَ الْوُرُودَ بها وأجمع أَمْرَهُ شُؤْمًا وأَقْبَلَ حَيْنُهُ يَتَنَبَّعُ

والشاهد قوله: (أَجْمَع) شاهدٌ على (أَفْعَلَ) الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد بمعنى الفعل المجرَّد (فَعَلَ).

و(أَجْمَعَ) بمعنى عزم، يقال أجمع أمره: إذا عزم عليه، وجمع بمعنى ضم المفترق؛ ولذلك فإنَّ (أجمع) بمعنى (جمَع). والفرق بينهما أن (أجمع) تكون لغير الذوات، و(جمع) للذوات فقط[١]، وقال ابن يعيش:" وأصل ذلك أن كل واحد منهما لغة قوم، ثم تختلط فتستعمل اللغتان"[٢].

* * *

قال أبو ذؤيبٍ الهُذَلِيُّ:

٢- فَبَدَا لهُ أَقْرَابُ هَذَا رَائغًا عَجِلًا، فَعَيَّثَ في الكِنانة يُرْجِعُ[٣]

استشهد به الخليل، والأزهري، وأحمد بن فارس، وابن سيده، ونشوان الحميري، والزبيدي[٤].

وورد هذا البيت شاهدًا على الفعل الثلاثيِّ المزيد بحرف واحد، والشاهد قوله: (فعيَّث) على وزن فعّل، واتفق أهل اللغة الذين استشهدوا بهذا الشاهد على أن الفعل (عيّث) مأخوذ من مادة (ع ي ث)، وأن هذه المادة أصل لمعنيين اتفاقًا:

---

[١] يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان٨/١٣٣.

[٢] شرح الملوكي في التصريف٧٠.

[٣] المفضليات٤٢٥، والبيت من الكامل.

بدا: ظهر. أقراب: جمع قُرب. رائغًا: عادلًا. عيَّث في الكنانة: أدخل يده فيها يأخذ سهمًا. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨٦٨).

[٤] العين٢/٢٣٢، وتهذيب اللغة٣/١٥٢، ومقاييس اللغة٤/١٩٠، والمحكم والمحيط الأعظم٢/٢٣٠، وشمس العلوم ودواء كلام العرب٧/٤٨٦٣، وتاج العروس٥/٣٠٧.

أحدهما: الإفساد وذلك إذا خلا الفعل من التضعيف؛ وهو المجرد، (عاث يعيث) فالعرب تقول:" الذئب يعيث في الغنم فلا يأخذ شيئًا إلا قتله"[١].

والثاني: "تطلُّب الشيء على غير بصيرة"[٢] –وهو الشاهد الذي معنا– وهو إدخال اليد في الكنانة بحثًا عن السّهم.

* * *

– الثلاثي المزيد بحرفين:

قال السَّفَّاحُ بنُ بُكَيْر:

١– يجْمَعُ حِلْمًا وأَناةً مَعًا ثُمَّتَ يَنْبَاعُ انْبِيَاعَ الشُّجَاعْ[٣]

استشهد بهذا البيت أبو عمرو الشيباني، وأبو بكر الأنباري، وابن جني، وابن فارس، وابن سيده، والتبريزي، وابن عصفور، والزبيدي[٤].

وورد شاهدًا على الفعل الثلاثي المزيد فيه، والشاهد قوله: (ينباع)، فالصرفيون وأهل اللغة على خلاف في أصل جذره، **وانقسموا في ذلك إلى قسمين:**

الأول: أنّ (ينباع) على وزن (يفعَل) وأنّ هذه الألف نشأت من مطل حركة الباء فصار (يفعَال) وعليه يكون جذره (ن ب ع)، ويكون بهذا الحكم مجرّدًا، وحمل ابن جني

---

[١] العين٢/٢٣٢.

[٢] مقاييس اللغة٤/١٩٠.

[٣] المفضليات٣٢٢. والبيت من السريع.

الشجاع: بعض الحيات. معنى البيت: يتحلم ويترفَّق فإذا أعياه الأمر سار سورة الحيَّة. (يُنظر: العين١/٢١١، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي٣/١٣٦٤).

[٤] شرح المعلقات التسع٢٣٥، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات٣٣٤، والخصائص٣/١٢٢، وسر صناعة الإعراب٢/٣٣٩ وما بعدها، ومقاييس اللغة١/٣١٩، والمحكم٢/١٩١، وشرح القصائد العشر١٩٤، وضرائر الشعر٣٤، وتاج العروس٢٠/٣٦٣.

(بوع) على أنها لغة تولّدت؛ فهم لما سمعوا (ينباع) المشبه (ينفعِل) في لفظه جاؤوا بمصدره وماضيه، فصار مثل ينقاد وهو ليس كذلك، وهذا قولٌ لابن جني وابن سيده وابن عصفور.

الثاني: أنّ (ينباع) على وزن (ينفعِل) وجذره (ب و ع)، وأصل مضارعه قبل الإعلال (ينبَوِع) فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وعلى هذا يكون الفعل ثلاثيًّا مزيدًا بحرفين، وهذا قولٌ لابن فارس والزبيدي.

والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنّ هذا الفعل يحتمل ما ذكره العلماء؛ لأنه لا يوجد ثبت ولا دليل يقطع بأصالة النون أو زيادتها ولا كذلك الألف، والحكم على الألفاظ في ظاهرها يعد مسوّغًا للحكم بجواز الوجهين، ولا شك أنّ التماس الوجه والعلة التي توافق المعنى والقواعد القياسية مطلب لا يمكن إنكاره، لذلك فإنّ من هذه الأقوال ما هو راجح ومرجوح؛ لأنّ اللغة تميزت عن غيرها من اللغات بأنّها اشتقاقية، والألفاظ فيها تتصرف بتصرف المعاني المختلفة، فلذلك يكون المعنى والسياق هو الفصل لتحديد جذر الفعل. كما قال ابن الأعرابي: في بيت عنترة[١]: ينباع ينفعل من باع يبوع إذا مر مرًّا لينًا"[٢] وقال أبو عمرو الشيباني:" وأنكر (أي ابن الأعرابي) أن يكون الأصل فيه ينبع، وقال ينبع كما ينبع الماء من الأرض، ولم يرد ذلك. وإنما أراد السيلان منه وتلويه على رقبتها كما تتلوى الحية"[٣] وقال السخاوي مخالفًا له في (ينباع) من بيت عنترة:" وإنما هو المضارع من

---

[١] أغلب أهل اللغة حينما يعرض لهم شاهد السفاح يستشهدون أيضًا بقول عنترة ابن شداد والعكس:

وينباع من ذفرى غضوب جسرة زيافة مثل الفنيق المكدم

وكان بعضهم يفرق بينه وبين ينباع في بيت السفاح من حيث المعنى فيختلف معه الجذر، فينباع في بيت عنترة معناه (السيلان) ويكون جذره (ن ب ع)، وفي بيت السفاح معناه (البسط والمد) وجذره (ب و ع) ومعه يستقيم معنى البيت، وصرح بهذا الزبيدي. (يُنظر: على سبيل المثال لا الحصر تاج العروس٢٠/٣٦٢ وما بعدها).

[٢] شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني٢٣٥.

[٣] المصدر السَّابق.

((نبع)). ولا تجعله ((ينفعل)) وإن كان على لفظ ((ينقاد)) لأن ذلك الوجه كأنّه الأظهر في المعنى"[١].

والقول بأنّ الفعل (ينباع) ينفعِل من (ب و ع) راجح لأسباب:

الأول: الفعل يكون من صيغة صرفية مطردة أقرت في اللغة، ولا تُدخِله في حيّز الضرورات الشعريّة.

الثاني: معنى الفعل إذا كان من (بوع) أقرب للسياق من (نبع)، فالمعنى الذي أراده الشاعر وأقرّ به الشّراح هو أنّ السّفاح يمدح المرثيَّ بأنه صاحب حلم، وأنَّه كالحية تتحوّى وتنبسط لتساور إذْ يقال: انباعت الحيّة انبياعًا[٢]، وقال بعضهم عنى به الذي يطوّل خُطاه فهم يقولون: تبوّع تبوّعا وانباع[٣]، وكلا المعنيين لينباع مأخوذ من (بوع) ولا صلة للنبع في شيء.

الثالث: يَخرُج الفعل من حيّز الضّرورة الشّعريّة، وهذا أجود بلا شكّ، وتجنب الحكم بالضرورة الشعرية يثري – غالبًا – اللغة بزيادة الألفاظ باعتبار الاشتقاق مما تنفتح معه المعاني، وهذا لا يكون إلا بشرط لا يمكن العدول عنه وهو موافقة التخريج المعنى الذي أراده الشّاعر لا المعاني التي يحتملها التخريج اللغوي.

الرابع: أنَّ الحرف الأصليّ يثبت في اشتقاقات الكلمة، وورد عن هذا الفعل ماضيه (انباع) ومصدره (انبياع)، وورود تلك الاشتقاقات يعدّ دليلًا على أصالة هذه الألف، وإن كان لابن جني رأي بإنكاره وعدِّه من تولُّد اللغات كما تقدم.

والقول بمرجوحية الإشباع في (ينباع) وجذره (ن ب ع) مرتبط بأمور تفصيلها في النقاط التالية:

---

[١] سفر السعادة للسّخاوي١/١٥٢.

[٢] يُنظر: تاج العروس مادة (ب و ع)٢٠/٣٦٣.

[٣] يُنظر: مقاييس اللغة مادة (ب و ع)١/٣١٩.

– من قال بالإشباع فقد أدخله ضمن الضّرورات الشّعريّة، وهذا يدخل اللفظة ضمن الاستثناء ولا يقاس عليه في الكلام المنثور، وما ورد من ذلك فهو شاذٌّ محكوم بالرواية ولا يقاس عليه. كما حكى الفرّاء: (أكلت لحما شاة) وهو يريد (لحمَ) فهو أشبع الفتحة حتى ظهرت الألف[١].

– فإن قال قائل إنَّ الإشباع يرفع الفعل إلى مستوى التّجرّد، والمزيد فرع عن المجرد، قيل له إنّ هذه المزيَّة تسقط لعدم وجود (يفعال) في الصيغ الصرفية الفعلية وكذلك الاسمية[٢]، وكسب جذر ورد في كلام رفيع كالشّعر ويُقاس عليه أحب من تخريج يُروى ولا يُقبل إلا في ضرورة شعريّة؛ لأنّ ظاهرة الإشباع ظاهرة" غير مطردة في العربية طبقا لقوانين لغوية ثابتة وإنما على الرواية"[٣] .

ثمرة الخلاف:

المتأمل في الآراء السابقة للفعل المضارع (ينباع) يجد أنّ كلَّ رأي ينبني عليه حكم مغاير للآخر، فلذلك من قال إنّ (ينباع) على وزن (يفعَل) فجذره (ن ب ع) وحصل لفتحة الباء مطل فنشأت الألف بعدها وهي زائدة، وهو من الأفعال المجردة، ومعناه التّفجّر.

ومن قال إنّه على زنة (ينفعِل) فإنّ جذره (ب و ع) حصل فيه إعلال بالقلب فهو (ينبوِع) فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصار(ينباع)، فيكون من الأفعال المزيدة بحرفين، ومعناه المدّ والبسط.

* * *

[١] يُنظر: الخصائص٣/١٢٣.

[٢] يُنظر: الكتاب٤/٢٦٥

[٣] الإشباع الصوتي في المقاطع العربية أوضاعه وأهميته في التعبير اللغوي، لعبد الحميد الأقطش، المصدر علوم اللغة– مصر المجلد (٦)العدد(٢)، ٢٠٠٣م.

قال المزَّارُ بنُ مُنْقِذٍ:

٢- تَهْلِكُ المِدْرَاةُ في أَفْنَانِهِ فإِذَا ما أَرْسَلَتْهُ يَنْعَفِرْ[١]

استشهد بهذا البيت الخليل، والجوهري، والسرقسطي، ونشوان الحميري[٢].

وورد شاهدًا على الفعل الثلاثيّ المزيد فيه، والشاهد قوله: (ينْعَفِر)، واتفقوا على أنّه مأخوذ من (عَفَرَ) إلا أنّ موضع الشاهد رُوي بروايتين، وكل من استشهد به قال:(ينعفر) إلا الجوهري قال (يَعْتَفِر) مع إثبات الرواية الأولى، وعنده أنّ (ينْعَفِر) و (يعْتَفِر) صيغتان بمعنى واحد حيث يقول:" وانْعَفَرَ الشيء، أي تَتَرَّب. واعْتَفَرَ مثلُه"[٣] .

والمعترف فيه عند الصرفيين أنّ صيغة (ينعفر) و (يعتفر) من صيغ الزيادة للفعل الثلاثي، المزيد بحرفين، والحكم بزيادة النون والتاء في هاتين الصياغتين قطعية، يقول ابن عصفور في زيادة النون:" النون تنقسم قسمين: قسم يقضى عليه بالزيادة، وقسم يقضى عليه بالأصالة، ولا يقضى عليه بالزيادة إلا بدليل. فالقسم الذي يقضى عليه بالزيادة ... النون في ((انفعل)) وما تصرف منه، نحو ((انطلق)) و((منطلق))"[٤] وكذلك الحال في التاء تزاد في أوائل أفعال المطاوعة ولا يُحتاج إثبات زيادتها إلى دليل، لوضوح زيادتها فيه[٥].

وأما المعنى الذي اكتسبه الفعل من زيادة الحرفين في (ينْعَفِر) هو إفادة معنى المطاوعة، وانعفر مطاوع عفر بلا خلاف في أصلها ولا في معناها، فأصل استعمالها لقول سيبويه:"

---

[١] المفضليات٩٠، والبيت من الرمل.
المدراة: المشط. أفنانه: ذوائبه. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري١٥٥، وتاج العروس(شَفَأ)١/٢٨٣).
[٢] العين٢/١٢٢، والصحاح٢/٧٥١، والأفعال١/٢٩٦، وشمس العلوم ودواء كلام العرب٧/٤٦٣٩.
[٣] الصحاح(ع ف ر)٢/٧٥١.
[٤] الممتع في التصريف١/٢٥٧.
[٥] يُنظر: الممتع في التصريف١/١٧٢و١٧٣.

الباب في المطاوعة انفعل، وافتعل قليل"[١]، وفي معناها؛ لأنّ الأثر فيه يظهر للعيون محسوس "وقد أنكر بعض النحاة وجود مطاوعات على "انفعل" من غير العلاج مثل "انغمّ"، فقالوا لا يجوز فيها إلا "اغتمّ" مع أن سيبويه يثبتها ويقول إنها عربية"[٢].

وكما أنّ معنى المطاوعة لم ينتفِ مع الصياغة التي قالها الجوهري (يفتعل) بدليل قول أبي الفتح: اعلم أن افْتَعَلْتُ قد تأتي في معنى انْفَعَلْتُ للمطاوعة وذلك قولهم: "شويته فانشوى" وقالوا في معناه: "اشتوى"[٣]، وقد أثبت هذا المعنى الجوهري بقوله:" وانْعَفَرَ الشيء، أي تَتَرَّب. واعْتَفَرَ مثلُه"[٤].

وتقدير معنى المطاوعة في البيت: أنها إذا أرسلت شعرها وأرادت أن تمشطه بالمِدْرَاة يسقط في الأرض فيصيبه التراب وهو العَفَر[٥].

* * *

[١] شرح شافية ابن الحاجب للرضي١/١٠٨.

[٢] الأفعال الثلاثية المزيدة في اللغة العربية صيغتي: انفعل وافتعل لنور الدين الشملالي، ص٣٠، المصدر: مجلة ترجمان مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة- المغرب، المجلد١٩، العدد١، ٢٠١٠م.

[٣] المنصف١/٧٥.

[٤] الصحاح مادة (ع ف ر)٢/٧٥١.

[٥] ينظر: العين مادة (ع ف ر)٢/١٢٢، وتاج العروس مادة (د ر ي)٣٨/٤٣.

قَالَ عَلْقَمَةُ بن عَبَدَةَ:

٣- تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأَرادَها رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ، وكَلِيبُ[١]

استشهد بهذا البيت أبو زيد الأنصاري، وابن دريد، وأحمد بن فارس، والسرقسطي، وابن سيده، ونشوان الحميري، والزبيدي[٢].

وورد شاهدًا على الفعل الثلاثي المزيد بحرفين، والشاهد قوله:(تعفَّقَ)، وروي برواية أخرى وكانت الرواية شاهدًا على الفعل (تَزَبَّى):

تَزَبَّىَ بِذِي الأَرْطَى لها وَوَرَاءَهَا رجالٌ فبذَّت نَبلَهم وَكَلِيبُ[٣]

وكلاهما من باب (تفعَّلَ) المزيد بحرفين، ومعنى هذه الصيغة في كلا الفعلين الاتخاذ، فمن رواه بتعفّق فإن الصيّاد اتخذ شجر الأرطى ملاذًا له ومُستترًا قال نشوان الحميري نقلًا عن الأصمعي:" تعفق بالشيء إذا استتر به والتجأ إليه"[٤]، ومن رواه بتزبّى فإنهم يحفرون الحفرة ويستترون بها للصيد، قال السرقسطي: تَزَبَّى الرجل زُبْيَةً: حفرها للصيد، وللذئب[٥].وقال ابن سيده:" الزُبية: الحفيرة يستتر فيها الصائد"[٦]

---

[١] المفضليات٣٩٣، والبيت من الطويل.

تعفَّق: استتر. الأرطى: شجر. بذَّت: غلبت. والمعنى: كانوا لها بالمرصاد فسبقتهم وفاتت نبالهم. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٧٧٦، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي١٥٨٦/٣).

[٢] النوادر في اللغة٢٨١، وجمهرة اللغة١٢٦/٣ طبعة حيدر آباد الدكن، مقاييس اللغة٥٤/٤، والأفعال٢٦٤/١، ٤٨٩/٣، والمحكم والمحيط الأعظم٢٣٤/١، ٩٤/٩، وشمس العلوم ودواء كلام العرب٤٦٤٠/٧، وتاج العروس ١٦٥/٢٦، ٢٠٩/٣٨.

[٣] وردت هذه الرواية في كتاب الأفعال للسرقسطي ٤٨٩/٣، وفي المحكم لابن سيده ٩٤/٩، وفي تاج العروس للزبيدي٢٠٩/٣٨.

[٤] شمس العلوم ودواء كلام العرب٤٦٤٠/٧ .

[٥] الأفعال٤٨٩/٣ .

[٦] المحكم والمحيط الأعظم٩٤/٩ .

واتفق أهل اللغة في معنى (تعفّق) في البيت على أنه اللوذ والالتجاء إلا ابن فارس فإنه قال معناه الرجوع:" تعفّق بالشيء إذا رجع إليه مرة بعد أخرى"[١] ونجد ابن سيده فرّق فجعل المجرّد (عفَق) من معانيه الرجوع، وأما المزيد (تعفّق) فمعناه اللوذ، وكأن الزيادة أتت بهذا المعنى، يقول ابن سيده" عفقت عن المرعى إلى الماء: رجعت... وتعفّق الوحشي بالأكمة: لاذ بها، من خوف كلب أو طائر"[٢].

والمتأمل يجد بين معنى الرجوع واللوذ ترابطًا فاللائذ والملتجئ هو من يكثر الرجوع إلى شيء معين، وكأن ابن فارس أتى بالمعنى المشترك بين تلك الصيغ، والذي أطلق عليه ابن جني الاشتقاق الأصغر ويقول:" فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغُه ومبانيه وذلك كترتيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرف؛ نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم: اللديغ، أُطلق عليه تفاؤلا بالسلامة"[٣].

والفعل (تعفّق) من حيث التعدي واللزوم يتعدى بواسطة حرف الجر اتفاقًا عند أهل اللغة الذين استشهدوا به. وأما (تزبّى) فإنّه متعدٍ بنفسه فهو بمعنى اتخذ الحفرةَ زُبية يستتر بها للصيد.

* * *

[١] مقاييس اللغة٤/٥٤.

[٢] المحكم والمحيط الأعظم١/٢٣٤.

[٣] الخصائص٢/١٣٤.

المبحث الثالث: معاني صيغ الزيادة في الأفعال

ما زِيد على الثُّلاثِيّ:

أ- المزيد بحرف:

- معاني صيغة (أفْعَل):

ذكر سيبويه أن معانيَ (أَفْعَلَ) عشرة، من أشهرها: التعدية نحو: ذهب وأذهبته. والسَّلب نحو: أعجمت الكتاب أي: أزلت عجمته، والدُّعاء نحو: أسقيته: قلت له: سقاك الله. والصَّيرورة نحو: أصحبنا أي: صرنا على في هذه الأوقات. ويكون (أَفْعَل) بمعنى المجرَّد (فَعَلَ)، نحو: جدَّ وأجدَّ[١].

قَالَ أَبُو ذُؤَيبٍ الهُذَلِيُّ:

- صَخِبُ الشَّوَارِبِ لا يَزَالُ كأَنَّهُ عَبْدٌ لِآلِ أبي رَبِيعَةَ مُسْبَعُ[٢]

استشهد بهذا البيت الزَّجاج[٣]، والشَّاهد قولُه:(مُسْبَع)، على أنَّ الفعل الثلاثيَّ المجرَّد (سَبَعَ) إذا زيدت فيه الهمزة يتغير معناه، وأنَّ (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْت) في الفعل (سَبَعَ) ليست بمعنى واحد، إذ صيغة (فَعَلْتُ) (سَبَعْتُ) تعني اغتبت، وصيغة (أَفْعَلْت) (أَسْبَعْت) بمعنى (أَهْمَلْتُ)، والذي غيَّر المعنى الهمزةُ الزائدة[٤].

---

[١] يُنظر: شرح الملوكي في التصريف٦٨ و٦٩ و٧٠.

[٢] المفضليات٤٢٢، والبيت من الكامل .

الصَّخِب: الكثير النهيق. الشوارب: مجاري الماء في الحلق، أو مخارج الصَّوت. أبو ربيعة: اختلف فيه، فقيل: هو ابن ذُهْل بن شيبان. وقيل: من بني عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة. وقيل: المغيرة بن عبدالله المخزومي. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨٥٨، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي٣/١٦٩٥) .

[٣] فعلت وأفعلت٨٩ .

[٤] يُنظر: المصدر السابق.

وهذا الحكم وغيره من معاني الزيادة يُعتمد فيه على السَّماع وليس قياسًا مطَّردًا، باستقراء كلام العرب وتفحّص معناها، قال الرضي:" وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً... بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين، فكما أن لفظ أَذْهَبَ وأَدْخَلَ يُحتاج فيه إلى السَّماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً؛ فليس لك أن تستعمل أذْهَبَ بمعنى أزال الذهاب أو عَرَّضَ للذهاب أو نحو ذلك"[١].

والفعل (أَسْبَعْتُ) متعدٍّ قبل الزيادة، وأفادت الهمزة فيه أنَّ شخصًا صير المفعول به إلى شيء من الإهمال، قال سيبويه:" تقول: دخل وخرج وجلس. فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه"[٢].

ومن المعاني التي تظهر لمعنى الهمزة في (أَسْبَعْت) السَّلبُ والإزالة، أي أزلت عنه الاهتمام، كما يُقال: (أشكلت الكتابَ) أي: أزلت عنه الإشكال، و(أعجمته) أي: أزلت عنه العجمة[٣].

والفعل (أَسْبَعَ) أصله (س ب ع) ثلاثيٌّ مزيد بحرف، صحيح سالمٌ من الهمز والتضعيف، ومعناه يؤخذ من أحد معنيي (السبع) وهو العدد المعروف أو نوع من الوحوش، فالإهمال أخذ من قولهم: سَبَعَت الذئاب الغنمَ إذا فرستْها وأكلتْها، فلم تأكل الذِّئاب الغنم إلا بعد الإهمال[٤]، أو "أهمل مع السباع فصار كأنه سَبُعٌ لخبثه"[٥] وهو الذي ذكره شرَّاح المفضليات.

---

[١] شرح الشافية١/٨٤ .

[٢] الكتاب٤/٥٥ .

[٣] يُنظر: سرُّ صناعة الإعراب لابن جنّي٣٧ وما بعدها.

[٤] يُنظر: مقاييس اللغة لابن فارس٣/١٢٨ .

[٥] شرح المفضليات لابن الأنباري٨٥٩، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي٣/١٦٩٦ .

و(مُسْبَع) وصف مشتق دالٌّ على ذات وحدث، وهو اسم المفعول من الفعل (أسْبَعَ) الذي كان على (أَفْعَلَ) مضارعه (يُسْبِعُ) على (يُفْعِلُ)، فاسم المفعول أُخِذ من الفعل الزائد عن ثلاثة أحرف، أبدلت فيه ياء المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، وهو قياس اسم المفعول فيما كان زائدًا عن ثلاثة أحرف[1]؛ لذلك استشهد به الزَّجاج إذ كان (مُسْبَعٌ) بمعنى الإهمال في بيت أبي ذؤيب.

* * *

[1] يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك٢/١٢٩ .

ب- المزيد بثلاثة أحرف:

- معاني صيغة اسْتَفْعَلَ:

(استفعل) له خمسة معانٍ وهي: الطلب والاستدعاء، نحو: استعطيت أي طلبت العطية. والإصابة كقولك: استكرمته، أي: أصبته كريما. والانتقال والتحول، نحو قولهم: استنوق الجمل، إذا تخلق بأخلاق الناقة. ويكون بمعنى (تفعَّل)، نحو: استكبر وتكبَّر واستعظم وتعظَّم. وقد يكون بمعنى (فَعَل) فيقولون: (قَرَّ) في المكان و(استقرَّ)[١].

والغالب على (اِسْتَفْعَلَ) معنى الطلب والإصابة وما عدا ذلك من المعاني يحفظ ولا يقاس عليه[٢].

قَالَ عَبْدُ قَيْس بِنُ خَفَّافٍ:

وَإِذَا لَقِيتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى النَّـدَى غُبْـرًا أَكُفُّـــهُمُ بِقَاعٍ مُمْحِلِ
فَأَعِنْهُمُ وَايْسِـرْ بِمَا يَسَـرُوا بِـهِ وَ إِذَا هُمُ نَزَلُوا بِضَنْكٍ فَانْزِلِ[٣]

استشهد بهذا البيت أبو بكر الأنباري، والفارابي، والجوهري، وعبد القاهر الجرجاني، ونشوان الحميري[٤].

وروايتهم:

... وَابْشِـرْ بِمَا بَشِـرُوا بِـهِ ... ...

والشَّاهدُ قوله: (بَشِرُوا)، وهو شاهدٌ على أنَّ الفعلَ (اسْتَفْعَلَ) يكونُ بمنزلَةِ الفعلِ

---

[١] يُنظر: شرح الملوكي في التصريف٨٢ وما بعدها.

[٢] يُنظر: شرح الملوكي في التصريف٨٤.

[٣] المفضليات٣٨٥، والبيت من الكامل.

الباهش: الفَرِح، يقول: الذين يأتونك يلتمسون جَداك ونائلك. أيسر بما يسروا: أسرع إلى إجابتهم. الضنك: الضيق. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٧٥٢و٧٥٣).

[٤] يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس١٣٦/٢، ديوان الأدب٢٣١/٢، والصحاح٥٩٠/٢، والمقتصد١١١٢/٢،وشمس العلوم٥٣٥/١.

المجرَّدِ(فعل)، فيُقَالُ: بَشِرَ القومُ و اسْتَبْشَرُوا، وهما بمعنى واحدٍ، أي أنَّ الفعلَ مع الزيادةِ بقي لازمًا ولم يتعدَّ، ولم تُحدِثْ تلك الزيادةُ على معنى الفعلِ تغيُّرًا يطلبُ معها المفعولَ.

وزِنَةُ (اسْتَفْعَلَ) مِن الأوزانِ الصرفيةِ للفعلِ الثلاثيِّ المزيدِ بثلاثةِ أحْرفٍ، و زيادةُ المبنَى تقتضِي زيادةً فِيْ المعنَى، ولقد نصَّ علمَاءُ العربيةِ على التَّجانُسِ بينَ اللفْظِ والمعنَى مِن جهةِ بُنيةِ الكلمةِ، و هيَ أنَّ الفِعْلَ إنْ كانَ مجردًا يدُلُّ على المعنَى الذيْ تقتضيه حروفُهُ، وأنَّه حَدَثَ فَجْأَةً دونَ طلَبٍ لَهُ، و لا يَدُلُّ على معانٍ أُخَرَ إلا بإحداثِ زيادةٍ على حروفِهِ الأصولِ، ثمَّ إنَّ موضِعَ هذه الزيادَةِ تَتَوافقُ في ترتيْبِها مع الأحداثِ التي تَسبِقُ الفعلَ أو تَليْهِ. يقولُ ابنُ جني:" فرتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال. وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تفجأ حروفها الأصول، أو ما ضارع بالصنعة الأصول ... فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الدالة عليها أو ما جرى مجرى أصولها؛ نحو وهب، ومنح، وأكرم، وأحسن، كذلك إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرفا زائدة تدل على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها، والمؤدية إليها"[١]

والفعلُ (اسْتَفْعَلَ) لَه معانٍ كثيرةٌ، أشهرُها الطَّلَبُ، ومنها أيضا أنَّه يكونُ بمنزلَةِ الفعلِ المجرَّدِ، نحوُ قرَّ في مكانِهِ واسْتَقرَّ، وعَلا قِرْنَه واستَعْلاه ومَرَّ واسْتَمَرَّ، و بَشِرَ و اسْتَبْشَرَ، فالمجَرَّدُ والمزِيدُ يُرَادُ بِهِمَا شيءٌ واحدٌ[٢].

وهذا المعنى لصِيْغَةِ (اسْتَفْعَلَ) قِيَاسِيٌّ عندَ أغلبِ الصرفيينَ كسيبويهِ والفارسيِّ وابنِ جني وابنِ الحاجِبِ وغيرِهم، وأما السيرافيُّ وابنُ يَعِيْشَ فقد ذَهَبَا إلى أنَّ هذه الصيغةَ القياسيُّ منها مَا دَلَّ على طلبٍ وإصابَةٍ، و ما عدا ذينك مِن المعاني فمسموعٌ يُحفَظُ ولا يُقَاسُ عليهِ[٣].

---

[١] الخصائص٢/١٥٣-١٥٤ .

[٢] ينظر: الكتاب٤/٧٠، والمنصف١/٧٧، والمقتصد في شرح التكملة٢/١١١٢، وشرح المفصل لابن يعيش٧/١٦١، وتمهيد القواعد ٨/٣٧٦٥.

[٣] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٧/١٦١.

وأمَّا الجرجانيُّ في المقْتصدِ وكذلك الرضِيُّ في شرحِ الشافيةِ فَذَهَبَا إلى أنَّ هذه الصيغةَ مِن نحوِ (قَرَّ و اسْتَقَرَّ) لا تَخْلُو مِن المبالغةِ والقوَّةِ، فقد قَالَ الرضيُّ:" قوله:((بمعنى فَعَلَ)) نحو قرَّ واستقرَّ، ولا بد في استقرَّ من مبالغة"[١].

فالخلافُ التصريفيُّ لهذه الصيغةِ مِن ناحيتينِ: الأولى: القياسُ، والثانيةُ: موافقةُ البناءِ المزيدِ فيه للبناءِ المجرَّدِ.

فالحقُ أنَّ هذه الصيغةَ قياسيَّةٌ فيما يبدو؛ لأنَّ مِن شروطِ القياسِ الاطِّرادَ، وقد اطَّرَدَ هذا كثيرًا في الكلامِ الفصيحِ، وخاصةً في الأَصْلِ الأَوَّلِ المسْمُوعِ عن العَربِ. وقد قَالَ بهذه الحُجَّةِ ابنُ مالكٍ في ردِّهِ على مَن أَلْزَمَ عَوْدَ الخافِضِ عندَ العطفِ على الضميرِ المخفوضِ فَقَالَ:

وعودُ خافضٍ لدى عطْفٍ على ضميرِ خفضٍ لازمًا قدْ جُعِــلَا
وليْسَ عندِيْ لازمٌ إذْ قَـدْ أَتَـى في النَّثْرِ والنَّظْمِ الصَّحِيْحِ مُثْبَتَا[٢]

فعلى هذا فإنَّ هذه الصيغةَ و بهذا المعنى قياسيةٌ، ومن مواضِعِها في القرآنِ قَولُ اللهِ سبحانَهُ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦﴾[٣]واسْتَقَامَ بمعنى فِعْلِهِ المجرَّدِ قَامَ، وكذلِكَ قولُه ﴿ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۖ﴾[٤] فاسْتَيْسَرَ على زِنَةِ اسْتَفْعَلَ وهي بِمعنى المجرَّدِ يَسَرَ. ويقولُ اللهُ: ﴿۞يَسۡتَبۡشِرُونَ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ﴾[٥] فقد فَسَّرَ الطبريُّ في تفسيرِهِ الفعلَ (يستبشرون) بمعنى فعلٍ مجرَّدٍ فَقَالَ: أي يفرحون.[٦] وقولُه: ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ﴾[٧] واسْتَيْأَسَ بمعنى المجرَّدِ يَئِسَ. وكذلك قولُه: ﴿ فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْۖ وَّٱسۡتَغۡنَى ٱللَّهُۚ ﴾[٨] اسْتَغْنَى بمعنى

---

[١] شرح الشافية للرضي١/١١١.
[٢] ألفية ابن مالك١٣٨.
[٣] الفاتحة:٦
[٤] البقرة:١٩٦
[٥] آل عمران:١٧١
[٦] يُنظر: جامع البيان٦/٢٣٨.
[٧] يوسف:٨٠
[٨] التغابن:٦

غَنِيَ. وفي قولِه: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝﴾[١] اسْتَنْفَرَتْ بمعنى المجرَّدِ نَفَرَتْ.

وقد وردت هذه الصيغةُ وبذلك المعنى في المفضليات ولم يستشهدْ بِهِ أحدٌ مِن الصرفيينَ، وهو قولُ عبدِ قيسِ بنُ خُفَافٍ:

واسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّك بالغِنَى وإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[٢]

فالفعلُ (اسْتَغْنِ) بمعنى الفعلِ المجرَّدِ (اغْنَ).

وأما قولُ الجرجانيّ و الرضِيّ في نحوِ (قَرَّ واسْتَقَرَّ) أَنَّه لا يخلو مِن المبالغةِ والقوَّةِ، فهو الصحيحُ عندي؛ لأنَّ التصريفَ في اصطلاحِ الصرفيينَ نوعَانِ، تصريفٌ لفظيٌّ، وتصريفٌ معنويٌّ، ويقصدون باللفظيّ ما يعتورُ الكلمةَ مِن تغييرٍ لِعلَلٍ لفظيةٍ، كالإعلالِ والإبدالِ والإدغامِ، وهذا لا يغيّرُ معنى الكلمةِ ولا يَزيدُ على معناها شيئًا، وأما التصريفُ المعنويُّ فهو التغييرُ الذي يطرأُ على الكلمةِ للدلالةِ على معانٍ أُخْرَى لا تحصلُ إلا بها.

والوزنُ في (اسْتَفْعَلَ) يَدْخُلُ ضِمْنَ التصريفِ المعنويّ؛ لأنَّ الحروفَ الثلاثةَ زائدةٌ على الأحرفِ الأصليةِ في الكلمةِ، وزيادةُ المبنى يقتضي زيادةَ المعنى، و هذا زيادةٌ على ما أَقَرَّهُ الخليلُ وسيبويهِ وما أفرَدَ له بابًا صاحبُ الخصائِصِ مِن أنَّ اللفظَ يتناسبُ و المعنى، فكَأنَّ بينَ تَأَمُّلِ المبنى و تقريرِ المعنَى شيئًا من التناقضِ. إذ لا شكَّ مِن أنَّ قولَ: (استقرَّ) أبلغُ مِن قولِ (قَرَّ) وكذلك قول الله في سورة التغابن (واستغنى الله) فحروفُ الزيادَةِ في الفعلِ لم تَدُلَّ على طلبٍ، و وَافَقَ الفعلُ بزيادَتِهِ الفعلَ المجرَّدَ (غَنِيَ) إلا أنَّ الفعلَ (اسْتَغْنَى) أَبْلَغُ، كما قَالَ الجرجانيُّ:" ألا ترى أنك إذا قلت: اقْتَطَعت الشيء رأيت حسَّك يشهد بأنه أقوى من قَطَعْت، وكذا افْتعَلْت أقوى من فَعَلْت"[٣] كذلك (اسْتَغْنَى) الحسُّ يشهدُ بأنَّهُ أَقْوَى من (غَنِيَ).

وقد قَاسَ سيبويهِ مجيءَ (اسْتَقَرَّ) بمنزلةِ (قَرَّ) على قولِهم: " جَلَبَ الجرحُ وأَجْلَبَ،

---

[١] المدَّثر: ٥٠

[٢] المفضليات٣٨٥.

[٣] المقتصد للجرجاني١١٠٧/٢.

يريدون بهما شيئًا واحدًا، كما بُنِيَ ذلك على أفعَلتُ بُنِيَ هذا على استَفعلت."[١] فأقول كما أنَّ سيبويهِ قَاسَ صيغةَ اسْتَفْعَلَ على أَفْعَلَ كذلك نحن نقيسُ معنى صيغةِ اسْتَفْعَلَ على معنى صيغةِ افْتَعَلَ. إلا إن كان قصدُ سيبويهِ بهذا القياسِ التعديَ واللزومَ فهذا لا شك أنَّ الفعلَ المزيدِ بمنزلةِ المجرَّدِ إذ لا يتعدى الفعلُ إلى مفعولِهِ بتلك الزيادةِ. هذا والله سبحانه أعلى وأعلم

وأما روايةُ الشَّاهدِ في المفضلياتِ فتختلفُ عن الروايةِ التي ذكرَهَا الصرفيونَ، وهم الفارسيُّ في الحجةِ[٢]، والجرجانيُّ في المقتصدِ[٣]، وهذا الخلافُ كائِنٌ في المادةِ التي اشْتُقَّ منها الفعلُ وكذلك في الوزنِ.

والذي يظهرُ أنَّ اهتمامَ الصرفيينَ يقفُ عندَ موافقةِ الشَّاهدِ لما يقرّرُونَهُ مِن قواعدَ، ومما يرجّحُ ذلك أنَّ اختلافَ الروايةِ كائنٌ مِن ناحيتينِ:

الناحيةُ الأولى: أنَّ الخلافَ في الجذرِ لموضعِ الشَّاهدِ، فجاءَ مرةً مِن مادةِ (يَسَرَ) وأخرى مِن مادةِ (بَشَرَ)، وأصحُّ الروايتينِ – في نظري – والتي أرادَها الشاعرُ كونُهُ مِن (يَسَرَ)، فقدْ نَقَلَ الأزهريُّ في تهذيبِهِ عن أبي زيدٍ قولَهم " أَيْسِرْ أخاك: أي نفِّس عليه في الطلب ولا تعسره، أي لا تشدد عليه ولا تضيق"[٤]

فاتساقُ معنَى البيتِ معَ مادةِ (يَسَرَ) أقربُ مِن مادةِ (بَشَرَ)؛ لأنَّ البيتَ مرتبطٌ ارتباطًا تامًا بالبيتِ السابقِ له، وكان معناهُ إذا أتاكَ مَن يلتمسُ مِنك جِدَةً فبادرْ وأسرِعْ لإجابتِهِ.

وهذا الترجيحُ لا يُلغِي إفادةَ مادَّةِ (بَشَرَ) لأسبابٍ:

أحدُها: أنَّ أبا محمدٍ الأنباريَّ ذكرَ أنَّ هذا البيتَ رُوِيَ (فابشر بما بشروا به).

---

[١] الكتاب ٤/٧٠.

[٢] الحجة للفارسي ٣/٤٢.

[٣] المقتصد للجرجاني ٢/١١١٢.

[٤] تهذيب اللغة ١٣/٥٨.

ثانيهـا: أنَّ البِشَارةَ هي الفرحُ و السرورُ، وهي التي قدْ تعتورُ الباهشينَ عندما يبادرُ المحسنُ إليهم بإحسانِهِ.

والناحيةُ الثانيةُ: أنَّ الخلافَ في الوزنِ الصرفيّ لموضعِ الشَّاهدِ أيضًا، فجاءَ مرةً مِن بابِ (نَصَرَ) على روايةِ الفارسيّ، و قد جاءَ بهِ ليوافقَ ما ذكرَهُ مِن لغاتٍ للفعلِ (يُبَشِّرُ)، وهو موافقٌ للقاعدةِ. وجاءَ أخرى مِن بابِ (فَرِح) على روايةِ الجرجانيّ وهي موافقةٌ -أيضًا- لتلكَ القاعدةِ.

ونخرجُ إلى أنَّ الشاهدَ على روايةِ المفضلياتِ و روايةِ الصرفيينَ موافقٌ لهذه القاعدةِ، ولكن روايةَ المفضلياتِ أقربُ للمعنى الذي أرادَهُ الشَّاعرُ.

* * *

الفصل الثاني: شواهد الأسماء

وفيه تسعة مباحث:

المبـــحث الأوَّل: أبنية الأسماء المزيدة .

المبحث الثَّانـــي: المصادر .

المبحث الثَّالـــث: المشتقَّات.

المبحث الرَّابـــع: الجموع.

المبحث الخامـس: ما فات الصَّرفِيّين من شواهد الجموع.

المبحث السَّادس: التَّصغير

المبحث السَّـــابع: النَّسب.

المبحث الثَّـــامن: التَّذكير والتَّأنيث.

المبحث التَّـــاسع: المقصور والممدود .

المبحث الأوَّل: أبنية الأسماء المزيدة

الأسماء المزيدة هي التي زِيد على حروفها الأصول ما ليس منها، وتسقط هذه الحروف في بعض تصاريف الكلمة، ولا تُقابل بالفاء والعين واللام في الميزان الصَّرفي[١].

والزيادة تكون بتكرير حرف من حروف الكلمة، كالدَّال من (مَهْدَدَ)، وتكون الزيادة بزيادة حرف من غير جنس الكلمة، من حروف(اليوم تنساه)، والغرض من الزيادة إفادة معنى، أو إلحاق بناء ببناء، وقد يكون لتكثير البناء لا غير[٢].

وتكون الزيادة بحرف واحد أو حرفين أو ثلاثة أو أربعة؛ لأنَّ غاية ما يصل إليه الاسم بالزيادة سبعة[٣].

– ما زيد على الثُّلاثي:

أ– ما زيد بحرفيين مجتمعين بعد اللام:

– صيغة (فَعَلَاء):

قَالَ بِشْرُ بنُ أَبِي خَازِمٍ[٤]:

– يَظَلُّ يُعارِضُ الرَّكبانَ يَهْفُو كأَنَّ بَياضَ غُرّتِهِ خِمَارُ[٥]

استشهد بهذا البيت سيبويه، وابن السكيت، وابن قتيبة، وابن دريد، وأبو علي القالي،

---

[١] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٦/١١٣.

[٢] يُنظر: المصدر السابق .

[٣] يُنظر: الممتع في التصريف لابن عصفور١/٧٢.

[٤] هو لبشر بن أبي خازم في ديوانه٦٨، والمفضليات٣٤٤، ولسُليك بن السَّلكة في الكتاب٤/٢٥٨؛ ولسان العرب٣٤٠٤(فرم)؛ ولتأبَّط شرّا في معجم ما استعجم٢/٤٩١؛ وليس في ديوانه؛ وتاج العروس٣٣/٢٥٥، وبلا نسبة في أدب الكاتب٣٩٦؛ وجمهرة اللغة١٢٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه٢/٢٨٢، ولسان العرب ٣٦٠٥(قرم).

[٥] المفضليات٣٤٤، والبيت من الوافر.

يُعارض: من المرح. يهفو: يُسرع. الركبان: رُكَّاب الرواحل. (يُنظر: شرح اختيارات المفضل للتبريزي٣/١٤٤٠)

وابن خالويه، والجوهري[١].

والرواية في مصادر من استشهد بهذا البيت تختلف عما هو موجود في المفضليات، فعلى رواية المفضليات لا شاهد فيه، وكان الاستشهاد بالرواية الأخرى:

عَلَى قَرَماءَ عاليةً شَواه كأَنَّ بَياضَ غُرّتِهِ خِمَارُ

والشاهد قوله: (قَرَماء) بفتح الراء على زنة (فَعَلَاءَ)، وهو شاهد على ندرة (فَعَلَاءَ) في الاسم الثلاثي المزيد بحرفين مجتمعين بعد اللام، ووضعه سيبويه في "باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل"[٢]، ووضعه ابن قتيبة تحت باب شواذ البناء[٣].

و(قَرَمَاءُ) أصلها (ق ر م)، زيد فيها المد للتأنيث[٤]، وهي اسم جنس محسوس، يطلق على قرية بوادي قرقرى باليَمامَةِ من ديارِ نُمَيْرٍ، تشتهر بكثرة النَّخل، وقيل: لبنِي امْرِئ القَيْسِ، لأَنَّه بَناهُ[٥].

ومما يُذكر أن وادي (قَرَمَاء) سمي بذلك؛ نتيجة لحدث تاريخي حيث تعرضت المنطقة لأمطار غزيرة، سال معها السيل لمساحات واسعة، وظل الناس يتبعون سيره حتى توقف واستقر ، فصعد رجل كبير في السن على مكان مرتفع من ناحيته فقال: (قَرَّ الماءُ) أي توقف وسكن واستقر، فعلقت هذه الجملة على ذلك الوادي وعُرِف بها[٦]. وعلى هذا فإن (قَرَمَاءَ) علم منقول من الجملة، ثمَّ ركبت تركيبًا مزجيًّا، من (قَرَّ الماء)، خففت الراء وحذفت (أل) التعريف من (الماء) فصارت (قَرَمَاء)، ويُقال هي المحافظة الشهيرة (ضرماء)

---

[١] الكتاب٤/٢٥٨، والألفاظ١/٣٤٨، وأدب الكاتب٣٩٦، وجمهرة اللغة٣/١٢٣٣، والمقصور والممدود٣٩٧، وليس في كلام العرب ٢٥٤، والصحاح٥/٢٠٠٢ .

[٢] الكتاب٤/٢٤٥، وينظر٤/٢٥٨.

[٣] يُنظر: أدب الكاتب٣٩٦.

[٤] يُنظر: المخصص لابن سيده١٦/٦٧ .

[٥] تاج العروس٣٣/٢٥٥.

[٦] يُنظر: يرتبط تاريخيًّا بـ«وادي قرماء» وقرية «عشم»، (جريدة الحياة ، الجمعة ١٦ مايو/ أيار ٢٠١٤).

حاليًّا؛ وذلك لذهاب الماء ونفاده، كما ذكره صاحب معجم اليمامة.

ومن هذا الخبر يتبين لنا أن فاء الكلمة (القاف) وليست (الفاء)؛ لأنه من (قَرَّ) لا (فَرَّ)، وبالخبر المتقدم -أيضًا- نردُّ على استشكال الأزهريّ في التهذيب حيث قال:"كُتب عَنهُ بِالْقَافِ. وَكَانَ عندنَا فرماء بِمصْر فَلَا أَدري قرماء أَرض بِنَجْد وفرماء بِمصْر"[١]، وكذلك الجوهري جعلها من مادة (فرم)[٢]، وأما ابن يعيش فقال هي بالفاء مصحّفة[٣].

ذكر الخلاف في مجيء الصفة على (فَعَلَاء):

قد اتفقوا على أن (فَعَلَاءَ) وزن نادر، ولم يأتِ منه إلا أسماء قليلة، عدُّوها ثلاثة: (قَرَماءُ، وجَنَفاءُ، وجَسَدَاءُ)[٤]، واختلفوا في مجيء الصفة عليه[٥]، فذهب سيبويه إلى أنه جاء في الأسماء دون الصفات[٦].

وقال ابن قتيبة وغيره[٧]: جاء صفةً في حرف واحد، وهو قولهم: (امرأة ثَأْدَاء) بالسكون وبالفتح (ثَأَدَاء) وهي وصف للأمة والحمقاء[٨].

وقال الجوهري[٩]: لم يجئ (فَعَلَاءُ) في الصفات، وإنما جاء في الأسماء، وأما قولهم للأمة ثَأَدَاءُ فنادر، وقال الفراء[١٠]: إن أصل (دَأَثاء) و(ثَأَداء) سكون العين، والفتحة فيها عارضة؛ لأجل موضع الهمزة.

---

[١] ١٤٠/٩ .

[٢] يُنظر: الصحاح٢٠٠٢/٥ .

[٣] يُنظر: شرح المفصل١٢٩/٦ .

[٤] يُنظر: تاج العروس٤٦٠/٧ .

[٥] يُنظر: المزهر للسيوطي٥٢/٢ .

[٦] يُنظر: الكتاب٢٥٨/٤.

[٧] يُنظر: الألفاظ لابن السكيت٣٤٨/١، وأدب الكاتب٣٩٦، وليس في كلام العرب٢٥٤.

[٨] يُنظر: تاج العروس٤٦٠/٧.

[٩] يُنظر: المزهر للسيوطي٥٢/٢ .

[١٠] يُنظر: الألفاظ لابن السكيت٣٤٨/١ .

وزاد أبو عليٍّ القالي[١] (السَّحَناءَ) للهيئة، وكذلك (النَّفَسَاءَ) لغة في (النُّفَسَاء).

وأصحُّ الأقوال في ذلك قولُ سيبويه لم يجئ صفة؛ لأن ما ذكره ابن السكيت من الصفات كدأَثاء وثَأَداء على لغات ليست هي الأصل، وإنما حركت مراعاة لمكان حرف الحلق، وأما قَرَماء وجنَفاء فالتحريك فيهما أصل، وليست فيهما العلة التي في (ثَأَدَاء) ونحوها، ولو عُدِل الفتح إلى السكون لتغير المعنى؛ لأننا إذا سلبنا الحركة من راء (قرَمَاء) أصبحت صفة للناقة، فهم يقولون: ناقة قَرْمَاء: بها قَرْم[٢] في أنفها[٣]، وروى ابن سيده عن ابن الأعرابي أن رواية البيت (قَرْمَاء) بسكون الراء[٤]، والمعول عندنا السماع، فإذا ثبتت روايتُها بالراء الساكنة فهي من الاشتراك اللفظي مع اختلاف المعنى، ورواية السكون من حيث التصريف على (فَعْلاءَ) وزن مطرد في كلامهم كـ(حَمْرَاءَ) ونحوها، ومن حيث العروض جائزة، وصحيحة، ولا تُخلُّ بالوزن؛ وهو من زحاف العصب (على قرْما...) (مُفَاعَلْتُن //٠/٠/٠).

ذكر الخلاف في (قَرَمَاء) بين القصر والمدِّ:

اختلفوا في ألف (قرَماء) بين القصر والمدّ، جعلها سيبويه ممدودة، وأن الوزن نادر– كما تقدم–، وقال غيره (قرماء) تقصر وتمدّ، وأنها مقصورة على (فَعَلَى) كـ(جَمَزَى)[٥]، وقال ابن كيسان هي ممدودة لأجل الضرورة الشعرية، وأصلها القصر ونظيرها (جَمَزَى)[٦]، والقول بالضرورة سائغ بالنظر إلى الوزن، إذ همزة (قرماء) تقابل الميم من تفعلية الوافر (على قرماء عاليتن) (مفاعلتن مفاعلتن) (//٠///٠ – //٠///٠)، وهذه الضرورة جائزة عند الكوفيين، وممنوعة عند البصريين؛ بحجة أن الكلمة إذا خففت لا يزاد عليها ما ليس منها،

---

[١] يُنظر: المقصور والممدود٣٩٧ .

[٢] القرْم: الذي قطع من أنفه جلدة لا تبين. (يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم (ق ر م) ٤٠٢/٦).

[٣] يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم٤٠٢/٦ .

[٤] يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم٤٠٣/٦ .

[٥] يُنظر: تاج العروس٢٥٥/٣٣ .

[٦] يُنظر: معجم البلدان٣٢٩/٤ .

والقول بالضرورة في هذه المسألة منفي –عندي– لعلة واحدة غير علَّة الصرفيين، وهي أنَّ أصل الكلمة ينفي هذا القول، إذ أصلها المدُّ لا القصر، كما هو واضح من أصل الماء، فالهمزة أصلية، منقلبة عن الهاء، فهم يقولون في جمعه (مياهٌ)، وإذا قلنا بالقصر حذفنا حرفًا أصليًّا. والله أعلم

* * *

المبحث الثَّاني: المصادر

المصدر هو اسم الجنس المعنويّ الذي يدَّل على حدثٍ غيرِ مقترنٍ بزمن مشتملٍ على كل حروف فعله الماضي لفظًا أو تقديرًا، فاللفظي نحو: أَخَذْتُ أَخْذًا، والتقديري: وَعَدَ عِدَةً[١].

والمصدر أصل والفعل والوصف مشتقان على رأي البصريين، والفعل هو الأصل على رأي الكوفيين[٢].

- مصدر الفعل الثلاثي:

قَالَ ذُو الإِصْبَعِ العَدْوَانِيُّ:

وأَنتُمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِائَةٍ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ كُلًّا فَكِيدُونِي[٣]

استشهد بهذا البيت ابنُ يعيشَ[٤]، والشَّاهد قوله: (زَيْدٌ) على أنَّ زيدًا أصلُه اسم معنى، ولا يدلُّ على ذات.

و(زَيْدٌ) في أصل الوضع اسمُ جنسٍ معنويٌّ جامد مبهم ليس له شخص، يدل على حقيقة ذهنية تفهم بالمعنى، ثم نقل من المصدر اسم الجنس المعنوي إلى العلم اسم الجنس المحسوس، فسمَّوا (زيدًا) و(زيادًا)، ويعدون هذا من التصريف، حيث جعله ابن يعيش في باب تصرّف الأصل في الاسم.

---

[١] يُنظر: المفتاح في الصرف٥٢، وأوضح المسالك٢/٢٠٧، وشرح ابن عقيل٢/٩٢.

[٢] يُنظر: شرح ابن عقيل١/٥٠٦ و٥٠٧.

[٣] المفضليات١٦١، والبيت من البسيط.

معشر: معشر الرجل أهله وجماعته. أجمعوا: عزموا عليه. فكيدوني: الكيد المكر. (يُنظر: الصحاح٢/٥٣٣، والمحكم والمحيط الأعظم١/٣٦٠، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي٢/٧٥٨) .

[٤] شرح الملوكي في التصريف٩٣، وشرح المفصل١/٣٠ .

وهو أيضًا مصدر عند شرَّاح المفضليات[١].

و(زَيْدٌ) ثلاثيٌّ أجوف، جذره (ز ي د) "يدلُّ على الفضْلِ. يقولونَ زاد الشَّيْءُ يزِيدُ، فهو زائدٌ. وهؤلاءِ قَوْمٌ زيْدٌ على كذا، أيْ يَزِيدُونَ"[٢]، و"الزيادة خلاف النقصان"[٣].

و(زَيْدٌ) على وزن (فَعْلٌ) مصدر الفعل الماضي الثلاثي المتعدي (زاد) الذي على وزن (فَعَلَ)، وموضع الشَّاهدِ هذا له رواية أخرى أثبتها ابنُ الأنباريّ والجوهريُّ[٤]، وهي (زِيدٌ) بكسرِ الزاي، وكسرُها مخالف لقياس مصدر المعَدَّى الثلاثيِّ، إذ يكون (زِيدٌ) على وزن (فِعْلٌ) وهذا يوقف عنده على أحد الآراء.

وقد اختلفوا في قياسية وزن المصدر (فَعْل)، وكانوا على ثلاثة آراء[٥]:

الأول: وزن (فَعْل) قياس في المتعدي من الفعلين (فَعَلَ) و(فَعِلَ)، فإن سُمِعَ خلافه وُقِف عند هذا المسموع وهو مذهب سيبويه والأخفش.

الثـاني: أنَّ القياس جائز وإن سُمِعَ غيره. وهو مذهب الفراء.

الثالث: أنَّه لا يُقاس عليه.

وأمَّا من استشهد بهذا البيت استشهادًا صرفيًّا فقد أثبت رواية الفتح (زَيدٌ) فقط، وأظن أنَّ إثباتَ رواية الفتح جاء بناء على المشهور من وزن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي؛ لأنَّ الرواية الأخرى مثبتة في المصادر كما تقدم ذكره.

و(زيدٌ) في البيت مصدرٌ وصف به المعشرُ، على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه؛ لذلك فإنَّ النعت به على خلاف الأصل، وما ورد من ذلك فإنه يؤوَّل

---

[١] شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي٢/٧٥٨ .

[٢] مقاييس اللغة٣/٤٠ .

[٣] المحكم والمحيط الأعظم٩/٨٥.

[٤] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٣٢٣، والصحاح٢/٤٨٢ .

[٥] يُنظر: توضيح المقاصد للمرادي٣/٨٦٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل٢/٦٢٢ .

إمَّا على وضع (زيد) موضع (زائِد) أو على حذف مضاف مؤوَّلٍ بمشتق فيكون الأصل: أنتم معشرٌ ذَوُو زَيْدٍ[١]، وكل ذلك قياسًا على قولهم: رجل عدلٌ، وماءٌ غورٌ.

* * *

[١] يُنظر: شرح ابن عقيل٢/١٨٦ .

المبحث الثَّالث: المشتقَّات

عرَّف السيوطيُّ الاشتقاقَ بأنه "أخْذُ صيغةٍ من أخرى مع اتفاقهما معنًى ومادةً أصلية، وهيئةَ تركيبٍ لها؛ لَيدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة؛ كـ(ضَارِب) من (ضَرَب)، و(حَذِرٌ) من (حَذِر)"[١].

والمشتقات تسمى الأوصاف؛ لأنها أُخِذت من الفعل ودلت على ذاتٍ مع ملاحظة صفة، وهي: اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول والصفة والمشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان واسم الآلة[٢].

– صيغة المبالغة (فَعَّال):

قَالَ تَأَبَّطَ شَرًّا:

– بَلْ من لِعَذَّالةٍ خَذَّالَةٍ أَشِبٍ حَرَّقَ باللوم جِلدي أَيَّ تَحْرَاقِ[٣]

استشهد بهذا البيت ابن جنّيّ[٤]، والشَّاهد قوله: (عَذَّالة)، على أنَّ (فَعّالة) من أبنية المبالغة، وأنَّهم لما أرادوا الزيادةَ في المبالغة ضعَّفوا العين. وهو كذلك عند شرَّاح المفضليات[٥].

---

[١] المزهر ١/٣٤٦.

[٢] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش١/٢٦.

[٣] المفضليات٣٠، والبيت من البسيط.

خذَّالة: التي تخذله في إرادته وتخالفه فيها. الأشب: المخَلِّط عليه المعترض. حرَّق باللوم جلدي: جعل اللوم حرارةً تحرق الجلد بعد تأثيره على القلب. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري١٨، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١/١٣٠.)

[٤] يُنظر: المنصف١/٢٤١ .

[٥] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري١٨، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١/١٣٠.

وصيغة المبالغة (عذّالة) هي في الأصل وصف للمرأة الكثيرة العذل، والرجل يوصف بـ(عذَّال) إذا كثر عذله[١].

وأمّا (عَذَّالة) في الشاهد فهي وصف لمذكَّر، وأُخرِج هذا الوصف (عَذّالٌ) عن أصله؛ بزيادة هاء التأنيث للدلالة على شدَّة المبالغة[٢]، وبناء على هذا فإنَّه إذا قيل: (رجلٌ عَذَّال) و(رجلٌ عَذَّالة) فإنَّ كليهما وصفا بالعذل، وأنَّه يكثر منهما، لكنَّ الَّذي وصف بأنَّه (عذَّالة) أكثر لومًا من (عذّال) بسبب الزيادة التي أخرجته عن أصله.

وقيل إنَّ (عذَّالة) وصف لامرأة؛ وذلك بناءً على الرواية الأخرى للبيت:

حَرَّقْتِ باللوم جلدي ... ...

و(عَذّالة) وصف يدل على ذات وحدث، بمعنى اللوم، جذره (ع ذ ل)[٣]، وهو من باب (ضَرَب)، (عَذَل يَعْذِلُ عذْلًا) عند الخليل والأزهري[٤]، وأمَّا ابن سيده فجعله من باب (نصر)، (عَذَل يَعْذُلُ عذْلًا)[٥].

و(عذَّالة) مأخوذ من اسم الفاعل (عاذِل)، و(العاذل) كان اسمًا لشهر شعبان عند العرب في الجاهلية، وهو علم منقول من اسم الفاعل، ومن جميل التورية على هذه التسمية قول الشاعر:

يَلُومُنِي العَاذِلُ فِي حُبِّهِ وَمَا دَرَى شَعْبَانُ أَنِّي رَجَبْ[٦]

فهو يريد بشعبان العاذل، وبرجب نفسَه أنه أصمّ لا يسمع الملامة، فقد كانوا أيضًا يسمُّون شهرَ رجب الأصمَّ.

* * *

---

[١] يُنظر: مقاييس اللغة٤/٢٥٨.

[٢] يُنظر: المنصف١/٢٤١ .

[٣] يُنظر: مقاييس اللغة٤/٢٥٧ .

[٤] يُنظر: العين٢/٩٩، وتهذيب اللغة٢/٣١٨، وتاج العروس٢٩/٤٥٧ .

[٥] يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم٢/٨١ .

[٦] البيت من السريع، وهو بلا نسبة في نصرة الثائر على المثل السائر١٠٧، وتاج العروس(عذل)٢٩/٤٥٨.

المبحث الرَّابع: الجموع

الجموع هي كلمات تدل على أكثر من اثنين، والأصل في الكلمة الدالة على الجمع العطف، أي التفريق وإظهار الأسماء، كأن يُقال في (زيدِين): زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ؛ ولكن عدلوا عنه إلى اللفظ المفرد طلبًا للإيجاز والاختصار[١].

والجموع نوعان بحسب دلالة الكلمة على ذلك الجمع، إمَّا بالزيادة، وهو جمع التصحيح، وهو نوعان: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وإمَّا بتغيير صورة المفرد، وهو جمع التكسير، وهو -أيضًا- نوعان: جمع قلة، وجمع كثرة.

وخرج بهذين النوعين كل كلمة تدل على الجمع بغير زيادة أو تغيير، كاسم الجنس الجمعي (تمر)، واسم الجمع (رهط)[٢].

(أ) جمع التصحيح:

جمع التصحيح هو الجمع السالم من التغيير على صورة المفرد، وهو الذي يدل على الجمع المذكر بزيادة واو ونون في حال الرفع، أو ياء ونون في حال النصب والجر، ويدل على الجمع المؤنث بزيادة ألف وتاء، وخرج بزيادة الألف والتاء ما كانت الألف فيه منقلبة عن أصل كـ(قُضاة) و(غُزاة)، أو كانت التاء أصلية كـ(أبيات) فإن التاء أصلية في المفرد (بيت)، ولم تحصل دلالة الجمع من الألف والتاء بل من الصيغة، والتغيير الظاهر على صورة المفرد[٣].

ويُعرب الجمع السالم بعلامات فرعية بجميع أحواله مع الجمع المذكر، وحالة النصب مع الجمع المؤنث.

---

[١] يُنظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري٤٦.

[٢] يُنظر: المختلف فيه فيما لا واحد له من لفظه في كتب اللغة والغريب جمعًا ودراسة لهاشم شحاته حمودة عبد السميع، وآمال البدري السيد سالمان، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق –جامعة الأزهر- مصر، ع٣٤، مج٢، ٢٠١٤،ص١٥٩٥.

[٣] يُنظر: شرح ابن عقيل١/٦١ وما بعدها.

والذي يُجمع جمع مذكر سالم نوعان: إمَّا أن يكون اسمًا جامدًا كـ(عامر) وإمَّا أن يكون صفة كـ(مُذْنِب).

فإن كان اسمًا جامدًا يشترطون فيه شروطًا خمسة هي: أن يكون علمًا، لمذكرٍ، عاقل، خاليًا من تاء التأنيث، ومن التركيب المزجي والإسنادي[١].

وإن كان صفة يشترطون فيه شروطًا سبعة هي: أن تكون صفة لمذكر، عاقلٍ، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاء كـ(أحمرَ وحمراء)، ولا من باب فَعلان فَعْلى كـ(سكرانَ وسكرى)، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كـ(صبور)[٢].

ويُلحق به كلُّ ما لا واحد له من لفظه كـ(عشرون) وغيرها من ألفاظ العقود، أو له واحد غير مستكمل للشروط كـ(أهلون) وغيرها من الملحقات مما اختل منها أحد الشروط[٣].

جمع المؤنث السالم:

قَالَ سَلَامَةُ بنُ جَنْدَلٍ السَّعْدِيُّ:

١- يَومَانِ يومُ مُقَامَاتٍ وأَنْدِيَةٍ ويومُ سَيْرٍ إلى الأَعداءِ تَأْوِيبِ[٤]

استشهد بهذا البيت ابنُ درستويه، والهروي، وسلمة بن مسلم العوتبي[٥]، والشاهد قوله: مُقامات.

---

[١] يُنظر: شرح ابن عقيل١/٦١.

[٢] يُنظر: شرح ابن عقيل١/٦٢.

[٣] يُنظر: شرح ابن عقيل١/٦٤.

[٤] المفضليات١٢٠، والبيت من البسيط.

مقامات: جمع مقامة وهي المجلس. الأندية: الأفنية التي حول الدار وإن لم تكن مجلسًا. التأويب: صفة للسير وهي السرعة مع وصل الليل بالنهار. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري ٢٢٧).

[٥] يُنظر: تصحيح الفصيح ٣٥٨، وإسفار الفصيح٢/٧٢٢، والإبانة في اللغة١/٤٤٥.

ومما يجب التنبيه عليه أولًا أن ابن درستويه والهروي نسبا هذا الاستشهاد للخليل، وأنه استشهد به على أنّ مُقامة تُجمع على مُقامات، قال ابن درستويه:" وأما قوله: والمِقامة: الجماعة من الناس، والمَقامة: الإقامة؛ فإن المقامة بالضم موضع الإقامة هكذا قاله "الخليل بن أحمد"، وأنشد فيه لسلامة بن جندل..."[١] وقال الهروي:" وقال الخليل: المقامة بالضم: موضع الإقامة، وأنشد لسلامة بن جندل..."[٢] والحق أن الخليل لم يستشهد به في معجمه، وإنما قال:" والمِقامُ والمِقامةُ: الموضع الذي تُقيم فيه" هذا ما ذكر الخليل، فهو لم يذكر الجمع منه ولم يستشهد ببيت ابن جندل، وإلى هذا أشار المحقق أحمد بن سعيد بن محمد قشقاش في تحقيقه لإسفار الفصيح[٣].

واستشهدوا بالبيت على أن (مُقاماتٍ) جمع مؤنث سالم لـ(مُقامة) بضم الميم، على أنه وصف دال على المبالغة، و(المِقامة) الموضع الذي تُقيم فيه[٤]، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَـٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُواْ ۚ﴾[٥] وقال سبحانه:﴿ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴿٣٥﴾﴾[٦].

وهو كذلك عند شراح المفضليات[٧]، قال ابن الأنباري:" ويُروى مُقامات بالضم: يريد به الإقامة" [٨].

---

[١] تصحيح الفصيح٣٥٧ وما بعدها.

[٢] إسفار الفصيح٢/٧٢٢.

[٣] يُنظر: إسفار الفصيح٢/٧٢٢ حاشية رقم (٤).

[٤] يُنظر: تصحيح الفصيح٣٥٨، وإسفار الفصيح٢/٧٢٢، والإبانة في اللغة١/٤٤٥.

[٥] الأحزاب:١٣.

[٦] فاطر:٣٥.

[٧] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٢٢٧، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي٢/٥٧٠.

[٨] شرح المفضليات لابن الأنباري٢٢٧.

واختَلَفت رواية البيت، فقد رواها الهروي (مُقامَات) بضم الميم موافقًا رواية المفضليات، ورواها ابن درستويه والعوتبي (مَقَامات) بفتح الميم، وأثبت روايةَ الفتحِ والضم ابن الأنباري والخطيب التبريزي في شرحهما[١].

والفرق بين رواية الفتح والضم هو أن من رواها بضم الميم فهو جمعٌ لمصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد، من (أقام يُقيم مُقَامًا) ومن رواها بفتح الميم فهو جمعٌ لمصدر الفعل الثلاثي المجرد من (قام يقوم مَقامًا) لأن المصدر من الثلاثي يكون على (مَفْعَل)، ومن غير الثلاثي يكون على (مُفْعَل) بضم الميم[٢].

وكلا الروايتين صحيحتان؛ لكن بينهما اختلاف في المعنى، لأنه جمع للمصدر المضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى[٣]، ومعناها في رواية الفتح (مَقامَات) مجالس الخطابة ونحوِها، ومعناها في رواية الضم (مُقامَات) الإقامة وطول المكث في الموضع[٤].

ومما يؤخذ على ابن درستويه والعوتبي أنهما روياها بالفتح (مَقامات) على أنها جمع (مُقامة) وليس بصحيح من جهة التصريف وقواعد الجمع؛ لسببين:

الأول: أن (مَقامَاتٍ) جمعٌ لمصدر الفعل الثلاثي المجرد، و(مُقامات) جمع لمصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرف -كما تقدم الفرق بينهما- .

الثاني: أن (مقامات) جمعُ مؤنث سالم، فهو سالم من تبديل الحركات وتغيير البناء لإفادة معنى الجمع، واكتسب معنى الجمع من الألف والتاء.

---

[١] يُنظر: المفضليات١٢٠، وتصحيح الفصيح٣٥٨، وشرح المفضليات لابن الأنباري٢٢٧، وإسفار الفصيح٢/٧٢٢، والإبانة في اللغة١/٤٤٥، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي٢/٥٧٠.

[٢] يُنظر: تهذيب اللغة (قام)٩/٣٥٧، والصحاح٥/٢٠١٧.

[٣] يُنظر: إسفار الفصيح٢/٧١٩ وما بعدها.

[٤] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٢٢٧، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي٢/٥٧٠.

و(مُقامة) أجوف واوي من (ق و م) وهو مصدر الفعل (أقام) (يُقيم) ثلاثي مزيد بحرف[١]، وكل فعل على وزن (أفعل) يكون مصدره على (إفعالٍ) و(مُفْعَلٍ) له ولاسم الزمان والمكان أيضا؛ لأن اسم الزمان والمكان يُصاغان على اسم المفعول في غير الثلاثي، فصيغة (مُقام) تحتمل أربعة معانٍ المصدر واسم الزمان والمكان واسم المفعول[٢]. قال المبرد:" فإن كانَ المصدر لفعل على أَكثر من ثلاثة كان على مثال المفعول لأن المصدر مفعول. وكذلك إن بنيت من الفعل اسمًا لمكان أو زمان كان كل واحد منهما على مثال المفعول لأن الزمان والمكان مفعول فيهما وذلك قولك في المصادر أدخلته مُدخلًا"[٣] وقال الزمخشري:" وما بني من الثلاثي المزيد فيه والرباعي فعلى لفظ اسم المفعول كالمدخل والمخرَج"[٤].

ويجوز أن تلحقَ (مُفْعَلًا) التاءُ في آخره فتصير (مُقَامة) (مُفْعَلَة) للمبالغة، وذكر ابن درستويه إعلالًا آخر أراه غيرَ وجيهٍ، وهو العِوض، حيث تكون التاء فيما اعتلت عينه عوضًا عن الحرف المحذوف من (إقام) الذي على وزن (إفْعَال) فلذلك قالوا: (مُقامة)، وضعفتُه لعلتين:

الأولى: أنّ العوض لا يجتمع مع المعوَّض منه؛ إذ لم يُحذَف من (مُقامة) شيء، وإنما حصل فيها إعلال بالقلب؛ لذلك فإنها للمبالغة أوجه وأصحّ.

الثانية: أنّ (المقامة) وإن كانت بمعنى (الإقامة) إلا أنها تختلف عن (الإقامة) من حيث الأحكام التصريفية كالوزن والإعلالِ بالحذف وما دار حوله من خلاف[٥]، فلو

---

[١] يُنظر: تهذيب اللغة (قام)٣٥٧/٩، والصحاح٢٠١٧/٥ .

[٢] يُنظر: المقتضب١١٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش١٠٩/٦، وشرح الشافية للرضي١٨٦/١.

[٣] المقتضب١١٨/٢.

[٤] المفصل٢٣٨.

[٥] اختلف في وزن (إقامة) حيث كان أصلها (إقوام)، ثم أعلت بالقلب فصارت (إقاام) فالتقى ساكنان فاختلف في المحذوف منهما فذهب سيبويه إلى أن المحذوف الألف الزائدة، ووزن (إقامة) (إفْعَلَة)، وذهب الأخفش والفراء إلى أن وزنها (إفالة) على أن المحذوف هي الألف الأولى، وهي عين الكلمة المنقلبة عن الواو؛ لأن الأصل إذا التقى ساكنان، والأول حرف مد، حذف الأول؛ فصار (إفَالَة). (يُنظر:المنصف٢٩١/١).

حملنا التاء في آخره على العوض لاضطررنا إلى القول بأن وزن (مُقامة) (مُفْعَلة) و (مُفالة) حملًا على الخلاف في المحذوف من (إقامة) لأنها بمعناه، ولا يقول بهذا أحد؛ فالتاء حرف زائد، وزيادته لمعنى تفيده الصيغة التي زيد عليها؛ ولذلك فإن الاشتراك في المعنى وجذر الكلمة والإعلال بالقلب لا يُعد مسوغًا لأن أحمل معنى الزيادة وعلة زيادتها على صيغة أخرى لها أحكام خاصة بها، فمُقامة صيغة وإقامة صيغة أخرى مختلفة عنها تمامًا بأحكامها التصريفية. والله أعلم

فإن قيل: إن ابن درستويه قاس الزيادة في (مُقامة) على الزيادة في (إقامة) من باب القياس فقط. فيُقال: إن كان من باب القياس فقياسه -في نظري- خاطئٌ كما أسلفت من علل، ولأنه نص على أن زيادة التاء في (مُقامة) للعوض كما جاءت للعوض في (إقامة) ولم يقل زيدت التاء في (مُقامة) كما زيدت في (إقامة) بغض النظر عن علة هذه الزيادة ومعناها. وهذا نص قوله:" وربما جاءت فيما اعتلت عينه عوضًا من ألف إفعال، فلذلك قيل: المقامة"[١].

ولما كان أصل (مُقامة) مصدرًا، اختلفوا في جواز جمعه؛ لأن المصدر لا يُثنى ولا يُجمع، وقد نفى جمعَه الهروي قبل استشهاده بالبيت فقال:" والمقامة بالضم: (الإقامة) بالمكان، ... ولا جمع لها، لأنها بمعنى المصدر، وقال الخليل: المقامة بالضم: موضع الإقامة"[٢] والقول في هذا أن الهروي منَع جمعَ (مُقامة)؛ لأنه فسر (المقامة) بمعنى (الإقامة) و(الإقامة) مصدر، والمصدر لا يُثنى ولا يُجمع، والخليل فسرها بمعنى (الموضع)، وإن كان (الموضع) في الأصل مصدرًا إلا أنه أراد أن (المقامَة) اسم للموضع أي مكان الإقامة، فنُقل من المصدرية إلى العلم، فهو اسم جنس معنوي جامد دلّ على معنى من غير ملاحظة صفة؛ لأنهم يقولون (مُقامة) على سبيل التوسع والمجاز؛ فهم لا يقومون قيامًا على الأقدام وإنما يُراد به طول المكث في المكان، وهذا من باب الاستعارة والتشبيه[٣]، و" لما زال عنه

---

[١] تصحيح الفصيح ٣٥٨.

[٢] إسفار الفصيح٢/٧٢٢ .

[٣] يُنظر: تصحيح الفصيح٣٥٩ .

عارض المنع من الجمع، عاد له حكمه الذي يقتضيه حال الأسماء في الأصل"[١] فساغ جمعه على (مُقامات) لما "عُدل به إلى الاسمية. فإذا استحق ظاهره المنع فقد استوجبت حقيقة حاله الرخصة والجواز"[٢]. وكما قال الشاطبي:" أنَّ المانع من تثنية المصدر وجمعه إنّما هو كونُه يقع على القليل والكثير، فهو اسم جنس كسائر أسماء الأجناس، فإذا أُزيل عن ذلك فصار يدلُّ على شيء بعينه من نوع أو شخص صار كأسماء الأشخاص يُثنَّى ويُجمَع فكما تقول: ضربتان وضربات من جهة تعيين أشخاص الضرب، كذلك تقول ضربان وضروب من جهة تعيين أنواع الضرب" .

فإن قيل: كيف جُمِع (مُقامة) على (مُقامات) و(مُقامة) ليست صفة دالَّة على المبالغة؛ لأنه سلب منها معنى الصفة؟ فالجواب: أن (مُقامة) لما نقلت إلى العلمية عوملت معاملة الأصل وهو الوصف الدال على المبالغة؛ فجمع بالألف والتاء، فكما نقول: علّامة وعلَّامات ونسَّابة ونسّابات نقول مُقامة ومُقامات.

وقياس تكسيره (مَقاوِم) بفتح الميم على زنة (مَفَاعِل)؛ حتى لا يلتبس الجمع مع اسم الفاعل، وكما أن (مُفاعِل) بضم الميم ليس من أوزان الجموع، وظهرت الواو في الجمع، ومُنِع من الإعلال لعلتين:

الأولى: أن المصدر يُجرى مُجرى فعله في الإعلال، حتى وإن كانت صيغة المصدر لا توجب الإعلال كمُقام مثلًا، فإن أصله (مُقْوَم) والواو تصح فيه؛ لأنها سبقت بساكن فلا موجب للإعلال غير مشابهة الفعل لأنها بوزن (يُفعَل)، فلمَّا جُمِع (مُقام) زال البناء الذي شابه به الفعل فصح وصحته أن تظهر ياؤه و واوه، وذلك قولهم: (مقاوم، ومبايع)[٣].

الثانية: أن ظهور الواو ومنعَها من الإعلال في جمع الرباعي الذي ثالثه واوٌ أو ياء علامةٌ لأصالة حرف المد، وتفريقٌ بينه وبين ألف (رسالة ورسائل) وواوِ (عجوز وعجائز)

---

[١] جمع المصادر، صلاح الدين الزعبلاوي، التراث العربي – سوريا ، المجلد ٥ العدد ١٩، ١٩٨٥، ص ١٣٠.

[٢] جمع المصادر، صلاح الدين الزعبلاوي، التراث العربي – سوريا ، المجلد ٥ العدد ١٩، ١٩٨٥، ص ١٤٢.

[٣] يُنظر: المنصف لابن جني١/٢٤٧ و٣٠٧.

وياءِ (صحيفة وصحائف)؛ لأن" ألف (رسالة)، وواو (عجوز)، وياء (صحيفة) زوائد للمدّ لا حظّ لهنّ في الحركة بخلافِ ... (مَقامة)، و(مَعُونة)، و(معيشة)، فإنّ حروف العلّة فيهنّ عيناتٌ، وأصلهن الحركةُ، فلمّا احتيج إلى تحريكهنّ في الجمع، رُدّت إلى أصلها، واحتملت الحركةَ"[1] .

* * *

[1] شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/١٠ .

(ب) جمع التكسير:

ما تغير عن صيغة مفرده بغير إعلال حقيقة أو تقديرًا ليدلَّ على الجمعية.

ويكون التغيير بالزيادة، أو بالنقص كـ(تُخمَة وتُخَم)، أو بتبديل شكل كـ(أَسَد وأُسْد)، أو بنقص وتبديل شكل كـ(رَسول ورُسُل)، أو بزيادة وتبديل شكل كـ(رَجُل ورِجَال)، أو بهن كـ(غُلَام وغِلمَان)[١]، ويكون للقلة في أربعة أوزان وما عداها للكثرة.

١- التكسير المقدر:

هو أن تأتي الكلمة بلفظ واحد للمفرد والجمع، ومن باب ضبط الحدود يُقدَّر التغيير على لفظ الجمع، والفرق بين ما يُمكن تقديره وما لا يُمكن تقديره وجود المثنى، فإذا وجد في كلام العرب المثنى في ذلك اللفظ فإن الجمع فيه تغيير غير ظاهر، ويكون للقلة والكثرة بحسب الصيغة المقدَّرة[٢].

قَالَ عَبْدُ يَغُوثَ بنُ وقَّاصٍ الحَارِثِيُّ:

١- أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ المَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ ، وما لَوْمِي أخِي مِن شِمَالِيَا[٣]

استشهد بهذا البيت المبرِّد، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن

---

[١] يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام٤/٣٠٧.

[٢] يُنظر: توضيح المقاصد للمرادي٥/١٣٧٧.

[٣] المفضليات ١٥٦، والبيت من الطويل. ونسب أبو علي الفارسي البيت لجرير في النسخة غير الأصلية-كما ذكر المحقق- في التكملة٤٨١، ونص البطليوسي في الاقتضاب٣/٨٨ على خطأ أبي علي في نسبته لجرير فقال: "وأنشد أبو علي الفارسي (وما لومى أخي من شماليا) في الإيضاح، وذكر أنه لجرير، وهو غلط". ونسبه ابن سيده في المخصص١٦/١٥٣ للأسود بن عبد يغوث القرشي ابن خال رسول الله ﷺ أحد كبار المستهزئين ولم يقل هذا البيت بالإجماع، والصواب أنه لعبد يغوث كما في شرح الكتاب للسيرافي٤/٣٨٤، وشواهد الشافية١٣٥، وسر صناعة الإعراب٢/٦١٢، والمحكم والمحيط الأعظم٨/٧١، وغير منسوب في المقتضب ٢/٢٠٤ وشرح الشافية للرضي٢/١٣٦.

شماليا: أي شمائلي وأخلاقي. (يُنظر: شرح اختيارات المضل للتبريزي٢/٧٦٧).

سيده، وابن يعيش، والرّضي[١].

والشاهد قوله:(شِمَالِيًا) على أن (شِمَالًا) بمعنى الطبع والسجية[٢] يكون واحدًا وجمعًا، والمراد في البيت الجمع، وهو ملحق بجمع التكسير؛ وعلة الإلحاق أنَّ تكسيره مقدر غير ظاهر؛ فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع[٣]، ففي (شِمال) يُقدر أن كسرة الواحد (شِمالٍ) مقابلُ الكسرة في (كِتاب)، وكسرةَ الجمع (شِمَالٍ) مُقابلُ كسرة الجمع (كِرام) و(ظِراف)[٤]، وألزمهم هذا التكلُّفَ سماعُ المثنى، فقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب أنّ العرب قالوا (شِمالان)[٥]، ونظيره من الأوصاف تكسير (دِلاصٍ) و (هِجانٍ) على (دلاص) و (هجان)، ودليلهم في ذلك وجودُ المثنى أيضًا، قال سيبويه:" ويدلك على أن دلاصًا وهجانًا جمعٌ لدلاص وهجان، وأنه كجَوادٍ وجِياد وليس كجنب، قولهم: هجانان ودلاصان. فالتثنية دليل في هذا النحو"[٦].

وأجاز أبو علي الفارسي أن تحمل (شِماليا) في البيت على المفرد[٧]، ولكنه مذهب فيه ضعف؛ لوجود من التبعيضية مما يُلزم معنى الجمع، ولا يكون التبعيض من الشيء الواحد، قال البغدادي:" وإنما جعلوه هنا جمعًا لأجل من التبعيضية"[٨] .

---

[١] المقتضب٢/٢٠٤، والتكملة٤٨١، وشرح كتاب سيبويه٤/٣٨٤، وسر صناعة الإعراب٢/٦١٢، والمحكم والمحيط الأعظم٨/٧١، والمخصص١٦/١٥٣، وشرح المفصل٥/٥٠، وشرح الشافية٢/١٣٦.

[٢] قيدوها بمعنى الطبع للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح المعروفة، فإنها لم يقل أحد إنها تكون جمعًا ومفردًا، وفي شينها الفتح والكسر، بخلاف معنى الطبع فإن شينها مكسورة لا غير. (يُنظر: شرح شواهد شرح الشافية٤/١٣٦)

[٣] الألفاظ التي يكون تكسيرها مقدرًا سبعة: (فلكٌ وهجان ودلاص وشِمال وعفتان وكناز وإمام) (يُنظر: حاشية الصبان٤/١٦٩).

[٤] يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/٣٨٤، والمقتصد في شرح التكملة٢/٩٠٤، وشرح الكافية لابن مالك٤/١٨٠٨، وشرح الشافية للرضي٢/١٣٥.

[٥] يُنظر: الكتاب٣/٦٣٩، و المحكم والمحيط الأعظم٨/٧٠.

[٦] الكتاب٣/٦٣٩ .

[٧] يُنظر: التكملة٤٨١، شرح شواهد شرح الشافية٤/١٣٦ .

[٨] شرح شواهد شرح الشافية٤/١٣٦ .

وذهب جمهور اللغويين[١] وكذلك شراح المفضليات[٢] إلى أنَّ (شِمالًا) مفرد وجمعه (شمائل)، قال الشاعر:

هُمُ قَوْمِي وَقد أَنْكَرْتُ مِنْهُمْ شَمَائِلَ بَدَّلُوهَا مِنْ شِمالِي[٣]

وذكر الجَرمي أنه بلفظ واحد للمفرد والمثنى والمجموع؛ لجريه مجرى المصدر، فيقال هذه شمال وهاتان شمال وهؤلاء شمال[٤]، وهذا فيه نظر كما سيأتي بيانه.

وأصل (شِمال) (ش م ل)، على وزن (فِعَال) ككِتاب ودِجاجة على لغة[٥]، و(شِمال) في أصل الوضع اسم جنس معنويٌّ جامد مبهم ليس له شخص، يدل على حقيقة ذهنية تفهم بالمعنى، فهو يصدق على القليل والكثير من أفعال الإنسان ومعاملاته مع الغير، وباعتبار (شِمالٍ) مصدرًا -أي اسم جنس- لا تُثنى ولا تُجمع، ولكنها نُقلت إلى العلمية فأصبحت علمًا منقولًا من المصدر فساغ لنا تثنيتها وجمعها، قال الشاطبي:" إنَّ المانع من تثنية المصدر وجمعه إنّما هو كونُه يقع على القليل والكثير، فهو اسم جنس كسائر أسماء الأجناس، فإذا أُزيل عن ذلك فصار يدلُّ على شيء بعينه من نوع أو شخص صار كأسماء الأشخاص يُثنَّى ويُجمَع فكما تقول: ضربتان وضربات من جهة تعيين أشخاص الضرب، كذلك تقول ضربان وضروب من جهة تعيين أنواع الضرب"[٦].

ولو كانت مصدرًا كجُنُب الذي يكون للواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد لامتنعت تثنيتها وجمعها، وليست كذلك؛ لسببين:

---

[١] يُنظر: العين٦/٢٦٥، والجيم للشيباني (باب الشين)٢/١٤٩، وتهذيب اللغة للأزهري (شمل)١١/٣٧١، ويُنظر أيضا شرح شواهد شرح الشافية٤/١٣٦ .

[٢] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٣١٥، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي٢/٧٦٧.

[٣] البيت من الوافر، وهو للُبيد في ديوانه٩١؛ وكتاب العين ٦/٢٦٥؛ وتهذيب اللغة١١/٣٧١؛ ولسان العرب ٢٣٣٢(شمل). وبلا نسبة في لسان العرب٢٣٣٠ (شمل)؛ وتاج العروس٢٩/٢٨٤(شمل).

[٤] يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/٣٨٤، و شرح المفصل لابن يعيش٥/٥٠، وشرح الشافية للرضي٢/١٣٥.

[٥] يُنظر: الكتاب٣/٦١١، والمقتصد في شرح التكملة٢/٩٠٤.

[٦] المقاصد الشافية٣/٢٣٢.

الأول: أن (شِمالًا) وافقت وزنًا من أوزان الجموع فهي مثل (ظراف) و(كرام)، فلو لم توافق وزنًا من أوزان الجموع لامتنعت إزالة المصدرية عنها، ولبقيت على الإفراد .

الثاني: أن (شِمالًا) لا يوصف بها المثنى، فلا نقول: (هاتان شِمالٌ)، وإنما (هاتان شِمالان من شمائلي)، وبهذا خالفت (جُنُبًا)، ولو أرادوا في (شِمال) ما أرادوا في (جُنُب) لما قالوا (شِمالان)، قال ابن مالك:" والحامل على ذلك دون أن يجعلا مما اشترك فيه الواحد، والجمع كـ(جنب) أن (جنبًا) لا يختلف لفظه في إفرادٍ ولا تثنية ولا جمع فعلم أن العرب قصدت فيه الاختصار والاشتراك"[١].

فإن قيل: إن العرب نطقت بتثنية (جُنُب) فقالوا (جُنبان) كما جاء في كتب اللغة[٢]، فيُقال: إنّ العرب إذا أرادت المثنى من (شِمال) لا يقولون إلا (هاتان شمالان)، بعكس (جُنُب) فإنهم يقولون (هذان جُنُب) و (هذان جُنُبان) وليس بوجه، فلما كان اسم الجنس المعنوي (جُنُب) ينوب عن صيغة المثنى (جُنبين) ولم ينب (شِمال) عن (شِمالين) عُلم أنهم لم يريدوا بها ما أرادوا في (جُنُب) حتى وإن وردت التثنية عن العرب. قال ابن مالك: " وأما (فلك) و(دلاص) فإنهما لا يخليان من علامة التثنية عند قصدها فدل ذلك على انتفاء الاشتراك وقَصْد تغييرٍ منوي في حال الجمعية"[٣].

ويجوز أن تُثنى (شِمَال) وتُجمعَ مع بقاء المصدرية على أصل وضعها دون نقل إذا أطلق على بعض الجنس، قال أبو حيان:" فإن كان غير مفرد، كأن يكون ... اسم جنس مما دام على جنسيته لا يثنى، فإن تجوّز فيه، أو أطلق على بعض الجنس فقد يثنى نحو: لبنين"[٤] إذا كان اللبنان متمايزين، لبن بقر ولبن ماعز، وكذلك ماءان عذب ومالح.

وقال عبد الخالق عضيمة:" استدل سيبويه بالتثنية على أنه ليس بمصدر، واستدل بها

---

[١] شرح الكافية لابن مالك٤/١٨٠٩.

[٢] يُنظر: الكامل٢/٣٢٥، والمخصص٥/١١٤، والمحكم والمحيط الأعظم٧/٤٦٢.

[٣] شرح الكافية لابن مالك٤/١٨٠٩.

[٤] ارتشاف الضرب٢/٥٤٩-٥٥٠ .

المبرِّد على أنه ليس باسم جنس جمعي"[١] ومن هذا نخرج أن اسم الجنس بنوعيه الحسي كشُكاعى -نبت يتداوى به- الذي ذكره المبرد والمعنوي كجُنُب الذي ذكره سيبويه لا يُثنى ولا يجمع مادام على جنسيته أو لم يطلق على بعض جنسه.

والأصل القياسيُّ في تكسير (شِمَال) (شمائلَ) على (فَعائِل)؛ لأنه رباعي مؤنث قبل آخره حرف مد[٢]، قال ابن دريد:" وَرجل حُلو الشَّمَائِل: محمودها وليس الشَّمَائِل عند العرب كما تذهب إليهِ العامَّة، الشَّمَائِل: الْخَلَائق وَاحِدهَا شمال"[٣]، وقد جمع على (فعائل) كما في قول الشاعر:

هُمُ قَوْمِي وَقد أَنْكَرْتُ مِنْهُمْ شَمَائِلَ بَدَّلُوهَا مِنْ شِمالِي[٤]

وقول عنترة:

وإذا صَحَوْتُ فما أُقِصِّرُ عن نَدًى وكما عَلِمْتِ شمائلي وتَكَرُّمي[٥]

وجمع (شِمال) على صيغة (فعائل) أحسن من صيغة المفرد (فِعال)؛ لأن (شِمالًا) اسم لا صفة، بعكس هجان ودلاص الصفتين؛ لأن الصفة تكسر على (فِعال)[٦].

هذا من جهة التفضيل، وأمَّا من جهة التصحيح والفصاحة فالظاهر أن (شِمالًا) بمعنى الطبع والسجية تجمع جمع تكسير ظاهر على (فعائل)، ومقدر على (فِعال) ولكل من الوجهين أدلة من السماع والقياس كما تقدم تفصيله، وأجاز الرضي أن تكون (شمائل)

---

[١] المقتضب٢/٢٠٤ حاشية رقم٢ .

[٢] يُنظر: شرح ألفية ابن مالك٢/٤٣١، والمقاصد الشافية٧/١٨٦، وشرح الأشموني٤/٢٦١.

[٣] جمهرة اللغة١/٥٧٠ .

[٤] تقدّم تخريجه.

[٥] البيت من الكامل، وهو له في ديوانه٨٢؛ وفي شرح المعلقات للزوزني١٣٧، وتاج العروس٣٠/٣٥٣(كمل). وبلا نسبة في شمس العلوم للحميري٩/٥٨٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش٩/١٥٦.
وإذا صحوت: أي من السُّكْر. الندى: الجود. (يُنظر: شرح المعلقات للزوزني١٣٧).

[٦] يُنظر: شرح شواهد شرح الشافية٤/١٣٦ .

جمعَ الجمع ، فقال:" ويجمع شِمَال على شمائل، كجمع هِجَان على هَجَائن، حملاً للمذكر على المؤنث، ويجوز أن يكونا جمعين لمفردين وللجمعين"[١].

* * *

[١] شرح الشافية للرضي٢/١٣٦.

٢- التكسير الظاهر:

أولًا: جموع القلة:

يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وأوزانه أربعة: (أَفْعِلَةٌ، أَفْعُلٌ، فِعْلَةٌ، أَفْعَالٌ)، ويُراد به الكثرة مجازًا[١].

- جمع (فَعِيلٍ) على (أَفْعِلَة):

قَالَ سَلَامَةُ بنُ جَنْدَلٍ السَّعْدِيُّ:

١- يَومَانِ يومُ مُقَامَاتٍ وأَنْدِيَةٍ ويومُ سَيْرٍ إلى الأَعداءِ تَأْوِيبِ[٢]

استشهد بهذا البيت المبرد، وسلمة بن مسلم العوتبي، ونشوان الحميري[٣]، والشاهد قوله: (أندية).

وأورده المبرد والعوتبي على أن (أندية) جمع (نَّدِيّ)، وهو جمع قياسي لكل اسم رباعيٍّ مذكر ثالثه مدة، سواءً كان المد ألفًا أو ياء أو واوًا، و(نَدِيٌّ) كغَنِيٍّ وجَمِيلٍ على وزن (فَعيل).

وأورده الحميري على أنه جمعٌ للنادي، وسيأتي تفصيل القول في جمع (نادٍ) على (أندية) ووجه القياس في جمعه.

وكذلك هو جمع (ندي) بمعنى (نادٍ) عند شراح المفضليات[٤].

وجذر (نَدِيّ) و(نادٍ) (ن د و)، منقوص، واويُّ اللام[٥]، وأصل (نَدِيّ) من الأوصاف من أوزان صيغ المبالغة، وهو بمعنى (نادٍ) ونظيرها (رحيم) بمعنى (راحم) و(قدير)

---

[١] يُنظر: شرح ابن عقيل٢/٤١٥.

[٢] المفضليات١٢٠، والبيت من البسيط. تقدم تفسير الغريب فيه في أول هذا المبحث.

[٣] المقتضب٣/٨٢، والإبانة في اللغة العربية٤/٤٥٩، وشمس العلوم١٠/٦٥٤٠.

[٤] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٢٢٧، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي٢/٥٧٠.

[٥] يُنظر: العين (ندو)٨/٧٦ .

بمعنى (قادر)، و(نادٍ) على وزن (فاعٍ)، أصلها (نادِو)، فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها، فصار (نادِيًا) وحكم المنقوص المرفوع والمجرور في حالة التنكير حذف الياء، ويُعوض عنها بالتنوين فصارت (نادٍ).

واستعمل (نَدِيّ) و(نادٍ) اسمين للمجلس الذي يَنْدون إليه الناس ويجتمعون فيه، والاسم (الندوة)، قال الجوهري:" والنَّدِيّ على فَعِيل: مجلس القوم ومتحدثهم وكذلك الندوة والمنتدى، فإن تفرق القوم فليس بندي"[١]، فهو اسم جنس معنوي للمجلس الذي مازال الناس فيه ولم يتفرقوا.

ومما اختلف فيه جمع (نادٍ) على (نوادٍ)، وجمعها على (أنداء)، وفيما يلي بيانها:

أما ما يتعلق بجمع (نادٍ) على (نوادٍ) فإنه قياسيٌّ بالنظر إلى قواعد الجمع، كما نقول (شارع وشوارع) و(جامع وجوامع)؛ وذلك أن ما كان على (فاعل) من الأسماء لا الأوصاف ودلّ على مذكر غير عاقل فإنه يُجمع على (فواعل) قياسًا مطردًا، قال سيبويه:" وإن كان فاعلٌ لغير الآدميين كُسّر على فواعل وإن كان المذكّر أيضاً؛ لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث ولم يقوَ قوة الآدميين"[٢] وقال الرضي:" قياس فَاعل – بفتح العين وكسرها- في الاسم ؛ فواعل، قياسًا لا ينكسر"[٣]

وذهب إبراهيم اليازجي إلى تخطئة من جمع (نادٍ) على (نوادٍ) مع أنه القياس؛ لعلتين[٤]:

الأولى: أنه غير مستعمل ولم يُسمع عن العرب، معتمدًا في ذلك على ما ورد في المعاجم وكتب اللغة.

---

[١] الصحاح٦/٢٥٠٥ .

[٢] الكتاب٣/٦٣٣ .

[٣] شرح الشافية٢/١٥١ .

[٤] يُنظر: لغة الجرائد٣٧، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة –مصر- تأليف: ناصر الدين الأسد، ١٩٧١م، ج/٢٧، ص٩٠-١٠٣.

الثانية: أنهم استغنوا بـ(الأندية) التي هي في الأصل جمع (ندِيّ) التي بمعنى (نادٍ) عن الجمع (نوادٍ).

وناقش مجمع اللغة العربية بالقاهرة (نواديَ) جمع (نادٍ) وتوصلوا إلى أنّ (النوادي) هي جمع (النادي) وليس (الأندية) التي هي في الأصل جمع (النَّدِيّ)، وأن (النوادي) يقتضيها القياس المطرد[١].

والصواب من القول في ذلك عندي هو أن جمع (نادٍ) (نوادٍ) على القياس المطرد، وجمع (نَدِيٍّ) (أندية) على القياس أيضًا، بغض النظر عن وروده في كلام العرب، فمن قال: (أندية) فهو يريد المفرد (نَدِيًّا) ومن قال: (نوادٍ) فإنه يريد المفرد (ناديًا)، ولأنهما بمعنى واحدٍ، استغنوا بجمع مفرد أحدهما عن الآخر، وصححت (نواديًا) جمع (نادٍ) لسببين:

الأول: أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وفي (نوادٍ) قياس محض لا شك في صحة قياسه.

الثاني: أنه لم يُخالف شرطًا من شروط الجمع على (فواعل) كأن يكون صفة كضارب فإنه لا يجمع على (ضوارب) إلا إذا سمي به، ولم تكن هناك علة صرفية تمنع من جمعه على (فواعل) كما في جمع (وادٍ).

وأما جمع (نادٍ) على (أنداء) فقد ذهب أبو السعادات ابن الأثير والزبيدي[٢] إلى أن جَمْعَ النَّادِي أَنْداءٌ؛ وجاؤوا بدليل من السماع، وهو حَدِيث أَبِي سَعِيدٍ:(كُنّا أَنْدَاءً فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[٣]. وهو شاذٌّ؛ لأن (أنداء) جمع المقصور (ندًى)، والمقصور من الأسماء التي أولها مفتوح أو مضموم أو مكسور يُجمعُ على (أَفْعَالٍ)، و(ندًى) على وزن (فَعَل) ومن ذلك قول الشماخ[٤]:

---

[١] يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة –مصر– تأليف: ناصر الدين الأسد، ١٩٧١م، ج/٢٧، ص٩٠-١٠٣.

[٢] يُنظر: النهاية في غريب الحديث٥/٣٧، وتاج العروس٤٠/٦٣.

[٣] النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير٥/٣٧.

[٤] يُنظر: المقتضب ٣/٨٢.

إذا سقط الأنداء صِينَتْ، وأُشْعِرتْ حَبِيرًا ولم تُدْرَجْ عليها المعاوِزُ[١]

وأرى أن يُقال في جمع (نادٍ) على (أنداء) ما قيل في جمع (ندًى) على (أندية)، حين خالف القياس في قول الشاعر[٢]:

في ليلةٍ من جُمَادى ذاتِ أَنْدِية ما يُبْصِرُ الكلبُ مِن ظَلْمَائِها الطُّنُبا[٣]

فقد قيل في تفسيره قولان، يُقاس عليها جمع (نادٍ) على (أنداء) فنقول في تفسيرها ما يلي:

– إن (أَنْداء) جمع (نادٍ) شاذ؛ فلا يُجمع (فاعل) على (أفعال)، وهذا الشذوذ من قبيل الجمع على غير الواحد، فتوهموا أن واحد (أنداء) (ندًى) وليس كذلك، حيث لم يُستعمل (ندًى) بمعنى المجلس، ونظيره جمع (لمحة) على (ملامح) فكأن واحد (ملامح) (ملمحة) ولم تستعمل في كلام العرب؛ فجمعوه على غير واحده المستعمل.

– أراد جمع (ندًى) أي المطر والبلل، كما قالوا حين جمعوا (ندًى) على (أندية) أنه أراد جمع (ندِيّ).

---

(١) البيت من الطويل، وهو له في ديوانه١٩٣؛ والمقصور والممدود لابن ولاد١٤٨، وأساس البلاغة للزمخشري١/٦٨٥(عوز)؛ ولسان العرب٧٤٩(حبر)؛ وبلا نسبة في المقتضب٣/٨١، وجمهرة اللغة لابن دريد٢/٨١٨.

الأنداء: جمع ندى وهو البلل. أشعرت: أُلْبست. حبيرًا: الثوب الناعم. المعاوز: جمع مِعْوَز وهو الثوب الخلق. (يُنظر: جمهرة اللغة٢/٨١٨، والصحاح للجوهري٢/٦٩٩(شعر)، والمحكم والمحيط الأعظم٣/٣١٦(حبر)).

(٢) يُنظر: الكتاب٣/٥٤١، والمقتضب٣/٨٢، وسر صناعة الإعراب٢/٦٢٠ .

(٣) البيت من البسيط، وهو لمرّة بن محكان في المقتضب٣/٨١؛ والأغاني٣/٣١٨؛ والخصائص٣/٣/٥٢،٢٣٧؛ وسر صناعة الإعراب٢/٦٢٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٦٣؛ والمقاصد النحوية للعيني٤/٢٠٢٢، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/ ١٧، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي٢/٣٢٩؛ وأوضح المسالك٤/٢٩٤؛ وشرح الأشموني٤/١٩٦.

جمادى: اسم للشهر. أندية: جمع ندى على غير القياس، وهو البلل. الطنب: الحبل. (يُنظر: العين٦/٩٠ (ج م د)، ٧/٤٣٠(ط ن ب)).

فإن قيل: إن (أنداءً) يراد بها العدد القليل و (نوادٍ) الكثير، فيُقال: لقد أغنت صيغة (أفعلة) عنه، والوجه القياسي أقوى من الشاذ، فلا وجه للقياس عليه.

* * *

– جمع (فِعْلٍ) على (أَفْعُل):

قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيُّ:

٢– ونَمِيمَةً مِنْ قانِصٍ مُتلَبِّبٍ في كَفِّهِ جَشْءٌ أَجَشُّ وأَقْطُعُ[١]

استشهد بهذا البيت الخليل، والأزهري، وابن فارس، وابن جني، والجوهري، ونشوان الحميري، والزبيدي[٢].

وكانت رواية الخليل (أَقْطَعُ) على وزن (أَفْعَل) وأُخالُه تصحيفًا؛ لأنَّ صيغة (أَفْعَلُ) للتفضيل، وللوصف أيضًا، فهم يقولون لمقطوع اليد أو الذي لا يُحسن الكلام (أَقْطَعُ)[٣]، والمعنى الذي أراده أبو ذؤيب ينافي تلك المعاني، وكما أن الخليل نصَّ على أنَّ (قِطْعًا) تجمع على (أقطُعٍ) قبل استشهاده بالبيت فهذا دليل صريح على خطأ هذه الرواية.

والشاهد في البيت تكسير (قِطْعٍ) على (أَقْطُعٍ) على الجواز؛ وذلك لأن (أفعُلًا) تكسيرٌ لـ(فَعْل) مفتوح الفاء، من نحو (كَلْبٍ) و(أَكْلُبٍ)، والقياس في جمع (قِطْعٍ) في القلة

---

[١] المفضليات٤٢٤، والبيت من الكامل.

نميمة القانص: ما نمّ عليه من حركة أو رائحة دسم استروحتها الحمير. المتلبّب: المتحزّم بثوبه، أو المتقلّد كنانته. الجشء: القضيب الخفيف من النبع تعمل منه القوس. الأجش: الذي في صوته جشّة وهي الغِلظ. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨٦٦)

[٢] العين١/١٣٥، وتهذيب اللغة١/١٩٢، ومجمل اللغة١/٧٥٨، ومقاييس اللغة٥/١٠١، وسر صناعة الإعراب٢/٦١٩، والصحاح٣/١٢٦٧، وشمس العلوم٨/٥٥٤٠، وتاج العروس٢٢/٣١.

[٣] يُنظر: المزهر للسيوطي٢/٩٩ .

(أَقْطَاعٌ)، مثل (حِزبٍ) و(أَحْزَابٍ)؛ لأنَّ الاسم الثلاثيَّ الذي على زنة (فِعْلٍ) يجمع في القلة على (أَفْعَالٍ). وهو جمع (قِطْع) -أيضًا- عند شراح المفضليات[١].

وقال ابن فارس: إنّ (أَقْطُعًا) جمع (قَطِيعٍ)[٢]، وهو —في نظري- أقيس من (قِطْع) من حيث القياسُ على الأوزان الصرفية؛ لعلتين:

الأولى: أنَّ الاسم الرباعي إذا كان قبل آخره حرف مدٍّ وهو مؤنث يُجمع على (أَفْعُل) مثل (يَمينٍ) و(أَيْمُن).

الثانية: أنَّ اعتبار المفرد (قطيعًا) يغني عن التأويل والخروج عن القاعدة، فقد قال ابن جني في تفسير هذه المخالفة:" جاز أن تجمع (فِعْلًا) على (أَفْعُلٍ) و(أَفْعُلٌ) لـ(فَعْلٍ) مفتوحة الفاء؛ من حيث كان (فَعْلٌ) و(فِعْلٌ) ثلاثيين ساكني العينين، وقد اعتقبا أيضًا على المعنى الواحد نحو (حَجٍّ وحِجٍّ) و(فَصٍّ وفِصٍّ) و(نَفْطٍ ونِفْطٍ)"[٣].

وأما من حيث المعنى فإن (القِطْعَ) و(القَطِيعَ) بمعنى واحد؛ وذلك لأن القِطع هو النصال، وهي الحديدة التي تركَّب على السهم، وكانت تسمية النِّصل بالقِطْع؛ لأنَّه مقطوع من الحديد، وقد يسمونه (مقطوعًا)[٤]، ولما كان بمعنى المفعول وزنته قالوا (قَطِيع) كـ(قَتِيل) بمعنى (مقتول)[٥].

والفرق بين (القِطْعِ) و(القَطِيع) هو أنَّ (القِطْع) اسم جنس محسوس، و(القَطِيعَ) في هذا الموضع صفة، اسم مشتق يدل على الحدث والذات.

---

[١] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري ٨٦٦، وشرح اختيارات المفضل٣/١٧٠٥.

[٢] يُنظر: مجمل اللغة١/٧٥٨، ومقاييس اللغة٥/١٠١

[٣] سر صناعة الإعراب٢/٦١٩.

[٤] يُنظر: تهذيب اللغة١/١٩٢.

[٥] يُنظر: العين١/١٣٧.

وما كان على وزن (فِعْلٍ) فإنه يُجمع في الكثرة على(فِعَال) كـ(قِطْعٍ) و(قِطَاع)، ولا يكون (قِطَاعٌ) جمعَ (قَطِيعٍ)؛ لأنَّ (فِعَالًا) لا يكون جمعَ (فَعِيلٍ) إلا إذا كان (فَعِيلٌ) بمعنى فاعل كـ(كريم وكرام) و(شريف وشراف)، وأما (قَطِيعٌ) فهي بمعنى المفعول كما تقدم[١]، وقال السرقسطي: إنَّ (قِطاعًا) جمع (قَطِيعٍ) وهو (السَّوط)[٢]، وأرى أنه غير مصيب؛ لأنَّ (قَطِيعًا) وإن كان بمعنى (السَّوط) فهو من باب (قتيل) بمعنى (مقتول)، وقال الأزهري: سمّي السَّوط قَطِيعاً لأنَّهم يَأْخُذُونَ القِدَّ المحرَّم فيقطّعونه أَرْبَعَة سيور، ثمَّ يفتلونه ويلوونه ويعلّقونه حتّى يجفَّ، فَيقوم قَائِما كَأَنَّهُ عَصا. سمّي قطيعاً لِأَنَّهُ يقطع أربعَ طاقاتٍ ثمَّ يلوى"[٣]، ويُجمع (قِطْعٌ) على (قُطُوع)، وهو مطرد في كل اسم على (فِعْلٍ)[٤].

والقياس في جمع (قَطِيعٍ) للكثرة (قَطَائِع) لكنه لم يُستعمل، وقالوا في جمعه (أَقَاطِيع) على غير القياس، وجاؤوا به على مالم يستعمل، وهو (إِقْطِيع)[٥]، ويجمع (قَطِيعٌ) في الكثرة على (قُطُعٍ) لكنه نادر في الصفة وغير مقيس؛ لأنه صفة على أربعة أحرف ثالثها ياء، ولو كانت واوًا كـ(صبور وصُبُر) لكان من الجمع القياسي[٦]، ويُجمع (قَطِيع) على (قُطْعَانٍ) وهو مقيس في كل اسم صحيح العين على زنة (فَعِيلٍ)[٧].

* * *

[١] يُنظر: شرح ابن عقيل على الألفية٢/٤٢٦.
[٢] يُنظر: الأفعال٢/١١٤ .
[٣] تهذيب اللغة١/١٩٣ .
[٤] يُنظر: شرح ابن عقيل على الألفية٢/٤٢٨.
[٥] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٥/٧٣، وشرح الشافية للرضي٢/٢٠٤.
[٦] يُنظر: شرح ابن عقيل على الألفية٢/٤٢٠ والحاشية رقم(٤).
[٧] يُنظر: شرح ابن عقيل على الألفية٢/٤٢٩.

- جمع (فِعْلٍ) على (أَفْعَال):

قَالَ مُتَمِّمُ بنُ نُوَيْرَةَ اليَرْبُوعِيُّ:

٣- وما وَجْدُ أَظْآرٍ ثَلاثٍ رَوَائِمٍ أَصَبْنَ مجَرًّا مِن حُوَارٍ ومَصْرَعَا[١]

استشهد بهذا البيت الخليل، والسيرافي، والأزهري، وأبو علي الفارسي، والعوتبي، وابن سيده، وابن السيد البطليوسي، وأبو البركات الأنباري[٢].

وورد شاهدًا على أن (ظئرًا) يُجمع على (أظْآرٍ)، و(أَفْعَالٌ) جمع قلة مقيس في الثلاثي الذي على وزن (فِعْل)، قال سيبويه:" وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعْلًا) فإنه إذا كُسّر على ما يكون لأدنى العدد كُسّر على (أَفْعَالٍ)"[٣]. وهو كذلك -جمعُ ظئر- عند شراح المفضليات[٤].

و(الظِّئْر) ثلاثي مهموز، مأخوذ من (ظ أ ر)، اسم جنس حسيٌّ، يدل على العطف والدُّنوِّ، ويُطلق على النساء والإبِل إذا تعطَّفت على ولد غيرها، وكذلك الرجال إذا حضنوا أولاد غيرهم[٥]، وسيأتي تفصيل كل ما يتعلق بـ(الظئر) من حيث المعنى والدِّلالةُ في مبحث التذكير والتأنيث من هذا الفصل. إن شاء الله تعالى.

---

[١] المفضليات٢٧٠، والبيت من الطويل.

الروائم: جمع رائم، وهن المحبات اللائي يعطفن على الرضيع. الحُوار: ولد الناقة، وجمعه حيران. والمجرّ: بضم الميم وفتح الجيم، مصدر ميمي بمعنى الإجرار، مصدر أجر لسان الفصيل، إذا شقه؛ لئلا يرتضع أمه. المصرع: الهلاك. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٥٤١، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي١١٨٧/٣، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية١١٨/٢).

[٢] العين١٦٨/٨، وشرح كتاب سيبويه٣٤٦/٤، وتهذيب اللغة٣٩٣/١٤، والعضديات١٨٢،والإبانة في اللغة العربية٢٨٦/١، والمخصص١١/١٧، والمثلث١٠٣/٢، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث٧٥.

[٣] الكتاب٥٧٤/٣.

[٤] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٥٤١، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي١١٨٧/٣.

[٥] يُنظر: مقاييس اللغة٤٧٣/٣ ، والمحكم والمحيط الأعظم٣٤/١٠.

وأما جمع (ظِئْرٍ) فإن القياس فيها أن تُكسر على (أَظْآرٍ) في القلة-كما تقدم-، ويُجمع ما كان على (فِعْل) قياسًا في الكثرة على (فُعُول) و(فِعَال)[١]، وقال القيسيُّ فيما جاء من جمع (ظئر): يُجمع الظئر على (أظآر) و(ظُؤَار) (ظُؤُور) (وظُؤُورة)[٢].

وأمَّا جمعها على (ظُؤُور) فإنَّ (فُعُولًا) يطرد في كل اسم على (فِعْل)[٣]، وهو الكثير في جمع ما كان على (فِعْلٍ) في الكثرة، قال السيرافي:" وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعْلًا) ... فيكسّر على (فُعُولٍ وفِعَالٍ) والفُعُول فيه أكثر فمن ذلك قولهم (حِمْل) و (أَحْمَال) و (حُمُول) و (عِدْل) و (أَعْدَال) و (عُدُول)"[٤].

وأما جمع (ظِئْرٍ) على (فِعَال) فإنه لم يرد في كلام العرب؛ لأن (فُعُولًا) ينفرد عن (فِعَال) في جمع ما كان على (فِعْل) قياسًا، وذلك بنحو: (فِلْس و فُلُوس) ولم يرد في كلامهم(فِلاس)[٥]، وأما جمعها على (ظُؤَارٍ) بزنة (فُعَالٍ) فإنه على حد السماع، لأنه لم يرد في اللغة جمع على (فُعَالٍ) إلا في كلمات معدودة، هي: (ظُؤَار، وعُراق، ورُباب، تُؤام، ورُخال، وفُرار) وغيرها، وقيل عددها: ستة [٦]، وقيل: سبعة [٧]، وقيل: ثمانية [٨]، وقيل: هي عشرة[٩] ، وعدها السيوطي ثلاث عشرة كلمة[١٠]، وقد نظم الزمخشري أبياتًا في حصرها[١١].

---

[١] يُنظر: الكتاب٣/٥٧٤ وما بعدها، وشرح الشافية للرضي٢/٩٣.

[٢] يُنظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي٢/٧٠٠.

[٣] يُنظر: ارتشاف الضرب١/٤٣٥.

[٤] شرح كتاب سيبويه٤/٣٠٧.

[٥] يُنظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش٩/٤٧٩٣.

[٦] يُنظر: أمالي الزجاجي١٢٩.

[٧] يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/٣٠٧.

[٨] يُنظر: المزهر٢/٧٢.

[٩] يُنظر: ليس في كلام العرب١٥١.

[١٠] يُنظر: المزهر٢/٧٢.

[١١] أورد السيوطي في المزهر٢/٧٢ أبياتًا للزمخشري في حصر ما جُمع على(فُعَال) فقال: "وزاد الزمخشري في أبيات له عُرام وهو بمعنى العُرَاق، ونظم في ذلك أبياتاً فقال:

وأما (ظُؤُورة) فإنه بإلحاق الجمع (فُعُول) بتاء التأنيث، كما قالوا: في جمع (حِمْل) (حُمُولة) و(فَحْل) (فُحُولة)[١]، وجعلها ابن خالويه سماعية في كلمات محصورة، ولم يَعُدَّ (ظُؤُورة) و(حُمُولة) مع أن غيره أثبتهما[٢].

* * *

ما سمعنا كلما غير ثمان هن جمع وهي في الوزن فُعالُ
فـرُباب وفُـرار وتُـؤام وعُـــرام وعُـراق ورُخـالُ
وظُؤار جمع ظِئْر وبُساط جمع بُسْـط هكذا فيما يقالُ

وقد ذيلت عليه بما فاته فقلت:

ولقد زيد ثُنـــاء وبُـــرَاء ونُـــــذال ورُذال وجُفال
وكُبَاب في كبابي لـــيس مع كتـــب القـالي فهيا يا رجال

[١] يُنظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش٩/٤٧٩٣.

[٢] يُنظر: ليس في كلام العرب٣٦٢.

قَالَ الأسوَدُ بنُ يَعْفُرَ النَّهْشَليُّ:

٤- إمَّا تَرَيْنِي قَدْ بَلِيتُ وغَاضَنِي مَا نِيلَ مِن بَصَرِي ومن أَجْلَادِي[١]

استشهد بهذا البيت كراع النمل، وابن سيده[٢]، والشاهد قوله: (أَجْلَادِي)، على أنه جمع قلة لـ(جِلْد)، و(أَفْعَالٌ) جمع مطّرد في كل ما كان مفرده على (فِعْل)، صحيحًا أو معتلًا، مرادًا به أدنى العدد، وفي الكثرة يُجمع على (فُعُولٍ) كـ(جُلُود)[٣].

وأما جمعه على (فِعَال) فلم يأتِ في كلام العرب (جِلَادٌ) مرادًا به جسمَ الإنسان، وإنما ورد (جِلَاد) جمع (جَلَد) صفة للصابر على المكروه[٤]، و(فُعُولٌ) مما ينفرد عن (فِعَال) قياسًا في جمع ما كان على وزن (فِعْل)[٥].

و(الأجلاد) اسم ذات أصله (ج ل د) من الصحيح، ويُقصد به جسم الإنسان، أو جماعة شخصه[٦]، فهي اسم جنس حسي بمثابة كلمة (إنسان) وجمعها.

* * *

---

[١] المفضليات٢١٨، والبيت من الكامل.

غاضني: نقصني. أجلادي: خَلقُه وشخصُه. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٤٥١).

[٢] المنجَّد في اللغة١١٥، والمحكم والمحيط الأعظم٣٢٦/٧.

[٣] يُنظر: الكتاب٥٧٤/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٣٠٧/٤، وشرح الشافية للرضي٩٣/٢.

[٤] يُنظر: العين٨١/٦.

[٥] يُنظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش٤٧٩٣/٩.

[٦] القلب والإبدال لابن السكيت١٦٥، والبارع في اللغة لأبي علي القالي٦٢٨، والمنجَّد في اللغة١١٥، والمحكم والمحيط الأعظم٣٢٦/٧.

- جمع (فُعْلٍ) على (أَفْعَالٍ):

قَالَ عَبْدَةُ بنُ الطَّبِيبِ:

٥- وَلَّى وَصُرِّعْنَ في حَيْثُ اَلْتَبَسْنَ به مُضَرَّجاتٌ بأَجْرَاحٍ ومَقْتُولُ[١]

استشهد بهذا البيت أبو علي الفارسي، والزَّبيدي[٢].

وورد البيت شاهدًا على أنَّ (جُرْحًا) يُجمع على (جُرُوحٍ) و(جِرَاحٍ)، ولم يُجمع على (أجراح) إلا في قول عَبْدة هاهنا، وقال أبو علي: جاء لضرورة شعرية[٣]، وقال الزبيدي: هو ضرورة من جهة السماع[٤]، و(جُرْحٌ) بالنظر إلى قواعد الجمع على وزن (فُعْلٍ) تُجمع على (أَفْعَالٍ) في القلة، وعلى (فُعُولٍ) و(فِعَالٍ) في الكثرة. وقال ابن الأنباري: "ويُروى: بأحراج أي بمضيق"[٥] ولا شاهد على هذه الرواية.

و(أَجْرَاحٌ) من (ج ر ح) وهو أصل لمعنيين: الكسب وشق الجلد[٦]، وفي بيت عبْدَة شق الجلد، من (جَرَحَ يَجْرَحُ جَرْحًا) واسم المصدر (الجَرْح) فجُمِع (الجُرْحُ) على (أَجْرَاحٍ).

فإن قيل كيف جُمع اسم المصدر؟ يُقال: إن المصدر يُجمع إذا تعددت أنواعه، أو نُقل إلى العلمية، واسم المصدر بَعُدَ عن الفعل؛ لأنه دل على معنى من غير ملاحظة صفة، ولم يأتِ على قياس مصدر الفعل، ولما كان اسمًا لموضع الجَرْح ساغ جمعه.

---

[١] المفضليات١٤٠، والبيت من البسيط.

ولَّى وصرِّعن: ولَّى الثور وصُرِعت الكلاب. التبسن: اختلطن. المضرجات: المصبوغات بالدم، ويُقال مضرجات مشققات.(يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٢٨١، وشرح اختيارات المفضل٢/٦٦٦).

[٢] التكملة٤٢٠، وتاج العروس٦/٣٣٧.

[٣] يُنظر: التكملة٤٢٠.

[٤] تاج العروس٦/٣٣٧.

[٥] شرح المفضليات لابن الأنباري٢٨١.

[٦] يُنظر: مقاييس اللغة١/٤٥١.

و(أَجْرَاحٌ) جمع مطَّرد في القياس نادر في الاستعمال، وقد أنشد بيتَ عبْدَة أبو زيد الأنصاري[١]، مع أن سيبويه قال لم يقولوا: (أجراح)[٢]، وأمَّا الندرة من حيث السماع لا ينقص من فصاحة (أجراح)؛ لأنه وإن ندر سماعًا فقياسٌ لقاعدة مطردة في كلام العرب، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامها، فقد قالوا يُجمع على (أَفْعَالٍ) كل اسم صحيح على وزن (فُعْلٍ)، وهو جمع قياسي عند سيبويه حيث قال:" أما ما كان فُعلًا من بنات الواو فإنَّك تكسره على أفعالٍ إذا أردت بناء أدنى العدد، وهو القياس والأصل"[٣]، وذهب مجمع اللغة العربية إلى أن جمع (فُعْل) على (أَفْعَال) في أدنى العدد تكسير قياسي[٤]، وقد ذهبت د. خديجة الحديثي إلى ذلك[٥]. هذا فيمن قال بقياسية أوزان التكسير.

وأمَّا من قال بسماعيتها، أو أنها قياس فيما لم يسمع فقط فأجراح كالشاذ كما عبَّر عنه الرضي[٦]، قال أبو علي الفارسي:" القياس يترك أبدًا للسماع، وإنما يُلجأ إليه إذا عُدِمَ في الشيء السمع فأما أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش وعدول عن الصواب بيِّن"[٧]؛ ولذلك احتجَّ أبو علي الفارسي لسيبويه بأنّ (أجراحًا) في البيت جاءت لضرورة شعرية ولم يستعمل في الكلام المنثور كما أنهم لم يستعملوا (ضننوا) في النثر، وجاءت في الشعر في قول قَعْنَب بن أم صاحب[٨]:

---

[١] يُنظر: النوادر١٥٦.

[٢] يُنظر: الكتاب٣/٥٧٦.

[٣] الكتاب٣/٥٩٢-٥٩٣ .

[٤] يُنظر: ملاحظات على قياسية الغالب من جموع التكسير، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة- مصر، لشوقي عبد السلام جاد ضيف، ج/٥٢، ص٢٤، ١٩٨٣م.

[٥] يُنظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي٢٩٧.

[٦] يُنظر: شرح الشافية للرضي٢/٨٩.

[٧] المسائل الحلبيات٢٢٦.

[٨] يُنظر: المقتصد في شرح التكملة١/٨٤١.

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِن خُلُقي أَنِي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وإنْ ضَنِنُوا[١]

يريد (ضنُّوا) ففكَّ الإدغام للضرورة.

واحتجاج أبي علي الفارسي مردود –عندي– لأسباب:

الأول: أنَّ الأصل في الضرورة الشعرية مخالفة القواعد النحوية والصرفية؛ لأجل استقامة وزن البيت، فكيف يقول أبو علي إنّ (أجراحًا) ضرورة شعرية وهي لم تخالف القياس لو لم يُسمع (جُرُوح) و (جِرَاح)؟!، وقد كان عبْدَةُ مضطرًا لوزن (أفعال) في بيته حتى يستقيمَ وزنه، لكن هذا الاضطرار لم يؤده إلى مخالفة القياس الذي نص عليه سيبويه.

وسيبويه لم يقل بالضرورة، وليس شرطًا أن تكون ضرورة شعرية إذا وردت الكلمة في الشعر ولم ترد في النثر، وكما أن أبا زيد الأنصاري أنشد بيت عبدة[٢]، وكذلك ابن قتيبة أنشد لعمرو بن قَمِيئة[٣]:

فَأُبْنا، وآبُوا، كُلُّنا بِمَضِيضةٍ مُهَمَّلَةً أجراحُنا، وجُرُوحُها[٤]

الثاني: حكم أبو علي الفارسي على (أجراح) في بيت عبْدَة بالشذوذ؛ بدليل قوله ضرورة شعرية، و(أجراح) لا يُحكم عليه بالشذوذ مادام أنه لم ينفرد عن بقية بابه، قال ابن

---

[١] البيت من البسيط، وهو لقعنب بن أم صاحب في الكتاب١/٢٩، والنوادر لأبي زيد٢٣٠، والخصائص١/١٦٠، والمنصف١/٣٣٩، وبلا نسبة في المقتضب٣/٣٥٤، والمقتصد في شرح التكملة١/٨٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش٣/١٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/ ٢٤١.

يصف الشاعر نفسه بأن خلقه الجود والكرم، حتى وإن كان الذي يجود عليهم قد بخلوا عليه، فلا يمنعه بخلهم عن إكرامه لهم، ولا لومه يصرفه عن سجيته وطبعه. (يُنظر: الصحاح٦/٢١٥٦ (ضنن)، ولسان العرب٢٦١٤ (ضنن)).

[٢] يُنظر: النوادر١٥٦.

[٣] يُنظر: الشعر والشعراء١/٣٧٧.

[٤] البيت من الطويل، لعمرو بن قَمِيئة في ديوانه٣٧، والاختيارين٤٤٨، والشعر والشعراء١/٣٧٧.

بمضيضة: حرقة تُمِضُّنا وتُمِضُّهم. مُهمَّلة: أي أُهمِلْن. (الاختيارين٤٤٨).

جني:" جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا"[١]، لذلك فإن (أجراحًا) نادر لا شاذٌّ، قَوِيَ بالقياس وضعف في الاستعمال.

الثالث: أنّ أبا علي الفارسي جعل (أَجْرَاحًا) نظيرًا للمضعف الثلاثي (ضننوا)، وجاءت (أجراح) ضرورة كما جاءت (ضننوا) ضرورة، وليس كذلك؛ لأن فكَّ المدغم مرفوض في الكلام المنثور؛" لأن العرب استعملت الإدغام فِي هَذِه الأَفعَال ونظائرها، طلبًا لاستخفاف اللَّفظ، واستثقالًا للنطق بالحرفين المتماثلين، وَرَأَتْ أن إبراز الإدغام بمنزلة اللَّفظ المكرر، والحديث المعاد"[٢]، فلما كان (ضننوا) مخالفًا للقاعدة، وجاء في الشعر صحَّ اعتباره ضرورة، وأمَّا (أَجْرَاحٌ) فليست مرفوضة، ولم تخالف القاعدة، بل على العكس هو قياس مطرد، بدليل أنه لو ورد (أَجْرَاحٌ) في الكلام المنثور لقالوا على القياس؛ لذلك فإنَّ وروده في الشعر ليس ضرورة، ويقول ابن يعيش:" إنّ ضرورة الشعر تُبيح كثيرًا ممّا يحظره النَّثْرُ، واستعمالَ ما لا يسوغ استعمالُه في حال الاختيار والسعة "[٣]، فلما كان (أجراح) سائغًا في النثر وعلى قاعدة مطردة لم يكن وروده في الشعر ضرورة.

هذا وقد نصَّ الأخفش الصغير وابن سيده على أن جمع (جُرْحٍ) (أجراح) ولم يقولوا بالندرة أو عدم السماع، مما يرجح قياسية هذا الجمع[٤].

* * *

---

[١] الخصائص١/٩٧.

[٢] درة الغواص للحريري١/٣٤٨.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش١/٦٧ .

[٤] يُنظر: الاختيارين٩١، والمحكم والمحيط الأعظم٣/٧٤.

ثانيًا: جموع الكثرة:

تدل حقيقة على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، في أحد قولي العلماء، وتستعمل صيغ الكثرة للقلة مجازًا[١].

- جمع (فَاعَلٍ) على (فَوَاعِل):

قَالَ زَبَّانُ بنُ سَيَّارٍ المُرِّيُّ:

١- متى تَقْرَؤُوهَا تَهْدِكُم مِنْ ضَلَالِكُمْ وَتُعْرَفْ إِذَا ما فُضَّ عنها الخَوَاتِمُ[٢]

استشهد بهذا البيت أبو الفتح ابن جني[٣]، على أن القياس في جمع (خَاتَمٍ) (خَوَاتِمُ) لا (خواتيم) كما شاع عند العرب، ولا وجه لزيادة الياء إلا أنه مسموع عنهم، وقد ذكره ابن جني احتجاجًا لترجيح الوجه المقيس عنده.

وقال ابن الأنباري في شرحه للمفضليات: (خاتم) و(خاتام) و(خيتام)، والجمع على (خَوَاتِمَ) و(خواتيم)[٤].

وقياس الجمع فيما كان على (فاعَل) و(فاعِل) (فواعِلُ)، أحد أوزان منتهى الجموع؛ وذلك أن ما كان على (فاعِل) من الأسماء لا الأوصاف ودلّ على مذكر غير عاقل فإنه يُجمع على (فَوَاعِلَ) قياسًا مطردًا[٥].

وأمَّا من قال في جمع (خاتَم) (خواتيم) بإشباع الكسرة اللازمة في (فَوَاعِلَ) فإنه جمع على غير مفرده، من باب (لمحة و ملامح) و (حسن و محاسن)، وهو مسموع لا يقاس

---

[١] يُنظر: شرح ابن عقيل٢/٤١٥، والحاشية رقم(٢).

[٢] المفضليات٣٥٤، والبيت من الطويل.

فُضَّ: أي كَسَره وأسقطه. ومعنى البيت: متى تروا هذه الطعنة تردعكم عن الظلم والتعدي. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٦٩٤).

[٣] يُنظر: سر صناعة الإعراب٧٧٠.

[٤] يُنظر: ٦٩٤.

[٥] يُنظر: الكتاب٣/٦٣٣، وشرح الشافية للرضي٢/١٥١، وتوضيح المقاصد للمرادي٣/١٤٠٠ .

عليه لضعفه من حيث القياس وقلَّته من جهة السماع؛ والقياس ترك الياء، ووجه الشذوذ في جمع (الخواتيم) إشباع الكسرة[١]، وجعل أبو العلاء المعري قراءةَ هشام عن ابن عامر (أفئيدة)[٢] في قوله تعالى:﴿ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾[٣]من هذا الباب، وأن الأصل (أفْئِدة) ثم زيدت الياء بعد الهمزة؛ لأن الكسرة فيها لازمة[٤].

وقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب قولَهم: (خاتام)، وورد في الشعر[٥]:

أَعَزُّ ذاتَ المِئْزَرِ الْمُنْشَقِّ أَخَذْتِ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَقِّ[٦]

فلما كان مفرده مستعملًا كان (خَوَاتِمُ) جمعَ (خَاتَمٍ)، و(خواتيم) جمعَ (خاتام)على القياس.

وقال الفراء جاء على كلام المولدين (بَوَاطِيلُ) جمعُ (باطلٍ)[٧].

وللنحاة في مماثل (مفاعل) و(مفاعيل)[٨] **مذهبان:** مذهب البصريين أنه لا يجوز زيادة الياء في مماثل (مفاعل) ولا حذفها من مماثل (مفاعيل) إلا في الضرورة، وأجاز الكوفيون كلا المسألتين في الشعر وغيره قياسًا، ووافقهم ابن مالك، وجعلوا منه قولَه تعالى:﴿وَلَوۡ أَلۡقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ١٥﴾[٩] وقالوا: إنَّ (مَعَاذِير) أصله (مَعَاذِر) جمع (مَعْذِرة)، وقال البصريون هو جمع (معذار)[١٠].

---

[١] يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي٤/١٧٢، وشرح الشافية للرضي٢/٢٠٧، والمقاصد الشافية٧/٢٩٣.

[٢] يُنظر: شرح طيبة النشر لابن الجزري١/٢٥٨.

[٣] إبراهيم: ٣٧.

[٤] يُنظر: رسالة الملائكة٢٠٠ وما بعدها.

[٥] يُنظر: الكتاب٣/٤٢٥، والمقتضب٢/٢٥٦.

[٦] الرجز بلا نسبة في المقتضب٢/٢٥٦، ومجمل اللغة١/٣١٣، وشرح المفصل لابن يعيش٥/ ٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب٢/١٥٢؛ وشرح شواهد الشافية١٤١.

المئزر: ما يُلتحف به. (يُنظر: المخصص٤/٧٧).

[٧] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٥/٥٣، وشرح الشافية للرضي٢/١٥٢.

[٨] المراد بمماثل مفاعل ومفاعيل ما وافقهما في العدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن. (يُنظر:حاشية الصبان ٤/٢١٣)

[٩] القيامة:١٥.

[١٠] يُنظر: ارتشاف الضرب١/٤٦٥، وتوضيح المقاصد٣/١٤١٤، والمساعد لابن عقيل٣/٤٧٠، وتمهيد القواعد٩/٤٨٣٤.

وأمَّا (خَوَاتِيم) فإنه (فَوَاعِيل)، أصله (فَوَاعِل) مماثل (مفاعل) بدون ياء، واستثناه ابن مالك، ومنع زيادة الياء في مماثل (مفاعل) مما كان على (فَوَاعِلَ)، وجعل كلَّ ما جاء منه شاذًا، ويُحتمل من كلامه[١] أن يمنع من المماثلة ما جاء على (فَوَاعِيل) من الأوصاف بدليل استشهاده بقول زهير بن أبي سلمى:

عَلَيْهَا أُسُودٌ ضَارِيَاتٌ لَبُوسُهُم سَوَابِيْغُ بِيضٌ لا يُخَرِّقُها النَّبْلُ[٢]

فخواتيم على الاحتمال الأول شاذَّةٌ؛ لأنَّ ابن مالك أطلق كلامَه، وعلى الاحتمال الثاني قياسيةٌ؛ لأن ابن مالك استشهد بـ(سوابيغ) الصفة، و(خواتيم) اسم لا صفة[٣].

وأصل(خاتم) (خ ت م)، يكون على (فَاعَلٍ) (خَاتَمٍ)، اسم جنس محسوس ولا يكون صفة[٤]، يقول سيبويه في (خاتام) التي هي لغة في (خاتَم):" تكون الأسماء على (فواعيل) نحو خواتيم...ولا نعلمه جاء في الصفة كما لا يجيء واحده في الصفة"[٥]، ويكون على (فاعِلٍ) (خَاتِمٍ) اسمٌ وصفة[٦]، فـ(الخاتِم) لغة شاذة في الخاتَم[٧]، وهو اسم إذا أريد به الحُلِيّ[٨]، وإذا أريد به اسم الفاعل من (ختم) فهو الصفة.

---

[١] قال ابن مالك في التسهيل٢٧٩:" تجوز مماثلة ما ماثل مفاعيل لمفاعل وكذلك العكس في غير فواعل ما لم يشذّ كسوابيغ".

[٢] البيت من الطويل، له في ديوانه٤٩، وهو بلا نسبة في توضيح المقاصد٣/١٤١٤، والمساعد لابن عقيل٣/٤٧٠، وتمهيد القواعد٩/٤٨٣٤، وشرح الأشموني٤/٢١٣.

عليها: أي على الخيل أُسُود، وهو جمع أسد. ضاريات: جمع ضارية في الجرأة والشدة. السوابيغ: الدروع الطويلة الواسعة. النبل: السهم. (يُنظر:العين٨/٣٢٨(نبل)، وتهذيب اللغة٨/٤٠(سبغ)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية٤/٢٠٤٩).

[٣] يُنظر: ارتشاف الضرب١/٤٦٥، وتوضيح المقاصد٣/١٤١٤، والمساعد لابن عقيل٣/٤٧٠، وتمهيد القواعد ٩/٤٨٣٤.

[٤] يُنظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك٤/١٨٦٥، وتمهيد القواعد٩/٤٨٠٧.

[٥] الكتاب٤/٢٥١، ويُنظر: الأصول لابن السراج٣/١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش٦/١٢١.

[٦] يُنظر: الممتع في التصريف١/٨٠ وما بعدها.

[٧] يُنظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري٢٢٨، وشرح المفصل ابن يعيش٦/١٢١.

[٨] يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم ٥/١٥٥.

و(الخاتم) ثلاثي مزيد بحرف الألف ثانية، والدليل على زيادتها ذهاب حرف الزيادة في الاشتقاق[١]، حيث تسقط الألف من الفعل ومصدره، فهم يقولون: (خَتَمَ خَتْمًا)[٢]، فهي مثل همزة (أحمر)؛ لأنه من (حَمُرَ حُمْرَةً) هذا الحكم من طريق الاشتقاق، وأما من طريق القياس فإنها صحبت ثلاثةَ أصول مقطوع بأصالتها[٣].

ويقال في (خَاتَم): (خيتام) و(خاتام)[٤]، وهما لغتان فيه، وتُجمَع (خيتامٌ) على (خَيَاتِيم) و(خاتام) على (خَوَاتِيم)[٥]، والياء في (خيتام) زائدة؛ لأنها ثانية[٦]، وكذلك الألف فيها، وفي (خاتام)؛ لأن الألف لا تكون أصلية إلا في حروف المعاني[٧].

ولا خلاف في جواز جمع (خاتَم)؛ لأنه اسم جنس غيرُ مبهم، وتكسير (خاتم) حاصل بالزيادة، وهي ألف الجمع في (خواتم)، وبتبديل الشكل، وهو إبدال فتحة التاء كسرة من (خاتَم)، وأما قلب ألف (خاتم) واوًا في الجمع فليس من التكسير في شيء؛ لأنّ هذا القلب لم يأتِ لإفادة الجمع بل لعلة تصريفية، فالقلب في جمع (خاتَم) مقابل الحذف في (قَاضُون) حيث حذفت لام الكلمة، وهي الياء، وأبدلت الكسرة ضمة، ومع ذلك عُدَّ جمعًا سالمًا؛ لأن التغيير حاصل لعلة، والتكسير تغيير لا لعلة.

وأما ما يتعلق بقلب ألف (فاعِل) واوًا، أن ألف فاعل مجهولة، غير منقلبة عن أصل؛ لأنها أتت لإشباع الفتحة في الاسم، ولما وقعت ألف الجمع بعدها لزمتها الحركة في الجمع لالتقاء الساكنين –أي ألف فاعل وألف الجمع– فقلبت واوًا[٨].

---

[١] يُنظر: شرح الملوكي في التصريف١١٨ وما بعدها.

[٢] يُنظر: مجمل اللغة لابن فارس١/٣١٢.

[٣] يُنظر: شرح الملوكي في التصريف١٧٢، والممتع في التصريف١/٢٧٩-٢٨٤.

[٤] يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم٥/١٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش٦/١٢١.

[٥] يُنظر: شمس العلوم٣/١٧١٤ .

[٦] يُنظر: المنصف١/١١١، وشرح الملوكي في التصريف١٣٤، والممتع في التصريف١/٢٨٧.

[٧] يُنظر: المنصف١/١١٨، والممتع في التصريف١/٣٦.

[٨] يُنظر: تهذيب اللغة١٥/٦٦٣.

فإن قيل: لمَ لمْ تحذفْ إحدى الألفين؟ فالجواب: لم يسُغْ حذف إحداهما؛ لأنه يُخل بالدلالة على الجمع. وإن قيل: لمَ خُصَّت الواو ولم تقلب ياءً؟ فيقال: قلبت الألف واوًا لسببين[1]:

الأول: قلبت ألف (خاتم) واوًا مع انتفاء موجب القلب؛ -وهو سبقها بالضمة- لأن التصغير والتكسير من باب واحد، فهم يقولون في تصغير (حَاجِزٍ): (حُوَيْجِزٌ)، إبدالًا على القياس، حيث تبدل الواو من الألف إذا وقعت ثانية في التصغير، فحمل التكسير عليه كما حُمل التصغير على التكسير في (أَسْوَدَ) فقالوا في تصغيره (أُسَيْوِدٌ) حملًا على الجمع حيث فُكَّ الإدغام فقالوا: (أَسَاوِد)، مع أن في (أُسَيْوِدٍ) ما يوجب الإعلال وهو اجتماع الياء والواو، وسبق أحدهما بالسكون، فالقياس (أُسَيِّد) لكن عدل عنه حملًا على تكسيره.

الثاني: أنهم أرادوا الفرق بين ألف (فَاعِل) وياء(فَيْعَل)، فلو قالوا في جمع (صَارِفٍ) (صيارف) لجاز أن يُعدَّ (صَيَارف) جمع (صَيْرَف).

* * *

[1] يُنظر: سر صناعة الإعراب٢/٥٨١، وشرح المفصل لابن يعيش٥/٥٢، وشرح الملوكي في التصريف٢٥٨.

- جمع (يَفْعُولٍ) على (يَفَاعِيل):

قَالَ سَلَامَةُ بنُ جَنْدَلٍ السَّعْدِيُّ:

٢- وَلَّى حَثِيْثًا وهذا الشَّيْبُ يَطْلُبُهُ لو كان يُدْرِكُهُ رَكْضُ اليَعَاقِيبِ[١]

استشهد بهذا البيت ابن فارس، وابن سيده، ونشوان الحميري، والسخاوي، والصغاني[٢].

والشاهد قوله (اليعاقيب)، وهو تكسير (يَفعُولٍ) (يَعْقُوبٍ) على (يَفَاعِيل)،وهو كذلك عند شراح المفضليات[٣].

وجذر (يَعْقُوبٍ) (ع ق ب)، وهو اسم جنس، عربي، منصرف، يُطلق على ذكر (الحَجَل)[٤]، ويُقال لها (الحَجَلة) بالتاء، وهي أيضًا (القَبْج)، و(يعقوب) اسم -أيضًا- للقطا، وأمَّا (يعقوبُ) النبي فأعجمي غير منصرف[٥]؛ للعلمية والعجمة، وأمّا (يَعْقُوبٌ) المنصرف؛ فلأنه لم يكن على وزن الفعل بزيادة الياء، ولم يكن فعل على وزن (يَفْعُولٍ)[٦].

---

[١] المفضليات١١٩، والبيت من البسيط.

ولَّى: ذهب وأدبر. حثيثًا: سريعًا. ومعنى البيت: يأسف على الشباب، وأنه إذا ذهب لا يُدرك، ولو كان يُدرك لأدركته سرعة اليعاقيب وهي الخيل. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٢٢٥).

[٢] مجمل اللغة١/٩٤٣، والمخصص١٦/١١٣، وشمس العلوم٧/٤٦٦٦، وسفر السعادة١/٥٠٢، ويفعول٢٦.

وممن استشهد بهذا البيت -ولم أعُدَّه في المتن- الأزهري في تهذيب اللغة١/٢٧٨ على أن الخيل يقال لها اليعاقيب دليلًا على سرعتها، وكذلك أبو العلاء المعري في رسالة الملائكة٢٦٤، لكنه ذكر البيت في سياق احتجاجه لأصل (مهيمن) وأنه على وزن (مُفَعْلِن) وأن (مُهَيمِن) اسم غير عربي، ولكنه وافق ألفاظ العربية كما وافقها يعقوب وإسحاق، وأن إسحاق وافق مصدر أسحقه الله إسحاقًا، ويعقوب وافق الاسم (يعقوب) وهو ذكر الحَجَل والقطا، ثم ذكر بيت سلامة على أن الخيل يطلق عليها (اليعاقيب)، ولم يُورده على أن (اليعاقيب) جمعُ (يعقوب).

[٣] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٢٢٥، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي٢/٥٦٧.

[٤] ذكره السيوطي في باب (ذِكْر ذُكور ما شهر منه الإناث) يُنظر: المزهر٢/٢٢١.

[٥] يُنظر: جمهرة اللغة٢/١٢٠٠، وتهذيب اللغة١/٢٧٨، ورسالة الملائكة٢٦٤، وسفر السعادة١/٥٠٢.

[٦] يُنظر: المقتضب٣/٣٢٦، وسفر السعادة١/٥٠٢، يفعول٢٦.

و(يعقوب) اسم ثلاثي مزيد بحرفين الياء والواو، وحكمنا على الياء بالزيادة؛ لأنها صحبت ثلاثة أصول لا يُشك بأصالتها[١]، وقضيت بزيادة الواو؛ لأن الواو تزاد رابعة، وزيادتها لغير الإلحاق؛ لأنها أتت لمدّ وتكثير الكلمة[٢]، ولم يكن من أوزان المجرد على مثال (يَعْقوب).

وأما (يَعَاقِيبُ) فعلى ستة أحرف بثلاث زيادات متفرقة، هي ألف الجمع، والياء الأولى، والياء المبدلة من واو (يعقوب)؛ لأجل الجمع[٣]، و(يعاقيب) ممنوعة من الصرف مطلقًا؛ لأنه بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، إحدى صيغ منتهى الجموع.

* * *

[١] يُنظر: المنصف١/١٠١.

[٢] يُنظر: المنصف١/١١٢، وشرح الملوكي في التصريف١٣٢ وما بعدها ، والممتع في التصريف١/٢٩٢.

[٣] يُنظر: الكتاب٤/٢٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش٦/١٣٢، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور٨١.

- جمع (أَفْعَل) على مماثل (فَعَالِل):

قَالَ مَقَّاسٌ العَائِذِيُّ:

٣- تَذَكَّرَتِ الخَيلُ الشَّعيرَ عشيَّةً وكنَّا أُناسًا يعْلِفونَ الأَيَاصِرَا[١]

استشهد بهذا البيت ابن جني، وابن سيده[٢].

والشاهد قوله: (الأَيَاصِرَا) على أنه جمع (أَيْصَرٍ)، وهو جمع على شبه (فَعَالِل) قياسًا، وذلك في المزيد الثلاثي بحرف واحد، فهو مشبه لـ(جَعْفَرٍ وجَعَافِرَ) في العدد والهيئة[٣]، سواءٌ كانت الزيادة للإلحاق نحو (صَيْرَف وصَيَارِف) أو لغيره كـ(إِصْبع وأَصَابِع) و(مَسْجِدٍ ومَسَاجِدَ)، و(الأَيَاصِر) على وزن (فَيَاعِلَ) وهو جمع لكل اسم رباعيٍّ، ثانيه ياء زائدة للإلحاق بـ(جعفر)، وذلك في الاسم كـ(أَيْصَرٍ)، وفي الصفة كـ(صيرف) [٤].

وهو كذلك -أي جمع أَيْصَرٍ- عند شراح المفضليات[٥].

---

[١] المفضليات٣٠٦، والبيت من الطويل.

جعل الخيل مثلًا لأهل القرى في أنهم يحنون إليها، وأمَّا هم أهل البادية فيصبرون على البؤس والجفاء. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٦١٠) .

[٢] المنصف٣/١٨، والمخصص١٠/٢١٠.

وممن استشهد بهذا البيت- ولم أعُدَّه في المتن- السخاوي في سفر السعادة١/١٠٠؛ حيث ذكر أيصرًا واستشهد بالبيت غير أنه لم ينص على الجمع فما استحسنت ذكره؛ فهو لم يوضح غرضه من استشهاده، ولم يذكر أصل الكلمة وغيرها من الأحكام التي تتصل بهذه المسألة.

[٣] ولا يدخل تحت هذه القاعدة ما استقر تكسيره من الثلاثي المزيد بحرف، وذلك ما كان من باب كُبْرى وسُكْرى، وأحمر وحمراء، ورامٍ وكامل ونحوها. (يُنظر: توضيح المقاصد٣/١٤٠٩).

[٤] شرح المفصل لابن يعيش٦/١٢٦، وشرح الشافية للرضي٢/١٨٢، وتمهيد القواعد٩/٤٨١٧، وشرح ابن عقيل٢/٤٣٤.

[٥] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٦١٠، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي٣/١٣١٥.

و(الأَيْصَرُ) الكساء يجمع فيه الكلأ والحشيش اليابس[١]، وهو بهذا المعنى اسم ذات، ثم سمي الحشيش نفسُه (أَيْصَرًا)، إذ لا يُمكن أن يكون معنى البيت: أنهم يعلفون الكساء، وإنما الذي يُعلف الحشيش.

وقد يسأل سائل فيقول: إن اسم الجنس إذا غُير تتغيَّر معه اللغة[٢]، فكيف يكون هنا؟ فيُقال: إن الكساء لا يُسمى (أَيْصَرًا) إلا إذا جُمِع فيه الحشيش، وكما أن الحشيش لا يُقال له (أَيْصَرًا) إلا إذا كان في ذلك الكساء، فلما كان مقارنًا له سمي باسم الكساء[٣].

وأما وزن (أَيْصَرٍ) فمختلَف فيه؛ إذ هو اسم ثلاثي مزيد بحرف، وصُدِّر بالهمزة والياء، وكلاهما من حروف الزيادة، ولا يُقضى بزيادة أحدهما إلا بثبت، قال أبو علي الفارسي: الحكم في الهمزة والياء بأنهما زائدتان حتى يقوم دليل على أنهما أصليتان[٤]، وقد اختلفوا في وزن (أَيْصَرٍ) وكانوا على خمس فرق:

الأولى: ذهبت إلى أن همزة (أَيْصَرٍ) أصلية، وهو على وزن (فَيْعَلٍ)، والدليل على زيادة ياء (أَيْصَرٍ) من طريق التصريف والاشتقاق، حيث جاء الجمع —وهو فرع عنه– على (إِصَارٍ)، وجمع (أَيْصَرٍ) على (إِصَارٍ) شاذٌّ مما يُحفظ ولا يُقاس عليه؛ لأن الذي يُجمع على (فِعَال) ما كان كـ(جَمَلٍ) و(رُمْح) و(ذِئب) ونحوها، ومن علل قولهم بأصالة همزة (أَيْصَرٍ) – إذ لا يمكن أن تكون الهمزة في (إِصَارٍ) بدلًا من الياء بمعنى أن يكون أصلها (يِصار) فهمزت– ما يلي[٥]:

– أن الياء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة، بعكس ما كان من باب (إسادة وإفادة).

---

[١] يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم٨/٣٥١، والمخصص١٠/٢١٠، وتاج العروس(أصر)١٠/٥٩.

[٢] يُنظر: الأشباه والنظائر للسيوطي٢/٨٩-٩٠.

[٣] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٦١٠، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي٣/١٣١٥، وتاج العروس (أصر)١٠/ ٦٠.

[٤] يُنظر: التعليقة٣/١٤.

[٥] يُنظر: المنصف١/١١٣-١١٧، وشرح الملوكي في التصريف١٣٩والممتع في التصريف١/٢٣٤ .

– ليس في كلام العرب اسم في أوله ياء مكسورة إلا في قولهم لليد اليسرى (يِسار) والأفصح (يَسار) بالفتح، وكذلك جمع يقظان (يِقاظ) وجمع يعرة (يِعار) و(يابس) (يِباس).

– ثِقل الكسرة على الياء في أول الكلمة، وليست مثل الواو إذا انضمت همزت هربًا من الضمة فيها، وأما كسرها في (يِيجل) فهو كسر عارض وأصلها الفتح لكن كسرت الياء لتنقلب الواو ياء.

وقال بهذا الرأي المبرد، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن سيده، وابن يعيش، وابن مالك، وابن عصفور، وأبو حيان، والشاطبي، والسيوطي[١].

الثانية: ذهبت إلى أن (الأَيْصَرَ) (أَفْعَلُ) و(الإِصَارَ) على(فِعَالٍ) وأنهما أصلان مفردان مترادفان، الأيصر من (ي ص ر)، ويُجمع على (أَيَاصِرَ) على زنة (أَفَاعِلَ)، والإصار من (أ ص ر)، ويُجمع على (أُصُر) على زنة(فُعُل)، وقال هذا الرأي: الجوهري والصّاغاني، والزبيدي[٢]، وقال ناظر الجيش:" وأما: أيصر وقولهم في جمعه: إصار فلا يتم الاستدلال به؛ لأن كلام الجوهري في الصّحاح يدل على أن إصارًا[٣] مرادف لأيصر لأنه قال: الإصار والأيصر حبل قصير يشدّ به في أسفل الخباء إلى وتد، وجمع الإصار أصر، وجمع الأيصر أياصر، وإذا كان كذلك لم تكن الياء في أيصر الزائدة، ويكون وزنه أفعل، فالهمزة هي الزائدة"[٤].

---

[١] يُنظر: المقتضب٣/٣١٦، والتعليقة٣/١٤، والمنصف١/١١٧-١١٨- ٣/١٨، والمخصص٦/٦- ١٠/٢١٠، والمحكم٨/٣٥١، وشرح المفصل٩/١٤٤، وشرح الملوكي في التصريف١٣٩، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٢، والممتع الكبير في التصريف٤٧- ١٥٨-١٩١، والممتع في التصريف١/٢٣٤، وارتشاف الضرب١/١٢٢-٤٣٤، ٢/٨٦٢، والمقاصد الشافية٨/٤٥٢، وهمع الهوامع٣/٣٥٦.

[٢] يُنظر: الصحاح٢/٥٧٩، والتكملة والذيل والصلة ٢/٤٠٣، وتاج العروس١٠/٥٩.

[٣] وردت (إصار) فعدلتها بما يوافق القاعدة النحوية. (يُنظر: تمهيد القواعد١٠/٤٩٢٨).

[٤] تمهيد القواعد١٠/٤٩٢٨.

الثالثة: ذهب الفارابي إلى أن (أَيْصَرَ) يائيٌّ، على وزن (أَفْعَلَ) ولا وجه غيره، وجمعه على (أياصر)[١].

الرابعة: ذهب الأزهري إلى أن (الأَيْصَرَ) يختلف عن (الإِصَارِ) في المعنى وأنهما ليسا مترادفين، فالإصار بمعنى الطنب والأيصر الحشيش، وكما أنه وضعه في باب (وصر) فكأن (الإصار) أصله (وصار) ثم همزت الواو، فهو من باب (إفادة) و(إسادة)[٢].

الخامسة: يمثلها نشوان الحميري، وقال: إن (الأَيْصَرَ) محتمل الوزنين (فَيْعَلًا) على زيادة الياء من باب الهمزة والصاد، و(أَفْعَلَ) على زيادة الهمزة وأنه من باب الياء والصاد[٣].

والصواب من هذه الآراء يتضح بالوقوف عند أصل الاشتقاق وأدلة الزيادة، والكلمة من حيث الاشتقاق على ثلاثة أحوال: يكون اشتقاقها واضحًا، ويكون اشتقاقها غيرَ واضح، ويكون لها اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخرِ[٤]، و(الأَيْصَرُ) مما له اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر، تحتمل أن تكون من (أ ص ر) ومن (ي ص ر)، و(أ ص ر) في الاستعمال أكثر من (ي ص ر)؛ لأن عليه تصرف الفعل والمصدر كذلك بغض النظر عن تصرف معانيه، فهم يقولون في" كلِّ شيءٍ عَطَفتَه على شيءٍ فهو آصِرٌ من عَهدٍ أو رَحِمٍ فقد أصُرْتَ عليه وأصَرْتَه. ويقال: ليس بيني وبينَه آصِرةُ رَحِمٍ تأصِرُني عليه"[٥] وأما (ي ص ر) فلم يرد الفعل منه -بحسب ما اطلعت عليه من مصادر- ولا كذلك المصدر فهو يُذكر غالبًا تحت باب (أ ص ر)، ولم يُفرِد أحد جذر (ي ص ر) بباب غيرُ الفارابي ونشوانَ

---

[١] يُنظر: ديوان الأدب٣/٢٢٣.

[٢] يُنظر: تهذيب اللغة١٢/٢٣٢.

[٣] يُنظر: شمس العلوم١/٢٧٥ -١١/٧٣٦١.

[٤] يُنظر: شرح الشافية للرضي٢/٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦.

[٥] العين٧/١٤٨.

الحميري[١]، وبرغم هذا كله إلا أن توفر جمعًا (أَيْصَر) و(إِصَارٍ) ينقضُ الجزم بأن (أَيْصَر) على (فَيْعَلٍ) كما نص عليه ناظر الجيش.

ومن الأدلة التي أحسبها في ترجيح رأي ناظر الجيش: غموض رأي ابن سيده فيه، في كتابيه المحكم والمخصص[٢]؛ لأنه قال: (الأَيْصَرُ) الياء فيه زائدة بدليل الجمع على (إِصَارٍ)، ثم اتضح له أن (الإِصَارَ) تخالف ما ذهب إليه بقول الأعشى:

فَهَذَا يُعِدُّ لَهُنَّ الخَلَا ويَجمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الإِصَارَا[٣]

فقال إن (الإصار) جمع لـ(أيصر) على حذف الزائد، وقال في موضع آخرَ إن (الأَيْصَرَ) (إِصَارٌ) وجمعه (أُصُر) فجعلهما مترادفين، ويبقى رأيه -عندي- غير محدد وصريح.

ومن الأسباب التي أدت إلى هذا الاختلاف، وجعلت تحديد أصلِه صعبًا كون الكلمة اسمَ جنس؛ لأن أسماء الأجناس أُوقعت على مسمياتها من غير أن تكون منقولة من

---

[١] يُنظر: ديوان الأدب٣/٢٢٣، وشمس العلوم١/٢٧٥ -١١/٧٣٦١ .

[٢] يُنظر: المحكم٨/٣٥١، والمخصص٦/٦، ١٠/٢١٠.

[٣] البيت من المتقارب، وهو له في ديوانه٤٧؛ والمقتضب٣/ ٣١٧و٣٤٣؛ وشرح المفضليات لأبي محمد الأنباري٦١٠، والزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري٢/٦٠، والمنصف١/١١٣، ٣/١٨، والمحكم٨/٣٥١، والمخصص٦/٦، ١٠/٢١٠ .

الخلى: النبت الرقيق الرطب وإذا يبس سمي حشيشًا وإصارًا. وألفها بهذا المعنى ياء ترسم مقصورة. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٦١٠، والمقصور والممدود لابن ولاد٣٩ وما بعدها) ورواية البيت في ديوان الأعشى٤٧:

دُفِعْن إلى اثْنَيْنِ عِنْد الخُصُو ص قَدْ حَبَسَا بَيْنَهُنَّ الإِصَارَا

فـــهذا يُعد لهـــــن الخـلى ويجمع ذا بينـــــهن الخضـــارا

الخصوص: بيوت من قصب، يقول: إن ناقته في القوة مثل قطيع بقر الوحش دفعت إلى رجلين عند الخصوص قد حبسا لهن الحشيش ووقفا على خدمتها فهذا يقدم البقول ورطب النبات وهذا يقدم لها الخضار. (يُنظر: ديوان الأعشى٤٦، وشرح المفضليات لابن الأنباري٦١٠، ومجمل اللغة١/٢٧٥)

شيء، فإن أمكن اشتقاقها حمل على أنه مشتق، والأكثر فيها أن تكون غير مشتقة نحو ماء وتراب[١].

ويترتب على هذه الآراء ثمرات في الخلاف أعدها:

أ- ثمرة في وزن الجمع كما حصل في المفرد فمن قال: إن (أَيْصَرًا) على وزن (فَيْعَلٍ) فجمعه على(فَيَاعِلَ) ومن قال هو على وزن (أَفْعَلَ) فإن الجمع على (أَفَاعِلَ).

ب- ثمرة في نوع الزيادة، وذلك أن (فَيَاعِلَ) و(أَفَاعِلَ) كلاهما مشابهان للجمع (فَعَالِل) إلا أن الزيادة في (فَيَاعِلَ) للإلحاق وفي (أَفَاعِلَ) لغير الإلحاق؛ لأن الزيادة في الثانية وقعت في أول الكلمة[٢].

ج- ثمرة في قياسية الجمع على (أفاعل)، وأنه قياسي من وجهين:

الأول: أنه مشابه لـ(فَعَالِل) وذلك في المزيد الثلاثي بحرف واحد –كما تقدم في أول المسألة–، ولم يدخل ضمن الاستثناءات الأربع؛ إذ لم يكن له وزن خاص في الجمع غير المشابهة وإن اختلفوا في أصل فائه، وليس هو من باب (أَحْمَرَ)؛ لأنه ليس بوصف.

الثاني: أن (الأَفَاعِلَ) وزن خاص بجمع أسماء الذوات- والأياصر كذلك كما تقدم-؛ إذ لم يأتِ على زنته جمع للوصف كـ(أَحْمَرَ) فيقال(أحامِرَ) إلا إذا سُمي به، فمتى وُجِد هذا الوزنُ في الأوصاف عُلِم أنه منقول إلى العلمية، ومُسمًّى به، قال الشاطبي:" (الأسود) للعظيم من الحيات وفيه سواد، أصله الصفة، ثم استعمل اسمًا، و(الأرقم) الحية، للحية التي فيها سواد وبياض، واستعمل اسمًا كذلك، فالدليل على أنها استعملت اسمًا، قولهم: الأداهم، والأساود، والأراقم، فجمعوها على (أفاعل) لأن مثل هذا الجمع يختص بالأسماء لا بالصفات، إنما الصفات على (فُعْلٍ) كحُمْرٍ، وصُفْرٍ"[٣].

* * *

---

[١] يُنظر: الممتع الكبير في التصريف٤٤، ويُنظر: المقتصد في شرح التكملة للجرجاني١٢٤٤/٢ فقد تكلم عن هذه المسألة وفصَّل فيها.

[٢] يُنظر: شرح الشافية للرضي٥٦/١.

[٣] المقاصد الشافية٥٩٥/٥.

- جمع (فَعْلٍ) على (فَعِيل):

قَالَ عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ:

٤- تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأَرادَها رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ، وكَلِيبُ[١]

استشهد بهذا البيت سلمة بن مسلم العوتبي، والسمين الحلبي[٢].

الشاهد قوله:(كَلِيبُ)، أورده العوتبي على أن (كَلِيبًا) جمع تكسير لـ(كَلْبٍ)، و وافقه على ذلك من شراح المفضليات ابن الأنباري والخطيب التبريزي[٣]، قال العوتبي:" الكليب: جماعة الكِلاب كالبعير والحمير"[٤]. وأورده السمين الحلبي على أن (كَلِيبًا) اسم جمع كـ(فريق).

وجذر (كَلِيْبٍ) (ك ل ب)، و(الكَلْبُ) معروف، وقال ابن سيده[٥]:" الكلب: كلُّ سَبُعٍ عَقُور وفي الحديث:" أما تخاف أن يأكلك كلب الله" فجاء الأسد ليلا فاقتلع هامته من بين أصحابه. وقد غلب الكلب على هذا النوع النابح"[٦]، وقال: "قد يكون التكليب واقعًا على الفهد وسباع الطير وفي التنزيل ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾[٧] فقد دخل

---

[١] المفضليات٣٩٣، والبيت من الطويل. (وقد تقدمت دراسته في الفصل الأول يُنظر مبحث: أبنية الأفعال المزيدة) تعفَّق: تثنَّى واستتر، يعني الصيادين والقُنَّاص. الأرطى: شجر. بذَّت: سبقت وغلَبت. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٧٧٦).

[٢] الإبانة في اللغة العربية٤/١٤٩، والدر المصون٥/٥١٧.

[٣] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٧٧٦، وشرح اختيارات المفضل٣/١٥٨٦.

[٤] الإبانة في اللغة العربية٤/١٤٩.

[٥] المحكم والمحيط الأعظم٧/٤٠.

[٦] أخرجه الطبري في تفسيره٢٢/٧.

[٧] المائدة:٤ .

في هذا الفهد والبازي والصقر والشاهين وجميع أنواع الجوارح"[١]، والكلب يؤنث تأنيثا لفظيًّا فيقال للمؤنث منه (كَلْبَة)، وتجمع على كلبات[٢].

و(الكَلْبُ) مذكر، على وزن (فَعْل) يجمع في القلة على (أَفْعُل) وفي الكثرة على (فِعَال) بلا خلاف[٣]، وقد يُستغنى عن (فِعَال) بـ(فَعِيْل)[٤] على خلاف فيه -سيأتي بيانه- لقلته.

و(كَلِيبٌ) مسألة خلافية عند النحاة، لهم فيها أربعة أقوال:

الأول: أن (كَلِيْبًا) جمع تكسير للكثرة مطلقًا، ولكنه جمع قليل، وذهب إلى هذا الخليل(١٧٠)، وابن السكيت(٢٤٤)، وابن دريد (٣٢١)، والأزهري(٣٧٠)، وابن فارس(٣٩٥) والجوهري(٣٩٩)، وابن سيده(٤٥٨)، ونشوان الحميري(٥٧٣)، وأبو السعادات ابن الأثير(٦٠٦)، وأبو حيان(٧٤٥)[٥]، وقال سيبويه:" أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلًا) فإنَّك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أَفْعُلٌ). وذلك قولك: كَلْبٌ وأَكْلُبٌ ... فإذا جاوز العدد هذا فإنَّ البناء قد يجيء على (فِعَالٍ) وعلى (فُعُولٍ) ... وربما جاء (فَعِيلًا)، وهو قليل نحو: الكليب والعبيد"[٦].

الثاني: أن (كَلِيْبًا) اسم جمع مطلقًا، وقال ابن السراج:" جاء فَعْلٌ على فَعيلٍ، قالوا: كَلْبٌ وكَليبٌ، وهو اسم للجمع لا يقاس عليه، وعَبْد وعَبيدٌ"[٧].

---

[١] المحكم والمحيط الأعظم٧/٤١.

[٢] يُنظر: العين٥/٣٧٥.

[٣] يُنظر: البديع في علم العربية٢/١١٧، وشرح الشافية للرضي٢/٩٠.

[٤] يُنظر: ارتشاف الضرب١/٤٣٨

[٥] يُنظر: العين٥/٣٧٥، وليس في كلام العرب٣٠٦، وجمهرة اللغة١/٣٧٦، وتهذيب اللغة١٠/٢٦٠، ومقاييس اللغة٥/١٣٣، والصحاح٢/٥٠٢،و المخصص٤/١٠٣-١٣٣، والمحكم والمحيط الأعظم٧/٤١، وشمس العلوم٧/٤٦٤٠، ١٠/٦٨٩٢، والبديع في علم العربية٢/١١٧، وارتشاف الضرب١/٤٣٨.

[٦] الكتاب٣/٥٦٧.

[٧] الأصول في النحو٢/٤٣٢

الثالث: أن (فَعِيْلًا) يكون جمعَ تكسير واسم جمع، وذلك بحسب تذكيره وتأنيثه، يقول ابن مالك:" ما كان على وزن (فَعِيْل) فهو جمع إن أنث كـ(عَبِيدٍ) و(حَمِيْر). واسم جمع إن ذكر كـ(كَلِيْبٍ) و(حَجِيج)"[١].

الرابع: أنّ (كَلِيْبًا) جمع الجمع (كِلَاب)، قال السجستاني:" كليب جمع لكلاب وكلاب جمع لكلب، وكليب جمع الجمع"[٢].

ولكل قول من الأقوال وجه من الصواب، وذلك فيما يلي:

– يصح كونه جمع تكسير بوجهين:

الأول: أن (كَلِيبًا) يصدق عليه حد التكسير، وهو:(ما تغير عن صيغة مفرده بغير إعلال حقيقة أو تقديرًا ليدل على الجمعية)، وقد تغير (كَلِيبٌ) عن صيغة مفرده حقيقة.

الثاني: يُستدل على جمع التكسير بالتأنيث[٣]، وقد ورد (كَلِيْبٌ) مؤنثًا، كما في قول بشر بن أبي خازم:

قَطَعْناهُمُ فبِاليمَامَةِ فِرْقَةٌ وأُخْرَى بأَوْطاسٍ تَهِرُّ كَلِيبُهَا[٤]

والشاهد قوله: (تهر كليبها) حيث أسند (كَلِيب) إلى الفعل المؤنث بالتاء، وهو كذلك في رواية المفضليات وشرح ابن الأنباري لها[٥]، ولكن (كَلِيبًا) في بيت علقمة ورد مذكرًا؛ لأنه عُطِف على (رجالٍ) و(رجالٌ) مسند إلى فعل مذكر، وهو قوله: (وأرادها رجالٌ)، فهي مما يُذكر ويؤنث، ويُعرف ذلك بالسياق، فيُحكم عليها بحسبه.

---

[١] شرح الكافية الشافية٤/١٨٨٥.

[٢] ارتشاف الضرب١/٤٣٩.

[٣] يُنظر: الكتاب٣/٦٢٥، والمخصص١٤/١٢١.

[٤] البيت من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه٣٠؛ والمفضليات٣٣٢؛ وشرح المفضليات لابن الأنباري٦٤٤؛ وشرح اختيارات المفضل٣/١٣٨٧؛ وتاج العروس١٧/١٤(وطس).

اليمامة: بقرب البحرين. أوطاس: حُنين. أي يهرون مثل هرير الكلاب.(يُنظر: شرح اختيارات المفضل٣/١٣٨٧).

[٥] يُنظر: المفضليات٣٣٢، وشرح المفضليات لابن الأنباري٦٤٤.

ومن قال إن (كليبًا) جمع (كَلْبٍ) فهي بمعنى (كِلَابٍ)، ولا تختلف عنها في معناها[١]؛ لأنهم استغنوا عن (فِعَالٍ) بـ(فَعِيل).

– ويصح كونه اسم جمع بثلاثة أوجه:

الأول: أن اسم الجمع قد يكون له واحد من لفظه، وواحد (كَلِيبٍ) (كَلْبٌ) فليس وجود واحده دليلًا على التكسير؛ لأن (كَلْبًا) لم يُكسَّر على (كَلِيْبٍ)، بل على (أَكْلُبٍ) و(كِلَابٍ).

الثاني: أن (فَعِيلًا) وزن غير مشهور في جمع التكسير، وما ورد منه يقتصر فيه على السماع؛ فلما كان الأمر كذلك صار اعتباره اسم جمع واردًا؛ لأن اسم الجمع يُطلق على كل اسم دال على الجمعية مخالفٍ أوزان التكسير.

الثالث: أنهم يُفرقون بين الجمع واسم الجمع بالتذكير والتأنيث، فالمؤنث يكون جمعًا والمذكر اسم جمع، وهو مذكر في بيت علقمة، ولكن تذكيره على الجواز؛ لأن الفعل إذا أسند إلى جمع التكسير يجوز تذكيره وتأنيثه، لأنه عطف على جمع تكسير، فلو عطف على جمع مذكر سالم لتعين كونه اسم جمع؛ لأن الفعل معه لا يجوز تأنيثه.

– ويصح كون (كَلِيبٍ) جمع الجمع (كِلَابٍ)؛ لأن جمع الجمع غير مقيس كما قال سيبويه: ليس كل جمع يُجمع[٢]، و(كِلَاب) و(كَلِيبٌ) على (فِعَال) و (فَعِيْلٍ)، وهما وزنان متقاربان، اتفقا في الحروف الأصلية، وفي موضع حرف اللين، واختلاف حرف اللين دليل على اختلاف المعنى[٣]، وعلى هذا فإن من قال: إن (كَلِيبًا) جمع الجمع (كِلَاب) فإنهما جمعان أحدهما أكثر من الآخر، فيختلف المعنيان لاختلاف اللفظين، وعليه يكون

---

[١] يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم٤/١٧٠.

[٢] يُنظر: الكتاب٣/٦١٩.

[٣] يُنظر: الخصائص٣/٢٣٧.

(كِلَابٌ) للمائة، و(كَلِيبٌ) لمائة ألف؛ "لأنه لا ينكر أن يكون جمعان أحدهما أكثر من صاحبه وكلاهما مثال الكثرة"[١]. **والله أعلى وأعلم**

* * *

[١] الخصائص٣/٢٣٧.

- جمع (فَعْلٍ) من أسماء الرجال على (فِعَال):

قَالَ مُعَاوِيَةُ بنُ مَالِكٍ:

٥- فأَمْسَى كَعْبُهَا كَعْبًا وكانتْ من الشَّنْآن قدْ دُعِيَتْ كِعَابَا[١]

استشهد بهذا البيت سيبويه، وابن سيده[٢].

"والشاهد فيه أنه جمع (كَعْبًا) على (كِعَابٍ) في الجمع الكثير، وأنه أجرى أسماء الرجال مُجرى غيرها في التكسير"[٣] على القياس؛ لأنَّ الاسم إذا سمي به مذكرًا عاقلًا ليس في آخره هاء يجوز أنْ يُكسّر على حد تكسير الأسماء للجمع، ويجوز أن يُجمَعَ جمع مذكر سالمِا، فيُقال في (كَعْبٍ) (كَعْبونَ)، وكذلك أسماء النساء، إذا سمي بها يجوز فيها الوجهان، جمع السلامة والتكسير[٤].

و(الكَعْب) اسمٌ لكل مفصل للعظام[٥]، وهو بهذا المعنى اسم جنس يُطلق على كلِّ مفصل، ثم نُقِل (كَعْبٌ) إلى العلمية وسمي به، وجاز ذلك لأن العلم لا يفيد معنى، وإنما يُعين المسمى به، ولأنه يجوز تغييره وتبديله ولا يلزم معه تغيير اللغة، بعكس أسماء الأجناس فلو سميت الفرس جملًا لتغيرت معه اللغة[٦].

---

[١] المفضليات٣٥٨، والبيت من الوافر. ورواه النحاة:

رَأَبْتُ الصَّدْعَ مِنْ كَعْبٍ وكانوا من الشَّنْآن قدْ صاروا كِعَابَا

الشنآن: البغض والعداوة. ومعنى البيت: أنه اجتمع أمرهم بعد ما كان متفرقًا، لم يكن يُرجى صلاحه. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٧٠٠).

[٢] الكتاب٣/٣٩٧، والمخصص١٧/٨١، والمحكم والمحيط الأعظم١/٢٨٦.

[٣] شرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/١٩٨.

[٤] يُنظر: الكتاب:٣/٣٩٧، والأصول لابن السراج٢/٤٢١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/١٧٤، والمخصص١٧/٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح٤١٧.

[٥] يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم١/٢٨٥.

[٦] الأشباه والنظائر للسيوطي٢/٨٩-٩٠.

و(كَعْبٌ) على وزن (فَعْلٍ) يُجمع في القلة على (أَكْعُبٍ)، وفي الكثرة على (فِعَالٍ) كما في الشاهد، وعلى (فُعُولٍ) (كُعُوبٍ).

وبالقياس على قواعد الجمع يكون أبناء كعب بن ربيعة بن عامر تفرقوا على إحدى عشرة فرقة وقد تزيد؛ لأنه قال (كِعَابٌ) على الكثرة، ويجوز أن يكون عددها من الثلاثة إلى العشرة؛ لأنه يجوز أن ينوب جمع الكثرة عن القلة مجازًا لا حقيقة إذا سُمع كلا الجمعين، والمشهور من أبناء كعب هم قُشَير وعُقَيل والحَرِيشُ وجَعْدَة[1].

* * *

[1] يُنظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي٢٩٥. وهذا الحكم بحسب ما اطلعت عليه من مصادر؛ إذ لم أقف على قصة خلافهم وعدد فِرقهم.

- الجمع على (فَعَالِيَّ):

قَالَ عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ[١]:

٦- ولَسْتَ لِإِنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلْأَكٍ تَنَزَّلَ من جوِّ السَّماءِ يَصُوبُ[٢]

استشهد بهذا البيت الصّاغاني، وأبو حيان، والمراديّ[٣].

استُشْهِد[٤] بهذا البيت احتجاجًا على أنّ (إِنْسِيًّا) مفرد (الأَنَاسِيّ)، وأنَّ الياء الثانية في الجمع (أَنَاسِيَّ) ليست بدلًا من النون، وحجتهم في ذلك قول الشاعر هاهنا: (إِنْسِيٍّ)، وأمَّا (الأَنَاسِينُ) فهي جمع (إِنْسَانٍ)، ويتعين على هذا الرأي أن يكون (إِنْسِيٌّ) بمعنى

---

[١] اختُلف في نسبة البيت، ذكر أحمد شاكر وعبدالسلام هارون أن البيت من زيادات المرزوقي ونسخة فيينا وهامش نسخة المتحف البريطاني(المفضليات٣٩٤)، وورد البيت في صلة ديوانه (شرح الأعلم لديوان علقمة٨٣)، ولمتمم بن نويرة في ديوانه٨٧، وفي شرح أشعار الهذليين٢٢٢/١، ونسبه أبو عبيدة إلى رجل من عبد القيس٣٣/١، ولرجل من عبد القيس يقال إنه النعمان، أو لأبي وجزة في لسان العرب (ملك)٤٢٦٩، وهو بلا نسبة في الكتاب٣٨٠/٤ والمنصف١٠٢/٢ والمقتصد في شرح التكملة١٢٤٠/٢ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي٣٤٦/٢،و المحكم٩٠/٧.

[٢] المفضليات٣٩٤، والبيت من الطويل.

الملأك: الملك. يصوب: ينزل، ويصوب صيبوبة إذا قصد، من صاب يصوب صوبًا، والصيّب هو السحاب المحمّل بالمطر.

ومعنى البيت: يمدح الحرثَ بنَ جبلة الذي أسر أخاه شأسًا، وشبّهه بالملك الذي نزل من السماء، لكثرة خيره، وشمول البركة بوجوده. (يُنظر: العين(صوب)١٦٦/٧، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي١٥٩٠/٣، والمقاصد النحوية للعيني٢٠٤٧/٤).

[٣] العباب الزاخر٢٢(باب السين فصل الهمزة أنس) ، وتمهيد القواعد٥٢٣٥/١٠، وتوضيح المقاصد١٤٠٧/٥.

[٤] الصاغاني استشهد به على وجه الجواز حيث قال في العباب الزاخر٢٢(باب السين فصل الهمزة أنس): وإن شئت جعلته جمع إنسان والياء عوض من النون. ومن ظاهر كلامه -أيضًا- أنه إلى أن أناسي جمع إنسان أقرب منها إلى إنسي لأنه قال:" والجمع: أَنَاسِيُّ، قال الله تعالى:﴿وأَنَاسِيَّ كَثِيرا﴾، وقرأ الكسائي ويحيى بن الحارث: (وأَنَاسِيَ) بتخفيف الياء، أسقطا الياء التي تكون فيما بينَ عين الفعل ولامه، مثل قراقير وقراقِرْ". (العباب الزاخر٢٢(باب السين فصل الهمزة أنس) والتكملة والذيل والصلة٣١٨/٣ وما بعدها). هذا ظاهر كلامه لأن (إنسيًّا) جذرها لا خلاف فيه من (إِنْسٌ) على (فِعْلٍ) فالياء ليست من أصل الكلمة، وهو يقول: أسقطا الياء التي تكون فيما بينَ عين الفعل ولامه، فهو جمع إنسان وأصله (نسي).

(إِنْسَانٍ)، وليست الياء المشددة في آخره لإفادة النسب المتجدد، وقد نص على هذا المراديّ[١]؛ ليوافق قاعدة الجمع على (فَعَالِيَّ)، ولهم في هذه المسألة خلاف سيأتي بيانه إن شاء الله .

وجمع الكثرة (فَعَالِيَّ) يطَّرد في كل ثلاثيٍّ ساكن العين، في آخره ياء مشددة لغير النّسب في الأصل، نحو: (كُرسِيٍّ وكَرَاسِيَّ)، و(قُمْرِيٍّ وقَمَارِيَّ)، أو زيدت الياء المشددة في آخره لغرض النسب في الأصل، ثم أُهمِل هذا الغرضُ فصار النسب غيرَ ملحوظٍ؛ لكثرة استعماله، نحوُ: (مُهْرِيٍّ ومَهَارِيَّ) و(بُخْتِيٍّ وبَخَاتِيَّ)[٢]، و(البُخْتِيُّ): إبل منسوبة إلى خرسان، وتتصف بالقوة[٣]، ثم توسعوا في استعماله فصار يُطلق على كل (جملٍ) قويٍّ بغض النظر عن هذا النسب، وكذلك (المهْرِيُّ): الجمل المنسوب إلى قبيلة في اليمن، يُقال لها مُهرة بن حيدان، وهذه القبيلة تشتهر إبِلُها بالجَمال والقوة، فينسبون الجمل إليها بقولهم (مُهْرِيٌّ)[٤]، ثم كثر استعمالُه حتى صار يُطلَق على كل جمل قويٍّ (مُهْرِيٌّ)، ونُسِي نسبُه إلى تلك القبيلة، وبناء على نسيان معنى النسب فيهما صار الجمع (بَخَاتِيَّ ومَهَارِيَّ)، وكذلك موضعُ الشاهد هنا، فإن كان يُريد بالإنسيِّ الإنسانَ، متناسيًا معنى النسب في يائه، ساغ جمعه على (أناسيَّ)، وهو بذلك موافق للقاعدة المطّردة.

و(الأَنَاسِيُّ) جمع مفرده محتمِل (إِنْسَانًا) و (إِنْسِيًّا) -وسيأتي تفصيله-، و(الإِنْسَانُ) اسم جنس معروف، و(الإِنْسِيُّ) مفردُ اسمِ الجنس الجمعي (إِنْسٌ)، و(الإِنْسَانُ) و(الإِنْسِيُّ) وإن استعملا مترادفين إلا أن بينهما فرقًا، هو أن الإنسيَّ ضد الوحشيِّ، وأُجري الجنُّ مُجرَى الوحش في ذلك، وأما الإنسان فهو ضد البهيمة؛ والدليل أن (الإِنْسَانَ) مُشتق من (النِّسْيَانِ) -على رأي كما سيأتي- والنِّسْيَانُ يأتي بعد العلم، فهو

---

[١] يُنظر: توضيح المقاصد٥/١٤٠٧ .

[٢] يُنظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك٤/١٨٦٩، وأوضح المسالك٤/٣٢٢، وحاشية الصبان٤/٢٠٣.

[٣] يُنظر: العين (ب خ ت)٤/٢٤١.

[٤] يُنظر: جمهرة اللغة لابن دريد (رمه)٢/٨٠٤، والمخصص لابن سيده٧/١٣٥.

يَنْسَى ما علمه، والبهيمة من (بَهِمَ) وأنها أبهمت على العلم والفهم، ولا يَصِحُّ أن تعلم أصلًا، فهي مخالفة للإنسان بهذا[١].

ذِكرُ الخلافِ في (أَنَاسِيَّ):

اختلف في (أَنَاسِيَّ) من ناحيتين: الأولى: من حيث مفردُه، والثانية: من حيث وزنُه، ووزن (أَنَاسِيَّ) يتعين بحسب مفرده، وفيما يلي استعراض آرائهم، وما يترتب على (الأَنَاسِيِّ) من الأوزان التي أعدها ثمرةَ خلافهم فيه:

أولًا: مفرد (الأَنَاسِيِّ): اختلفوا في مفرده، وانقسموا إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: أنَّ (الأَنَاسِيَّ) جمعُ (إِنْسَانٍ)، وأصل (الأَنَاسِيِّ) (الأَنَاسِينُ)، فلما كسرت سين (إِنْسَانٍ) للجمع قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ثم أبدلت النون ياءً فأدغمت[٢]؛ واحتجوا لمذهبهم بدليل من السماع، وبآخرَ من القياس، فأما الدليل السماعيُّ فقول بعض العرب (أَنَاسِينَ) على الأصل دون إبدال، ومنه قول الشاعر:

أَهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيْتًا مثلَ بَيْتِكُمُ وبالأناسينِ أَبْدَالِ الأناسينِ[٣]

وأمَّا القياسي فيقول ناظر الجيش معترضًا على شيخه أبي حيان:" ما قاله الشيخ من أن أناسي يكون جمعًا لإنسي غير مرضٍ؛ لأن الياء في إنسيٍّ ياء نسب، وما فيه ياء النسب لا يجمع على فعالي، وهذا هو الذي أحوجهم إلى أن يجعلوا أناسي جمع إنسان وأن الأصل فيه: أناسين"[٤].

---

[١] الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري٢٧٤.

[٢] يُنظر: شرح الكافية الشافية ١٨٦٩/٤، وتمهيد القواعد٤٨١٣/٩ ،و٥٢٣٥/١٠، وتوضيح المقاصد١٤٠٧/٥ .

[٣] البيت من البسيط، وهو منسوب لرويشد في المخصص١٦/١، وبلا نسبة في توضيح المقاصد للمرادي١٤٠٧/٥، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٥٢٣٠/١٠، والمقاصد النحوية للعيني٢٠٤٥/٤.

والشاعر في البيت "يسلي شخصًا مصابًا بأهله نازحًا عن داره ووطنه الذين فقدهم وأصيب بهم، وقدم على قوم أحسنوا إليه غاية الإحسان حتى كأنه اجتمع بأهله في وطنه ولم يفقد أحدًا منهم". (المقاصد النحوية للعيني٢٠٤٦/٤) .

[٤] تمهيد القواعد٤٨١٣/٩ ،و٥٢٣٥/١٠.

وهذا مذهبٌ لسيبويه وابن مالك وغيرِهم كثير من النحويين واللغويين[١].

واختلف في (الأَنَاسِيّ) جمعَ (إِنْسَانٍ) في مسألتين:

الأولى: جذر (إِنْسَانٍ) مفرد (الأَنَاسِيّ).

والثانية: مسألة الإبدال في (الأَنَاسِيّ) من حيث اللزومُ وعدمه .

المسألة الأولى: جذر (إِنْسَانٍ) مفردُ (الأَنَاسِيّ)، ووزنه:

كلمة إنسان اختلف في أصلها، ووزنها، وانقسموا -أيضًا- إلى قسمين:

الأول: قالوا إن (إِنْسَانًا) أصلُه (إِنْسِيانٌ)، من (نَسِيَ)، وحذفت لامه لكثرة الاستعمال، ووزنه (إِفْعَانٌ)، والدليل على أن لامَه ياءٌ قولهم في تصغيره (أُنَيْسِيَانٌ)؛ والتصغير يردُّ الأشياءَ إلى أصولها، وهذا مذهبٌ للكوفيين ذكره ابن الأنباري[٢]، وقد ذهب إلى هذا الخليل وابن دريد[٣] في نص صريح دون الإشارة إليهما من قبل ابن الأنباري؛ وتفسير هذا التصنيف —بإغفال الخليل وابن دريد البصريين- إما بناء على التغليب، وإما بناء على تعظيم قدر الخليل وابن دريد متحاشيًا تخطئتهما.

الثاني: قالوا إن (إِنْسَانًا) على زنة (فِعْلَانٍ)، من (الإنْس)، وهو الظهور، وبمعنى (أَبْصَرَ) ومنه قوله سبحانه:﴿ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا ﴾[٤]، وعلى هذا الرأي الهمزة في (إِنْسَانٍ)

---

[١] يُنظر: الكتاب٣/٦٢١، والمخصص لابن سيده١/١٦، وابن عصفور في الممتع١/٣٧٢، والممتع الكبير في التصريف٢٤٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك٤/١٨٦٩، وأوضح المسالك لابن هشام٤/٣٢٢ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٩/٤٨١٣، و١٠/٥٢٣٥، والمقاصد الشافية للشاطبي٧/١٩٨، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري٤/٣٣٣، وشرح ألفية ابن مالك للأشموني٤/٢٦٦.

[٢] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٦٥٢.

[٣] يُنظر: العين٧/٣٠٤، والاشتقاق٢/٢٦٥.

[٤] القصص:٢٩ .

أصلية والنون الثانية زائدة. وهذا مذهب للبصريين[١]، وقد ردَّ البصريون مذهب الكوفيين من أربعة أوجه[٢]:

الوجه الأول: قول الكوفيين: إن أصل (إِنْسَانٍ) (إِنْسِيَانٌ)، ثم حذفت الياء لكثرة الاستعمال؛ وهذا مردود عند البصريين؛ لأنه لم يرِدْ (إِنْسِيَانٌ) في كلام العرب شعرًا ونثرًا.

وهذا وجه صحيح من البصريين؛ لأنه لا يجوز أن يُقاسَ هذا المفرد (إِنْسِيانٌ) على مفرد (مَلَامِح)؛ وذلك لأنَّ مفرد (مَلَامِحَ) على التوهم، و(إِنْسِيَانٌ) على الجزم بأنه المفرد وليس كذلك.

الوجه الثاني: احتجاج الكوفيين بالتصغير بأنه يردُّ الأشياء إلى أصولها، وهذا مردود عند البصريين؛ لأن رجوع اللام في التصغير من غير حاجة؛ لصحة (أُنَيْسَانٍ)، قياسًا دون الحاجة للياء الثانية في (أُنَيْسِيَانٍ)، وفي زيادتها شذوذٌ أيضا، كما زيدت في (لَيْلَة) فقالوا (لُيَيْلِيَة).

ووجه البصريين هذا مردود -عندي- من ناحيتين:

الأولى: أنه لا خلاف في أن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.

الثانية: أن (أُنَيْسِيانًا) وارد في كلام العرب، وإذا ورد في كلامهم، في عصر الاحتجاج، لا يمكن لأحد أن يردَّه، وليس لنا إلا احتمال علة ووجهٍ له، سواء كان ذلك الوجه قياسيًّا باعتبار أن الياء لام للكلمة؛ لأنه من (نَسِيَ)، أم شاذًّا على أنَّه من باب ليلية (أي أنه مصغر على غير مفرده)، وكلاهما وجه صحيح محتمل.

الوجه الثالث: على رأي الكوفيين تحذف لام الكلمة في الإفراد والجمع إذا قلت: أناسيّ.

وهذا الوجه مردود -عندي- لأسباب:

---

[١] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٦٥٣.

[٢] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٦٥٣، وتوجيه اللمع لابن الخباز٥٦٨.

الأول: أنه لو بقيت ياء الكلمة لتوالى ثلاثة متماثلات؛ فتحذف لعلة توالي الأمثال.

الثاني: أن الحرف الأصليَّ أولى بالحذف من الحرف الزائد إذا كان للحرف الزائد معنى لا يُستفاد إلا بوجوده، وهو إفادة معنى اسم الجنس(إِنْسَانٍ).

الثالث: أن الأصل في جمع التكسير تغيير صيغة المفرد لا لعلة، ومن صوره الحذف، فكون اللام محذوفة في الجمع لا يُعدُّ مسوّغًا لردّ مذهب الكوفيين؛ لأن صيغة الجمع لا تُفهم إلا بهذا التغيير الظاهر.

الوجه الرابع: أن اشتقاقه من الأنس أوسع من اشتقاقه من النسيان.

وهذا الوجه صحيح من البصريين، لكنه ليس موجبًا للعدول عن النسيان إليه؛ لصحة معنى (نَسِيَ)، ومنه قول أبي تمام:

لا تَنْسَيَنْ تلك العُهُودَ فَإِنَّمَا سُمِّيتَ إِنْسَانًا لأَنَّكَ نَاسِي[١]

هذا من جهة المعنى، وأمَّا من جهة القياس فإنه على رأي البصريين أقرب للاشتقاق منه على رأي الكوفيين؛ وذلك لثبوت الهمزة في أغلب تصاريفه ويُراد به (الإِنْسَانُ) فهم يقولون: (إِنْسٌ، وأَنَسٌ، وأَنِيسٌ، وأَنَاسِيٌّ)[٢].

المسألة الثانية: الإبدال من حيث اللزوم وعدمه:

ذهب ابن عصفور إلى أن إبدال نون (أَنَاسِينَ) ياء لازم[٣]، واستدلَّ النحاة على بطلان ما ذهب إليه بقول الشاعر:

أَهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيْنًا مثلَ بَيْتِكُمُ وبالأناسينِ أَبْدَالِ الأناسينِ[٤]

---

[١] البيت من الكامل، وهو له في ديوانه بشرح الخطيب التبريزي٢/٢٤٥، وفي الإبانة في اللغة العربية للعوتبي١/٢٠٦، وتوجيه اللمع لابن الخباز٥٦٨، وشرح شواهد شرح الشافية٤/٢٩٧، وبلا نسبة في تاج العروس(أنس)١٥/٤٢٣.

العهد: الوفاء، ويكون بمعنى الالتقاء والمعرفة (يُنظر: تاج العروس(عهد)٨/٤٥٥و٤٥٧).

[٢] يُنظر: التعليقة للفارسي٤/٢٩٥، وتوجيه اللمع لابن الخباز٥٦٨.

[٣] يُنظر: الممتع في التصريف١/٣٧٢.

[٤] تقدم تخريجه.

ولو كان لازمًا لما نطقت العرب بهذا الجمع على أصله دون إبدال.

والحق أن ما ذهب إليه ابن عصفور باطل من وجهين:

الأول: أن الإبدال اللازم لا يُرَدُّ إلى أصله كما ذكر النحاة.

الثاني: أن هذا النوع من الإبدال يسمى بالإبدال اللغويّ غيرِ المطَّرد؛ لأن المعول فيه على السماع ولا يخضع لقاعدة معينة، أو علة غير طلب الخفة وكثرة الاستعمال[١].

القسم الثاني: أن (أَنَاسِيَّ) جمعُ (إِنْسَانٍ) على حذف الألف والنون، "كما قالوا: الطيالسة، ورُدَّت الياء المحذوفة؛ لأن أصله: إنسيان وهو مشتق من النسيان وعليه قالوا في التصغير: أنيسيان"[٢].

القسم الثالث: أنَّ (الأَنَاسِيَّ) جمعُ (إِنْسِيٍّ): قال المبرد:" أناسية، جمع إنسيٍّ، والهاء عوض من الياء المحذوفة لأنه كان يجب أناسيّ"[٣]، وقال: (لأنه كان يجب أناسي)؛ لأن الهاء في (أَنَاسِيةَ) أتت لتأنيث الجماعة، وحلَّت محل الياء الثانية من ياءي النسبِ غيرِ المتجدد؛ والنسب غير المتجدد محمول على ما كان منتهيًا بياء مشددة لغير النسب في الأصل، فكأن هاءَ التأنيث حلت محل حرف هو من بناء الكلمة، فكما لا يجوز حذفُ إحدى ياءي (كُرْسِيّ) كذلك لا يجوز الحذف في (الأَنَاسِيّ)، وفسر ابنُ يعيشَ قولَ المبرِّدِ، حيث قال:" وقيل أناسيّ ليست بتكسير إنسان وإنما هو جمع إنسي كبختي وبَخَاتِي"[٤] حيث جعل ياءي (إِنْسِيٍّ) للنسب في الأصل، ثم نُسِي النسب فيه، وجمع على (فَعَالِيَّ) قياسًا على القاعدة المطردة.

---

[١] يُنظر: الإبدال وعلاقته بعلم الأصوات لمثنى جاسم محمد، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد–العراق، العدد١٠١، ٢٠١٢م، ص٣١٤وما بعدها.

[٢] تمهيد القواعد٩/٤٨١٤.

[٣] التعليقة على كتاب سيبويه٤/٩٩.

[٤] شرح المفصل١٠/٢٧، ويُنظر: حاشية الصبان٤/٢٠٤.

القسم الرابع: أن (أَنَاسِيَّ) جمعُ (إِنْسِيٍّ) و(أَنَاسِينَ) جمعُ (إِنْسَانٍ)، قال أبو حيان:" لو قيل (أناسي) جمع (إنسي)، و(أناسين) جمع (إنسان) لكان أسلم من ادعاء البدل"[١] .

القسم الخامس: أن (أَنَاسِيَّ) نُسِب إلى اسم الجمع (أُنَاسٍ)، قال ناظر الجيش:" قال الشيخ: وفي النسب إلى أناس خلاف، فمن يقول: إنه اسم جمع يقول: إناسيّ على لفظه"[٢].

و(أَنَاسِيُّ) محتمِل أوزانًا ثلاثة: (فَعَالِيَّ) على من قال إنه جمع (إِنْسِيٍّ)، و(فَعَالِينَ) على من قال هو جمع (إِنْسَانٍ) وأصل إنسانٍ (إنْس)، و(أَفَاعِينَ) على من قال هو جمع (إِنْسَانٍ) وأصل إنسان (نَسِيَ).

والراجح من الأقوال الخمسة قول من قال إنّ (أَنَاسِيَّ) جمعُ (إِنْسِيٍّ) بياء مشددة للنسب المهمل والمنسي؛ وذلك لأنه موافق لقاعدة الجمع على (فَعَالِيَّ)، بالشروط والوزن، ومن أجاز في (مُهْرِيٍّ وبُخْتِيٍّ) (مَهَارِيَّ وبَخَاتِيَّ) ليس له حجة أن يمنع (إِنْسِيًّا)؛ لأن كلاهما بياء مشددة للنسب في الأصل ثم نسي نسبه، بغض النظر عن كون العرب نطقت بتركي وتراكي، أو جني وجناني؛ وقلت بغض النظر لسببين:

الأول: أن جمع التكسير المعول فيه على السماع، فإذا نطق بـ(أَنَاسِيَّ) على أنه جمع (إِنْسِيٍّ) بمعنى إنسان فالأولى الأخذ بالسماع الموافق لقاعدة مطردة، وهو هنا وافق قاعدة مطردة وله فيها وجه صحيح مقبول.

الثاني: أن القاعدة تشترط عدم إفادة الياء المشددة معنى النسب، فإذا كان (إِنْسِيٌّ) بمعنى (إِنْسَانٍ) فليس لاحتجاجهم بعدم نطق العرب بـ(تُرْكِيٍّ وتَرَاكِيَّ) و(جِنِّيٍّ وجَنَانِيَّ)

---

[١] ارتشاف الضرب ١/٣١٧.

[٢] تمهيد القواعد ٩/٤٧٣٠ .

شيء من الوجاهة؛ لأن (إِنْسِيًّا) ليس من باب تركي وجني، فالأول مختوم بياء مشددة ولم تفد النسب، والآخر بياء مشددة للنسب.

وأما من قال إنَّ (أَنَاسِيَّ) جمع (إِنْسَانٍ) من (الإِنْس) أو (نَسِيَ)، فإن وزنَه (فَعَالِينُ) أو (أَفَاعِينُ) لا (فَعَالِيُّ)؛ وذلك لأن إنسانًا على وزن (فِعْلَانٍ) أو (إِفْعَانٍ) فالياء الثانية نون في الأصل، وهي حرف زائد. **فإن اعترض على ذلك بناءً على أن الزائد يُعبَّر عنه بلفظه في الميزان. فيُقال له: لا يجوز أن يكون (أَنَاسِيَّ) على (فَعَالِيَّ) لسببين:**

الأول: أنه يلتبس بأَنَاسِيَّ جمعِ إنسيٍّ، و(أَنَاسِيُّ) على (فَعَالِيُّ) جمعُ (إِنْسِيٍّ) قياسيٌّ -كما تقدم توضيحه-، وجمعُ (إِنْسَانٍ) شاذٌّ، يُحفظ ولا يُقاس عليه.

الثاني: لما صار الأثر المترتب على احتمال الوزنين الشذوذ والقياس[1] كان حمله على الوزن القياسي أولى من الشاذِّ، وأرى أنه يُحمل على باب (افتعل)ك(اضطرب) في إعادة الحرف المبدل منه في الوزن.

وبهذا يتضح لنا أنَّ (أَنَاسِيَّ) على رأي البدل ليست من باب كرسيّ وكراسيّ بما وضحت من أدلة، والله أعلم.

* * *

[1] وذلك إذا قلنا: إنَّ (أَنَاسِيَّ) على (فَعَالِيَّ) صار شاذًّا لا يُقاس عليه، وإذا كان على (فَعَالِينَ) صار قياسيًّا. ويُنظر: ارتشاف الضرب١/٤٥٤، وشرح التصريح على التوضيح٤/٣٣٣، وشرح الأشموني٤/٢٦٦، وحاشية الصبان٤/٢٠٤.

المبحث الخامس: ما فات الصَّرفيين من شواهد الجموع

- جمع (فَعْلٍ) على (أَفْعَال):

من قواعد الجمع المكسَّر أنَّ ما كان على وزن (فَعْل) من أسماء الذوات الثلاثية فإنَّه يُجمع في القلَّة على (أَفْعُل) من صحيح العين، في نحو: (فَلْسٍ وأَفْلُس) و(كَلْبٍ وأكْلُب)، وإذا كان أجوفًا واويًّا أو يائيًّا فإنه يجمع في القلة على (أفعال) نحو: (ثَوْبٍ وأَثوابٍ) و(بابٍ وأَبْوابٍ) و(بَيْتٍ وأَبيات)[١]، وإذا كان اسمًا صفة على زنة (فَعْل) فإنه يجمع على (أَفْعَال) كـ(شَيْخٍ وأَشْياخ)؛ لكونه صفة وأجوفًا واويًّا، والأكثر في الصفات أن لا تكسر[٢].

وما جاء على (أَفْعَال) من صحيح العين كـ(فَرْخٍ وأفْرَاخٍ) و(زَنْدٍ وأزْنادٍ) و(فردٍ وأَفْرَادٍ) يُعدُّ شاذًّا خارجًا عن قاعدة القياس[٣].

هذا هو مذهب الجمهور في جمع (فَعْلٍ)، وذهب الفراء إلى أن جمع (فَعْلٍ) على (أفعال) قياسيٌّ فيما فاؤه همزة مثل: ألف وآلاف، وفي فَعْل صحيح العين معتل الفاء بالواو، مثل: وهم وأوهام[٤]. قال أبو حيَّان:" ومذهب الجمهور أنه لا يُنقاس فيهما"[٥].

وقرر مجمع اللغة العربية "أن قياس جمع (فَعْل) الاسم الصحيح العين أن يكون على (أَفْعُل) جمع قِلَّة، وعلى (فِعال) و(فُعول) جمع كثرة. واستنادًا إلى نصّ عبارة أبي حيّان في استحسان الذهاب إلى جمع (فَعْل) على (أَفْعال) مُطلقًا، واستنادًا أيضًا إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن، ترى اللجنة جواز جمع (فَعْل) اسمًا صحيح العين، مثل: (بَحْث) و(أبحاث) على (أَفْعال)، ولو كان صحيح الفاء أو اللام، ويدخل في

---

[١] يُنظر: الكتاب٣/٥٦٧ و٥٨٦، والمقتضب٢/١٩٣، وشرح الشافية للرَّضيّ٢/٩٠.

[٢] يُنظر: شرح الشَّافية للرضيّ٢/١١٦-١١٧.

[٣] يُنظر: المقتضب٢/١٩٣، وشرح الشافية للرَّضيّ٢/٩٠.

[٤] يُنظر: ارتشاف الضَّرَب١/٤١٣.

[٥] المصدر السابق.

ذلك مهموز الفاء ومعتلّها والمضعَّف"[١].

وقال إميل بديع يعقوب هو ليس شاذًّا، مستندًا في ذلك على برهان الكرمِلي حيث قال: "إن ما سُمع عن الفصحاء من جموع (فَعْل) على (أَفعال) أكثر مِمّا سُمِع من جموعه (أي: المطَّرِدة) على (أَفْعُل)، أو(فِعال)، أو (فُعول). فعدد ما ورد على (أَفعُل) هو ١٤٢ اسمًا، وعلى (فِعال) ٢٢١ اسمًا، وعلى (فُعول) هو ٤٢. فأَنْ يُسلّموا بجمعه قياسًا مُطَّرِدًا على (أَفعال) أَحَقُّ وأَولى؛ لأنَّ عدد ما ورد فيها هو ٣٤٠ لفظة، وكلُّها منقول عنهم، لورودها في الأمّهات المعتمدة مثل اللسان والقاموس"[٢].

وجعل الصرفيون (أَفْعُلًا) قياسًا لا (أَفْعَالًا)؛ لقلَّة حروف (أَفْعُلٍ)، فهي الأخفُّ والأنسب لبناء الثلاثيّ (فَعْلٍ)، الذي يُعدُّ من أكثر أبنية الثلاثي العشرة دورًا في الكلام، وما جاء على غير (أَفْعُل) مما واحده (فَعْل) كـ(فرخ وأفراخٍ) ونحوِه فإنه مخالفٌ لبابه شاذٌّ[٣]، والذي سوَّغ ورودَه أمران[٤]:

أَحدهمَا: أنّ الرّاءَ حرف تكرير، فهو مشْبِه حُرُوف المدّ.

والثَّانِي: أَن (فرخًا) حُمِل على (طَيْر)؛ لأنّه بِمَعْنَاهُ وَمن ذَلِك (أَنْفٌ) و(آناف) لأنّ النُّونَ تُشْبِه الواوَ بغنَّتها، وَكَذَلِكَ (زنْدٌ) و(أزناد) وَفِيه وَجْهَان:

أَحدهمَا: مَا تقدم من شَبَهِ النُّون بِالْوَاو.

وَالثَّانِي: أنَّ الزّند بمعنى (عُودٍ)، و(عُوْدٌ) يجمع على (أَفْعَال) فَحُمِل على جمعه، وقال الخليل في معنى (الزَّند):" الزَّنْدُ والزَّندة: خَشَبَتانِ يستقدح بهما، العُلْيا: زَنْد، والسُّفْلَى: زَنْدة"[٥].

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش بتحقيق إميل بديع يعقوب٣/٢٣٤ حاشية رقم(١).

[٢] المصدر السابق.

[٣] يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري٢/١٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش٥/١٦.

[٤] يُنظر: المصدر السابق.

[٥] العين٧/٣٥٦.

وقال إميل بديع يعقوب معترضًا على ابن يعيش في تعليله:" لاحظ هذا التعسُّف في تعليل هذه المجموع، ترى لو عَلِم بوجود عَشَرات الجموع التي على وزن "أَفْعال" ومفردها "فَعْل"، كلَحْظ ألحاظ، وشكل أشكال، وحَمْل أَحمال، وسَمْع أسمْاع، ولحْن ألحان، وفَرْد أفراد ... ماذا كان سيعلّلها؟"[١] .

وتداول الصرفيون والنحاة كثيرًا قولَ الحطيئة:

ماذا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بذي مَرَخٍ حُمرِ الحَواصِلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ[٢]

شاهدًا على جمع (فَرْخٍ) على (أفراخٍ)، وقولَ الأعشى:

وُجِدْتَ– إذا اصطلحوا– خَيْرَهُمْ وزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِها[٣]

شاهدًا على جمع (زَنْدٍ) على (أزْنادٍ).

وقد ورد في المفضليات (أصحابٌ) جمعُ (صَحْبٍ) سبعَ مرَّات، ولم أرَ أحدًا مستشهدًا بإحداها، وذلك في قول الجُمَيْح:

والحارثُ المُسْمِعُ الدُّعاءَ وفي أَصحابِهِ مَلْجَأٌ ومُعْتَصَمُ[٤]

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش بتحقيق إميل بديع يعقوب٣/٢٣٥حاشية رقم(١).

[٢] البيت من البسيط، وهو له في ديوانه٦٦، والأغاني٢/١٧٨، وأوضح المسالك٤/٣١٠،وبلا نسبة في المقتضب٢/١٩٣. والخصائص٣/٥٩؛ وشرح المفصل٥/١٦ وشرح الأشموني٤/٢٣٠.

ذو مرخ: وادٍ بالحجاز. الحواصل: الحَوْصلَةُ للطير بِمَنْزِلَة الْمعدة للإنسان. (يُنظر: تهذيب اللغة٤/٢٤٢، وتاج العروس(مرخ)٧/٣٤٢).

[٣] البيت من المتقارب، وهو له في ديوانه٧٣، والكتاب٣/٥٦٨؛ وبلا نسبة في المقتضب٢/١٩٤، وشرح المفصل٥/١٦، وأوضح المسالك٤/٣١١؛ وشرح الأشموني٤/٢٣١.

إذا اصطلحوا خيرهم: إذا اصطلحت حِمْيَر فيما بينها وملّت الحرب، فأنت خيرهم في السلم، وأعطاهم للمال. وزندك أثقب أزنادها: أي أنت أسرعهم عطاء، وأكثرهم نوالاً، وأقلهم مطلاً. ويقال: ثقب الزندُ: إذا خرجت ناره. جعل سرعة عطائه بمنزلة سرعة قدح الزند للنار. (شرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/٢٣٧و٢٣٨).

[٤] المفضليات٤٢، والبيت من المنسرح.

اعتصم: استمسك، يُقال اعتصم بعرف فرسه إذا استمسك به مخافة الوقوع. مسمع الدُّعاء: الاستغاثة.

ومعنى البيت: أنهم لو ركنوا إلى مالهم من القوة لاكتفوا واستمسكوا، ولكنهم اعتمدوا الغادرين بهم فهلكوا. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٤٦، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي١/٢٠٣).

وقول المزَرِّد:

فَطَوَّفَ في أَصحابِه يَسْتَشيبُهُمْ فآبَ وقد أَكْدَتْ عليهِ المَسائِلُ[١]

وقول عبْدِاللهِ بنِ سَلِمَة:

وذِي رَحِمٍ حَبَوْتُ وذِي دَلاَلٍ مِنَ الأَصحابِ إِذْ خَدَعَ الصُّحُوبُ[٢]

وقول الأسود بن يَعفر:

وعَصَيْتُ أَصحابَ الصَّبابَةِ والصِّبَا وأَطَعْتُ عَاذِلَتِي ولاَنَ قِيَادِي[٣]

قول المرَقِّش الأكبر:

منْ مُبْلِغُ الأَقْوَامِ أَنَّ مُرَقِّشاً أَمْسَى على الأَصْحَابِ عِبْئاً مُثْقِلاً[٤]

وقول المرقِّش أيضا:

سَرَى لَيْلاً خَيَالٌ مِنْ سُلَيْمى فَأَرَّقَنِي وأَصْحَابِي هُجُودُ[٥]

وقول معاويةَ بنِ مالك:

طَرَقَتْ أُمامَةُ والمَزَارُ بَعيدُ وَهْنًا وأَصْحابُ الرِّحالِ هُجُودُ[٦]

---

[١] المفضليات١٠١، والبيت من الطويل.

يستثيبهم: يطلب ثوابهم ونائلهم. أكدت: امتنعت، يُقال: حفر الحافر فأكدى إذا بلغ إلى كُدْيَةٍ: وهو الصُّلب من الأرض، وهو من قوله تعالى:﴿وأعطى قليلًا وأكدى﴾ أي: منع. آب: رجع. ويُقال: أكدى الرَّجل إذا لم يُصب حاجته. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري١٨١).

[٢] المفضليات١٠٥، والبيت من الوافر.

حبوت: أعطيته وأحسنت إليه. الصحوب: جمع صَحب، وصحب جمع صاحب. وخدع الصحوب: إذا قلَّ خيرُهم. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري١٨٩، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي١/٥٠٥).

[٣] المفضليات٢١٨، والبيت من الكامل.

الصَّبَابة: رقَّة الشَّوق. الصِّبا: صبا إلى اللهو يصبو إذا مال إليه، وصَبِيَ يَصْبِي إذا فعل فِعْل الصِّبيان. لان قيادي: رقة عظامه وما صار إليه من الكِبَر. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٤٥١).

[٤] المفضليات٢٢٢، والبيت من الكامل.

[٥] المفضليات٢٢٣، والبيت من الوافر.

خيال: هو ما يأتي العاشق في النوم على صورة عشيقته. وتقول: تَخَيَّلَ لي الخَيالُ. الأرق: ذهاب النوم بالليل (يُنظر: العين٤/٣٠٥ ، و٥/٢١٠)

[٦] المفضليات٣٥٥، والبيت من الكامل.

طرقت: الطُّروق يكون بالليل. المزار: موضع الزِّيارة. وهنًا: بعد ساعة من الليل. هجود: نِيام. (يُنظر: شرح

كما ورد في المفضليات (أفرادٌ) جمعُ (فَرْدٍ) ولم يستشهد به أحدٌ أيضا، وذلك في قول المرقِّش الأكبر:

فَهُمُ صُحْبتِي على أَرْحُلِ المَيْـ ـسِ يُزَجُّونَ أَيْنُقاً أَفْرَادَا[١]

وفي جمع (فَعْلٍ) المضعف على (أَفْعَال) خلاف، سيبويه جعله شاذًا فهو من قبيل (فرخٍ وأفراخٍ)، حيث قال:" والمضاعف يجري هذا المجرى، وذلك قولك: ضبٌّ وأضُبٌّ وضبابٌ، كما قلت: كلبٌ وأكلبٌ وكلابٌ، وصكٌّ وأصُكٌّ وصكاكٌ وصكوكٌ، كما قالوا: فرخ وأفرخ وفروخٌ، وبَتٌّ وأبُتٌّ وبتوتٌ وبِتَاتٌ"[٢] وقال:" قولهم: أفراخٌ وأجدادٌ وأفرادٌ، وأجُدٌّ عربية وهي الأصل"[٣].

وذهب ابن مالك إلى أنَّ (أفعالًا) في المضعف أكثر من (أَفْعُل) حيث قال:" نبهت على أن المضاعف من (فَعْلٍ) كالذي فاؤه واو في أن (أَفْعَالًا) في جمعه أكثر من (أَفْعُل) كـ(عمٍّ) و(أعمام) و(جدٍّ) و(أجداد)"[٤] "ولم يسمع في شيء من هذا النوع (أَفْعُل) إلا نادرًا كـ(كفٍّ) و(أَكُفٍّ)"[٥]

وقد ورد في المفضليات مرة واحدة (أعمامٌ) جمعُ (عَمٍّ) المضعف، ولم أرَ أحدًا مستشهدًا به، وذلك قول معاويةَ بنِ مالك:

أَلْفَوا أَباهُمْ سَيِّدًا وأَعانَهُمْ كَرَمٌ وأَعمامٌ لَهُمْ وجُدُودُ[٦]

المفضليات لابن الأنباري٦٩٥، والصحاح (زور)٦٧٤/٢، وأساس البلاغة (وهن)٣٥٨/٢).

[١] المفضليات٤٣٢، والبيت من الخفيف.

الميس: شجر تتخذ منه الرحال. يُزجُّون: يقودون. أينقا: الزِّينة وزنه (أعفل)، مقلوب من (أنوق) بتقديم العين على الفاء، ثمَّ قلبت الواو ياءً تخفيفًا. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨٨٨)

[٢] الكتاب٥٦٧/٣، ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش١٥/٥.

[٣] الكتاب٥٦٨/٣.

[٤] شرح الكافية الشافية٤/ ١٨١٩.

[٥] شرح الكافية الشافية١٨٢٠/٤.

[٦] المفضليات٣٥٥، والبيت من الكامل.

وجاء (أعمام) على (أفعال) للقلة و(جدود) على (فُعُولٍ) للكثرة؛ لأن أعمامه قليلون، لا يتجاوزون العشرة، وهذا الحكم في الغالب؛ لأنَّهم قد يستعملون جموع القلة للكثرة والعكس، وجدودٌ على وزن الكثرة؛ لأنَّ الجدودَ الأعلَين لا حصر لهم إلى أبينا آدم عليه السلام.

وأما مجيء (أَعْمَامٍ) بدل (أَعُمٍّ) بالنظر إلى لوازم الشعر من اعتماد القافية والضرورة الشعرية، فإنه مضطر للجمع على (أعمام) فلو جاء بـ(أَعُمٍّ) لدخل الحشوَ علةُ القطع مع بقاء حركة ما قبل الساكن المحذوف، والعلل لا تدخل إلا على التفعيلة الأخيرة من البيت.

ووزن البيت بأعمام:

أَلْفَو أَباهُمْ سَييدن وأَعانَهُمْ كَرَمن وأَعمامن لَهُمْ وجُدُودُو

/٠//٠//٠/٠/٠//٠/٠/ ///٠ //٠/٠/٠// ٠// ٠/٠///

متْفَاعِلُن متْفَاعِلُن متَفَاعِلُن متَفاعِلُن متْفاعِلُن مُتَفَاعِلْ

دخل التفعليةَ الأولى والثانية من الشطر الأول الزحافُ المفرد وهو الإضمار، وذلك بإسكان الحرف الثاني من التفعيلة، وكذلك التفعيلة الثانية من الشطر الثاني، ودخل الضرب التفعيلة الأخيرة من العجز علة القطع وذلك بحذف ساكن الوتد المجموع – (//٠)– من آخر التفعيلة وإسكان ما قبله، فأصبح (مُتَفَاعِلُنْ///٠//٠) (مُتَفَاعِلْ///٠/٠)، وهذا التغيير صحيح عروضيًّا.

وأمَا وزنها بأعُمٍّ فخاطئٌ باختلال وزن الكامل التَّامّ، وهذا تقطيع البيت ووزنها عروضيًّا:

أَلْفَو أَباهُمْ سَييدن وأَعانَهُمْ كَرَمن وأَعْمَمُن لَهُمْ وجُدُودُو

/٠//٠//٠/٠/٠//٠/٠/ ///٠ //٠/٠/٠// ٠// ٠/٠///

متْفَاعِلُن متْفَاعِلُن متَفَاعِلُن متَفاعِلُ متْفاعِلُن مُتَفَاعِلْ

واختلال وزن البيت كائن في التفعيلة الأولى من العجز؛ لأن علة القطع الخاصةَ بالتفعيلة الأخيرة دخلت في الحشو، كما أن متطلبات علة القطع لم تكتمل حيث حذف ساكن

الوتد المجموع من آخر التفعيلة ولم يُسكَّن ما قبله، وهذا لا يُشك بخطئه، فهو مضطرٌّ لأعمام.

و(أعمام) شاذٌّ خارج عن الأصل على رأي سيبويه، وهو الأكثر على مذهب ابن مالك، كما تقدَّم، و(أَعُمٌّ) هو الأصل عند سيبويه، وهو النَّادر عند ابن مالك، ووزن (أَعُمٍّ) (أَفْعُلٌ) التقى ساكنان فاء (أفْعُل) والعين المدغمة في اللَّام؛ فنُقِلَتِ الضمَّة حركةُ العين إلى الساكن قبلها فصار (أعُمٌّ). والله سبحانه أعلم

* * *

المبحث السَّادس: التصغير

التصغير عند النحاة تحويل بنية الاسم المتمكن لغرض؛ إما التحقير لما يتوهم أنه عظيم نحو: رُجَيْل، أو تقليل الكثير نحو: دُرَيْهِمَات، أو تقريب البعيد نحو: (قُبَيْل العشاء) و(قُدَيْدِيم البيت) -وسيأتي بيانه في الشاهد-، وغير ذلك من الأغراض[١].

وصيغ التصغير ثلاث، تختصر جملة الاسم مع صفته، وهي: فُعَيلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ، فقولنا: رُجَيل، اختصار لنحو: رجل صغير[٢]، ومما يجب التنبه له أنّ صيغ التصغير مختصة بهذا الباب، ولا تجري على نظام الميزان الصرفي العام، فمثلًا: (أُحَيْمِدٌ) تصغير (أحمدَ) على وزن (فُعَيْعِلٍ) ووزنه التصريفي الذي يبين الحرف الأصلي من الزائد (أُفَيْعِل)[٣]، ولو أردنا تصغير الترخيم باعتبار الحرف الأصلي منه (حُمَيْد) على (فُعَيْل) بتجريده من الحرف الزائد.

واشترطوا للمصغر أربعةَ شروط: أن يكون اسمًا متمكنًا قابلًا للتصغير -فلا يُصغر مثل (عظيم) و(جسيم)- خاليًا من التصغير ككُمَيْت[٤].

تصغير الاسم الخماسي:

يُصغر الاسم الخماسي على وجهين[٥]:

الأول: الخماسي الذي رابعه واو أو ألف أو ياء يكون على وزن (فُعَيْعِيلٍ)، فالواو نحو: صندوق صُنَيْدِيق، والألف نحو: قُدَّام قُدَيْدِيم -على القياس كما سيأتي-، والياء نحو: قنديل قُنَيْدِيل.

الثاني: الخماسي الذي ليس رابعه حرف المد مثل (فرزدق) و (سفرجل) يكون بحذف الحرف الخامس ويُصغّر تصغير الرباعي (فُعَيْعِلٍ)، فيصير فرزدق فُرَيْزِد، وسفرجل سُفَيْرِج.

---

[١] يُنظر: شرح الشافية للرضي١/١٩٠، وتمهيد القواعد١٠/٤٨٥٩ .

[٢] يُنظر: الكتاب٣/٤١٥، وشرح المفصل لابن يعيش٥/١١٣، والمقاصد الشافية٧/٢٦٣ .

[٣] يُنظر: شذا العرف١١١، والنحو الوافي٤/٦٨٣.

[٤] يُنظر: تمهيد القواعد١٠/٤٨٥٩ .

[٥] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٥/١١٦ .

قَالَ عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ:

– وقد عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يومٌ تَجِيءُ به الجَوْزَاءُ مَسْمُومُ[١]

استشهد بهذا البيت المبرِّد، وأبو علي الفارسي، وابن سيده، وابن يعيش، والشاطبي[٢].

برواية:

يومٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

أما رواية المفضل فلا شاهد فيها.

وورد شاهدًا على أنَّ الاسم المؤنث الرباعيَّ وما زاد عليه لا تظهر في مصغره التاء، ومن ذلك (لسعتني عُقَيْرِبٌ) تصغير (عَقْرَبَ)، وما جاء مصغره بالتاء فهو شاذٌّ لا يُقاس عليه، ومنه قول علقمة: (قُدَيْدِيمَةَ).

وعلة منعهم التاء في المصغر الرباعي وما زاد عليه؛ أنَّ الاسم يثقل بها لو ألحقت، والحرف الرابع بمنزلة حرف التأنيث عندهم؛ فـ(عُنَيّق) بلا تاء بعِدَّة حروف الثلاثي الذي بالتاء كـ(رُجَيْلَة)[٣].

و(قُدَيْدِيمَة) ظرف مكان خماسي مؤنث بغير علامة تأنيث، والظروف التي ليس فيها التاء حقها التذكير[٤]، إلا أنهم استثنوا ظرفين هما: (وَرَاء) و (قُدَّام)، فإنهما ظرفان مؤنثان بغير علامة تأنيث، ولما لم يكن هناك دليل على أن (وَرَاء) و (قُدَّام) من الأسماء المؤنثة؛

---

[١] المفضليات٤٠٣، والبيت من البسيط.

قتود الرحل: عيدانه. يسفعني: يصيبني حره. الجوزاء: من بروج السماء يطلع في أشد ما يكون من الحرّ. مسموم: فيه السَّموم والسَّموم تكون في النهار وقد تكون في الليل. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨١٩، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي١٦٢٦/٣).

[٢] المقتضب٢٧٢/٢، ٤١/٤، والتكملة٣١٥، والمخصص٨٣/١٦، وشرح المفصل١٢٨/٥، والمقاصد الشافية٤١٢/٧.

[٣] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش١٢٨/٥.

[٤] يُنظر: المقتضب٢٧٢/٢.

لعدم تصرفها كتصرف الأسماء بكثرة الإخبار عنها، أو كونها فاعلة أو مبتدأة ألحقوا مصغَّرَها التاء وإن كانا على أكثر من ثلاثة أحرف حرصًا على التنبيه على التأنيث[١].

إذن فوجه الشذوذ في (قُدَيْدِيْمَةٍ) مستأنس به لمعرفة نوعها من حيث التذكيرُ والتأنيث، فلو لم تظهر التاء في التصغير لم يكن هناك دليل على تأنيثها[٢].

وكما أن هذه الزيادة أتت لضرورة شعرية حيث لا يستقيم مع حذفها وزن البيت، فلو حذفت تاء (قُدَيْدِيمَة) لاختلّت إحدى تفعيلات البسيط، وهي (فاعلن) (دِيْمَةَ لْ):/٠//٠ ،ومع حذف التاء تكون (فاعن) (دِيْمَ لْ) وهذا يسمى خلل في وزن البيت؛ فليس هو من أنواع الزحاف الذي يدخل على (فاعلن)، فحَذْف التاء لا يجوز بأي حال من الأحوال في هذا البيت، والجائز حذفه مع استقامة وزن البيت هو حذف الزائد من (قدّام) عند التصغير، فنقول (قُدَيْدِمَة) فتصير: (فعلن) (دِمَةَ لْ): ///٠ ، بزحاف الخبن وليس لنا أن نحرف في البيت وروايته؛ ولذلك (قُدَيْدِيمَة) من الناحية العروضية أرجح من (قُدَيْدِمَة) لسلامة التفعيلة من الزحاف.

و(قُدَيْدِيمَةٌ) على وزن (فُعَيْعِيْلَة) تصغير (قُدَّامَ) "بفك إدغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الألف ياء لأنه مدة قبل الآخر"[٣].

ويجوز تصغير (قُدَّامَ) بغير تاء قياسًا على القاعدة، وردًّا إلى أصل الأسماء، إذ الأصل فيها التذكير، وهي مؤولة بشيء، والشيء مذكر[٤]، "وقال الكسائي: قُدَّام مؤنثة، وإنْ ذكرت جَازَ. وقد قيل في تصغيره: قُدَيْدِيم"[٥].

---

[١] يُنظر: المقاصد الشافية٧/٤١٢.

[٢] يُنظر: شرح المفصل٥/١٢٨.

[٣] حاشية الخضري٢/١٦٨.

[٤] يُنظر: الكتاب٣/٢٤١ .

[٥] المحكم والمحيط الأعظم٦/ ٣٢٢ .

والذي يظهر لي أنَّ وصفهم (قُدَيْدِيْمَة) و نحوها بالشذوذ فيه نظر؛ لسببين:

الأول: أنَّ الشذوذَ خروج عن القياس، ولم تخرج (قُدَيْدِيْمَةٌ) و (وُرَيِّئَةٌ) عن أصل القياس، يقول الشاطبي:" ووجه لحاق هذه التاء في التصغير أن الأصل في كل مؤنث أن يكون بعلامة التأنيث"[١] وقال أيضًا:" أن الأصل القياسي أن تلحق التاء في المصغر مطلقاً"[٢]

وقال أبو البركات الأنباري: أثبتوا التاء في تصغير الرباعي تنبيهًا على الأصل المرفوض[٣].

الثاني: أنَّ التاء في مصغر (قُدَّامَ) و (وَرَاءَ) وإن خالفت القياس على قاعدة الرباعي وما زاد عليه إلا أنها لم تأتِ اعتباطًا هكذا، وعلة مجيئها أنه لم يكن هناك دليل يدل على تأنيثها، ومراعاةُ المعنى أولى من اللفظ.

كما أن حذف التاء كان هربًا من الثِّقل وطول الكلمة بها، ولما كان الأمر مقصورًا على هذا كانت الزيادة في هذا الموضع أخفّ وأيسر ممن كان شاذًّا دون علة ولا معنى.

والصواب من القول في ذلك أن تعدَّ (قُدَيْدِيمَة) ونحوَها من التصغير القياسي، وأن يكون للمؤنث الرباعي وما زاد عليه وجهان في تصغيره بالتاء وبغيرها؛ وذلك لأن هذه التاء لحقت أكثر من اسم، وكما أنها لم تخرج عن أصل القياس -كما تقدم-، والكلمات التي ورد تصغيرها بالتاء وهي زائدة عن ثلاثة أحرف(وراء و وُرَيِّئة[٤]) و(أمام وأُمَيِّمة) وقاسوا عليها (سماء) فقالوا: (سُمَيَّة)، هذا في الرباعي، و في الخماسي (قُدّام وقُدَيْدِيْمَة)، فيجوز لها الوجهان في التصغير كما جوّز بعضهم الوجهين في تصغير(حُبَارَى) فقالوا: (حُبَيْرَى

---

[١] المقاصد الشافية٧/٤٠٢.

[٢] المقاصد الشافية٧/٤١٤.

[٣] أسرار العربية١٨٦ .

[٤] كما وردت في كلام العرب (وُرَيِّئَة)، ويرى الرضي: أن تصغير وراء (وُرَيَّة) لا غير، مثل (سُمَيَّة)، وقد أثبت بعضهم (وُرَيَّة) و(وُرَيِّئَة).(يُنظر: شرح الشافية للرضي١/٢٤٤).

وحُبَيِّرَة)[١] وفي (لُغَّيْزَى ولُغَيْغِيْزَة) و(باقلاء وبويقلة) و(برنساء وبُرَينسة)، قال الرضي:" مذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً كما يجئ أبدل منها تاء، نحو حُبَيِّرَة في حُبارى ولُغَيْغيزة في لُغَّيْزى ، ولم ير ذلك غيره من النحاة، إلا ابن الأنباري فإنه يحذف الممدودة أيضاً خامسة فصاعداً، ويبدل منها التاء كالمقصورة، ولم يوافقه أحد في حذف الممدودة"[٢].

ووجه التصغير بغير التاء أجود وأفصح؛ لأنه الأكثر، مع بقاء صحة تصغيرها بالتاء؛ لأنه من كلام العرب وما قيس على كلام العرب فهو من كلامها.

ومن شواهد تصغير تلك الأسماء ما حكاه سيبويه عن العلويين والتميميين، يقول:" وسألنا العلويين والتميميين فرأيناهم يقولون من قديديمةٍ ومن وريئةٍ"[٣]، وقال الأزهري:" أَخْبرِني المنذريّ، عَن الحَرّاني، عَن ابْن السِّكيت، قَالَ: الوَراء: الخَلف. قَالَ: ووراء، وأمام، وقُدام، يُؤنَّثن ويُذَكَّرن. ويُصغّر أَمَام فيُقال: أُمَيّم ذَلِك، وأُمَيّمة ذَلِك.وَهُوَ وُرَيِّء الْحَائِط، ووُرَيِّئَة الْحَائِط"[٤]. وقال القُطامي:

قُديديمةُ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ إنَّني أَرَى غَفَلَاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ[٥]

إضافة إلى الشاهد بيتِ علقمة:

يومٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

---

[١] الحبارى –بضم أوله وتخفيف ثانيه– طائر يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع، وهو على شكل الإوزة.

[٢] شرح الرضي للشافية١/٢٤٤. ويُنظر: المقتضب٢/٢٥٨، وتمهيد القواعد١٠/٤٨٦٧، وهمع الهوامع٣/٣٤٧.

[٣] الكتاب٣/٢٩١.

[٤] تهذيب اللغة١٥/٣٠٥.

[٥] البيت من الطويل، وهو له في ديوانه٤٤، والمقتضب٢/٢٧٢، والمقاصد الشافية٧/٤١٢، والمقاصد النحوية للعيني٣/١٣٤٢، وخزانة الأدب٧/٨٦، وبلا نسبة في المقتضب٤/٤١، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري٨٥.

قديديمة التجريب والحلم أَي: أَمَام التجريب والحلم. أرى غفلات الْعَيْش قبل التجارب يُقَال: إِنَّمَا يستلذ بالعيش أَيَّام الْغَفْلَة وَفِي أَيَّام الشَّبَاب قبل التجارب والتجارب إِنَّمَا هِيَ فِي الْكبر وَهُوَ وَقت أَن يزهد فِيهِنَّ لسنِّه وتجريبه وَأَن يزهدن فِيهِ لشيبه. (خزانة الأدب٧/٨٨).

وأما تصغير سماء فقد ورد (سُمَيةُ) كثيرًا في الكلام المنظوم؛ وذلك لأنهم يُسمون به الإناث، وهو من باب التسمية بالمصغر، كما سموا بـ(أُمَيْمَة) تصغير (أمّ)، ولحاق التاء لـ(سُمية) قياسًا على زيادة التاء في(قديديمة) و(وريئّة)، وعوضًا عن الحرف الذي أوجب التصغيرُ حذفَه وهو توالي ثلاث ياءات، ياء التصغير، وياء بدل المدة، وياء بدل لام الكلمة، وأصلها:(سُمَيْيّ) فحذفت أول ياءين بعد ياء التصغير، لتكون بِعِدَّة المصغر الثلاثي، ومما ورد في ذلك قول معاوية بن مالك:

قالَتْ سُمَيَّةُ قد غَوِيتَ بأَنْ رَأَتْ حَقًّا تَناوَبَ مالَنَا ووُفُودُ[١]

وقال أعشى سُلَيْم:

ألاَ يَـا سُمَيَّةُ شُبِّي الوَقُودَا لَـعَلَّ اللَّـيَالي تُؤَدِّى يَزِيدَا

نَفْسِـيْ فِداؤُكَ مِنْ غائِبٍ إذا ما البُيُوتُ لَبِسْنَ الجَلَيْدَا[٢]

وقال عنترة:

أَمِنْ سُمَيَّةَ دَمْعُ العَيْنِ مَذْرُوفُ لو كانَ ذا منك قبلَ اليومِ مَعْرُوفُ[٣]

وقال الحادرة:

بَكَرَتْ سُمَيَّةُ بُكْرَةً فَتَمَتَّعِ وَغَدَتْ غُدُوَّ مُفَارِقٍ لم يَرْبَعِ[٤]

---

[١] البيت من الكامل، وهو له في المفضليات٣٥٦، وبلا نسبة في دلائل الإعجاز للجرجاني١٥٢.

غويت: غوى الرَّجل يَغْوِي إذا دخل في الغواية. وتقصد بالغواية: إكرامه للضيف فيه إتلاف للمال. وقال بعده:

غيٌّ لعَمْرُكِ لا أَزَالُ أَعُودُهُ ما دامَ مالٌ عندَنا مَوْجُودُ

(يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٦٩٧، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي١٤٧٦/٣)

[٢] البيت من المتقارب، وهو له باختلاف في الرواية في العَقَّقَة والبررة لأبي عبيدة معمر بن المثنى(نوادر المخطوطات٣٩٦/٢)، والوحشيات الحماسة الصغرى١٤٥، وبلا نسبة في الكامل٣٢١/١.

كان لأعشى سُليم ابن بارٌّ به فغاب في بعض حوائجه، فقال هذه الأبيات فيه. (يُنظر: العقة والبررة في نوادر المخطوطات٣٩٦/٢).

[٣] البيت من البسيط، وهو له في ديوانه٥٣، وعجزه بلا نسبة في مجالس ثعلب٩٦/١، وبلا نسبة في التذييل والتكميل٢٨٣/٢، ونُسِب في الأزهية للهروي١٩١ لسُحَيم عبد بني الحسحاس. وفي ديوان سُحيم٦٣.

مذروف: ذرف الدَّمعُ أي: سالَ، وذرفته العين أي أسالته. (يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم (ذرف)٦٢/١٠).

[٤] البيت من الكامل، وهو له في ديوانه٣٠٣، والمفضليات٤٣، وخزانة الأدب١٢٣/٨، وتاج العروس٥٦٣/١٠، والتكملة والذيل والصلة٤٦٧/٢.

وقال الأعشى:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمالَهَا غَضْبى عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا؟ [١]

أبعد هذه الشواهد يُعد لحاق التاء في المصغر الرباعي وما زاد عليه من النادر –كما وصفها ابن مالك في الألفية[٢]– والشاذ؟!

* * *

المعنى: سمية اعتزمت الرَّحيل مبكرة، وغدت مفارقة فأَصِبْ متعة من وداع، فسلِّم عليها وتحدث معها. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٤٩).

[١] البيت من الكامل، وهو له في ديوانه٢٧، والمحكم والمحيط الأعظم(روى)١٠/٣٥٤، وسفر السعادة١/٨٦٣، ولسان العرب(رحل)١٦٠٩، وخزانة الأدب٤/٢٥٩.

رحلت: رحل البعيرَ أي جعل عليه الرَّحل، وشدَّ عليه أداته. (يُنظر: لسان العرب(رحل)١٦٠٩).

[٢] قال في الألفية في نهاية باب التصغير:

... ... ، وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ

المبحث السَّابع: النَّسب

النَّسب في اصطلاح النَّحاة إضافة ياء مشددة على آخر الاسم مع كسر ما قبلها، فيكون الاسم بعدها منسوبًا إلى آبائه وأجداده وتخصصه وبلده وقبيلته ونحو ذلك من الأمور التي تتصل بالإنسان، ويسمونه النسب الحقيقي، وأما ما كان في آخره زيادة النسب كـ(كُرسِيّ) و(قُطاميّ) فهو من النسب غير الحقيقي يقول ابن يعيش:" ألا ترى أن كرسًا من كرسي ليس بأب ولا بلدة ولا شيء مما ينسب إليه"[١].

ويحدث للاسم المنسوب تغييرات ثلاثة[٢]:

الأول: لفظيّ: وهو إلحاق الاسم المنسوب يائي النسب مع كسر ما قبلهما، ونقل الإعراب إليها.

والثاني: معنويّ: وهو كون المنسوب إليه اسمًا للمنسوب.

والثالث: حكميّ: وهو معاملة المنسوب معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد، وذلك نحو: زيد قرشي أبوه.

والذي يهم الصرفيَّ منها التغييرُ اللفظي، والمعنوي ملازم له، وأما الحكمي فمن المسائل النحوية التي تدرس أواخر الكلمات.

النسب إلى الاسم المنقوص:

والمنقوص ما كان في آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، ويكون ثلاثيًّا نحو: (الشجِي)، والنسبة إليه (شجَوِي)، ورباعيًا كالحانِيَة وسيأتي بيانه في الشاهد، وخماسيًّا كـ(المعتلِي)، وسداسيّا كـ(المسْتَدْعِي) والنسبة إليهما (مُعْتَلِيٌّ) و(مُسْتَدْعِيٌّ)[٣].

---

[١] شرح المفصل٥/١٤٣.

[٢] يُنظر: الكتاب٣/٣٣٥ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش٥/٣٥١ومابعدها، وشرح ابن عقيل٢/٤٥٠ وما بعدها.

[٣] يُنظر: المساعد٣/٣٥٦-٣٦٠.

قَالَ عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ:

– كَأْسُ عَزِيزٍ منَ الأَعنابِ عَتَّقَهَا لِبَعْضِ أَحْيَانِهَا حَانِيَّةٌ حُومُ[١]

استشهد بهذا البيت سيبويه، والسجستاني، وأبو بكر بن الأنباري، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن سيده، وعبد القاهر الجرجاني، وابن يعيش، وابن عصفور، وناظر الجيش، والشاطبي[٢].

وورد هذا البيت شاهدًا على أنّ القياس في النسب إلى المنقوص الرباعيّ حذفُ الياء الأخيرة من الاسم المنقوص، ثم يُلحق بيائي النسب، والشّاهد قوله:(حَانِيَّةٌ) نسب إلى (حَانَة)، وكذلك عند شراح المفضليات[٣].

و(الحَانِيَّةُ) الخمَّارون نَسَبٌ إلى (الحَانَةِ) وهو الموضع الذي يباع فيه الخمر، وأصلها (الحانِيَةُ) حُذِفت لامها تخفيفًا، كما قالوا (البَالَة) في: ما باليت بهم بالة[٤]، وأصل (الحانِيَة) من (ح ن و)، على وزن (فَاعِلَةٍ)، و(حَانَةٌ) على (فَاعَةٍ)[٥]، وفي النّسب: (حَانِيَّةٌ) بالحذف على (فَاعِيَّةٍ) و(حَانَوِيٌّ) بالإثبات والقلب (فَاعَلِيٌّ).

---

[١] المفضليات٤٠٢، والبيت من البسيط.

العزيز: الملك. عتّقها: أطال حبسها حتى رقت. لبعض أحيانها: أُعدَّت ليوم عيد. الحُوم: الكثير، وهو لغة في الحَوم، وقد يكون الحُوم جمع حائم، فهم يحومون حولها ويخدمونها.(يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨١٢، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي٣/١٦٢٠).

[٢] الكتاب٣/٣٤١، والمذكر والمؤنث١٧٢، والمذكر والمؤنث١/٤٤٠، والزاهر في معاني كلمات الناس٢/٢٨، والعضديات١٠٩، والحلبيات٣٣٧، وسر صناعة الإعراب٢/٦٧٠، والمحتسب١/١٣٤، والمحكم والمحيط الأعظم٣/٤٤٦، و٤/١٩، و٩/٣٦٧، والمقتصد في شرح التكملة١/٤٣١، وشرح المفصل٥/١٥٢، والمقرب٢/٦٥، وتمهيد القواعد٩/٤٦٩٨، والمقاصد الشافية٧/٤٦١.

[٣] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨١٢، وشرح اختيارات المفضل٣/١٦٢٠.

[٤] يُنظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري١/٤٤٠،والمحتسب١/١٣٤، والمحكم والمحيط الأعظم٤/١٩.

[٥] يُنظر: المحتسب١/١٣٤.

والقاعدة في النسب إلى المنقوص الرباعيّ وجهان:

الأول: حذف ياء المنقوص، ثم يلحق بيائي النسب-كما في الشاهد-، وعلة الحذف التقاء الساكنين؛ وذلك أنَّ ياء المنقوص لا تنكسر في حال النسب، وكما أنَّ الياء تكون ثقيلةً لو كُسِرَت وقبلها مكسور، وما قبل يائي النسب لا يكون إلا مكسورًا كذلك، فحُكِم عليها بالحذف[١].

الثاني: إثبات ياء المنقوص، مع قلب الكسرة فتحة والياءِ ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، قياسًا على نظيره مما آخره ألف، فيصير (حَانَوِيًّا)، كما قالوا في (مَلْهَى): (مَلْهَوِيٌّ)، وعلى هذا الوجه قال الشّاعر:

وَكَيفَ لَنا بِالشُّرْبِ إنْ لم تَكُنْ لَنَا دَوَانِيقُ عِنْدَ الحَانَوِيّ ولا نَقْدُ[٢]

وقد اختلفوا في أولى الوجهين بالصواب، وانقسموا إلى قسمين:

الأول: أنّ الحذف هو القياس، وأنَّه أجود الوجهين؛ وذلك لأنَّه مقيس على مطَّرد في كلام العرب، وأما الإثبات والقلب فمقيس على شيء اقتُصِر فيه على السّماع، وهو القياس على (تَغْلَبِي)، وذهب إلى هذا سيبويه، وأبو علي الفارسي، وابن يعيش، وقال ناظر الجيش[٣]:" وحانية وقاصٍ ونحوهما عند سيبويه القياس فيه الحذف وأمَّا القلب فمن شواذِّ تغيير النسب".

---

[١] يُنظر: الكتاب٣/٣٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش٥/١٥١، والمقاصد الشافية٧/٤٦٢ .

[٢] البيت من الطويل، اختلف في قائله فقيل إنه لعمارة في المحتسب١/١٣٤،وشرح المفصل٥/١٥١، وقيل لذي الرمة في ملحق ديوانه٦٩، ولسان العرب٣١٧٩(عون)، وقيل لابن مقبل في ديوانه٢٥٤، وفي أساس البلاغة١/٦٩١(عين)، وقيل للفرزدق في المقاصد النحوية٤/٢٠٥٤، وبلا نسبة في الكتاب٣/٣٤١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري١/٤٤٠، والعضديات١٠٩، والمحكم والمحيط الأعظم٣/ ٤٤٦ و٤/١٩، والمقتصد في شرح التكملة١/٤٣١، والمقرّب٢/٦٥.

الدوانيق: جمع دانق وهو عشر الدرهم، وهو مثل خاتم وخواتيم مما جاء على غير بناء واحده، وذهب الكوفيون إلى أن (دوانيق) على بناء واحده، بزيادة ياء قبل الآخر، وقد فصلت هذه المسألة في مبحث الجموع.

[٣] يُنظر: الكتاب٣/٣٤١، والعضديات١٠٩، وشرح المفصل٥/١٥٢، وتمهيد القواعد٩/٤٦٩٨.

الثاني: ذكروا كلا الوجهين دون ترجيح، مما يُشير إلى تساويهما في القياس عندهم، وهم السجستاني، وابن الأنباري، وابن جني، وابن عصفور، وقال الجرجاني[١]:" وقد تكلمت العرب بالوجهين قالوا في حانيَة: حَانِيّ وحَانَويّ".

وذهب الشاطبي إلى أن أجود الوجهين يكون بحسب المقيس عليه -فلا يكون الحذف أجود مطلقًا وكذلك الإثبات-، فإن كان المقيس عليه يطرد فيه إثبات ياء المنقوص كان (حانويٌّ) أجودَ من(حانِيّ) بالحذف، وإن كان المقيس عليه يطرد فيه حذف ياء المنقوص كان (حانِيّ) أجود من (حانويٍّ)؛ فاعتراض الشاطبي على من قال بأن الحذف أجود الوجهين؛ لأن علَّة ترجيح الحذف على الإثبات عند سيبويه ومن تبعه أنَّ المقيس عليه يطرد فيه الحذف، وليس الأمر كذلك عند الشاطبي بل أجود الوجهين محصور في ما يقاس عليه، فقد تكون (حانيَّةٌ) بالحذف أضعفَ الوجهين؛ وذلك إذا كان المقيس عليه (ملهِيًّا) حملًا على باب (حبلى)، و(حانَوِيٌّ) أجودَ الوجهين إذا قيس على (مَلْهَوِيٍّ)، إذن فاعتراض الشاطبي كان على تحديد المقيسِ عليه، وأنه واحد لا يحتمل التأويل على غيره مما يقوى به وجه (حَانَويّ)، وقال الشاطبي:" قد يقال: لا يلزم من كون قاضٍ إذا صار بعد التحويل على قاضًى تقديراً أن يجريَ مجرى ملهًى في جميع وجوهه، وإنما ذكر سيبويه جريانه مجرى تَغْلَبِيٍّ في القلب لا في الحذف، فلنقتصر عليه حتى يقوم دليل على غير ذلك"[٢].

والذي يظهر لي أنَّ الشاطبيَّ سلك مسلكًا جيدًا، لما جعل المقيس عليه غيرَ واحد، وعليه يكون (حَانَوِيّ) مطردًا في القياس والاستعمال، لا في الاستعمال فقط إذا قيس على أجود الوجهين في (ملهى) وهو القلب، ومما يقوي رأي الشاطبي أيضا تكلم العرب به، فقياسه على مطرد في القياس والاستعمال أولى من القياس على ما كان شاذًّا في القياس مطردًا في الاستعمال، هذا بالنظر إلى القياس.

---

[١] يُنظر: المذكر والمؤنث١٧٢، والمذكر والمؤنث١/٤٤٠، والزاهر في معاني كلمات الناس٢/٢٨، وسر صناعة الإعراب٢/٦٧٠، والمحتسب١/١٣٤، والمقتصد في شرح التكملة١/٤٣٠، والمقرب٢/٦٥.

[٢] المقاصد الشافية٧/٤٦٤.

وأمّا ما يتعلق بترجيح أجود الوجهين بالنظر إلى التّغيّر الذي يدخل الاسم المنسوب فلا شك أن الاسم السالم من التغيير أجود وأولى بالقياس عليه، قال الخليل:"كلُّ شيء من ذلك عدلته العربُ تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئًا فهو على القياس"[١].

وكان تناولهم لهذا الشاهد متباينًا، فمرة ورد لإقرار قاعدة النسب إلى المنقوص الرباعي، وأخرى احتجاجًا للقياس عليه، فمن ذلك قول أبي علي الفارسي" فأما من ذهب إلى أن الألف في "داويّة" بدل من العين التي هي واو، فقوله لا دلالة عليه؛ لأنه يجوز أن يكون بنى من "الدوّ" "فاعلة"، وألحقه ياءي النسب، فحذف اللام كما حذف مما أنشده من قوله: ... لبعض أربابها حانيةٌ حوم"[٢].

* * *

[١] الكتاب٣/٣٣٥.

[٢] المسائل الحلبيات٣٣٧.

المبحث الثَّامن: التَّذكير والتَّأنيث

الاسم ينقسم إلى مذكر ومؤنث، فالمذكر هو الأصل، كرَجُلٍ وكِتَابٍ، والمؤنث فرع عنه، وينقسم إلى حقيقي كفاطمةَ ومريم، ومجازي كأذن وعين، ويميزون الاسم المؤنث اللفظي بثلاث علامات: التاء المتحركة، أو الألف المقصورة، أو الألف الممدودة. ويستدل على تأنيث المؤنث بغير علامة تأنيث بعود الضمير، والوصف بالمؤنث، والتصغير.

أولًا: الأسماء المؤنثة بغير علامة تأنيث:

يُقصد بالأسماء المؤنثة بغير علامة تأنيث ما حكم عليها بكونها مؤنثة، ولكن بغير علامة، ويعرف تأنيثها بالتقدير، ويكون التقدير فيما لا يعقل، وذلك مثلُ (كَتِفٍ) إذا صُغّرت قالوا (كُتَيْفَةٌ)، والقاعدة أن كلَّ اسم ثلاثي مؤنث بغير علامة تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره، وشذَّ عن هذا الباب بعض الأسماء كـ(حَرْبٍ) فقد قالوا في تصغيرها (حريب) ولهم فيه تفصيل، سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

أ/ المؤنث الثلاثي:

قَالَ أَبو ذُؤيبٍ الهُذَلِيُّ:

١- فالعَيْنُ بعدَهُمُ كأَنَّ حِدَاقَها سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهْي عُورٌ تَدْمَعُ[1]

استشهد بهذا البيت أبو علي الفارسي[2]، والشاهد قوله: (فالعين) قصد بها الجنس، بدليل قوله: (حداقها) و(عور)؛ فلو أراد العين المفردة لقال: (حدقتها) و(عوراء)، ولكنه وضع البعض في موضع الجميع[3].

---

[1] المفضليات٤٢٢، والبيت من الكامل.

الحداق: جمع حدقة، جمعها بما حولها. سُملت: فقئت .(شرح المفضليات لابن الأنباري٨٥٦).

[2] التكملة٣٨١.

[3] يُنظر: المصدر السابق.

ومما يجب تفسيره قول أبي علي الفارسي عند استشهاده بهذا البيت:" ومن الأسماء المؤنثة العين... وأمَّا قوله: فالعين بعدهم..."[١] فقوله: (وأمَّا) هو يريد أن يفسرَ ويبينَ بهذا الشاهد أن العين تكون اسمَ جنس وتكون للمفرد، فالعرب قد يضعون اسمًا للجنس واسمًا للمفرد منه، فهم يقولون:(النبلُ) للكثير و(السَّهم) للمفرد، وكذلك يقولون: (إبِلٌ) للكثير وهو مؤنث، والمفرد منه (جملٌ) للذكر و(ناقة) للأنثى، وقد لا يضعون له اسمًا للجنس مثل (العين)، فهو لم يستشهد به على أن العينَ مؤنثةٌ، فقد تقرر تأنيثُها بأدلة وشواهدَ أخرى، ولكنه أراد أن يبين أن العين مؤنثةٌ في حال إفرادها، سواءٌ كانت للعين الجارحة أو عين الماء أو عين القبلة أو عين الركبة، وكذلك تكون مؤنثة في حال كونها اسمًا للجنس، فالعين اسم للكثير الشائع وللواحد المفرد.

وفسَّر العلماء (العين) في هذا الموضع بثلاثة أقوال:

الأول: ما قاله أبو علي الفارسي من أن العين قصد بها الجنس، ثم وضعها في موضع الجميع؛ لأنه يريد عين نفسه، وسوغ له ذلك أنه قال قبل هذا البيت:

أَوْدَى بَنِيَّ وأعقبوني حَسْرةً بعْدَ الرِّقَادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِعُ

فلا يفهم إلا أنَّ العين المرادةَ عينُ نفسِه[٢].

وذهب إليه ابن السكيت، و كراع النمل، والقيسي، وابن بري، وابن مالك، وأبو حيان، وناظر الجيش، والسيوطي [٣].

الثاني: أنه وَضَعَ الجمع موضع المفرد، حيث "أراد (فعَيْنِي) أو (فالعَيْنُ مِنِّي) إلا أنه جمع على قولهم: بعيرٌ ذو عثانين، فجعل كل جزء من عينه عينًا، فقال: عورٌ"[٤]، وعلى

---

[١] التكملة٣٨١ .

[٢] المقتصد في شرح التكملة١/ ٧٦٧ وما بعدها.

[٣] يُنظر: الحروف٥٤، والمنتخب من كلام العرب٦٤٢/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي٦٦٨، وشرح شواهد الإيضاح٤٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك١١٢/١، والتذييل والتكميل٩٢/٢، وتمهيد القواعد٤٢١/١، والمزهر١٩٢/٢ .

[٤] المقتصد في شرح التكملة٧٦٨/١ .

هذا القول تكون العور صفة للعين لا للحداق؛ لأن الصفة لا بد أن توافق الموصوف في التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد والتثنية، فالعين باعتبارها اسم جنس فهي نكرة؛ إذ لا يعين اسم (العين) المسمى بل جنس المسمى بها؛ لأنه يدل على مطلق الحقيقة بلا قيد، و(أل) جنسية، واتفقتا -أي العينُ والصفة- في التأنيث وكذلك الجمع.

وأجاز هذا الرأي السكري، وقال به عبد القاهر الجرجاني، والقيسي، وابن بري [١] .

الثالث: أنه من وضْع المفرد موضع المثنى، فهو مفرد في اللفظ مثنى في المعنى؛ لأن الجارحتين إذا اصطحبتا تنزلتا منزلة الواحدة، وهذا مستعمل عند العرب، ومنه قول امرئ القيس:

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مَآقِيهِمَا مِنْ أُخَرْ[٢]

قال: مآقيهما ولم يقل مآقيها[٣].

وقال هذا الرأي السكري، وأبو محمد الأنباري، وأبو الطيب اللغوي، وابن خالويه، وعبد القاهر الجرجاني، والتبريزي[٤] .

والصواب من القول في ذلك أن هذه الأقوالَ الثلاثةَ معتبرةٌ، لا يترتب على شيء منها تَغَيُّر في المعنى، فهو مأمون اللبس، وكل رأي منها يَرْجِع إلى أن المراد عينُ أبي ذؤيب،

---

[١] يُنظر: شرح أشعار الهذليين١/٩، المقتصد في شرح التكملة١/٧٦٨، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي٦٦٨، وشرح شواهد الإيضاح٤٥٣ .

[٢] البيت من المتقارب، له في ديوانه١٦٦، والمنصف١/٦٨، وبلا نسبة في مقاييس اللغة١/٢٠٨، والمخصص٢/٥، ١٦/ ١٨٥، والتنبيه والإيضاح٢/٧٧، وتاج العروس١٠/٣٧ (أخر)، ١٠/١٤٣ (بدر)، ١٠/٥٥٧ (حدر).
عين حدرة: مكتنزة صلبة ممتلئة شحمًا. بدرة: التي تبدر بالنظر ويقال: هي التامة كالبدر. شقت من أخر: يعني أنها مفتوحة كأنها شقت من مؤخرها. (يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس١/٤٠٥، وتاج العروس(أخر)١٠/٣٧).

[٣] يُنظر: المقتصد في شرح التكملة١/٧٦٨ وما بعدها.

[٤] يُنظر: شرح أشعار الهذليين١/٩، وشرح المفضليات لابن الأنباري٨٥٦، والأضداد٢٣٩، وليس في كلام العرب١٥٠، والمقتصد في شرح التكملة١/٧٦٨ وما بعدها، وشرح اختيار المفضل١/١٦٩١ .

وكما أن كل هذه الأقوالِ ترجع إلى أن هذا الاستعمالَ سواءً أُوضِعَ المفردُ موضع المثنى أم وُضِعَ الجمعُ موضع المفرد موقوف فيه على السَّماع، فهي لا تُخرِج الشاهدَ عن مستوى الشذوذ في القياس.

وقد أشار ابن مالك إلى أن هذا الاستعمال قليل لا يقاس عليه وصرح به أبو حيان، فقال ابن مالك: "وقد تقدّر تسمية جزء باسم كلّ، فيقع الجمع موقع واحده أو مثنّاه"[١]، وقال أبو حيان:" والذي ذهب إليه بعض أصحابنا أنه لا ينقاس شيء من هذا البتة، وأن هذا إنما جاء في الشعر ... وقد جاءت أبيات وقع فيها المفرد موقع المثنى وموقع الجمع، ومثنى وقع موقع المفرد وموقع الجمع، وجمع وقع موقع المفرد وموقع المثنى. وكل هذا لم يقس النحويون منه شيئاً، بل اقتصروا فيه على مورد السماع"[٢] .

* * *

قَالَ مُتَمِّمُ بنُ نُوَيْرَةَ اليَرْبُوعِيُّ:

٢- وما وَجْدُ أَظْآرٍ ثَلاثٍ رَوَائِمٍ أَصَبْنَ مجَرًّا مِن حُوَارٍ ومَصْرَعَا[٣]

استشهد بهذا البيت أبو علي الفارسي، وابن سيده، وأبو البركات الأنباري[٤].

والشاهد في البيت تأنيثُ (أظآر) جمعِ (ظِئْر)، وذلك لقوله:(أظآرٍ ثلاثٍ)؛ لأن العدد يخالف المعدود بحسب مفرده لا جمعه على الرأي المشهور[٥].

---

[١] شرح التسهيل لابن مالك١/١١١ ويُنظر: تمهيد القواعد١/٤٢١ .

[٢] التذييل والتكميل٢/٨٢ .

[٣] المفضليات٢٧٠، والبيت من الطويل. وقد تقدم بيان معنى البيت في المبحث الرابع من هذا الفصل.

[٤] التكملة٣٩٠، والمخصص١٧/١١، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث٧٥.

[٥] يُنظر: الأشموني٤/١٢٦ .

و(الظِّئْرُ) من حيث المعنى مؤنث حقيقي؛ لأنه لا يكون إلا للنساء والإِبِل إذا تعطَّفت على ولد غيرها، يقول عبد القاهر الجرجاني:" الظئر لا يكون لغير المؤنث الحقيقي، فتأنيثه قياس محض"[١]، وأما من حيث اللفظُ فبمنزلة الأسماء الغالب عليها التأنيث، فهو كمريمَ وسعاد وقِدْر وعَيْن، فهو مجازي من حيث لفظُه؛ إذ لم تتصل به إحدى علامات التأنيث.

وذكر الخليل وغيره من أهل اللغة أن (الظِّئْرَ) يُطلق على الذكر والأنثى من الناس[٢]، ومن ذلك" حَدِيث أنس دَخَلنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ على أبي سيفٍ الْقَينِ –وَكَانَ ظِئْرًا لِإِبْرَاهِيم عليه السلام– فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم فقبَّله وشمَّه... "[٣] .

و(الظِّئر) مهموز العين، وأصله (ظ أ ر)، قال ابن فارس:" (ظَأَرَ) الظَّاءُ والهمزة والرَّاء أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يَدُلُّ على العطفِ والدُّنُوِّ ... وإنما سُمِّيَتْ بذلك لعطفِها على من تربيه"[٤].

و(الظِّئر) على زنة (فِعْلٍ) بمعنى (مَفْعُول)[٥]، فهو (ظِئْرٌ) بمعنى (مَظْؤُورٍ)، والصواب عندي أن (الظئر) بمعنى (مظؤورٍ) ليس على إطلاقه، إذ لا يكون إلا للإبل؛ لأنّ الإبل تُعطَف على ولد غيرها بغير إرادة منها، فتكون مظؤورةً، وأما إذا قُصِد به الإنسان فلا يكون بمعنى (مفعول)؛ لأن النساء يرضعن أولاد غيرِهن باختيارهن، وكذلك الرجال إذا حَضَنوا أولاد غيرِهم؛ فلذلك إذا أريد به الإنسان فهو اسم جامد على زنة (فِعْل)، دالٌّ على معنى العطف، ولم تنب هذه الصيغة عن إحدى صيغ الأوصاف. والله أعلم.

---

[١] المقتصد في شرح التكملة١/٧٧٨.

[٢] يُنظر: العين٨/١٦٧، و تهذيب اللغة للأزهري١٤/٣٩٣، و المصباح المنير للفيومي٢/١٧ .

[٣] صحيح البخاري١٤٨، و فتح الباري لابن حجر٣/ ١٧٢ .

[٤] مقاييس اللغة٣/٤٧٣ .

[٥] يُنظر: تهذيب اللغة١٤/٣٩٥ .

وفي الظئر لغة أخرى، فقالوا يجوز تسهيل الهمزة في (ظِئر) وتخفيفُها[١] بإبدالها ياءً، فقد رُوِي حديثُ إبراهيمَ بن النبي ﷺ: كان البراء ابنُ أوس (ظِيْرًا) لإبراهيمَ بن النبيﷺ [٢]، وهذا وارد؛ لأن العرب تبدل الهمزة ياءً إذا كانت ساكنة وقبلها مكسورٌ، فهم يقولون في (ذِئب) (ذيب)[٣]، وهذا التخفيف موقوف فيه على السماع، يقول سيبويه: إن إبدال الهمزة ياءً ليس بقياس مطردٍ، وإنما يحفظ عن العرب[٤]، فلا يُقاس على هذا الإبدال كلُّ همزة ساكنة قبلها كسر؛ لأن الأفصحَ التحقيقُ، والإبدال لغة.

* * *

قَالَ سَلَامَةُ بنُ جَنْدَلٍ السَّعْدِيُّ:

٣- قَوْمٌ، إِذا صَرَّحَتْ كَحْل، بُيُوتُهُمُ عِزُّ الذَّلِيل ومَأْوَى كلِّ قُرْضُوبِ[٥]

استشهد بهذا البيت الفراء، وأبو بكر بن الأنباري، وأبو علي الفارسي، وابن سيده، والزمخشري، وأبو البركات الأنباري[٦].

وورد هذا البيت شاهدًا على أنّ (كَحْلَ) اسم ثلاثي مؤنث بغير علامة تأنيث، وتأنيثه مقصور على السَّماع، قال أبو البركات الأنباري:" وَأما غير المقِيس، فَمَا لم يكن فِيهِ

---

[١] يُنظر: جمهرة اللغة٢/٧٦٤، ومشارق الأنوار١/٣٢٧، والمصباح المنير٢/١٧.

[٢] يُنظر: مشارق الأنوار١/٣٢٧.

[٣] يُنظر الكتاب٣/٥٤٤ .

[٤] يُنظر: الكتاب٣/٥٥٣-٥٥٤ .

[٥] المفضليات١٢٣، والبيت من البسيط.

صرَّحت: خَلُصت فليس فيها شيء من الخِصب. كحل: اسم للسنة الشديدة المجدبة. القرضوب: الفقير. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٢٤٠).

[٦] المذكر والمؤنث٢/٩٢، و المذكر والمؤنث١/٥٦٩، وشرح القصائد السبع الطوال٤١٨، والتكملة٣٩٢، والمحكم والمحيط الأعظم٣/٤٣، والمخصص١٧/٧، والمستقصى في أمثال العرب٢/٢، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث٧٩.

عَلامَة التَّأْنِيث لفظا، وَإِن كَانَت فِيهِ تَقْديرا"[١]، ودليل تأنيث (كَحْلَ) في البيت هو تأنيث الفعل بتاء التأنيث الساكنة، ومعنى البيت: أن بيوتَ قومه عزٌّ للذليل ومأوى كل فقير إذا كانت السنة شديدة مجدبة.

و(كَحْلُ) على وزن (فَعْلٍ) علم للسنة المجدبة، منقول من مصدر الفعل (كَحَلَ)، قال ابن بري:" كَحْل اسم للسنة المجدبة، سميت بالمصدر، يُقال: كَحَلَتهم السِّنُون: اشتدت عليهم"[٢] .

وحكم (كَحْلَ) في الصرف والمنع من الصرف حكم الأسماء الثلاثية الساكنة الوسط كهند ودعد، حيث يجوزُ صرفُها ومنعها من الصرف، ولم يتبين الصرف ولا المنع من الصرف لـ(كَحْلَ) في رواية المفضليات لعدم ضبط آخرها بالشكل، وعند شرَّاح المفضليات بالإجراء[٣]، وكذلك جل من استشهد بهذا البيت من الصرفيين وأهل اللغة [٤].

وانقسموا في حديثهم عن صرف (كَحْل) ومنعها من الصرف إلى قسمين:

الأول: (كَحْلُ) ممنوعة من الصرف، وهذا قول أبي بكر بن الأنباري، وأبي علي الفارسي وأبي البركات الأنباري، والأزهري[٥].

---

[١] البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث٦٤ .

[٢] شرح شواهد الإيضاح٤٨٢.

[٣] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٢٤٠، شرح اختيارات المفضل للتبريزي٢/٥٨٥.

[٤] يُنظر: المذكر والمؤنث للفراء٢/٩٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري١/٥٦٩، وشرح القصائد السبع الطوال٤١٨، والتكملة للفارسي٣٩٢، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده٣/٤٣، والمخصص١٧/٧، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري٢/٢، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري٧٩.

[٥] يُنظر: المذكر والمؤنث١/٥٦٩، والتكملة٣٩٢، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث٧٩، وتهذيب اللغة٤/١٠٠.

الثاني: يجوز صرف (كَحْلَ) ومنعها من الصرف، وهذا قول الفراء، وابن سيده، والزمخشري، والقيسي، وابن بري، وابن يعيش[١].

ومن قال بمنعها من الصرف –ممن استشهد بهذا البيت– فإنه على اختيار أجود الوجهين، ومن قال بالجواز فعلى القياس.

وفي مداولتهم لكَحْلَ من حيث الإجراءُ وعدمُه يُدخِلون الإجراء في الضرورات الشعرية[٢]، وقال أبو بكر بن الأنباري:" (كحل) اسم مؤنث غير مجرى ... وقال الفراء: كحل. تجرى ولا تجرى، وترك إجراء كحل في الكلام والشعر هو الصواب، وربما اضطر الشاعر إلى إجرائه"[٣] وهذا فيه نظر؛ لأكثر من وجه:

أولًا: أن الضرورة الشعرية تطلق على ما خالف القياس النحوي والصرفي بلا خلاف، ولم تُخالفْ (كَحْلُ) من جهة القياس قاعدةَ الصرف والمنع من الصرف في كلا الروايتين؛ لأنها اسم غالب عليه التأنيث ثلاثي ساكن الوسط، والقاعدة فيه جواز الصرفِ، والمنعُ من الصرف أصح عندهم، خلافًا للزجاج الذي يوجب المنع من الصرف ولا يُجيز صرفَه، وعلى رأي الجمهور لا ضرورة في البيت إن صرفت (كَحْلَ)، وعند الزجاج ضرورة.

ثانيًا: أن البيت مستقيم من جهة العروض ووزنِه في كلا الروايتين، فلم تُحدث مخالفة الفصيح –رواية الإجراء– من كلام العرب أثرًا يستقيم وزن البيت معه، فهو مع صرف كحل مستقيم الوزن بلا زحاف، ويستقيم أيضًا مع المنع من الصرف، حيث يحدث تغيير على إحدى تفعيلات البسيط، وذلك بحذف الرابع الساكن من (مستفعلن) كحلُنْ بيو: /٠/٠//٠ فصار (مستعلن) كحلُ بيو: /٠////٠ ، وعلى هذا لا حاجة للقول بالضرورة.

---

[١] يُنظر: المذكر والمؤنث٢/٩٢، والمحكم والمحيط الأعظم٣/٤٣، والمخصص١٧/٧، والمستقصى في أمثال العرب٢/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح٧٠٩، و شرح شواهد الإيضاح٤٨٢، شرح المفصل٤/٦٣ .

[٢] يُنظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري١/٥٦٧، والمخصص لابن سيده١٧/٧، وتهذيب اللغة للأزهري٤/١٠٠.

[٣] المذكر والمؤنث١/٥٧٠ .

ثالثًا: إنْ قيل: إنّ إجراء (كَحْلَ) يغني الوزن عن الزحاف والتغيير في تفعيلات البيت، نقول: إنَّ زحاف الطيِّ الذي يدخل على تفعيلات البسيط حسن مستعمل، فليس بقبيح نتخلص منه بارتكاب الضرورة إن كان هناك ضرورة أصلًا.

رابعًا: إنْ كانت رواية الصرف ضرورةً فهي حجة على النحويين الذين يجيزون صرف الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط؛ لأنهم عدّوا الوجهَ الجائز ضرورةً، فهم بذلك خالفوا ما قعّدوا؛ لأن الضرورة في الشعر خطأ ولحن في الكلام المنثور، فهم خطؤوا ما جوزوا بشكل غير مباشر، يقول ابن يعيش:" إنّ ضرورة الشعر تُبيح كثيرًا ممّا يحظره النَّثْرُ، واستعمالَ ما لا يسوغ استعمالُه في حال الاختيار والسعة فجميع مالا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين"[١].

خامسًا: أن الفراء لم يوجبْ منع كحل من الصرف، ولم يقل بالضرورة الشعرية وإنما هو خطأ من ابن الأنباري–عفا الله عنا وعنه–، والمتأمل في النص الذي نقله ابن الأنباري يجد تناقضًا؛ لأنه أثبت جواز الصرف والمنع من الصرف أولًا، ثم قال:(وترك إجراء كحل في الكلام والشعر هو الصواب) فقوله: (هو الصواب) دليل على وجوب منعها من الصرف!؛ لأن الصواب ضد الخطأ، ولو أراد التفضيل لقال الأصوب أو الأفصح، فهذا دليل صريح على وجوب المنع، والحق أن الفراء لم يقل هذا وإنما قال:"(كَحْلُ): سنة شديدة، أنثى، تجرى ولا تجرى والوجه أن لا تجرى"[٢]، ولم يذكر الضرورة الشعرية .

وهذا جوابٌ نُجيب به على تساؤل محمد عبد الخالق عضيمة –رحمه الله– في تحقيقه لكتاب ابن الأنباري، فقد تنبه لهذا الخطأ وقال: كيف يقول بالضرورة الشعرية، وهو لم يخالف قواعد اللغة؛ إذ الأصل في (كحل) جواز الصرف والمنع من الصرف[٣].

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش١/٦٧ .

[٢] المذكر والمؤنث للفراء٢/٩٢ .

[٣] يُنظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري حاشية رقم (١) ١/٥٧٠.

والوجه الذي أُخرِّج به القول بالضرورة الشعرية هو أن النحويين ما عدا الزجاج[١] أجمعوا على أن عدم الإجراء في هند وما شابهها هو الأفصح المختار عندهم، فلما خالف أجود الوجهين جعلوه مضطرًّا إليه، والدليل على أنه خالف أجود الوجهين أنهم يُصرِّحون بجواز الصرف، فكأن الأصل عدم الإجراء، وما جاء منه مصروفًا فلخفته. والله أعلم

* * *

قَالَ أَبو قَيْسِ بنُ الأَسْلَتِ الأَنْصَارِيُّ:

٤- مَنْ يَذُقِ الحَرْبَ يَجِدْ طَعْمَهَا مُــرًّا ، وتَحْبِسْهُ بِجَعْجَاعِ[٢]

استشهد بهذا البيت أبو البركات الأنباري[٣]، وأورده شاهدًا على أنَّ (الحَرْبَ) من المؤنث الثلاثي، وتأنيثها مجازيٌّ، بغير علامة تأنيث، وعُرِفَ تأنيثُها بالقرينة، والقرينة في البيت عود ضمير المؤنث إليها، وذلك بقوله: (يجد طعمها)، أي: يجدُ طعمَ الحربِ، وهو تأنيث غيرُ قياسي، وإنما يُقتصَر فيه على السَّماع عن العرب.

و(الحَرْبُ) على وزن (فَعْلٍ) مصدرُ (حَرَبَ)، فالحَرْبُ اسم معنى، سمي به القتال بين فئتين، فهو عَلَم منقول من المصدر.

وظاهر كلام أبي البركات أنَّ (الحَرْبَ) مؤنثةٌ أبدًا، وهو كذلك عند أهل اللغة، قال ابن سيده:" الحرب أنثى يُقَال في تصغيرها حُرَيْبٌ بغير هاء"[٤]، والمذكر من (الحَرْب) قولهم:

---

[١] يُنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج٤٩.

[٢] المفضليات٢٨٤، والبيت من السريع.

الجعجاع: المحبس في المكان الغليظ أو الضيق. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٥٦٦)

[٣] البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث٧٦ .

[٤] المخصص٩/١٧ .

فلان حرب لي أي (مُعَادٍ) من العِداء[١]، وأمَّا الحرب المعروفة فأنثى، وهو المستعمل في القرآن، حيث جاءت الحرب مؤنثةً، قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَاۚ﴾[٢].

وذهب الجوهري والجاربردي إلى أنَّ المبرِّدَ أجاز تذكير (الحَرْبَ)، وأنشد قول الشاعر[٣]:

وَهْوَ إذَا الحَرْبُ هَفَا عُقَابُهُ مِرْجَمُ حَرْبٍ تَلْتَظِي حِرَابُهُ[٤]

و(الحَرْبُ) في هذا البيت مذكر في ظاهره حملًا على معنى المصدر؛ فقد قال المبرِّد في أول باب المؤنث الثلاثي: إن المؤنث بغير علامة تأنيث، وهو على ثلاثة أحرف، تلحقه تاء التأنيث عند التصغير، ثم ذكر الشواذَّ من هذا الباب، وهي (النَّابُ) للإبل و (الحَرْبُ)، وبيَّن علة شذوذها، فقال:" فَأَما قَوْلهم فِي الناب من الْإِبِل نُيَيْب فَإِنَّمَا صغروه بِغَيْر هَاء لِأَنَّهَا بِهِ سميت... وَكَذَا قَوْلهم فِي تَصْغِير الْحَرْب حُرَيْب إِنَّمَا المقْصُود المصدر من قَوْلك حربته حَربًا فَلَو سمينا امْرَأَة حَربًا أَو نابا لم يجز فِي تصغيرها إِلَّا حُرَيْبة ونُيَيْبة"[٥] فظاهر كلامه يُشعِر أن (الحَرْبَ) مؤنثة، والتذكير يكون في الحرب التي يقصد بها العداء، كما نص على هذا المعنى ابن سيده[٦]، والدليل على أنه يَقصِد بالحرب العداءَ بين شخصين تمثيلُه، قال:(إِنَّمَا الْمَقْصُود الْمصدر من قَوْلك حربته حَربًا) فعومل في التذكير على معنى المصدر، والمصدر مذكرٌ، وإذا قُصِد بالحرب اسمُ الذات لأنثى تلحقها تاء التأنيث عند التصغير فقال:(فَلَو سمينا امْرَأَة حَربًا أَو نابًا لم يجز فِي تصغيرها إِلَّا حُرَيْبَةٌ ونُيَيْبَةٌ) فالمبرِّد لم يخالف

---

[١] يُنظر: المخصص١٧/٩ .

[٢] محمد:٤ .

[٣] يُنظر: الصحاح١/١٠٨،ومجموعة الشافية في علمي التصريف والخط شرح الجاربردي١/٣٦٥.

[٤] البيت من الرجز، بلا نسبة في الصحاح١/١٠٨(حرب)،٦/٢٥٣٥(هفا)، والمحكم والمحيط الأعظم٢/٢٧٠ (عقا)،٣/٣١٢(حرب)،١٠/٣٨(لظى)، ومجموعة الشافية في علمي التصريف والخط شرح الجاربردي١/٣٦٥، وشرح شواهد الشافية٩٨، وتاج العروس٢/٢٤٩(حرب).

هفا: الهفوة: الزَّلة، يقال للطائر هفا بجناحيه أي خَفَق وطار. العُقاب: من أعظم جوارح الطير. المِرْجَم: الشديد، والرجم: الرمي بالحجارة. تلتظي: تلتهب. الحِرَاب: جمع حَرْبة. (يُنظر: الصحاح(حرب)١/١٠٨،(هفا)٦/٢٥٣٥، وشرح شواهد شرح الشافية٩٨)

[٥] المقتضب٢/٢٣٨ .

[٦] يُنظر: المخصص١٧/٩.

أهلَ اللغةِ في أنَّ (الحَرْبَ) المعروفة مؤنثة، ويكون (الحَرْبُ) مذكرًا إذا قُصِدَ به العداءُ فإنه يعامل معاملة المصدر.

فهذا أثر بَيِّنٌ من آثار التسمية بالمصدر، حيث قد يُعامَل الاسمُ العلم في التذكير والتأنيث معاملة الأصل-وهو التذكير- بغض النظر عن نوع المسمى؛ لأجل أصلِه المنقولِ عنه، فـ(الحَرْبُ) رغم أنها مؤنثة إلا أنّ تصغيرها جاء عن العرب مذكرًا دون تأنيث مراعاة لمعنى المصدر، قال أبو الحسن الوراق:" وَإِنَّمَا سَاغَ حذف الْهَاء من هَذِه الْأَسْمَاء، لِأَن حَربًا كَأَنَّهَا مصدر: حربته حَربًا، والمصدر مُذَكّر، وتسميته بِالْمَصْدَرِ لم يُخرج الْمصدر عَن مَعْنَاهُ، فَلذَلِك جَازَ أَن يبْقى حكم الْمصدر فِيهِ، وَإِن كَانَ اسْما مؤنثًا"[١] .

وأما البيت الذي نقله الجوهري والجاربردي فلم أجده- فيما اطلعت عليه- في كتب المبرد، وذكر البغدادي أن هذا البيت الذي نقلاه غير منسوب لأحد، ولم يتكلم عنه ابن بري في أماليه بشيء[٢]، ولو سلمنا بصحة الشاهد، وأن المبرد أنشده، يُقال إنَّ المبرِّد أثبت أن (الحَرْبَ) قد تُذكَّر مراعاة للمعنى والأصل؛ إذ أصل المصدر التذكير، وإلى ذلك ذهب ابن سيده حيث جعله محمولًا على المعنى فقال:" الأعرف تأنيثها، وَإِنَّمَا حِكَايَة ابْن الْأَعرَابِي نادرة، وَعِنْدِي أنه إِنَّمَا حمله على معنى الْقَتْل والهرج"[٣] وذهب إلى هذا الدكتور محمد عبد الخالق عُضيمة[٤]. والله أعلم

وحذفُ هاء التأنيث عند تصغير (الحَرْب) ليس اعتباطًا هكذا من غير علة، إنما العرب تقول في تصغير (الحَرْبِ) (حُرَيبٌ) لعلتين:

الأولى: مراعاة لمعنى المصدر، كما تقدم.

الثانية: احترازًا من التباسها بتصغير (حَرْبَة)[٥].

---

[١] علل النحو ٤٨١ .

[٢] يُنظر: شواهد الشافية٩٨ .

[٣] المحكم والمحيط الأعظم٣/٣١٢ .

[٤] يُنظر: المقتضب٢/ ٢٣٨ حاشية رقم (٣) .

[٥] يُنظر: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط حاشية ابن جماعة١/٣٦٥ .

ب/ المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف:

قَالَ الأَخْنَسُ بنُ شِهَابٍ التَّغْلِبِيُّ:

١- لِكلِّ أُناسٍ من مَعَدٍّ عِمارَةٌ عَرُوضٌ إليها يَلْجَؤُونَ وجانِبُ[١]

استشهد بهذا البيت أبو بكر بن الأنباري، والأزهري، وأبو علي الفارسي، وابن فارس، ونشوان الحميري، وأبو البركات الأنباري[٢].

ورد هذا البيت شاهدًا على أن (عَرُوضًا) من المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف، وتأنيثها معنوي؛ بدليل عود ضمير المؤنث إليها، حيث قال: (إليها يلجؤون).

و(عَرُوضٌ) في البيت بمعنى الناحية - عند من استشهد بهذا البيت من الصرفيين، وكذلك شُرَّاح المفضليات[٣]-، على وزن (فَعُولٍ)، اسم ثلاثيٌ مزيدٌ بحرفٍ واحد، هو الواو، وأصل (عَرُوضٍ) (عَ رَ ضَ)، وهو اسم ذات بمنزلة (عَمُودٍ)، وليس بصفة كـ(صَبُور)؛ لأسباب أعدُّها:

أولًا: أنَّ العروضَ بمعنى الناحية لا تُفهِم معنى الوصف، وإنما تدلُّ على ذات وحدَها دون حدث.

ثانيًا: أن العَرُوضَ التي من الأوصاف تكون للناقة، قال الأصمعي:" ناقة (عَرُوضٌ): إذا قَبِلت بعض الرياضة ولم تستحكم"[٤].

---

[١] المفضليات٢٠٤، والبيت من الطويل.

العمارة: الحي العظيم يقوم بنفسه، يروى (عمارةٌ) بالرفع كما هو مضبوط على الابتداء، و(عمارةٍ) بالخفض على البدل من (أناس). العروض: الناحية. ومعنى البيت: لكل طائفة من طوائف معدٍّ ناحية يأوون إليها. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٤١٤، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي٢/٩٢٧)

[٢] المذكر والمؤنث٢/٧٤، وتهذيب اللغة١/٤٦٥، والتكملة٤٠٠، ومجمل اللغة١/٦٦٠، وشمس العلوم٧/٤٤٧٣، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث٧٨.

[٣] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٤١٤، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي٢/٩٢٧.

[٤] الإبل١٠٦ .

ثالثًا: لو كان من صيغ المبالغة التي بمعنى فاعل لألزمنا القول بأنه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ فليس للناحية شريك من لفظها يقال إنها استوت معه في هذا الوصف.

رابعًا: إذا قيل: إن كان حذف تاء التأنيث ليس لأجل التسوية بين المذكر والمؤنث فلم حُذِفَت هذه التاء؟ يُقال: إنَّ هذا التأنيثَ مسموعٌ عن العرب، وهكذا نطقت به مؤنثًا بقرينة، وكما أنَّ المسمى بها مؤنث، وهو الناحية.

خامسًا: من الأدلة المستنبطة من كلام الصرفيين إيرادُ أبي بكر بن الأنباري كلمةَ (عَروضٍ) في باب ما جاء من النعوت على مثال فَعُول، وقال:" ناقة (عَرُوضٌ)، إذا لم تقبل الرياضة، ولم تُذَلّل، وقال الأصمعي: العروض في غير هذه: الناحية"[1] فقوله: (العروض في غير هذه) دليل واضح منه على أنَّ العَرُوضَ بمعنى الناحية لا تدلُّ على الوصفية بشيء. والله أعلم

* * *

[1] المذكر والمؤنث لابن الأنباري٢/٧٤ .

ثانيًا: الأسماء التي تذكر وتؤنث:

استعملت العرب أسماءً للمذكر والمؤنث، لا يفرقون بين مذكرها ومؤنثها بإحدى علامات التأنيث، ويُعرَف الفرقُ بينهما من السّياق، بإشارة أو عود ضمير أو الوصف بالمؤنث، أو بغيرها من العلامات المعنوية، وهي على أنواع، خصص لها الأنباري أبوبًا، منها (باب ما يذكر ويؤنث باتفاق من لفظه واختلاف من معناه)، مثل: (الشمس) الطالعة مؤنثة، و(الشمس) ضرب من الحلي مذكر، ومنها (باب ما يذكر ويؤنث ويجمع باتفاق في اللفظ واختلاف في المعنى) مثل: (المنون) تكون بمعنى الدهر والمنية والمنايا، وسيأتي بيانها، ومنها (باب ما يذكر ويؤنث ويجمع باتفاق من لفظه ومعناه)، ومن ذلك: (الصديق) فيقال: قام وقامت وقاموا الصديق، ويجوز فيه التأنيث والتثنية والجمع، وفي هذا الباب يغلب المصدر[١]، ومنها (باب ما يذكر من الإنسان ويؤنث)، كعُنُق فيقال: (ثلاث أعناق) و(عُنَيْقَة) و(هذا عُنُق) و(عُنَيْق)، ومنها (باب ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء)، كـ(قِدْر) يقال في تصغيرها (قُدَيْرَة)، وبعض قيس يذكّرونها، ومنها (باب ما يذكر ويؤنث باتفاق من لفظه واختلاف في معناه، واتفاق في لفظه ومعناه)، ومنه (النَّوَى) بمعنى البُعد مؤنثة، وبمعنى الموضع مؤنثة، وإذا كانت جمعًا لنواة فمذكر، و(الغوغاء[٢]) تذكر فيُقال هذه غوغاء وهم غوغاء[٣].

---

[١] يُنظر: المخصص١٧/٢٩ .

[٢] الغوغاء: الجراد، ورعاع الناس.

[٣] يُنظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري١/٢١٣، و٢٧٣، و٢٨٣، و٢٨٦، و٥١٠، و٥٩١.

أ/ ما يذكر ويؤنث باتفاق في لفظه واختلاف في معناه:

قَالَ أَبُو ذُؤَيبٍ الهُذَلِيُّ:

١- أَمِنَ المَنُونِ وريْبِها تَتَوَجَّعُ والدَّهْرُ ليسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ[١]

استشهد بمطلع عينية الهذلي ابن السكيت، وأبو حاتم السجستاني، وأبو بكر الأنباري، وأبو الطيب اللغوي، وأبو علي الفارسي، وابن سيده، ونشوان الحميري، والزبيدي[٢].

ذكروا هذا البيت شاهدًا على أنَّ (المَنُونَ) مما يجوز فيه التذكير والتأنيث، والدليل على ذلك اختلاف الضمير العائد في روايتي البيت، فقد رُوِي برواية أخرى أثبتها شُرَّاح المفضليات كابن الأنباري والخطيب التبريزي[٣]، وكذلك الصرفيون كأبي علي الفارسي[٤]، وغيرهم كثير من أهل اللغة وأصحاب المعاجم، منهم على سبيل المثال ابن السكيت وابن سيده[٥]، والرواية هي:

أَمِنَ المَنُونِ وريْبِهِ تَتَوَجَّعُ

ولما كان الدليلُ على جواز التذكير والتأنيث اختلافَ الضمير العائد على (المنون) صار تنوعه بحسب المعنى المراد، يقول أبو بكر الأنباري:" والمَنُون تؤنّثها العرب في حالٍ

---

[١] المفضليات٤٢١، والبيت من الكامل.

المنون: الدهر، والمنية أيضًا. العُتبى: المراجعة، أي ليس الدهر بمراجع من جزع منه بما يحب. (شرح المفضليات لابن الأنباري٨٥٠).

[٢] الألفاظ١/٣٣٠-٣٣١، والمذكر والمؤنث للسجستاني١٧٧، الأضداد للأنباري١٥٧، والمذكر والمؤنث للأنباري٢٧٦، والزاهر في معاني كلام الناس٢/٢٣٨، والأضداد لأبي الطيب٣٩١، والتكملة٤٠٥، والمخصص١٧/٢٧-٢٨، والمحكم والمحيط الأعظم١٠/٤٦٩، وشمس العلوم٩/٦١٨٩، وتاج العروس٣٦/١٩٨.

[٣] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨٥٠، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي٣/١٦٨٣.

[٤] يُنظر: التكملة٤٠٥.

[٥] يُنظر: الألفاظ١/٣٣٠-٣٣١ ، والمخصص١٧/٢٧-٢٨ .

على معنى المنيَّة، وتذكِّرها على معنى الدَّهر، وتجعلها جمعاً على معنى المنايا"[١].

وقد عقد أبو بكر الأنباري في كتابه المذكر والمؤنث لهذا النوع من المؤنث المجازي بابًا سمَّاه "ما يكون للمذكر والمؤنث والجمع بلفظ واحد ومعناه في ذلك مختلف"[٢]، وذكر الدكتور أبو أوس الشمسان: أن الاشتراك اللفظيّ في هذا الباب "مرده إلى ما قام في نفس المتكلم من معنى وتأويل، وهذا ما دعاه الشريوفي بمقاصد المتكلمين"[٣]، و يعنون بمقاصد المتكلمين: أنْ "ترد الكلمة نفسها مؤنثة في سياق ومذكرة في آخر ويكون تأويل هذه المفارقة مبنيًّا على ما يقصده المتكلم من تلك المعاني التي قد تكون متعارضة من حيث الجنس"[٤] .

وأصل المنون (مَنّ يمُنّ) وهو من باب نصر ومعناه القطع، قال أهل اللغة سميت المنية منونَ؛ لأنها تنقص العدد وتقطع المدد[٥]، و(منون) صيغة مبالغة، على وزن (فَعُولٍ)، وهو مثل غَافِرٍ وغَفُورٍ، وما كان على وزن فعول من الأوصاف بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا تدخله التاء ما دام الموصوف مذكورًا في الكلام، ويعرف تذكيره وتأنيثه بالقرينة، وفي هذا الشاهد عرف بالضمير العائد.

وقد تدخله تاء التأنيث وذلك إذا لم يُسبَق الوصفُ بموصوفه، احترازًا من اللبس نحو: مررت بصبورٍ وبصبورةٍ، ومثله (منون) في الحكم؛ لأنه لم يسبق بموصوف فهو داخل تحت هذه القاعدة، لكنهم فرّقوا بين تذكيره وتأنيثه بالضمير ولم يؤنث لفظًا، وكما أنه لم يرد في كلام العرب (منونةٌ) دليلًا على المنية، وإنما للمبالغة، كما رُوِي "عن اللحياني، (كالمنونة)،

---

[١] الأضداد١٥٧.

[٢] المذكر والمؤنث٢٧٣/١.

[٣] المذكر والمؤنث ماهيته وأحكامه لأبي أوس إبراهيم الشمسان ص:١٥، نشر ضمن (مقاربات في اللغة والأدب[١]) جامعة الملك سعود، ٢٠٠٧م.

[٤] المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد لعيسى بن عودة الشريوفي، المصدر: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الكويت، الحولية٢١، الرسالة ١٥٦، ص:٣٨ ، ٢٠٠١م.

[٥] مجمل اللغة لابن فارس٨١٤/١.

والهاء للمبالغة"[١] في كثرة الامتنان، ولم تؤنث (المنون) لفظًا؛ لأن (المنون) في الشاهد علم منقول من الوصف، سمي به الموت والدهر والمنية والمنايا، والتأنيث في الغالب يدخل على الأوصاف، ويقل في الأسماء، وعلى هذا فإنّ (المنون) لا تدخله علامة التأنيث لسببين:

الأول: (المنون) علم للموت، وهي من أعلام الأجناس المعنوية التي لا تُحسّ، وإنما تُدرك بالعقل، وهي مثل ما قالوا: (أم صبور، علم للأمر الصعب الشديد) ، (وأم قشعم، علم للموت) ، (وكيسان، علم للغدر)[٢] فلما استعملت استعمال الأسماء، عوملت معاملتها حيث يقل تأنيثها[٣].

والثاني: باعتباره على زنة وصف من الأوصاف التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، فبقي على امتناع التأنيث بعد نقله من الوصفية إلى العلمية.

وأمّا ما يتعلق بأحكام (منونَ) اللفظية، باعتبارها من أعلام الجنس، فهي من حيث الصرفُ والمنع من الصرف على قسمين: إن أردت معنى المنية منعت من الصرف للعلمية والتأنيث، وإن أردت معنى الموت أو الدهر صرفت للتذكير، ومثله (شَعوب) يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث إذا كان بمعنى المنية، وإذا كان بمعنى الموت فهو مصروف للتذكير[٤].

ومن حيث دخول (أل) فإنّ علم الجنس لا تدخل عليه (أل) في الأصل؛ إذ لا يجتمع في الكلمة تعريفان العلمية و (أل)، وحمل النحاة دخول (أل) على المنون باحتمالين، الزيادة ومراعاة الوصفيّة، قال ابن يعيش:" وأمّا قولهم للمنِيَّةِ: (شَعُوبُ)، فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث ... وقد أدخل عليها الألف واللام، فقيل: (الشَّعُوبُ). ويُحتمل إدخالُ الألف واللام عليها أمرَيْن: أحدهما: أن تكون زائدة، على حد زيادتها في قوله :

---

[١] تاج العروس٣٦/١٩٩.

[٢] يُنظر: المفصل للزمخشري١٠، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك١/١٦٥ وما بعدها، والنحو الوافي١/٢٩٧.

[٣] ينظر: ابن عقيل٢/٣٩٤ .

[٤] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش١/٣٨ .

باعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أَسِيرِها ....[١]

ويحتمل –وهو الأمثل– أن يكون رُوعِيَ مذهب الوصفيّة فيها، كأنّه صفةٌ في الأصل، ألا ترى أنّها على أمْثِلة الصفات، نحو: (أَكُولٍ)، و (ضَرُوبٍ)، فإذن اللام فيها بمنزلتها في (العبّاس)، و(الحارث). ويؤيّد هذا ما قالوه في اشتقاقها أنّها سُمّيت بذلك لأنّها تشعب، أي تفرّق"[٢].

وقال أيضًا:" وأمّا ما نُقل وفيه اللام فيقرّ بعد النقل عليه؛ وما أدخل فيه الألف واللام بعد النقل فمُراعاةً لمذهب الوصفيّة؛ قال الخليل: "جعلها الشيء بعينه"، أي لم يجعلها كأنّه سُمي بها، وإنّما جعلها أوصافًا مفيدةً معنى الاسم في المسمّى، كما تكون الصفةُ؛ فإقرارُ اللام للإيذان ببَقايا أحكام الصفة. ومن لم يُثْبِت اللام وقال: "حارث" و"عبّاس" و"مظفَّر"، خلّصها اسمًا، وعرّاها من مذهب الوصفيّة في اللفظ"[٣] .

وأصل (المنون) التذكير باعتبار قواعد اللغة، فهو خالٍ من علامات التأنيث، وما خلا من العلامة الفارقة فهو مذكّر، ولو أُنِّث تقديرًا بعود الضمير فهو من التأنيث المجازي؛ لذلك تأنيثه فرع عن أصله التذكير، والمعنى يدل أيضًا على أنّ (المنونَ) مذكر أصلًا، فهم يقولون: إذا ذُكِّر (المنونُ) يكون بمعنى الدهر، وإذا أُنِّث يكون بمعنى المنية، وما الدهر إلا حوادثٌ، المنية بعضها.

---

[١] البيت من الرجز، لأبي النجم العِجْلِي، في ديوانه٢١٢، وتمامه:

حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِهَا

وفي العين١/٢٥٧(شنع)، وسر صناعة الإعراب٣٦٦، وتاج العروس٢١/٢٩٦(شنع)، والمخصص١٣/٢١٥ ،وشرح المفصل لابن يعيش١/٤٤، وشرح شواهد شرح الشافية٥٠٦، وبلا نسبة في المقتضب٤/٤٩، والمنصف٣/١٣٤.

باعد: أي جعلوه بعيدا لا يقدر على القرب من بابها. أسيرها: أسير حبّها. حُرَّاس: جمع حارس فاعِلُ (بَاعَد). القصور: جمع قصر، وهو بيت على بيت. (يُنظر: شرح شواهد شرح الشافية٥٠٦).

[٢] شرح المفصل لابن يعيش١/٣٨ .

[٣] شرح المفصل لابن يعيش١/٤٣ .

وأمّا باعتبار الرواية والسّماع فهو مؤنث والتذكير فرع عنه سُمِع كثيرًا[١]، وعلل ابن سيده تأنيثَ العرب للمنون بقوله:" يحْتَمل أَن يكون تَأْنِيث المنُون على معنى الجِنْسِيَّة والكَثْرَة وَذَلِكَ أَن الداهِيَة تُوصَف بِالْعُمُومِ والكَثْرة والانتِشَار"[٢].

ويرى الشريوفي أنّ هذا من مشكلات تقعيدِ المؤنث المجازي، فكأن اتجاه التطور من التأنيث إلى التذكير لا العكس[٣]، فهذا فيه مخالفة للأصل المعروف عند النحاة، حيث كان التذكير أصلًا والتأنيث فرعًا عنه، قال أبو علي الفارسي:" أصل الأسماء التذكير، والتأنيث ثانٍ له"[٤].

وأمّا ما يتعلق بجواز التذكير والتأنيث لكلمة (المنون) وما جرى مَجراها فالأظهر فيه أنه معزوٌّ إلى الرواية والسّماع عن العرب؛ فالمنون مثلًا علم منقول من الوصفية، وضع للدلالة على الدهر والدلالة على المنيّة والدلالة على المنايا، في أصل وضعه، وهذا الحكم آتٍ من الرواية والسّماع؛ لأنّ المؤنث المجازي الذي يجوز تذكيره وتأنيثه لا يخضع لقاعدة لغوية يمكن أن يُقاسَ عليها كلُّ الألفاظ[٥]؛ لذلك نجد الصرفيين كأبي علي الفارسي، وشرّاح المفضليات كابن الأنباري والخطيب التبريزي، وغيرهم من أهل اللغة[٦] أجمعوا على أنّ (المنون) مما يذكر يؤنث، ولم يذكروا علةً عقلية لجواز التذكير والتأنيث؛ فهم لا يملكون قاعدة يقيسون عليها كلَّ لفظٍ؛ فاعتمدوا على السّماع، وليس لهم حجة ليُدخِلوا الروايةَ الأخرى –رواية التذكير– ضمن الشاذ مثلًا لمَّا كان تأنيثها مطّردٌ في كلام العرب. والله أعلم

* * *

---

[١] يُنظر: المذكر والمؤنث للسجستاني١٧٧.

[٢] المخصص٦/١٢٠.

[٣] المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد لعيسى بن عودة الشريوفي، المصدر: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الكويت، الحولية ٢١، الرسالة ١٥٦، ص:٣١ ، ٢٠٠١م.

[٤] التكملة٣٠٦ .

[٥] يُنظر: المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد لعيسى بن عودة الشريوفي، المصدر: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الكويت، الحولية ٢١، الرسالة ١٥٦، ص:٥١، ٢٠٠١م.

[٦] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨٥٠، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١٦٨٣/٣، والتكملة٤٠٥، والألفاظ٣٣٠/١-٣٣١ ، والمخصص٢٧/١٧-٢٨ .

قَالَ عَوْفُ بنُ الأَحْوَصِ:

٢- وإِنِّي والَّذِي حَجَّتْ قُرَيْشٌ مَحَارِمَهُ وما جَمعَتْ حِرَاءُ[١]

استشهد بهذا البيت أبو حاتم السجستاني، وأبو بكر بن الأنباري، وأبو علي القالي[٢].

ووجه الاستشهاد عند الصرفيين أنَّ (حِرَاءً) مما يجوز فيه التذكير والتأنيث، والتّذكيرُ عندهم أعرف، فمن ذكّره ذهب به إلى معنى الجبلِ أو المكان، ومن أنّثه ذهب به إلى معنى البقعةِ والبلدة، قال سيبويه:" وأما قولهم: قُباء وحِراء فقد اختلف العرب فيهما، فمنهم من يذكر ويصرف، وذلك أنهم جعلوهما اسمين لمكانين، ... ومنهم من أنّث ولم يصرف، وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض"[٣]، وكذلك رأي شُرّاح المفضليات[٤] .

و(حِراءٌ) ممدود قياسي على وزن (فِعَال)[٥] -وسيأتي تفصيله في مبحث المقصور والممدود-، وهو من أسماء الأرضين، أصلها (حَ رَ يَ) والماضي المجرد من (حِراءٍ) (حَرَى)[٦].

وتأنيث (حِراءٍ) يُعرَف بالقرينة، والهمزة فيه منقلبة عن أصل لا زائدة، أصلها (الياء) أُعِلَّت بالقلب؛ حيث تطرفت بعد ألف زائدة فهمزت؛ لذلك هي بمنزلة همزة كِسَاءٍ وقَضَاءٍ، قال سيبويه في معتل اللام:" فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفًا زائدة

---

[١] المفضليات١٧٤، والبيت من الوافر.

الحج: الإتيان. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٣٤٢)

[٢] المذكر والمؤنث للسجستاني١٨٤، والمذكر والمؤنث للأنباري٢/٤٤، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، راجعه: رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م ، والمقصور والممدود للقالي٤٢٥.

[٣] الكتاب٣/٢٤٤.

[٤] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٣٤٣، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي٢/٨٠٥ .

[٥] يُنظر: المقصور والممدود لابن ولاد١٦٠، وللقالي٤١٩ و ٤٢٥، وأوضح المسالك لابن هشام٤/٢٩٤ .

[٦] يُنظر: العين للخليل٣/٢٨٦.

همزت"[١] وبهذا يتبين أنَّ همزةَ (حِراءٍ) ليست للتأنيث وإنما أثر إعلال.

وفي بيت عوف مُنِع من الصرف؛ لأجل التأنيث المعنويّ، حيث أسند إلى الفعل المؤنث بتاء التأنيث الساكنة، ويلزم معه منعُ (حِراءٍ) من الصرف، وهذا هو الأصل عندهم، قال السيرافي:" والدليل على أنه اشتق[٢] للمذكر أنهم قد يصرفونه، ولو كان للمؤنث لم يصرفوه بحال؛ لأنه على أكثر من ثلاثة أحرف."[٣]

وورد حراءٌ مصروفًا، وهو مؤنث، في بيتٍ لابن هَرْمَة يقول:

وخلت حِراءٌ مِنْ رَبِيعٍ وَصَيِّفٍ نَعَامَةَ رَمْلٍ وَافِرًا وَمُقَرْنِصا[٤]

وقد ذكرنا أنّهم مع التأنيث يمنعون من الصرف، وهذا البيت خالف الأصل، فخرّجه الفراء على تأويل التذكير في نفس المتكلم، وقال : يجوز أن يقال: هذه حِراءٌ، تقول هذه ثم تذهب إلى معنى الجبل، وأما ابن الأنباري فمنعه وذهب به إلى الضرورة الشعرية إذ الأصل أن يمنع من الصرف مادام مؤنثًا،[٥] وهو الصواب عندي إذ كيف أؤنثه بالإشارة أو بغيرها ثم أذهب إلى معنى الجبل، وكما أنه لم يرد مصروفًا وهو مؤنث في الكلام المنثور الذي لا تحكمه ضرورة الوزن، والشاهد الواحد لا يكفي للتجويز، ولكن الفراءَ ومن تبعه يتوسعون في الرواية، وقد يقيسون على الشاهد الواحد ولو كان خارجًا عن نهج القياس[٦]؛ لذلك لا يجوز القياس على هذا إلا في الضرورة الشعرية، قال السيوطي:" نعم يجوز القياس على ما

---

[١] الكتاب٤/٣٨٥.

[٢] الاشتقاق في هذا الموضع –كما تبين لي– أنه بمنزلة العلَم المرتجل الذي لم يسبق له استعمال آخر في اللغة، فكأنه اشتق من الفعل ليكون علمًا للمذكر والمؤنث معاً؛ فإذا ذكِّر صُرِف، وإذا أنّث مُنِع من الصرف. (يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/١٦، والتعليقة للفارسي٣/٦٣ ، و شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب٣٣١).

[٣] شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/١٦.

[٤] البيت من الطويل، وهو له في ديوانه١٣٧، و المذكر والمؤنث لابن الأنباري٢/٤٤ .
الوافر: الكثير. المقرنص: البازي المقتنى للاصطياد. (يُنظر: ديوان ابن هَرْمة١٣٧).

[٥] يُنظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري٢/٤٤ .

[٦] يُنظر: الاقتراح للسيوطي٢٧٣ و ٥٠٢ .

استعمل للضرورة في الضرورة"[١]، وأما في الكلام المنثور فهو شاذ في القياس والاستعمال، يسلم به ولا يقاس عليه.

ومما يُذْكَر إجماعهم على جواز التذكير والتأنيث لـ(حراء)، واختلافُهم في الغالب على (حراءٍ) منهما، فانقسموا إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ذهبوا إلى أنّ التذكير والتأنيث متساويان، ولا يغلب أحدهما على الآخر، قال ناظر الجيش: قسّم ابن عصفور أسماء الأمكنة غير الواجب منع صرفها لعلمية وتأنيث بعلامة فيه كـ «مكة» و «حزوى» إلى خمسة أقسام، قسم لا يستعمل إلّا مذكرا وذلك «بدر»، وقسم الغالب عليه التأنيث وهما: «فارس» و «عمان» وقسم الغالب عليه التذكير وهو: منى وهجر ودابق وواسط وحنين، وقد تستعمل مؤنثات، وقسم يستوي فيه الأمران وهو: حراء، وقباء، وبغداد[٢].

وممن ذهب إلى هذا الرأي سيبويه، والفارسي، وأبو السعادات ابن الأثير، وأبو حيان، والسيوطي[٣].

القسم الثاني: ذهبوا إلى أن التذكير أعرف، قال أبو حاتم السجستاني:" حراء: اسم جبل بمكة، يذكر ويؤنث، والتذكير أعرف، ومن كان من لغته التأنيث لم يصرفه"[٤].

وهو رأي ابن الأنباري، وأبو علي القالي، وابن مكي الصقلي[٥].

---

[١] الاقتراح للسيوطي٢٧٥.

[٢] يُنظر: تمهيد القواعد٨/٤٠٣٠.

[٣] يُنظر: الكتاب٣/٢٤٤، والتعليقة٣/٦٣، والبديع في علم العربية٢/٢٨١، وارتشاف الضرب٢/٨٨٥، وهمع الهوامع١/١١٥.

[٤] المذكر والمؤنث للسجستاني١٨٤ .

[٥] المذكر والمؤنث للسجستاني١٨٤، والمذكر والمؤنث للأنباري٢/٤٤، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، راجعه: رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م، والمقصور والممدود للقالي٤٢٥، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان١٤٥.

القسم الثالث: ذهب ابن الورّاق إلى أنّ التأنيث أغلب، وقال:" اعْلَم أَن الأَصْل فِي أَسمَاء الْبلدَانِ التَّأْنِيث، لغلبته عَلَيْهَا فِي كَلَامهم ... وَإِنَّمَا سَاغَ تذكير مَا ذكرنَا مِنْهَا، لِأَنَّهَا كَثِيرَة فِي كَلَامهم، إِذْ كَانَت أَمَاكِن قريبَة من الْعَرَب، نَحْو حراء وقباء، وَمَا أشبه ذَلِك"[١].

وأرجح الأقوال ما ذهب إليه سيبويه ومن معه؛ لأنّ (حِرَاءً) في استعمال العرب جاء مذكرًا ومؤنثًا، ولم يُختَصّ بأحدهما؛ لذلك إذا قُصِد المذكر صُرِف، وإذا قُصِد المؤنثُ مُنِع من الصرف؛ إذ لو غلب التأنيث على التذكير لمنع من الصرف إذا سُمِّي به رجلٌ، قال سيبويه:" وسألت الخليل فقلت: أرأيت من قال: هذه قباء يا هذا، كيف ينبغي له أن يقول إذا سمى به رجلاً؟ قال: يصرفه، وغير الصرف خطأٌ، لأنه ليس بمؤنث معروف في الكلام، ولكنه مشتق كجلاس، وليس شيئاً قد غلب عليه عندهم التأنيث كسعاد وزينب، ولكنه مشتقٌ يحتمله المذكر ولا ينصرف في المؤنث، كهَجَرٍ وواسِط. ألا ترى أن العرب قد كفتك ذلك لما جعلوا واسطًا للمذكر صرفوه فلو علموا أنه شيء للمؤنث كعناق لم يصرفوه، أو كان اسماً غلب عليه التأنيث لم يصرفوه، ولكنه اسمٌ كغرابٍ ينصرف في المذكر ولا ينصرف في المؤنث؛ فإذا سميت به الرجل فهو بمنزلة المكان"[٢] هذا بالاعتماد على السماع والاستعمال عند العرب.

وقال ابن خروف: (قُبَاءٌ و حِراءٌ) مرتجلان للمذكر والمؤنث، غيرُ منقولين لمؤنث من شيء فيغلب عليهما التأنيث؛ فلما كانا معرفتين لم يسبق لهما نكرة تنزلا منزلة المذكر سمي به المؤنث في لغة من أنث" [٣].

ووجه غلبة المذكّر واردٌ؛ لأن حراءً اسم لجبل، والجبل مذكر، وكما أنَّ الأصلَ في الكلمات التذكيرُ، والتأنيث فرع عنه.

---

[١] علل النحو لابن الوراق ٤٧٠.

[٢] الكتاب ٣/٢٤٥ وما بعدها.

[٣] يُنظر: شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ٣٣١ .

- ثمرة الخلاف:

تظهر ثمرة اختلاف العرب في استعمال (حِرَاءٍ) مذكّرة ومؤنّثة في الإعراب، إذ لا يتغير المعنى المراد، فهو في حال تذكيره وتأنيثه يدل على شيء واحد.

* * *

ب/ ما يذكر ويؤنث باتفاق من لفظه ومعناه:

قَالَ الشَّنْفَرَى الأَزْدِيُّ:

١- فَدَقَّتْ وجَلَّتْ واسْبَكَرَّتْ وَأُكْمِلَتْ فَلَوْ جُنَّ إِنسانٌ من الحُسْنِ جُنَّتِ[١]

استشهد بهذا البيت أبو حاتم السجستاني[٢]، واستشهد به على أن (الإنسانَ) اسم جنسٍ جامدٍ، يستعمل للمذكر والمؤنث، فلا يفرَّق بين مذكره وأنثاه بالتاء، وفي البيت قصد به الأنثى، والتقدير:" فلو جُنَّ أحدٌ من النساء حُسنًا لجُنت فلانة"[٣].

وأجاز التبريزي معنى آخرَ في قوله: (فلو جن إنسان)، على تقدير:" لو ستر إنسان عن العيون، صيانة له عن الابتذال، لفعل بهذه"[٤] وعلى هذا المعنى لا شاهد في البيت؛ لأنه استعمل الإنسان، على أنه اسم جنس مجهول، سواءٌ كان ذكرًا أم أنثى، والمجهول يعامل معاملة الأصل، وهو التذكير.

وتلحق تاء التأنيث الصفاتِ المشتركةَ بين المذكر والمؤنث على وجه القياس، كضارب وضاربة، ومسلم ومسلمة، وقد تأتي للفرق بين المذكر والمؤنث في أسماء الأجناس الجامدة، وهذا قليل لا يقاس عليه، ويوقف فيه على حد السماع، ومنه (امرؤ وامرأة) و (رجل ورجُلة لمن استرجل من النساء) وكذلك (إنسان وإنسانة)[٥]، ونص الصَّبان على أن

---

[١] المفضليات١٠٩، والبيت من الطويل .

دقت: دقت محاسنها ورقَّت. جلَّت: في خلقها. اسبكرت: طالت وامتدت. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٢٠٢، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي١/٥١٩).

[٢] المذكر والمؤنث١٠٥ .

[٣] المصدر السابق.

[٤] شرح اختيارات المفضل١/٥٢٠.

[٥] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٥/٩٧ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية لابن مالك٤/١٧٣٥ ،وشرح الكافية للرضي٣/٣٢٥، وارتشاف الضرب٢/٦٣٧، وشرح الألفية لابن عقيل٢/٣٩٤، والمزهر٢/٢٢٣، وهمع الهوامع٣/٢٩٠، وشرح الألفية للأشموني٤/١٨٢.

(إنسانة) ليس بفصيح بل من تصرف العامة، والفصيح أن يقالَ للأنثى: هذه إنسانٌ[١]؛ قياسًا على كلام فصحاء العرب.

هذا هو المعروف عند النحويين وأهلِ اللغة حتى القرن الثالث عشر الهجري، ثم خالفهم الزبيدي، وذهب إلى أنها صحيحة، معتمدًا في ذلك على أقوال النحاة، كالرضي والسيوطي، ومستشهدًا ببيت من الشعر القديم[٢]، وذلك قول أبي منصور الثعالبي:

إِنْسَانَةٌ فَتَّانَةٌ بَدْرُ الدُّجَى مِنْهَا خَجِلْ[٣]

وممن صحح (إنسانة) بعده أستاذ العربية المستشرق الهولندي رينهارت دوزي (ت:١٣٠٠هـ) في كتابه تكملة المعاجم العربية[٤].

ومن المعاصرين أحمد مختار عمر، وقال: إنسانة فصيحة، "ويمكن تصويب الاستعمال المرفوض استنادًا إلى ما ذكره تاج العروس من أن هذا الاستعمال صحيح، وإن كان قليلاً"[٥] .

والصواب من القول في ذلك عندي أن هذا الشذوذ في الاستعمال لما كان له مقابل -أي الإنسان للأنثى- وهو فصيح مستعمل، يكون الفصيح المستعمل أولى بالاستعمال من الشاذ الذي لم يُسمَعْ إلا نادرًا من المولدين، و العامة.

---

[١] يُنظر: شرح الألفية للأشموني٤/١٨٢، وحاشية الصبان٤/١٣٧.

[٢] يُنظر: تاج العروس١٥/٤٠٩ .

[٣] البيت من الرجز، له في ديوانه١٠٨، وتاج العروس١٥/٤١٠(أنس)، وبلا نسبة في المساعد٣/٢٩٣، وتمهيد القواعد٩/٤٦١٤.

الدُّجى: سواد الليل مع غيم، ولا ترى نجما ولا قمرا. (يُنظر: المحكم والمحيط العظم(دجو)٧/٥٣٢).

[٤] يُنظر: تكملة المعاجم٢٠٢ .

[٥] معجم الصواب اللغوي١/٨٣ .

وممَّا يقوي ذلك أننا نقف عند كلمتين إحداهما أفصح من الأخرى، ونحن بإزاء اختيار الأفصحِ والأقربِ للغة القرآن الرفيعة، بغض النظر عن صحة استخدامها، وأقلُّ ما يقال فيمن قال: (هذه إنسانة) إنه على لغة مسموعة عن العرب في زمن الاحتجاج، فلا مجال لتخطئتِه، وإنما خالف الأفصح، حتى وإن صححها الزبيدي ومن جاء بعده. والله أعلم

* * *

المبحث التَّاسع: المقصور والممدود

المقصور والممدود والمنقوص أوصاف خصصت للأسماء، لذلك لا يوصف بها غير الأسماء كـ(شَاءَ) فليس بممدود بل مهموز، والمبنيات كـ(هؤلاء) باعتبار الاصطلاح، وما وصف به من غير الأسماء هو من باب التجوز والتسامح[١].

والمقصور في الاصطلاح: الاسم الذي في أخره ألف لازمة، نحو العصا والرَّحى.
والممدود: الاسم الذي في آخره همزة قبلها ألف زائدة، كالرداء والكساء[٢].
ويُعرف المقصور والممدود بالقياس، ومنهما ما لا يعرف إلا بالسَّماع. والقياسيُّ منهما ما له نظير من الصحيح، فإنْ وُجِد النظير وإلا فبابه السَّماع؛ لأن الذي ليس له نظير من الصحيح لا يدخل تحت قاعدة صرفية، فالقياسيُّ من المقصور ما له نظير من الصحيح مُلْتَزَم فتح ما قبل آخره، ومن الممدود ما له نظير من الصحيح مُلْتَزَمٌ زيادة ألف قبل آخره[٣].

إذن فالنظير شرط لوصف المقصور والممدود بالقياسيّ؛ وذلك لأنَّ الأوزان الصرفية لا تختص بصحيح أو معتل، والمقصور والممدود من ذوات الياء والواو اللتين هما لامات، فيكون الصحيح دليلًا على حركة ما قبل الأخير، فسمي بذلك قياسيٌّ؛ لأن الفتحة قبل آخر المقصور والألف قبل همزة الممدود لم يأتيا اعتباطًا بل قياسًا على قاعدة صرفية.

---

[١] يُنظر: همع الهوامع٣٠٦ .
[٢] يُنظر: شرح ابن عقيل٢/٤٠١ وما بعدها، همع الهوامع٣٠٦ وما بعدها.
[٣] يُنظر: شرح ابن عقيل٢/٤٠٢ وما بعدها.

أ- المقصور:

قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيُّ:

١- سَبَقوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّموا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[١]

استشهد بهذا البيت ابن دريد، وأبو علي الفارسي، وابن جني، والجوهري، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، وابن عقيل، والشاطبي، والمكّودي، والأزهري، والسيوطي، والأشموني[٢].

وورد هذا البيت شاهدًا على جوازِ قلب ألفِ الاسمِ المقصورِ ياءً عند إضافته إلى ياء المتكلم، وذلك في المفرد منه على لغة، والشاهد قوله:(هَوَيَّ)، وهو كذلك عند شرّاح المفضليات قال التبريزي: أراد (هواي) ولكنه قلب على لغتهم[٣].

وأصل (هويَّ):(هَوَايَ)، وجذره: (هـ و ي) من المقصور القياسي، ونظير (هَوِيَ هَوًى) من الصحيح (أَسِفَ أَسَفًا) على وزن (فَعِلَ فَعَلًا) من باب (فَرِحَ)، وألف (هَوًى) منقلبة عن أصلها الياء؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وبعد إضافة (هوًى) إلى ياء المتكلم صار (هوَاي) على وزن (فَعَلِيَ) بإثبات الألفِ الساكنة، وفتحِ ياء المتكلم؛ لأجل انتفاء موجب القلب، وهو المشهور في الاسم المقصور عند العرب كافة، حيث يُعامل معاملة

---

[١] المفضليات٤٢١، والبيت من الكامل.

هويّ: أي ماتوا قبلي وكنت أحب أن أموت قبلهم. أعنقوا: أسرعوا، وجعلهم كأنهم هووا الذهاب، ولم يهووه، وإنما ضربه مثلًا. تخرموا: أخذوا واحدًا واحدًا. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨٥٤، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي١٦٨٨/٣).

[٢] شرح المقصور والممدود٢١، والتكملة٢٤٩، والمسائل العسكريات٨٥، وسر صناعة الإعراب٧٠٠/٢، والمحتسب٧٦/١، والصحاح٢٥٣٧/٦، والمفصل١٠٧، والمقرب٢١٧/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٤/٢، وشرح التسهيل٢٨٣/٣، وأوضح المسالك١٩٩/٣، وشرح ابن عقيل٨٥/٢، والمقاصد الشافية٢٠٧/٤، وشرح المكودي على الألفية٤٥٤/١، شرح التصريح على التوضيح١٨١/٣، وهمع الهوامع٤٣٥/٢، وشرح الألفية للأشموني٥٣٥/٢.

[٣] شرح اختيارات المفضل١٦٨٨/٣.

المثنى المرفوع من نحو: (هذان غلاماي)، وهذا المقيس عليه لا يجوز أن تقلب ألفه ياء؛ احترازًا من التباسه بالمثنى المنصوب والمجرور، فالفرق أن ألفَ المقصور حركة الإعراب فيه مقدرة، وألفَ المثنى حرف إعراب، فلا يُقدَّر الإعراب فيها، قال سيبويه:" هي حرف الإعراب وليست فيها نية إعراب وإن الياء في حال الجر والنصب في قولك مررت بالزيدين وضربت العمرين حرف إعراب أيضا ولا تقدير إعراب فيها"[١]، وكما" أن الأسماء المقصورة التي حروف إعرابها ألفات وإن كانت في حال الرفع والنصب والجر على صورة واحدة فإنه قد يلحقها من التوابع بعدها ما ينبه على مواضعها من الإعراب"[٢]، هذا في القياس على القواعد المعتمد عليها، و أما في القياس على كلام العرب فالمعوَّل في هذا الحكم –أي جواز قلب ألف المثنى وعدمه– السماع، إذ لم تنطق العرب بقلب ألف المثنى المرفوع ياءً، ولو أنهم قلبوا لسلمنا به وعللنا له، قال أبو حيان:" فإن كانت الألف للتثنية لم تقلب حالة الرفع، فأما في لغة من استعمل المثنى بالألف رفعًا ونصبًا وجرًا، فيحتاج في جواز قلبها على هذه اللغة إلى السماع"[٣].

وأما من جهة التصريف فإن إبدال الياء من الألف صالح للاستعمال؛ لأكثر من وجه:

الأول: أن الألف أبدلت من الياء، فهم يقولون: (رأيت هذان) على لغة[٤].

الثاني: أن قلب الألف ياء لم يختص بالاسم المقصور ولا بياء المتكلم، فهم يقولون في (على): (عليك) وفي (إلى): (إليك)[٥].

الثالث: أنه موضع ينكسر فيه الصحيح نحو: (هذا غلامِي) و (رأيت صاحِبِي)، ونظير الكسرة في الأسماء الصحيحة الياءُ في الأسماء المعتلة، إذن فالألف تقلب ياء تشبيها

---

[١] سر صناعة الإعراب٢/٦٩٥.

[٢] سر صناعة الإعراب٢/٧٠٣ .

[٣] ارتشاف الضرب١٨٥٠.

[٤] يُنظر: المسائل العسكريات٨٥.

[٥] يُنظر: المصدر السابق.

بالصحيح من الأسماء، فقاسوا ألف المقصور في (هواي) على الصحيح كـ(غُلامِي) فلما تعذر كسر الألف في (هواي)؛ للزومها السكون، جذبوها إلى الياء التي هي من جنس الكسرة فقالوا: (هوَيَّ)[١]، يقول ابن جني:" فتركهم إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يعتقد من خفة الألف ... أدل دليل على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفاف والاستثقال حَسْبُ وأنه أمر غيرهما. وهو اعتزامهم ألا تجيء هذه الياء إلا بعد كسرة أو ياء أو ألف لا تكون علمًا للنصب: نحو هذه عصاي وهذا مصلاي. وعلى أن بعضهم راعى هذا الموضع أيضًا فقلب هذه الألف ياء فقال: عصي ورحي، و يا بشرَيَّ هذا غلام"[٢].

الرابع: أن تركهم الألف قبل الياء في نحو (هواي) و (عصاي) كتركهم الضمة والفتحة في الصحيح من نحو: هذا غلامِي ورأيت غلامِي[٣].

ومما اختلفوا فيه اختصاص هذا القلب بقبيلة هذيل، وذلك لأكثر من دليل:

الأول أن هذا القلب لم تلتزم به هذيل وإنما كان على الجواز، ولم يكن مختصًا بالشعر بل كان مستحسنًا عندهم في الشعر والنثر وليس بواجب[٤].

الثاني: نصُّوا على أنَّ هذا القلب شهير في غير هُذَيْل، فلم تختص به وحدها، قال ابن جني: هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم، وأنشد لليشكري[٥]:

يُطَوِّف بي عِكَبٌّ في مَعَدٍّ ويطعن بالصُّمُلَّة في قَفَيَّا[٦]

---

[١] يُنظر: الخصائص١/ ١٧٤، والمحتسب١/ ٧٦، والمقتصد في شرح التكملة١/٣٩٧.

[٢] الخصائص١/١٧٦.

[٣] الخصائص١/١٧٥.

[٤] المقاصد الشافية٤/٢٠٨ و ما بعدها.

[٥] يُنظر: الخصائص١/ ١٧٧، والمحتسب١/٧٦، والمقاصد الشافية٤/٢٠٩.

[٦] البيت من الوافر، للمُنخَّل اليشكري في الأغاني٢١/٨، ولسان العرب٨٣١(حرر)، ٣٠٥٤(عكب)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق٤٠٢، والخصائص١/١٧٧، والمحتسب١/٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش٣/٣٣.

عِكَبّ: صاحب سجن النعمان بن المنذر ملك العرب. الصملّة: العصا، وقيل الحربة. (يُنظر: تاج العروس(عكب)٣/٤٣٠، (حرر)١٠/٥٧٨)

"ومن ذلك قراءة النبي ﷺ وأبي الطفيل، وعبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري، وعيسى بن عمر الثقفي: "هُدَيَّ"[١]من قوله تعالى:" ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾[٢].

والذي لا خلاف فيه هو أن هذا القلب من لغة هذيل على اعتبار أنه وصف لها، والوصف لا يُنافي نطقَ اللغات الأخرى بها.

* * *

[١] المحتسب ١/٧٦.

[٢] البقرة:٣٨ .

ب- الممدود:

قَالَ عَوْفُ بنُ الأَحْوَصِ:

١- وإِنِّي والَّذِي حَجَّتْ قُرَيْشٌ مَحَارِمَهُ وما جَمَعَتْ حِرَاءُ[١]

استشهد بهذا البيت أبو علي القالي[٢]، والشاهد قوله: (حِرَاءٌ) على أنه ممدود على وزن (فِعَالٍ).

وللممدود أدلة يعرف بها، ودليل النحاة على أنّ (حِرَاءً) ممدودًا حدُّه، وحدُّ الممدود: أنْ تقع الياءُ أو الواو طرفًا بعد ألف زائدة[٣] .

وما كان على وزن (فِعَالٍ) من الممدود يكون اسمًا وصفة، و(حِرَاءٌ) اسمٌ[٤]، وهو من الممدود القياسي؛ وذلك لوجود النظير من الصحيح، مثل:(سِلاحٍ وأسلحةٍ، وحِمار وأحمرة)[٥]، وهو - أي (فِعَالٌ) - مفردُ جمعِ التكسيرِ (أَفْعِلَةٍ)، وما كان جمعه على (أَفْعِلَةٍ) فمفرده ممدود أبدًا[٦]، قال ابن ولّاد:" أما ما كان على فِعالٍ أو فُعالٍ أو فَعال فقياسه أن يجمع على أَفْعِلَةٍ وذلك قولك غطاء وأغطية وسماء وأسمية وتقول رداء وأردية وكساء وأكسية"[٧].

و(أَحْرِيَةٌ) جمعُ (حِرَاءٍ) لم تستعمل في كلام العرب -فيما اطلعت عليه من مصادرَ- لكن هذا قياسه لو قيل ابنِ من (حِرَاءٍ) على مثال (أَفْعِلَةٍ).

---

[١] المفضليات١٧٤، والبيت من الوافر. وقد تقدم هذا البيت في مبحث التَّذكير والتأنيث.

[٢] المقصور والممدود للقالي٤٢٥ .

[٣] يُنظر: المقتضب٣/٨٤، والمقصور والممدود لابن ولاد٣، والمقتصد في شرح التكملة١/٥١٩، وشرح الملوكي في التصريف٢٧٦.

[٤] يُنظر: المقصور والممدود للقالي٣٠٢.

[٥] يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام٤/٢٩٤ .

[٦] يُنظر: الكتاب٣/٥٤٠ .

[٧] المقصور والممدود لابن ولاد١٦٠.

وفي تثنية (حِرَاءٍ) وجهان، أحدهما أجود من الآخر:

الوجه الأول: (حِرَاءَانِ) تثنيته بالألف والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًا، مع إقرار الهمزة، وهذا أجود الوجهين، والأكثر في كلام العرب.[١] قال سيبويه:" اعلم أنَّ كلَّ ممدود كان منصرفاً فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في الجر والنصب"[٢].

الوجه الثاني: (حِرَاوَانِ) تثنيته بالألف والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًا، مع إبدال الهمزة واوًا، يقول المبرد:" وقد يجوز أن تبدل الواو من الهمزة فتقول: كساوان ، ورداوان، وليس بالجيد"[٣].

وظاهر كلامهم أن هذا الحكمَ مطلق، سواءٌ ذَكَّرتَ (حِرَاءً) أم أنثته؛ لأنهم ينظرون في ذلك لأصل الهمزة، إن كانت بدلًا من أصل فالأجود إبقاء الهمزة، وإن كانت زائدة للتأنيث مثل حمراءَ، أو كانت الهمزة للإلحاق كعِلْبَاءٍ -ويجوز في علباء إبقاء الهمزة- قُلِبَت الهمزةُ واوًا[٤].

وأمَّا ما يتعلق بقصر (حِرَاءٍ) فقد أجمعوا على جواز قصر الممدود في الضرورة الشعرية[٥]، ولا يجوز ذلك في غيرها، وقد لحّن كثيرٌ من أهل اللغة المحَدِّثِينَ حينما نطقوا (حراءً) مقصورًا، وحرفوا في صيغته التصريفية، قال الخطّابي:" وممَّا يُمَدُّ وهم يقصرونَهُ قولُهُ، صلّى الله عليه وسلّمَ: (اثْبُتْ حِراءُ). سمعتُ أبا عُمَرَ يقولُ: أصحابُ الحديث يُخْطِئونَ في هذا الاسمِ، وهو ثلاثةُ أَحْرُف في ثلاثة مواضع: يفتحونَ الحاءَ، وهي مكسورةٌ، ويكسرونَ

---

[١] يُنظر: المقتضب٣/٨٧، والمقصور والممدود لابن ولاد١٥٩، وللقالي٣٠٨ .

[٢] الكتاب٣/٣٩١ .

[٣] المقتضب٣/٨٧.

[٤] يُنظر: المقتضب٣/٨٧، والمقصور والممدود لابن ولاد١٥٩، وللقالي٣٠٨ .

[٥] يُنظر: المقصور والممدود لابن ولاد١٤٥، وشرح الكافية الشافية لابن مالك٤/١٧٦٨، وشرح ابن عقيل٢/٤٠٤.

الراءَ، وهي مفتوحةٌ، ويقصرونَ الأَلِفَ، وهو ممدودٌ. قالَ: وإنّما هو حِراء"[١]. حتى إنَّ جمالَ الدين أبا المظفر يوسف بن محمد السُرَّمَريّ الحنبلي نظم أبياتًا يوضح من خلالها خطأَ المحَدِّثين في (حِرَاءٍ) نقلها عنه الصفديُّ[٢].

والحق في ذلك أن بعض الكلمات تحتمل المدَّ والقصر والمعنى واحد، وقد يغيرون في بعض تصريفها ولم يتأثر معناها، قال ابن ولاد:" مما يقصر ويمدّ ومعناه واحد. اللقاء. إذا كسرت أوله مددت فإذا ضممت أوله قصرت. وأنشد الفرّاء[٣]:

وإنّ لُقاها في المنامِ وغيرِه وإنْ لَمْ تَجُدْ بِالبَذْلِ عِنْدِيْ لَرَابِحُ"[٤]

وهذا راجع إلى استعمال العرب، ولم تُسْتَعْمَلْ (حِرَاءٌ) اسمًا للجبل إلا ممدودة، فلو كان هذا التحريف من عربي لاعتبرناه لغةً من لغات العرب، ولكن هذا التحريف من رواة الحديث الشريف ومنهم غيرُ العرب؛ فلما لم يكن التغيير من عربيّ تعين خطأ من قَصَر (حِرَاءً) أو حَرَّف في تصريفها ما لم يكن في الضرورة الشعرية.

* * *

---

(١) إصلاح غلط المحدثين٤٥، وينظر أيضًا ما ذكر في الفائق في غريب الحديث للزمخشري٢٧٢، ومشارق الأنوار للقاضي عياض١/٢٢٠.

(٢) قال جمال الدين في تحريف المحدثين لحراء:

سألــتَ عن اســم من ثـلاثة أحـرفٍ وقــد غلطوا فـــيه بأحــرفه طُـرّا
فــذاك (حراء) فاكســر الحاء وافتحـن راءه ومـد الهمز واجتنب القَـــصْرا
فهــم فتحوا المكسورَ والـــعكس ثـمّ أنّ هُم قصَروا الممدودَ واستوجبوا الهجرا
ولو لم يـــكن ذا القـولُ في جـــبَلٍ لما تصبّرَ هذا الصّبْرَ واحتـمل الـضُرّا"

(يُنظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي٥٣) .

(٣) المقصور والممدود١٠٩ وما بعدها.

(٤) البيت من الطويل، بلا نسبة في المقصور والممدود للفراء٤٩، والمقصور والممدود لابن ولاد١١٠، ولسان العرب٤٠٦٥(لقا)، وتاج العروس٣٩/٤٧٢(لقي).

قَالَ المُرَقِّشُ الأَصْغَرُ:

٢- فِي كلِّ مُمْسَى لَهَا مِقْطَرَةٌ فيها كِبَاءٌ مُعَدٌّ، وحَمِيمْ[١]

استشهد بهذا البيت أبو علي القالي، وأبو علي الفارسي[٢]، والشاهد قوله: (كِبَاءٌ) على أنه من الممدود المكسور الأول، على وزن (فِعَال)، وهو كذلك عند شراح المفضليات، قال التبريزي:" والكِباءُ: البخور، ممدود"[٣].

وهمزة (كِبَاءٍ) منقلبة عن أصل، وأصلها الواو (كِبَاوٌ) من (ك ب و)، وعلة القلب أن الواو تطرفت بعد ألف زائدة فهمزت[٤].

و(كِبَاءٌ) من الممدود القياسي، لوجهين:

الأول: وجود النظير من الصحيح، مثل:(سِلَاحٍ وأَسْلِحَةٍ، وحِمَارٍ وأَحْمِرَةٍ)[٥]، كما تقدم في الشاهد السابق.

الثاني: أنَّ (فِعَالًا) - مفردُ (أَفْعِلَةٍ)، وما كان جمعه على (أَفْعِلَةٍ) فمفرده ممدود أبدًا[٦]، وعلى هذا فجَمْع (كِبَاءٍ) (أَكْبِيَةٌ) على القياس، مع عدم نطق العرب بها -فيما اطلعت عليه من مصادر- لكن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[٧] كما قال المازني.

---

[١] المفضليات٢٤٨، والبيت من مجزوء البسيط .

المقطرة: المجمرة، والقطر هو العود يُتبخر به. حميم: ماء حار تحم به. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٥٠٥، وشرح اختيارات المفضليات للتبريزي٢/١١١٠).

[٢] المقصور والممدود٤٣٢، والتكملة٣٠٠.

[٣] شرح اختيارات المفضل٢/١١١٠ .

[٤] يُنظر: الكتاب٤/٣٨٥، شرح الملوكي في التصريف٢٧٦.

[٥] يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام٤/٢٩٤ .

[٦] يُنظر: الكتاب٣/٥٤٠ .

[٧] يُنظر: الخصائص١/٣٥٧.

وذكر أبو علي القالي أنّ الممدود الذي على وزن (فِعَالٍ) يكون اسمًا وصفة[١]، و(كِبَاءٌ) اسم لا صفة، والدليل أنهم يقولون: الكباء العود الذي يتبخر به[٢]، ولذلك فهو اسم جنس محسوس، دلَّ على الذات وحدها دون حدث.

وأمَّا تثنية (كِبَاءٍ) فحكمها متعلق بأصل الهمزة، فإن كانت الهمزة الممدودة أصلية كـ(قُراء) وجب إبقاؤها فنقول: (قُرّاءان)، وإن كانت منقلبة عن أصل فلها وجهان: قلبها واوًا وإبقاء الهمزة، ولما كانت همزة (كِباء) منقلبة عن أصل جاز في تثنيتها وجهان:

الأول: إبقاء الهمزة، فنقول:(تبخّرت بكبائين)، وهذا أجود الوجهين.

الثاني: قلب الهمزة واوًا، فنقول: (تبخرت بكباوين)، وهذا الوجه جائز إلا أن إبقاء الهمزة أفصح[٣].

* * *

[١] يُنظر: المقصور والممدود٤١٩.

[٢] يُنظر: إيضاح شواهد الإيضاح٤٨٧.

[٣] يُنظر: شرح ابن عقيل٢/٤٠٩ .

الفصل الثالث: شواهد المشترك بين الأسماء والأفعال

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوَّل: أحرف الزيادة.

المبحث الثَّانـي: الإعلال والإبدال.

المبحث الثَّالث: ما فات الصَّرفيين من شواهد الإعلال والإبدال.

المبحث الـرَّابع: الإدغام.

المبحث الأوَّل: أحرف الزِّيادة

حروف الزيادة: هي الحروف التي يجوز أن تزاد في بعض المواضع، فيقطع عليها بالزيادة، إذا قام دليل على زيادتها[١].

وحروف الزِّيادة لا تكون زائدة مطلقا، وإنَّما تكون أصلًا وزائدة، وسميت حروف الزيادة؛ لأن الزيادة لا تكون إلا منها، وما عداها من الحروف لا يُزاد فيها إلا التضعيف[٢].

والزوائد عشرة، وهي: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسِّين، والهاء، واللام ، والميم[٣]، ويجمعونها في قولهم: (هَوِيْتُ السِّمَانَا)، و(سَأَلْتُمونِيها)، و(اليَومَ تنساه)[٤].

١- زيادة الميم:

(الميم) من زوائد الأسماء، وتزاد أولًا، وذلك فيما كان على وزن (مَفعول) كـ(مَضروب)، وأوائل المصادر، كـ(أدخلته مُدْخَلًا)، واسم الفاعل واسم المفعول إذا أُخِذَا من غير الثُّلاثيِّ، نحو: (مُكرِمٍ) و(مُكرَمٍ) من (أكرم)، واسم المكان كـ(مَرْمَى)[٥].

ولا تزاد في الحشو أو في الآخر إلا بثبت، نحو (زُرْقم) و(فُسْحُم)، فالميم زائدة؛ لأنه من الأزرق وانفساح الصَّدر، وكذلك (دُلامِص) الميم زائدة؛ لأنهم يقولون: دَليص ودِلاص[٦].

---

[١] يُنظر: شرح الملوكي في التصريف١١٦.

[٢] يُنظر: الممتع في التصريف١/٢٠١،و٢٠٤،وشرح الشافية للرضي٢/٣٣١.

[٣] يُنظر: المقتضب١/١٩٤.

[٤] يُنظر: المنصف١/٩٨.

[٥] يُنظر: المقتضب١/١٩٦.

[٦] يُنظر: المقتضب١/١٩٦. والدِّلاص: الدِّرع اللينة الملساء. (يُنظر: العين(دلص)٧/٩٩).

قَالَ عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ[١]:

- ولَسْتَ لِإِنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلْأَكٍ تَنَزَّلَ من جوِّ السَّماءِ يَصُوبُ[٢]

استشهد به سيبويه، وابن السكيت، والمازني، وابن السراج، والسيرافي، والسرقسطي، وأبو العلاء المعري، والجرجاني، وابن السِّيد، والسخاوي، والرضي، وابن الناظم، وأبو حيان، والجاربردي[٣].

وورد هذا البيت شاهدًا على زيادة الميم في (مَلَك)، واتفق[٤] الصرفيون على أنه اسم ثلاثي من الصحيح المهموز، وأنه مخفف من (ملأك) أحد ملائكة السماء، وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال[٥]، عدا ابن كيسان-على ما سيأتي- ولكنهم اختلفوا في أصل اشتقاقه، والاشتقاقُ الدليلُ الأقوى لمعرفة الزيادة، ولما كان (ملَك) مما له اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر -وما كان كذلك فالأكثر عند الصرفيين ترجيح الأوضح ويجيز بعضهم الوجهين[٦]- كان اختلافهم في أصله على أربعة مذاهب:

---

[١] تقدم ذكر الخلاف في نسبته في الفصل الثاني في مبحث الجموع.

[٢] المفضليات٣٩٤، والبيت من الطويل. (وقد تقدَّم هذا البيت في مبحث الجموع).

[٣] الكتاب٤/٣٨٠، وإصلاح المنطق٧١، والمنصف٢/١٠٢، والأصول في النحو٣/٣٣٩، وشرح كتاب سيبويه لأبي سعيد٤/٣٦٢، والأفعال للسرقسطي١/٩٥، ورسالة الملائكة٦، والمقتصد في شرح التكملة٢/١٢٤٠، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي٣٥، وسفر السعادة٢/٩٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي٢/٣٤٦، وبغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب١٢١، وارتشاف الضرب٥/٢٣٨٣، وحاشية شرح الشافية للجاربردي لأبي عبد الله الشافعي١/٥٧.

[٤] نصَّ على هذا الإجماع عبد القاهر الجرجاني والجاربردي، واعترض الشافعي في حاشيته على هذا وقال فيه نظر؛ لأن بعضهم جعل ملك على فَعَل وجمعه على فعائِلة، وعن آخرَين أنه من (لوك) لأن الملك يدير الرسالة في فيه. وقد أثبتُّ الاتفاق؛ لأن هذه الآراء مردودة بما أوضحت من أدلة الزيادة.

[٥] يُنظر: المنصف٢/١٠٢، والمقتصد في شرح التكملة٢/١٢٤٠، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي٢/٣٤٦وحاشية شرح الشافية للجاربردي لأبي عبد الله الشافعي١/٥٧.

[٦] يُنظر: شرح الشافية للرضي٢/٣٤٦، وبغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب١٢١.

الأول: يمثله الكسائي: قال إن ملأكًا أصله ألك، من الألوكة وهي الرسالة، ثم حصل قلب فقدمت اللام على الهمزة فقيل: ملأك، ثم حذفت همزته بعد نقل حركتها إلى اللام فقيل مَلَك، ووجه ذلك أنهم يقولون: أَلُوكة، ومألَكة، ومألُكة واستألك فلان إلى فلان، وقول عَدِي بن زيد:

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِيْ وَانْتِظَارِيْ[1]

وعليه تكون زنة ملأك (معفلًا)، وبعد الحذف على (مَعَلٍ). ووافق الكسائيَّ ابنُ السكيت وأبو سعيد السيرافي وأبو العلاء المعري والسخاوي والجاربردي[2].

الثاني: يمثله أبو عبيدة: حمل ملأكًا على أصله دون قلب، وقال إن أصله (لأك) بمعنى أرسل، ثم حُذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام فقيل (ملَك) ووجه ذلك الشاهد لعلقمة (ولكن لملأك) حيث جاء به على الأصل، وقولهم في الجمع (ملائكة)، وقول عمرو بن شأس:

أَلِكْنِي إِلَى قَومِي السَّلام رِسَالَةً بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا ولا عُزْلَا[3]

وقول الآخر:

---

(١) البيت من الرَّمل، وهو له في ديوانه٩٣، والاشتقاق٢٦، والمنصف١٠٤/٢، وخزانة الأدب٥١٣/٨، وبلا نسبة في جمهرة اللغة٩٨٢/١، والممتع في التصريف٧٩/١.
النعمان: هو النعمان بن المنذر الذي حبس عديًّا. (يُنظر: خزانة الأدب٥١٣/٨).

(٢) يُنظر: إصلاح المنطق٧١، وشرح كتاب سيبويه٣٦٢/٤، ورسالة الملائكة٦، وسفر السعادة٩٢٧/٢، وحاشية شرح الشافية للجاربردي لأبي عبد الله الشافعي٥٨/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو له في ديوانه٧٢، والكتاب١٩٧/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك١٠٦٤/٢، وتمهيد القواعد٢٨٠٠/٦، والمقاصد النحوية١٤٥٦/٣، وبلا نسبة في المنصف١٠٣/٢، والخصائص٢٧٤/٣، وتمهيد القواعد٣٢٣٥/٧، وشرح شواهد شرح الشافية٢٨٨.
ألكني: تحمل رسالتي إليه. آية: علامة. ضعافا: جمع ضعيف. عزلا: جمع أعزل، وهو الذي لا سلاح معه. (يُنظر: المقاصد النحوية١٤٥٦/٣).

أَلِكْنِي إِلَيْها وخَيْرُ الرَّسُو لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِي الخَبَرْ[١]

وعلى ذلك يكون وزن ملأك (مَفْعَلًا)، وبعد الحذف على (مَفَلٍ)، ووافق أبا عبيدة المازنيُّ وابنُ جني والسرقسطي وعبد القاهر الجرجاني والرضي[٢].

الثالث: جواز الأمرين، صرّح بذلك بدر الدين بن مالك، وسيبويه جعلها لغة فلم يفرق بينهما فقال:" وقالوا: مأْلَكَةٌ وملْأَكَةٌ وإنما يريد رسالة"[٣]، وقال ابن دريد:" سِيبَوَيْهِ قدَّم مَأْلَكَةً عَلَى ملأَكة ... فَلَمْ يَكُنْ سِيبَوَيْهِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ مِنَ التقدُّم وَالْفَضْلِ لِيَبْدَأَ بِالْفَرْعِ عَلَى الأَصل"[٤].

الرابع: يمثله ابن كيسان: قال إن ملأكًا أصله من المِلك، وأن الميم أصل فيه والهمزة زائدة ويكون وزنه (فَعْأَلًا)، وبعد التخفيف على (فَعَلٍ) ووجهه أنهم جمعوه على أملاك وملوك، وقال عبد القاهر الجرجاني:" ولم يرد به التنزيل، ولا وُجد في كلام وشعر يعرف"[٥].

وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول أبي عبيدة؛ لأنه الاشتقاق الأظهر والأقرب إذا قلنا بزيادة الميم، ولسلامته من الإعلال بالقلب، وقال ابن جني لورود الفعل في الشعر من (لأك) ولم يرد في(ألك)- كما تقدم- فقالوا (أَلِكني) وأصله (ألئِكني) نقلت كسرة الهمزة

---

[١] البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين للسكري١١٣، ولسان العرب (رسل)١٦٤٥، وبلا نسبة في الخصائص٢٧٤/٣، والمنصف١٠٣/٢، والمحكم والمحيط الأعظم٤٤٩/٣.
ألكني: أبلغ عني. خير الرَّسول: أي خير الرُّسل، والرسول في موضع الجمع. نواحي الخبر: أي حروف الكلام وجوانبه وما أشكل منه. (يُنظر: شرح أشعار الهذليين للسكري١١٣)

[٢] يُنظر: المنصف١٠٢/٢، و الأفعال٩٥/١، والمقتصد في شرح التكملة١٢٤٠/٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي٣٤٦/٢.

[٣] الكتاب٣٨٠/٤ .

[٤] المحكم والمحيط الأعظم٩٠/٧.

[٥] المقتصد في شرح التكملة١٢٥٢/٢ .

إلى اللام ثم حذفت[١]، وقال الجرجاني:" ولم يستعمل أحد أَلِكْنِي بوزن أعلكني الذي هو نظم أَلوكة"[٢] وحُكي عن ابن الأنباري "من أن التقدير (أَأْلِكْنِي) ثم حذفت إحدى الهمزتين"[٣] ورده الجرجاني؛ لأن القياس إذا اجتمعت همزتان تخفف الثانية بإبدالها ألفًا[٤].

ومما يقوي رأيَ أبي عبيدة أيضًا قولُ ابن جني:" متى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها لم يجز العدول عن ذلك بها، وإن دعت ضرورة إلى القول بقلبها كان ذلك مضطرًا إليه لا مختارًا"[٥] والضرورة التي قال عنها ابن جني في (ملك) لم تحصل؛ لثبوت معنى الرسالة في(لأك) وهو الأهم، إذ توقف الجزم عند الرضي وبدر الدين بن مالك والجاربردي على أن أصل ملأك (لأك)؛ لعدم ثبوت لأك بمعنى أرسل، وقد فصّل الجرجاني في هذا، وقال إنّ (لأك) هو الأولى بأن يكون الأصل؛ لأن اسم الذات العاقل مقدم في الرتبة على اسم المعنى، والضرورة تقتضي بأنّ ملأكًا مقدم على أَلوكة لأجل أن الخطاب من الله سبحانه مع الملائكة، ولا شبهة في أن الاسم يجب أن يوضع لهم، ثم لما يقع معهم من الخطاب والرسالة كما الواجب أن يوضع الاسم للرجل والمرأة، ثم لفعل يحدث منهما[٦] وعلى هذا الحكم فإن الجذر (ل أ ك) هو الأصل، وأن (أ ل ك) فرع عنه؛ لأنه الأسبق في الوضع.

ورأي أهل اللغة المعاصرين ترجيح الجذر (لأك) على (ألك) وذلك بالدراسات الحديثة عن طريق الموازنات السامية، منهم الدكتور إبراهيم أنيس، وكذلك الدكتور عبدالرزاق الصاعدي، ويقول إبراهيم أنيس: لما بحثنا عن مادة (ألك) لم نجد لها نظيرًا في نصوص اللغات السامية بينما (لأك) نظيره موجود في بعض اللغات، وورد فعله الثلاثي (ل أ ك) في

---

[١] يُنظر: المنصف٢/١٠٤.

[٢] المقتصد في شرح التكملة٢/١٢٤٣.

[٣] المقتصد في شرح التكملة٢/١٢٤٢.

[٤] المصدر السابق.

[٥] الخصائص٢/٨٢.

[٦] يُنظر: المقتصد في شرح التكملة٢/١٢٤٤-١٢٤٥.

اللغة الحبشية بمعنى: أرسلَ رسالةً أو رسولًا، ويشير معجم (جزينيوس) (GESENIUS) لكلمات العهد القديم للعبريَّة، ومعجم (جاسترو) (JESTROW) لكلمات التَّلْمود أنَّ ... العبريَّة الَّتي معناها رسول مادَّتها (ل أك) لا غير. وصورة هذه الكلمة – بما يقرب من معناها العربيّ في السُّريانيَّة والعبريَّة والحبشيَّةِ (مَلأَك) بينما لا نظير لمادَّةِ (ألك) في تلك اللغات[١]. ويقول عبد الرزاق الصاعدي: إن المنهج المقارن مقياس يساعد للوصول إلى أصل الكلمات التي يتوارد عليها أكثر من أصل؛ بدليل وجود النظير في بعض اللغات، وورود فعله الثلاثي (لأك) في اللُّغة الحبشيَّة بمعنى: أرسلَ رسالةً أو رسولاً [٢].

وما ذكره ابن الحاجب من أن (ملك) أبعد ما يكون أن يؤخذ من لأك؛ لعلة كون معنى ملك رسول[٣] لا (مَرسَل)[٤] غير مسلم به كما قال بدر الدين بن مالك؛ لأنه ثبت أن لأك بمعنى أرسل – بما تقدم – ولذلك يجوز أن نأتي بالمصدر (مَفْعَل) في موضع اسم المفعول (مُرسَل) كما يجوز أن نأتي به في موضع اسم الفاعل (مُرسِل)[٥] وهذا قياسًا على أن ملكًا إذا أخذ من (ألك) نأتي بالمصدر بمعنى المفعول، وهذا كثير[٦].

وأمَّا رأي ابن كيسان فبعيد؛ لأسباب أعدها:

---

[١] يُنظر: ملك، ملاك، ملائك، ملائكة لإبراهيم أنيس ص:١١مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة– مصر، ج/٣١، ١٩٧٣م.

[٢] يُنظر: بحث تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي١/٢٧٤، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

[٣] رسول على وزن (فعول) بمعنى مفعول، كما يقولون ناقة أمون أي مأمونة وركوب أي مركوبة، وقد تكون (فعول) بمعنى (فاعل) رجل صبور وامرأة صبور أي صابرة ولا يقال: صبورة بالتاء فرقًا بينها وبين اسم المفعول، وهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى فاعل. (يُنظر: شرح ابن عقيل٢/٣٩٤)

[٤] مصدر بمعنى المفعول.

[٥] يُنظر: بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب١٢٣.

[٦] استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كثير كما استعمل الخلق بمعنى المخلوق يقول الله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦۚ﴾[لقمان:١١] يُنظر: شرح الشافية للرضي٢/٣٤٧.

أولًا: قال بزيادة الهمزة، وهذا يحتاج إلى اشتقاق، مثل ما قالوا في (شَمْأَلٍ) على (فَعْأَلٍ)؛ لورود الاشتقاق (شَمَلَ)، والهمزة إذا وقعت وسطًا يُقضى عليها بالأصالة مالم يقم دليل على زيادتها، كالاشتقاق والتصريف، وزيادة الهمزة وسطًا مقصور على السماع في ألفاظ معدودة، كشمأل وجرائض والنِّئدُلان، فلما كانت الزيادة للهمزة قليل في الوسط حكم على مالم يعرف أصله وفيه الهمزة بأصالتها[١] .

ثانيًا: أن الميم تزاد لإفادة معنى، والميم في (ملك) تفيد معنى المرسَل بإقامة المصدر مقامه كما تقدم، ويقول ابن عصفور:" وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوعًا بأصالتها قُضي عليها بالزيادة... ولم يجئ أصلية -(وبعدها ثلاثة أحرف أصلية)- إلا في (مُغْرود) و (مُغفور) و(مَراجِل)"[٢] .

ثالثًا: أن الميم إذا صحبت ثلاثة أصول يقضى بزيادتها وهذا مطرد فيها وأكثر من أن يعد[٣].

رابعًا: أن وزن (مفعَل) أكثر في اللغة من (فعأل) النادر، وعلى هذا اللغة تحمل على الكثير، لا القليل النادر، وهو الأولى[٤].

خامسًا: قد يقال: إن الميم في ملك أصلية لوجود أملاك ومالك وملوك، وخرَّج هذا الأستاذ عبدالقادر المغربي بقوله: سمعناهم يجمعون الملَك (المفتوح اللام) على أملاك ويخرج بالشذوذ، وأرى أن يحمل على قاعدة توهم الزيادة، فهم توهموا أن الهمزة في ملأك زائدة ثم خففت فقالوا ملَك على فَعَل توهمًا، وبناءً عليه جمعه أملاك على أفعال[٥] .

* * *

---

[١] يُنظر: الممتع في التصريف٢/ ٢٢٧ وما بعدها.

[٢] الممتع في التصريف١/ ٢٤٧.

[٣] يُنظر: شرح الملوكي١٥٠، شرح المفصل٩/١٥١.

[٤] يُنظر: حاشية شرح الشافية للجاربردي لأبي عبد الله الشافعي١/٥٧.

[٥] يُنظر: بحث توهم الحرف الأصلي زائدًا لعبدالقادر المغربي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة-مصر، ص٦٣،ج/٩، ١٩٥٧م.

٢- زيادة الهاء:

تطّرد زيادة الهاء في الوقف لبيان الحركة كـ(لمه) و(فيمَه)، وبعد ألف النُّدبة لخفائها، نحو: (واصاحباه) و(ياحسرتاه)، وتزاد في غير هذين الموضعين لكنه قليل جدًّا، وذلك نحو: (هِجْرَع) و(أَهْرَاق)[١].

قَالَ السَّفَّاحُ بنُ بُكَيْرٍ اليربوعيُّ[٢]:

- قَوَّالِ مَعْرُوفٍ وفَعَّالِهُ عَقَّارَ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّبا عْ[٣]

استشهد به المبرد، وابن جني، ومجد الدين ابن الأثير، وابن يعيش، وابن عصفور، و الرضي، والمالقي[٤].

وورد البيت شاهدًا في باب زيادة الهاء، والشاهد قوله:(أُمَّهات) على خلاف الأكثر في الاستعمال حيث جاءت (أمهات) في بيت الشاهد لغير العاقل وهو جائز، ولكن الأغلب أن (الأمهات) للآدميين و(الأمَّات) للبهائم، ثم اختلفوا في هاء (أمهة) فبعضهم جعل الهاء زائدةً، وبعضهم جعلها أصليةً ، ولكل من الرأيين ما يقويه من الرواية، وسيأتي تفصيل خلافهم، وأدلتهم في ذلك.

---

[١] يُنظر: المقتضب١/١٩٨، والممتع في التصريف١/٢١٧.

[٢] خلاف في نسبة البيت، قال أبو محمد ابن الأنباري عند شرح المفضلية:" قال السفاح بن بكير بن معدان اليربوعي يرثى فيها يحيى بن شداد بن ثعلبة بن بشر أحد بني ثعلبة بن يربوع. وقال أبو عبيدة: هي لرجل من بنى قريع يرثى يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير وكان وفي له حتى قتل معه"(شرح المفضليات لابن الأنباري٦٣٠).

[٣] المفضليات ٣٢٢، والبيت من السّريع.

قوال معروف وفعاله: أنه لا يقول إلا فعَل ولا يعِد إلا وفَّى. مَثْنى: واحدة بعد أخرى. الرِّباع: جمع الرُّبَع، وهو ما نُتِج في أوَّل النتاج، وهو أحمدها، وخصَّ أمها؛ لأنها أصبر الإبل. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٦٣١).

[٤] المقتضب٣/١٧٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٦٥، البديع في علم العربية٢/٦٦٠، شرح الملوكي٢٠٢ وشرح المفصل١٠/٤، والممتع في التصريف١/٢١٨، وشرح الشافية للرضي٢/٣٨٣، ورصف المباني٤٠٢.

وقبل ذكر خلافهم يجدر بيان أن الهاء حرف من حروف الزيادة بالاتفاق، ولم يخالف الجماعةَ في ذلك أحدٌ من العلماء كما زعم ابن جني[١] وابن يعيش[٢] وابن عصفور[٣] وابن الحاجب[٤] أن المبرد أخرج الهاء من حروف الزيادة وليس كذلك؛ فقد نص المبرد في المقتضب على أن الهاء أحد حروف الزيادة وذلك في باب معرفة الزوائد حيث قال:" وَهِي عشرَة أَحرف الأَلف والياءُ وَالْوَاو والهمزة والتاءُ وَالنُّون وَالسِّين والهاءُ وَاللَّام وَالْمِيم"[٥] وقال أيضًا في باب المحذوف والمزيد فيه:" فَأَما (أُمَّهَات) فالهاء زَائِدَة؛ لِأَنَّهَا من حُرُوف الزَّوَائِد"[٦] وما بعد هذين النصين شك في إثبات الهاء حرفًا من حروف الزيادة عند المبرِّد.

ومما حمل ابنَ جني وغيرَه على اتهام المبرد هذا الاتهام قولُه:" فَأَما (أُمَّهَات) فالهاء زَائِدَة؛ لِأَنَّهَا من حُرُوف الزَّوَائِد تزاد لبَيَان الْحَرَكَة في غير هَذَا الْموضع فزيدت"[٧] فهو خرَّج زيادة الهاء في (أمهات) حملًا على موضعي زيادتها القياسيين المطردين[٨] عنده وعندهم أيضا، والفارق بين المبرد والصرفيين هو أنهم خرّجوا هاء (أمهات) على الزيادة في غير

---

[١] يُنظر: سر صناعة الإعراب٢/٥٦٣.

[٢] يُنظر: شرح الملوكي٢٠١.

[٣] يُنظر: الممتع في التصريف١/٢١٧.

[٤] يُنظر: الشافية٧٧ .

[٥] المقتضب١/١٩٤.

[٦] المقتضب٣/١٦٩.

[٧] المصدر السابق.

[٨] الأول: لبيان الحركة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ﴾[القارعة:١٠] تزاد الهاء في الوقف بعد المتحرك حركة بناءٍ كما في حركة الياء من (هيَ)، وأما في حالة الوصل تحذف (ما هيَ نَار حامية) لأنها زيدت لبيان حركة المبني في الوقف وزالت العلة في الوصل. (يُنظر: شرح المفصل٩/٤٥ وما بعدها).

والثاني: بعد ألف المد في الندبة والنداء؛ حتى لا يزيل الوقف ما فيها من المد، نحو: يا غلاماه وا زيداه. (يُنظر: شرح المفصل٩/٤٦).

اطراد، وأثبتوا زيادتها في أربع كلمات أخرى[١] ولم يثبتْها المبرِّد، فلما كانت زيادة الهاء في أكثر من موضع عندهم قالوا إنها زائدة في تلك الكلمات على السماع ولا يقاس عليها.

وأما آراء العلماء في هاء (أمهات) فهي بين الأصالة والزيادة على النحو الآتي:

الرأي الأول: القول بزيادتها: وذهب هذا المذهب ممن استشهد ببيت الشاهد المبرد وابن جني وابن الأثير وابن يعيش وابن عصفور، والرضي والمالقي، وزنة أمهات (فُعلهات) واحدها (أُمٌّ) على (فُعْلٌ) ودليل زيادتها الاشتقاق، يقولون في المصدر: (أم بينة الأمومة)، وفي تصغير الأم: أُمَيْمَة[٢]، وفي الجمع من معناه (أمات). قال الرَّاعي النميري:

كانَتْ نجائِبُ مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ أُمّاتُهنّ، وطَرْقُهُنّ فَحِيلا[٣]

الرأي الثاني: القول بجواز اعتبارها أصلًا: وذهب إلى هذا ابن السراج وابن الحاجب، وزنة (أمهات) على هذا القول (فُعَّلات) ووزن (أُمَّهَة) (فُعَّلَةٌ) وهو بمنزلة تُرَّهةٍ وأُبَّهَة ثم حذفت الهاء والتاء فصار وزن (أمٍّ) فُعًّا، والأمومة على (فعوعة)، وأصله أمومهةٌ على (فُعوعلةٍ) [٤]، ويقوي هذا القولَ من الرواية ما ذكره الخليل من قولهم :(تأمهت أُمًّا) وقول الشاعر:

---

[١] قال ابن عصفور في الممتع١/٢١٧:" والصحيح أنها تُزاد ... إلَّا أنَّ ذلك قليلٌ جدًّا. فالذي زِيدت فيه من غير ذلك: أُمَّهَةٌ وهِجْرَعٌ وهِرَكولةٌ وهِبْلَعٌ وأَهْراقَ وأَهْراحَ الماشِيةَ".

[٢] يُنظر: شرح الفصيح للمرزوقي١٢٣.

[٣] البيت من الكامل، وهو له في ديوانه٢١٧، والإبل٩٤، ومقاييس اللغة(فحل)٤/٤٧٩، ولسان العرب(طرق)٢٦٦٢، وشرح شواهد شرح الشافية٣٠٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة(فحل)١/٥٥٥.
الطرق: الفحل. فحيلا: النجيب الكريم. (يُنظر: جمهرة اللغة(فحل)١/٥٥٥).

[٤] يُنظر: سر صناعة الإعراب٢/٥٦٤، و شرح الشافية للرضي٢/٣٨٢ ، وحاشية شرح الشافية للجاربردي لأبي عبد الله الشافعي١/١٢٧.

... ... **أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي**[١]

والصواب من القول في ذلك ما قاله الجماعة؛ لأن (أمهات) المزيدة بالهاء بمعنى (أمات) المجردة، والزيادة فيها للفرق بين الآدميين والبهائم، فلو أفادت معنى غير معنى الأمومة لعددتها أصلًا.

وكما أن اللغة قامت على النقل المسموع، وكلّما صحّت الرواية وثبتت قوي الترجيح، وأدلة الزيادة في هذه المسألة أقوى؛ يقول ابن يعيش: و قولهم (أم بينة الأمومة) ثبت حكاها ثعلب وهو ثقة، و(تَأَمَّهْتُ أُمًّا) أقلُّ منه وهو من مسترذل كتاب العين، حكاها الخليل فقط، وكتاب العين فيه من الاضطراب والتصريف الفاسد مالا يدفع[٢].

وأما ما احتج به ابن السراج على أصالة هاء (أمهة) فليس بحجة؛ لما نقله المرزوقي في شرح الفصيح عن هذا البيت بقوله:" كثير من الناس لم يعدوا هذا ثبتًا وقد حكى الأصمعي قال: سألت أبا عمرو عن قول الشاعر:

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي[٣]

فقال: هذا مصنوع، وليس بحجّة"[٤].

وأما من جهة القياس فمردود أيضًا؛ -أعني أصالة الهاء- لأكثر من وجه:

---

[١] البيت من الرجز المشطور، لقصي بن كلاب في التذييل والتكميل٢/٤٦، وتمهيد القواعد١/٣٩٥، والمقاصد النحوية للعيني٤/٢٠٨٥، وبلا نسبة في الصحاح(أمم)٥/١٨٦٣، والمفصَّل٣٥٩، وشرح الملوكي في التصريف٢٠٣، والممتع في التصريف١/٢١٧، وشرح الشافية للرضي٢/٣٨٢، وشرح شواهد شرح الشَّافية٣٠١.

خِندف: أم مدركة زوجة إلياس، واسمها ليلى بنت حلوان بن عمران بن الحارث، والخندف: هو مشي فيه سرعة مع تقارب الخطا. (يُنظر: المقاصد النحوية للعيني٤/٢٠٨٥).

[٢] يُنظر: شرح الملوكي في التصريف٢٠٣ وما بعدها.

[٣] تقدَّم تخريجه.

[٤] شرح الفصيح للمرزوقي١٢٣.

الأول: لو قلنا بأصالة الهاء في (أمهة) يلزمنا القول بحذف لام الكلمة ويعوض عنها بتاء التأنيث، ويقول الرضي:" ولا يتمشى مثل هذا العذر في لفظ الأمومة إذ هو فعولة بلا خلاف ولا يجوز أن يكون فعوعة بحذف الهاء التى هي لام والأصل أمومهة إذ فعوعلة غير موجود"[١].

والثاني: "إن اعتقاد الزيادة في (أمهات) أولى من اعتقاد الحذف في (أمات) لأن الزيادة في الكلام أضعاف ما حذف منه والعمل على الأكثر"[٢].

والثالث: إن من جعل (أمًّا) و (أمهة) أصلين حملهما على مثال (سَبْطٍ وسِبَطْرٍ) و (دَمْثٍ ودِمَثْرٍ)، وأنه من تداخل الأصول الثلاثية والرباعية، وهذا القياس ضعيف جدًا؛ لأن هذه الأمثلة من الشاذ النادر[٣] والمسألة المختلف فيها كهاء (أمهات) لا تحمل على الشاذ. وكما أن الهاء ثبتت زيادتُها على غير اطراد—كما تقدم- بخلاف الراء فإنها أصلية ولم تثبت زيادتها؛ يقول ابن جني:" ألا ترى أن أحدًا لا يدعي زيادة الراء"[٤] فاضطررنا إلى الحكم بأصالتها في هذه الأمثلة[٥].

والرابع: من جعل هاء (أمهة) أصلًا جعله بمنزلة (أبهة) و(قُبَّرة) و(تُرَّهة) وليس كذلك وإن وافق الظاهر؛ وذلك أنَّ أمًّا وأمهة يؤديان المعنى نفسه، بخلاف (أبهة)[٦]و(قُبَّرَة)[٧]و(تُرَّهة)[٨][٩].

* * *

---

[١] شرح الشافية للرضي٢/٣٨٤.

[٢] شرح الملوكي في التصريف٢٠٤.

[٣] أعني: سبط وسبطر ودمث ودمثر.

[٤] الخصائص٢/٤٩.

[٥] يُنظر: شرح الشافية للرضي٢/٣٨٢-٣٨٤.

[٦] الأُبَّهَة: العظمة. (يُنظر: العين(بوه)٤/٩٨).

[٧] القُبَّرَة: طائر. (يُنظر: الصحاح مادة(قبر)٢/٧٨٤).

[٨] التُرَّهة: واحدة التُّرَّهات، وهي الباطل. (يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم(تره)٤/٢٧٨).

[٩] يُنظر: حاشية الصبان٣٧٨.

٣- زيادة الياء:

الياء إذا صحبت ثلاثة أصول يقضى بزيادتها، عرف اشتقاقها أو لم يُعرف، على طريق القياس، وتزاد أولا كـ(يَرمَع)، وثانية كـ(بيطر)، وثالثة كـ(سعيد)، ورابعة كـ(قنديل)، وتزاد للنسب مضعَّفة نحو قولِنا: (تميميٌّ)، وتزاد للإضافة كـ(هذا غُلامي)[١].

قَالَ عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ:

- يَهْدِي بها أَكْلَفُ الخَدَّيْنِ مُخْتَبِرٌ مِنَ الجِمَالِ كَثيرُ اللَّحْم عَيْثُومُ[٢]

استشهد به سيبويه على أن الياء تزاد ثانية في غير الأفعال، وتكون الكلمة على (فَيْعُولٍ)، وذلك في الأسماء كـخَيْشُوم وحيزوم، وفي الصفات كـدَيْمُوم وعَيْثُوم[٣]، والشاهد في هذا قوله: (عَيْثُوم).

والثابت زيادة الياء في (عيثوم) عند عموم الصرفيين؛ قال المازني:" وأما الياء فإذا وجدتها ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة"[٤] وقالوا أيضا: الياء إذا صحبت ثلاثة أصول يقضى بزيادتها على طريق القياس، بغض النظر عن أصل اشتقاقه؛ لأن مجهول الاشتقاق يحمل على ما عرف اشتقاقه[٥]، ولعل هذا الضابط مما جعل بعض الصرفيين لم ينصوا على وزن

---

[١] يُنظر: المقتضب١/١٩٥، والمنصف١/١١٢، وشرح المفصل لابن يعيش٩/١٤٨، وشرح الملوكي في التصريف١٢٢، والممتع في التصريف١/٢٨٧.

[٢] المفضليات٤٠٤، والبيت من البسيط.

يهدي بها: يكون هاديها تتبعه. أكلف الخدَّين: فحلها. والكلفة الحمرة التي فيها سواد. مختبر: كثير اللحم والوبر. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨٢٢).

[٣] يُنظر: الكتاب٤/٢٦٦-٢٦٧.

[٤] المنصف١/١١١.

[٥] يُنظر: المنصف١/١١٢، وشرح المفصل لابن يعيش٩/١٤٨، وشرح الملوكي في التصريف١٢٢، والممتع في التصريف١/٢٨٧.

(فيعول) في مصنفاتهم في حديثهم عن مواضع زيادة الياء[١]؛ لأنهم بهذا الضابط ليسوا بحاجة إلى حصر أوزان زيادتها.

وكذلك الحال عند أهل اللغة فقد نصوا على أن (عيثوم) أصله (عَثَم)، ومن ذلك قول ابن فارس:" (عَثَمَ) الْعَيْنُ وَالثَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى غِلَظٍ وَنُتُوٍّ فِي الشَّيْءِ."[٢]

والمختلف فيه كون العيثومِ اسمًا أو صفة، فجعله البصريون سيبويه وابن السراج وأبو بكر الزُّبيدي وابن عصفور وأبو حيان مثالًا على صفة (فَيْعُولٍ)[٣]، ويقول السيرافي:" العيثوم " الشديد العظيم من الجِمال ... وقال بعضهم: العيثوم الأنثى من الأفيال، وعلى هذا المذهب يكون اسمًا، وجاء به سيبويه، وصفًا."[٤]

واعتمد البصريون على قول أبي عبيدة:" العيثوم من صفة الخفّ ، أي هو غليظ جافٍ"[٥] وقول الأصمعي:" يقال ناقة عيثوم إذا كانت كثيرة اللحم والوبر، وجمل عيثوم. وقال الأخطل:

وَمُلَحَّبٍ خَضِلِ الثِّيَابِ كَأَنَّمَا وَطِئَتْ عَلَيْهِ بِخُفِّهَا العَيْثُوْمُ[٦]

وقال علقمة بن عبدة:..."[٧]

---

[١] كابن جني في المنصف، والجرجاني في المقتصد، وابن الحاجب في الشافية، والرضي في شرح الشافية، وابن يعيش في شرح المفصل والتصريف الملوكي، وغيرهم من الصرفيين.

[٢] مقاييس اللغة٤/٢٢٩.

[٣] يُنظر: الكتاب٤/٢٦٧، والأصول في النحو٣/٢٠٣-٢٠٤، والممتع في التصريف١/٩٧، ارتشاف الضرب١/٨٨.

[٤] شرح كتاب سيبويه للسيرافي٥/١٥٦.

[٥] الاشتقاق٥٠ .

[٦] البيت من الكامل، وهو له في ديوانه٣١٠، والإبل١٠٤، وجمهرة اللغة(عثم)١/٤٢٧، والمحكم والمحيط الأعظم٢/٩٩. وهو له في الصحاح مع اختلاف في الرواية مادة (ع ث م)٥/١٩٨٠ .

مُلحَّب: مُجَرَّح. خضل: الندي الذي بُلِّل بالدماء. (يُنظر: جمهرة اللغة(عثم)١/٤٢٧، والمحكم والمحيط الأعظم(عثم)٢/٩٩).

[٧] كتاب الإبل١٠٤

ومن قال هو اسم اعتمد على قول البغداديين، يقول الغنوي: العيثوم: الأنثى من الفيلة. وأنشد للأخطل:

تَرَكُوا أُسَامَةَ فِيْ اللِّقَاءِ كَأَنَّمَا وَطِئَتْ عَلَيْهِ بِخُفِّهَا العَيْثُوْمُ"[١]

ويقول أبو عبيد: العيثوم الضبع.[٢] ويَروي" ثَعْلَب عَن ابْن الْأَعرَابِي قَالَ: العَيْثُوم: الْأُنْثَى من الفِيلة"[٣].

والصواب من القول في ذلك عندي أن العيثوم مُختلَف فيه، ونص على خلافهم في كتب اللغة، ولا نحكم بأصل وضعه، لأنه ورد في عصر الاحتجاج في بيتين مرة صفة وأخرى اسمًا، ومما يبدوا أن سيبويه لما قال: إن (العيثوم) تكون صفة، هذا لغلبة الاشتقاق في لفظ عيثوم، ومعنى العظمة، ولم نجد من ينكر أن العيثوم العظيم.

وأما كون العيثوم اسمًا لأنثى الفيل فقد نص أبو جعفر النحاس على اختلافهم في اسم أنثى الفيل فقيل الذكر فيل، والأنثى زندبيل وقيل العيثوم[٤]، فهذا الخلاف يدل على أن مسمى الفيل بهذا مستحدث لها، ونقل إلى العلمية لاتصاف الفيلة بالعظمة، ولا يمكن لنا أن نحكم بأنه منقول وأن أصل وضعه الصفة؛ لأن من أهل اللغة الثقات –كابن الأعرابي، وأبي عبيد– من نص على أن العيثوم اسم لا صفة، فلعلهم سمعوا من كلام العرب ما يوحي بأن العيثوم اسم للفيل غير بيت الأخطل، وإلا بيت علقمة الفحل الذي استشهد به البصريون سابق بيت الأخطل في سبعين سنة تقريبًا، و قال ابن سيده في:" وقِيلَ: جاءَ الأَخْطَلُ بحَرْفَيْنِ لم يَجِئْ بهما غَيْرُه وهُما: التِّينانُ: الذِّئْبُ والعَيْثُومُ: أُنْثَى الفِيلَةَ."[٥] وأنَّ لنا أن نحكم بأن الأخطل هو أول من نطق بعيثوم اسمًا للفيل .

---

[١] هذه رواية الصحاح مادة (ع ث م)٥/١٩٨٠، وقد تقدم تخريجه.

[٢] الصحاح مادة (ع ث م)٥/١٩٨٠ .

[٣] تهذيب اللغة مادة (ع ث م)٢/٣٣٥.

[٤] عمدة الكُتّاب للنحاس٤٤٤.

[٥] المحكم والمحيط الأعظم٩/٥٢٢ .

وعلى ما تقدم لا اعتراض على سيبويه ومن تبعه على تمثيله بالعيثوم صفة لفيعول؛ لأنه في بيت علقمة صفة بلا شك، ولم يحصر العيثوم على الصفة، حيث قال: إن (العيثوم) يكون صفة كقول علقمة، وكما أن من قال: هو اسم لا يغلّط؛ لأنه روي عن جماعة من أهل اللغة يثبتون العيثوم اسمًا لأنثى الفيل. **هذا ما تبين والله أعلم بالصواب**

* * *

المبحث الثَّاني: الإعلال والإبدال

الإبدال: هو "أن تُقيم حرفًا مقام حرفٍ في موضعه"[١].

وأمَّا الإعلال فهو تغيير حرف العلة -أي: الألف والواو والياء- بالحذف أو القلب أو التسكين ويُسمونه النَّقل[٢].

والحذف والقلب والنقل يكون في أحرف العلة، وهي أصول أو زوائد، والألف لا تكون أصلًا بل منقلبة عن واو أو ياء[٣].

أولًا: الإعلال:

١- الإعلال بالحذف:

قَالَ عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ:

١- حتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وهَيَّجَهُ يَوْمُ رَذَاذٍ عليهِ الرِّيحُ مَغْيُومُ[٤]

استشهد بهذا البيت أبو عثمان المازني، والمبرد، وابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وابن يعيش، وابن عصفور، وبدر الدين بن مالك، وابن أبي الفتح البعْلي، والمرادي، وناظر الجيش، والشاطبي، والمكّودي، والأشموني[٥].

---

[١] شرح الملوكي في التَّصريف٢١٣.

[٢] يُنظر: شرح الشّافية للرضيّ٣/٦٦.

[٣] يُنظر: الممتع في التصريف٢/٤٢٥.

[٤] المفضليات٣٩٩، والبيت من البسيط.

يقول: كان الظليم يرعى الخطبان والتنُّوم ثمَّ تذكر بيضه وهيَّجه الرذاذ وهو المطر الخفيف، ووصف اليوم بأن فيه الرذاذ والريح وفيه الغيم أيضا. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨٠٢).

[٥] المقتضب١/٢٣٩، والمنصف١/٢٨٦، والخصائص١/٢٦١، والمقتصد في شرح التكملة٢/ ١٤١٣، والعُمُد في التصريف١٣٨، والمفصل في علم العربية٣٧٨، وشرح الملوكي٣٥٤، والممتع في التصريف٢/٤٦٠، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك٦١٣، وشرح خلاصة ابن مالك للبعلي١٨٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح

وورد شاهدًا على إتمام اسم المفعول الثلاثي، فيما كان من الأجوف اليائي عند بني تميم، والشاهد قوله: (مَغْيُومُ).

وللعلماء في هذه المسألة اتفاق واختلاف، فالاتفاق هو أن قول الشاعر (مغيوم) جاء على الأصل دون إعلالٍ بالحذف وهو مخالف للقياس؛ إذ القياس عندهم (مَغِيم)، والقاعدة في كل اسمِ مفعولٍ ثلاثي معتلّ العين بالياء أو الواو الإعلالُ بالنقل والحذف، فيقولون في اسم المفعول من (غام) (مَغِيم) حيث نقلت حركة العين إلى الفاء ((مَغْيُوْم)) فالتقى ساكنان فحذف أحدهما، واو مفعول عند سيبويه، وعين الكلمة عند الأخفش وهذا مؤثر على وزنه صرفيًّا فصار (مَفِعْل) على رأي سيبويه و(مَفِيل) عند الأخفش[١].

والاختلاف في كون إتمام اسم المفعول اليائي ضرورة يضطر إليها الشاعر كما زعم المبرد[٢]، أم لغة لقوم كما ذهب إليه سيبويه والمازني وابن جني والجرجاني وغيرهم[٣].

ونصّ المازني على أنها لغة بني تميم رواية عن الأصمعي، وهذه اللغة خاصة عندهم باسم المفعول الأجوف اليائي العين[٤].

وأما الواوي فأجازه المبرّد عند الضرورة أيضًا حيث قال:" فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها ... هذا قول البصريين أجمعين، ولست أراه ممتنعًا عند الضرورة"[٥]، ومنعه الجمهور؛

ألفية ابن مالك٣/١٦١٢، وتمهيد القواعد١٠/٥١٧٨، والمقاصد الشافية٩/٣٤٨، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك٢/٩٥٩، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك٤/٥٤١.

[١] وعلى رأي الأخفش يجتمع في الأجوف اليائي من اسم المفعول أربعة إعلالات نقل الحركة (مغُيْوم) ثم حذف الياء بعد التقاء الساكنين (مغُوم) ثم تقلب الضمة كسرة وواو مفعول ياءً حتى لا يلتبس الأجوف اليائي بالواوي فيصير (مَغِيم). ولكل من الرأيين ما يرجحه من الأدلة والقياس.

[٢] يُنظر: المقتضب١/٢٣٩.

[٣] وذهب مذهبهم ممن استشهد بهذا البيت ابن يعيش وابن عصفور وبدر الدين بن مالك وابن أبي الفتح البعلي والمرادي وناظر الجيش والمكّودي والأشموني.

[٤] يُنظر: المنصف١/٢٨٣.

[٥] المقتضب١/٢٤٠.

لشذوذه قياسًا واستعمالًا، فلا يجوز الإتمام في ذوات الواو إلا فيما سمع[١]، ولا يحسن أيضًا استعماله إلا على وجه الحكاية[٢]، ومن ذلك قول الراجز:

والمِسْكُ في عَنْبَرِه المَدْوُوْفِ[٣]

قال سيبويه:" ولا نعلمهم أتموا في الواوات، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء"[٤] ونص المازني على أن بني تميم لم يتموه حيث قال:" لا يقولون في ((مقول: مقوول)) ولا في ((مصوغ: مصووغ)) البَتَّة"[٥] .

وفي اطّراد إتمام بني تميم لذوات الياء أربعُ عللٍ:

١- أنّ الياء وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الضمة؛ لذلك إذا كانت الواو مضمومة قلبوها همزة فيقولون في أَدْوُو: أدؤر، وفي وُقتت: أقتت فلما كانت الواو مضمومة وبعدها واو ثانية كانت أثقل فألزموها الحذف، وأما الياء إذا انضمت لا تهمز فكان ذلك دليلًا على أن الياء أخفّ[٦].

٢- أن الياء سبقت بساكن، فقاسوا إتمام اسم المفعول الأجوف اليائي على وجه جواز تصحيح اسم المفعول الناقص إذا سبقت ياؤه أو واوه بحرف ساكن فإنهم يجرونه مجرى الصحيح فيقولون في غُزِي: مغزوٌ لأن الواو التي هي حرف إعراب لم تسبق بضمة بل بواو ساكنة مدغمة واعتدّوا بها، يقول ابن جني:" ومن أتم فقال: "مَعْيُوب" شجّعه على ذلك

---

[١] يُنظر: المنصف١/٢٧٨ والممتع في التصريف٢/٤٦١.

[٢] الخصائص١/٩٩.

[٣] الرجز لا يُعرف قائله، وهو بلا نسبة في المنصف١/٢٨٥، والممتع في التصريف ٢/٤٦١، وتمهيد القواعد١٠/٥١٧٩.

العنبر: من الطيب معروف. مدووف: مخلوط. (يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم(عنبر)٢/٤٦٨، و(دوف)٩/٤٣٩).

[٤] الكتاب٤/٣٤٩.

[٥] المنصف١/٢٨٣.

[٦] يُنظر: المنصف١/٢٨٣-٢٨٤.

سكون ما قبل الياء، فجرت لذلك مجرى الصحيح. ولا تنكر أن يصححوا اسم المفعول وإن كان الفعل معتلا، ألا ترى أنهم قالو: "غُزِيَ" فقلبوا اللام، وقالوا: "مَغْزُوّ" فصححوها"[١].

٣- التصحيح جاء في اسم المفعول دون اسم الفاعل وذلك لأن إعلال اسم الفاعل أخف من إعلال اسم المفعول، إذ أبدلت عين اسم الفاعل همزة، وفي اسم المفعول أعل بالحذف، فلما كان الإعلال في اسم الفاعل يؤدي إلى الإبدال وفي اسم المفعول إلى الحذف، والحذف أقوى من البدل؛ جاء تصحيح اسم المفعول لأن تغييره قوي[٢].

٤- ولأن اسم المفعول ليس على وزن مضارعه وإن كان جاريًا على الفعل، وهذا بعكس اسم الفاعل الذي على وزن مضارعه قبل إعلاله عدّة وحركة وسكونًا[٣].

ومما يجب التنبهُ إليه خطأُ ابنِ جني وغيرِه[٤] في دعوى أن أبا العباس المبرِّد أجاز تصحيح اسم المفعول من ذوات الواو مطلقًا وليس كذلك فقد حصره في ضرورة الشعر، وإنما أجازه الكسائي كما نص على ذلك الرضي حيث قال:" وحكى الكسائي خاتم مصووغ، وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياسًا"[٥] ورحم الله الجميع.

---

[١] المنصف١/٢٨٤.

[٢] يُنظر: المقتصد في شرح التكملة٢/ ١٤١٤.

[٣] يُنظر: المنصف١/ ٢٨٤.

[٤] قال ابن جني في المنصف١/٢٨٥:" وأجاز أبو العباس إتمامَ ((مفعول)) من الواو خلافًا لأصحابنا كلهم" وقال ابن يعيش في شرح المفصل١٠/٨٠:" وأجاز أبو العبّاس إتمامَ مفعول من الواو، وحكوا: "مَرِيضٌ مَعْوُودٌ"، و"فَرَسٌ مَقْوُودٌ"، و"قَوْل مَقْوُولٌ". وقال ابن عصفور في الممتع في التصريف٢/٤٦١:" وخالف المبرد كافة النحويين فأجاز الإتمام في ذوات الواو".

[٥] شرح الشافية للرضي٣/١٤٩-١٥٠.

وتُلَخّص علة امتناع تصحيح اسم المفعول من ذوات الواو في ثلاثِ نقاطٍ:

١- إن إتمام اسم المفعول الأجوف الواوي شاذ في القياس والاستعمال[١].

٢- امتنع تصحيحه لاجتماع واوين وضمة وهذا ثقيل زيادة على إجرائهم الاسم مجرى فعله في الإعلال والتصحيح[٢].

٣- احتج المبرد بقولهم: (سُوُوْرٌ) و (غُوُوْرٌ)، وقال هما أثقل من (مقوول) إذ اجتمع فيهما واوان وضمتان؛ ورُدَّت حجته لعلتين:

أحدهما: إن الوارد من (سوور) ونحوه شاذ.

ثانيهما: إن الوارد من (سوور) ونحوه يُعد من الضرورات الشعرية؛ لأنه لو أعلُّوا في (سُوُور) لأسكنوا الواو الأولى، فيلتقي ساكنان، فيجب معه الحذف، فيصير الذي على زنة (فُعُوْل) على (فُعْل) فيحصل اللبس بينهما، ولما سلم اسم المفعول من نحو (مصوغ) من اللبس لم يكن هناك حاجة لتصحيحه[٣].

* * *

[١] يُنظر: المنصف١/٢٨٥ والممتع في التصريف٢/٤٦٢.

[٢] يُنظر: المنصف١/٢٨٦ .

[٣] يُنظر: المقتضب١/ ٢٤١ والمنصف١/٢٨٥ والممتع في التصريف٢/٤٦٢.

قَالَ المُسَيَّبُ بنُ عَلَس:

٢- مَرِحَتْ يدَاها لِلنَّجاءِ كأَنَّما تَكْرُو بكَفَّيْ لاعبٍ في صَاعِ[١]

استشهد بهذا البيت ابن السِّكيت، والأزهريّ، والجوهريّ، وابن سيده، وأبو البقاء العكبريّ، وابن يعيش، وأبو جعفر الرعيني الأندلسيّ[٢].

وورد البيت شاهدًا على أنَّ (الكُرَةَ) فيها إعلال بالحذف، وهو حذف غير قياسيٍّ، وأنَّ المحذوفَ منها الواو، والشَّاهد قولُه: (تكرو).

و(الكُرَة)هي اسم منقوصٌ جامدٌ حسِّيٌّ لكلِّ جسمٍ مستديرٍ، وقال ابن سيده:" الكُرَة: معروفَة، وَهِي مَا أدَرْت من شَيْء"[٣]، وهي مؤنثة تأنيثًا مجازيًّا بتاء التَّأنيث، حذفت لامها، وعوِّض عنها بالتَّاء -على خلاف في المحذوف سيأتي بيانه-؛ ولأجل هذا العوض أحسب أنَّ ابن دريد لم يعدَّ الجمع بين الواو -لام الكلمة- والتاء من الفصيح؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه، ؛فلا يُقال: (كورة)[٤]، كما لا يُقال في نداء الأبِ والأمِّ: (يا أبتي و يا أمَّتي) فيجمع بين التاء والياء.

وأمَّا جذر (الكُرَةِ) فقد اختلفَ من استشهد بهذا البيت في أصلها ، وكانوا على رأيين:

---

[١] المفضليات٦٢، والبيت من الكامل.

مرحت: نشطت للسير. النجاء: السرعة. تكرو: كأنها تلعب بالكرة. الصاع: الذي يُكال به في الأصل، ويذكر ويؤنث فيُقال (صاعة)، واستعمل مجازًا بمعنى المنهبط من الأرض كالحفرة. (يُنظر: إصلاح المنطق٢٤٤، وشرح المفضليات لابن الأنباري٦٩،وتهذيب اللغة٣/٨٢،والمخصص٧/١٢٦، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١/٣١٣، وتاج العروس(صوع)٢١/٣٧٩).

[٢] إصلاح المنطق٢٤٤، وتهذيب اللغة١٠/٣٤١، والصحاح٦/٢٤٧٤، والمحكم والمحيط الأعظم٧/١٣٤، واللباب في علل البناء والإعراب٢/٣٧٥، وشرح الملوكي٤٠٦، اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر١٩٩.

[٣] المحكم والمحيط الأعظم٧/١٣٤.

[٤] يُنظر: جمهرة اللغة٢/٨٠٠، وشرح الملوكي٤٠٦ .

أحدهما: هو رأيُ ابنِ السِّكِّيت، والجوهريّ، والأزهريّ، وابن سيده، وابن يعيشَ[١]، حيث ذهبوا إلى أنَّ (الكُرَةَ) أصلُها: (كُرْوَةٌ)، على زنة (فُعْلَةٍ)، وأنَّه منقوص واويٌّ، وأنّ الحذف كائن في اللَّام ثم فتحت الراء لمجاورتها تاء التأنيث، فصارت (كُرَةَ)، وحَذْفُ اللَّام اعتابطيٌّ غيرُ قياسيٍّ-كما تقدَّم- لكثرة الاستعمال؛ فغلب الحذف فيها على الأصل، وهو الإتمام، وهي أيضا مما لا يجوز إتمامها إلا في الضَّرورات الشِّعرية[٢]. والدليل على أنَّ لامَها الواو قولُهم:" كَرَوتُ بالكُرَةِ، أَكْرُو بِهَا، كَرْوًا، إذا لعبت بها"[٣] .

وهو كذلك عند شراح المفضليات[٤]، يقول ابن الأنباري:" تكرو كأنها تلعب بالكرة: يقال قد كرا يكرو إذا ضرب بالكرة"[٥] .

وذهب أبو جعفر الأندلسي إلى أنَّ المضارعَ من (كرا) فيه لغتان: (يكرو) و(يكري) فهو من باب (ضَرَبَ) و(نَصَرَ)[٦].

وأحسب أنَّ القياس (يكرو)؛ لأنَّ ما كان واويَّ اللَّام يكون مضارعُه من باب (نَصَرَ يَنْصُرُ)، فتكون حركةُ العينِ مناسبةً للامها. يقول سيبويه:" اعلم أنَّ يفعل من الواو تكون حركة عينه من المعتل الذي بعده، ويفعل من الياء تكون حركة عينه من الحرف الذي بعده، فيكون في غَزَوْتُ أبدًا يَفْعُلُ، وفي رَمَيْتُ يَفْعِلُ أبداً، ولم يَلزمْهما يَفْعِلُ ويَفْعُلُ حيث اعتلَّتا، لأنهم جعلوا ما قبلهما معتلين كاعتلالهما"[٧].

---

[١] يُنظر: إصلاح المنطق٢٤٤، وتهذيب اللغة٣٤١/١٠، والصحاح٢٤٧٤/٦، والمحكم والمحيط الأعظم١٣٤/٧، وشرح الملوكي٤٠٦.

[٢] يُنظر: شرح الملوكي٣٩٣، و٤٠٦ .

[٣] شرح الملوكي٤٠٦ .

[٤] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٩٦، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي٣١٣/١ .

[٥] شرح المفضليات لابن الأنباري٩٦ .

[٦] يُنظر: اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر١٩٩.

[٧] الكتاب٣٨٢/٤ .

ثانيهما: رأي أبي البقاء العكبريّ حيث زعم أنَّ (الكرةَ) فيها قولان:
الأوَّل: قول ابنِ السِّكيت ومن تبعه. والثَّاني: أنَّ "المحذوفَ مِنْهَا الْعين لأنَّها من كَارَ العِمَامةِ يكُورها كَوْرا إذا دَوَّرها والكرةُ كَذَلِك"[1].

ولكلا القولين وجه صحيح محتمل.

وثمرة الخلاف من الرَّأيين كائنة في الوزن، ولا أرى في اختلافهما ما يمسُّ المعنى؛ لأنَّ كلا الجذرين (ك ر و) و(ك و ر) يدل على الاستدارة، فكان التصريف لفظيًّا فحسب، فمن قال إنَّ أصل (الكُرةِ) (كُرْوَةٌ) فإنَّ (الكُرَة) على زنة (فُعَةَ)، ومن قال إنَّ أصل (الكُرَةِ) (كَوَرَ) فإنَّ (الكُرَةَ) على زنة (فُلَةَ). والله أعلم

* * *

[1] اللباب في علل البناء والإعراب٢/٣٧٥.

قَالَ تَأَبَّطَ شَرًّا:

٣- لَتَقْرَعَنَّ عليَّ السِّنَّ من نَدَمٍ إذا تذكرتِ يومًا بعضَ أخلاقي[١]

استشهد بهذا البيت ابن جنيّ، وابنُ هشامٍ[٢].

وموضع الشَّاهد (لَتَقْرَعنَّ) له ثلاثُ رواياتٍ، روايتان ثبتتا في المفضليات، وفي شرح ابن الأنباري لها[٣]، وهي فتح العين وكسرِها، والثالثةُ ضمُّ العين، أثبتها الخطيب التبريزيُّ، وابنُ الخبَّاز[٤]. والرِّوايات الثَّلاث هي: (لَتَقْرَعِنَّ) و(لَتَقْرَعَنَّ) و(لَتَقْرَعُنَّ).

وأمَّا ابن جنيّ وابنُ هشام فقد أثبتا رواية الكسر فقط[٥]، وأظن أنَّ ابن هشام أثبت رواية الكسر؛ لمناسبة الرواية للقاعدة التي يتكلم عنها في كتابه، وكما فعل ابن جني.

ورواية الفتح لا شاهد فيه على الإعلال بالحذف، وسيأتي تفصيل أحكام هذه الروايات وفرقُ معانيها بإذن الله.

واستشهدوا بـ(لَتَقْرَعِنَّ) على توكيد الفعل المضارع وهو مسند إلى ياء المخاطبة، وأنه يُعلُّ بالحذف، وذلك أنَّ أصلَه: (لَتَقْرَعِيْنَنَّ)، ولما كان الفعلُ واقعًا في جواب القسم المحذوف حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فالتقى ساكنان، أوَّلُهما حرف مدٍّ، فحذف حرف المدِّ، وجيء بالكسرة للدلالة على المحذوف.

ورواية الكسر على خطاب العاذلة؛ لأنَّه قال قبل هذا البيت[٦]:

---

[١] المفضليات٣١، والبيت من البسيط.

المعنى: لتندمنَّ على سوء عشرتك إذا فقدتني واضطررت إلى تذكر أخلاقي. (يُنظر: شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١/١٣٩)

[٢] المنصف٣/١٢٤، واللُّمع في العربية١٣٤، ومغني اللَّبيب١/١٩.

[٣] يُنظر: المفضليات٣١، وشرح المفضليات لابن الأنباري١٩.

[٤] يُنظر: شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١/١٣٨، وتوجيه اللُّمع٥٣٠ .

[٥] يُنظر: المنصف٣/١٢٤، واللُّمع في العربية١٣٤، ومغني اللَّبيب١/١٩.

[٦] يُنظر: توجيه اللُّمع٥٣٠ .

عَاذِلَتِي إنَّ بعضَ اللَّوم مَعْنَفَةٌ وهَلْ مَتَاعٌ وإنْ أبقَيْتُهُ باقِ[١]

وتتعين على هذه الرواية قراءة الفعل (تذكرتِ) بكسر التَّاء للمخاطبة؛ لأنَّه لا يجوز أن تفتح التاء فتكون للمخاطب، فلو كان من الغائب للحاضر أو العكس لجاز؛ لأنَّه من أسلوب الالتفات وهو أسلوب بلاغيٌّ[٢].

وأمَّا رواية الفتح (لَتَقْرَعَنَّ) لم يُعلَّ الفعلُ، ولا شاهدَ فيه؛ لانتفاء موجبِ الإعلال، حيث إنَّ نون التَّوكيد الثَّقيلةَ اتَّصلت بالفعل مباشرة وبُنِي الفعلُ معها على الفتح، فلم تتوالَ أمثالٌ، ولم يلتقِ ساكنان.

ورواية الفتح على خطاب العاذل؛ لأنَّه قال قبلَ هذا البيت[٣]:

يَقُولُ أَهلكْتَ مالًا لَّو قَنِعْتَ به مِن ثَوبِ صِدقٍ ومن بَزٍّ وأَعلاقِ[٤]

وتتعين قراءة الفعل (تذكرتَ) بفتح التاء مع هذه رواية للمخاطب؛ لأنَّه كيف يُعدل عن خطاب المذكر إلى المؤنَّث؟!

وأمَّا رواية الضمِّ (لَتَقْرَعُنَّ) ففيها شاهدٌ على توكيد الفعل المضارع وهو مسند إلى واو الجماعة، وأنَّه يُعلُّ بالحذف، وذلك أنَّ أصلَه: (لَتَقْرَعُوْنَنَّ)، ولما كان الفعلُ واقعًا في جواب القسم المحذوف حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فالتقى ساكنان، أوَّلُهما حرفُ مدٍّ، فحذف حرف المدِّ، وجيء بالضمَّة للدلالة على المحذوف.

ورواية الضمَّ على خطاب العُذّال؛ لأنَّ الواحد منهم كالجمع[٥].

---

[١] المفضليات٣٠ .

[٢] يُنظر: كتاب البديع لابن المعتزّ٧٣ .

[٣] يُنظر: توجيه اللُّمع٥٣٠ .

[٤] المفضليات٣٠ .

[٥] يُنظر: توجيه اللُّمع٥٣٠ .

وأحسبُ أنَّ رواية الضمِّ بعيدة؛ لأسباب أعدُّها:

أولًا: لو كانت الرِّواية صحيحةً لأثبتها المفضَّلُ الضَّبِّيُّ.

ثانيًا: إذا قرأنا البيتَ (لتَقْرَعُنَّ) بالضمِّ تعيَّن أن نقرأَ الفعل (تذكرتُوا) بإسناد الفعل إلى واو الجمع، وإنْ كان حرفًا واحدًا إلَّا أنَّه يُخِلُّ في تفعيلات البسيط؛ وذلك من وجهين:

١/ يصبح وزن البيت مع هذه الرواية (إذا تذكَّرتوا) (//٠//٠/٠) (متفعِلُن فاعلْ)، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ علة القطع في (فَاعِلْ) التي هي خاصة بتفعيلتي البيت العروض والضرب دخلت في الحشو، وهذا لا يصحُّ.

٢/ أنَّ البحر البسيط إذا كان تامًّا فإنَّه يكون بثمانِي تفعيلات، أربعٌ في كلِّ شطر، وإذا كان مجزوءً يكون بستِّ تفعيلات، ثلاثٌ في كلِّ شطر[١]. والبيت على هذه الرواية يصبح الشَّطر الثاني بخمس تفعيلات، وهذا خطأ واضح[٢].

فإن قيل: لا يتعين إسناد الفعل الماضي إلى واو الجمع مع رواية الضّمِّ، فيُقال: هذا محتمل؛ لأنَّه خاطب الجمع للمبالغة، والعاذل واحد، فجاء(تقرعُنَّ) مجازيًّا، و(تذكرتَ) حقيقيًّا.

ثالثًا: أنَّ رواية الفتح تفيد ما تفيده رواية الضمِّ من حيث المعنى لا من حيث التصريف.

رابعًا: قد يقول قائل: قد تحذف الواو للضرورة؛ لأنَّ الشَّاعر يجوز له مالا يجوز لغيره. فيُقال له: لا يجوز أن تحذف الواو للضَّرورة؛ لأنَّها لو حذفت وقلنا:(تذكرتُ) التبس المعنى

---

[١] يُنظر: الكافي في العروض والقوافي للخطيب التّبريزي٣٩ .

[٢] تقطيع الشَّاهد على رواية الضَّمِّ:

لَتَقْرَعُنَّ عليَّ السِّنَّ من نَدَمٍ	إذا تذكرتوا يومًا بعضَ أخلاقي
//٠//٠/٠/٠///٠//٠	//٠//٠/٠/٠/٠/٠/٠/٠/
متفْعِلُن فعِلُنْ مسْتَفْعِلُنْ فَعِلُن	متفْعِلُنْ فَاعِلْ مستفْعِلْ فَعِلْ فَاعِلْ

مع ضمير المتكلم، فيُحتمل أن يكونَ التذكُّر من العذّال، ويُحتملُ أن يكون تأبَّط شرًّا هو الذي تذكَّر، ولا يقول بهذا عاقل.

وأصل الفعل (تَقْرعنَّ) (ق ر ع)، ثلاثيٌّ، صحيحٌ، سالمٌ من الهمز والتَّضعيف، و(القَرْعُ) مصدرٌ، اسم جنس معنويٌّ مبهمٌ، وهو ضرب الشَّيءِ، قال ابن سيده :"قَرَع الشَّيْء يَقْرَعُه قَرْعًا: ضَرَبَه"[١]. وقرعُ السِّنِّ كناية عن النَّدم، كما أنَّ لقط الحصى والخطَّ في الأرض للدلالة على الهمِّ والحزن والغضب[٢].

والفعل المضارع يجب تأكيدُه بالنُّون إذا كان مثبتًا مستقبلًا واقعًا في جواب القسم، ولم يُفصل بينه وبين لام القسم بفاصل[٣]، ووجب تأكيده بهذا الموضع؛ لأنَّ القسم لا يقع إلا على الفعل الّذي لم يحدث بعدُ، كراهة أن يلتبس بما يقعُ في الحال[٤].

ونون التَّوكيد تفيد تحقيقَ معنى الفعل، ويتعين بها أن يكون للمستقبل[٥].

والفعل المضارع (تقرعنَّ) مع رواية الفتح والكسر معرب؛ لأنه فُصِل بين الفعل والنون بفاصل محذوفٍ لعلة صوتية -كما تقدَّم- والفعل المضارع مادام أنَّه من الأفعال الخمسة فهو معرب؛ لأجل الفصل، وذهب الأخفش إلى أنَّه مبنيٌّ مع نون التوكيد سواءً اتصلت به مباشرة أم بفاصل بينهما[٦]، وتبعه في ذلك الخطيب التَّبريزيُّ في شرحه، حيث قال:"

---

[١] المحكم والحيط الأعظم١/١٩٨ .

[٢] يقول الشاعر: ولو أنِّي أطعتُكَ في أمورٍ قرعــتُ ندَامَــةً مِــنْ ذَاكَ سِــنِّي

وقول الآخر: عشيَّةَ مالِي حِيلَةٌ غَيْرَ أنَّنِي بِلَقطِ الحصى والخــطُّ في الدَّار وُقَّع

يُنظر: المخصص١٣/٢٠٨، و شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١/١٣٩ .

[٣] يُنظر: ارتشاف الضرب٦٥٥، وشرح ابن عقيل٢/٢٨٤ .

[٤] يُنظر: المقتضب٢/٣٣٢ .

[٥] يُنظر: شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١/١٣٩، وشرح المكودي على الألفية٢/٦٥٠ .

[٦] يُنظر: شرح ابن عقيل١/٤٢ .

وأصله: لتَقْرَعينَّ، لكنَّ الفعل انبنى مع النون فسقطت النون الدَّالة على الإعراب، وهي الأولى كما كانت الضّمَّة تسقط في فعل المذكّر إذا قلت: لتضربَنَّ زيدًا..."[1].

* * *

[1] شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١/١٣٩ .

٢- الإعلال بالقلب:

قَالَ عَبْدُ يَغُوثَ بنُ وَقَّاص:

١- وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدُوًّا عليَّ وعادِيا[١]

استشهد به سيبويه، وأبو عثمان المازني، وابن السراج، وأبو علي الفارسي، والسرقسطي، والثمانيني، والزمخشري، وأبو السعادات مجد الدين ابن الأثير، وابن الحاجب، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن إياز، والرضي، والمرادي، وابن هشام، وناظر الجيش، والشاطبي، والأشموني[٢].

والشاهد في هذا البيت قوله: معدوًّا، ولا شاهد فيه على رواية المفضليات؛ لأنه جاء على القياس، ورواه جُلُّ الصرفيين (معديًّا)، ما عدا أبا عثمان المازني أنشده على الأصل معدُوًّا [٣].

وهو شاهد على أن الاسمَ الذي بُني على (مَفْعُول) من فعل معتلِّ اللام بالواو الأجودُ فيه التصحيح إذا كان ماضيه على (فَعَل) كـ(عَدَا) فهو (مَعْدُوٌّ) على القياس، والقلب له وجه من الصحة بدليل الرواية الأخرى لبيت عبد يغوث (مَعْدِيًّا)، ومن جهة

---

[١] المفضليات١٥٨، والبيت من الطويل.

عِرسي: زوجة الرّجل، ولبوءة الأسد. وهنا أراد بها زوجته، لكنه لما أراد أن يمدح نفسه بالشجاعة سمى بما تسمى به اللبوءة. (يُنظر: العين(عرس)١/٣٢٨).

[٢] الكتاب٤/٣٨٥، والمنصف١/١١٨، وأصول النحو٣/٢٥٧، والتعليقة٤/١٧٦، والمسائل العضديات٢٠١، والأفعال١/٢٤٧، وشرح التصريف٣٨٩، و المفصل في علم العربية٣٩٠، و البديع في علم العربية ج٢/م٢/٥٩٣، وأمالي ابن الحاجب ٣٣١، وشرح الملوكي٤٨٠، وشرح المفصل٥/٣٦ ، ١٠/٢٢، والممتع في التصريف٢/٥٥٠، وشرح التعريف بضروري التصريف١٩٢، وشرح شافية ابن الحاجب٣/١٧٢،وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٣/١٦١٤، وأوضح المسالك٤/٣٩٠، و تمهيد القواعد١٠/٥١٢٢، و المقاصد الشافية٩/٣٥٣، وشرح الأشموني للألفية٤/٥٤٢.

[٣] رواية المازني في المنصف٢/١٢٢(معديًّا)، ونص على رواية المازني (معدوًّا) ابن يعيش في شرح الملوكي٤٨٠، وشرح المفصل٥/٣٦، والمرادي في توضيح المقاصد٣/١٦١٤، والأشموني في شرح الألفية٤/٥٤٢ .

القياس جائزٌ حملًا على ما لزم القلب من الجمع؛ لثقله، وذلك نحو (عِصِيّ) و(جِثِيّ).

ورأس القاعدة عندهم في هذا الباب أنَّ لام الكلمة إذا كانت واوًا -وياءً كذلك- تكون أضعف منها عينًا لما يعتريها من حركات الإعراب والتثنية والنسب والإضافة، ولا يوجد في العربية اسم متمكن آخره واو هي حرف الإعراب وقبلها ضمة إلا قُلِبَت الواوُ ياءً وكُسِر المضمومُ وذلك نحو (أَدْلٍ) جمع دلْوٍ، وأصل (أدلٍ) (أدلُوٌ) فحصل فيها القلب فصارت (أَدْلِي) ثم عُومِلت معاملة المنقوص فصارت (أَدْلٍ).[١]

وإذا كان قبل الواو ضمة، ولم تكن الواو حرف إعراب، فإنها تثبت ولا تقلب ياءً، وذلك نحو: (قلنسوة)للواحد، وتُبدَل الواوُ ياءً إذا كانت طرفًا فيقولون في الجمع: (قَلَنسٍ) بعد القلب وإجراء قاعدة المنقوص.[٢]

وإذا كان قبل الواو حرفٌ ساكنٌ يعامل الاسم معاملة الصحيح، ويُسمَّى المنزَّلُ منزلة الصحيح، مثل (دَلْوٍ)، وعلى قاعدة واو (دلْوٍ) صحَّحُوا واوَ مغزُوٍ وعتُوٍ ومَعْدُوٍ؛ لأن الأصل (مَغْزُوْوٌ) فصل بين الواو الثانية التي هي حرف الإعراب والضمة واوُ (المفعول) الساكنة، ثم يحصل الإدغام فتقوى اللام مع التشديد فلا يعتريها إعلال، هذا إذا اعتددنا بالحرف الساكن حاجزًا.[٣] .

وإذا لم نعتدّ به بصفته حاجزًا غيرَ حصين؛ لأنه حرف مدٍّ ولزيادته وإخفائه بالإدغام، فكأن الضمة سبقت الواو مباشرة فعومل الاسم معاملة (أدْلٍ) و (أحْقٍ) في الإعلال وصار شبيهه، فقالوا:(مَغْزِيٌّ و عُتِيٌّ و مَعْدِيٌّ)بالقلب.[٤]

---

[١] يُنظر: الكتاب٤/٣٨١، و٣٨٣.

[٢] يُنظر: الكتاب٤/٣٨٤.

[٣] يُنظر: الكتاب٤/٣٨٤، والمقاصد الشافية٩/٣٥٣.

[٤] يُنظر: الكتاب٤/٣٨٤ .

وأمَّا حكمُ القلب وعلتُه في (مَعْدِيّ) ونحوه[١] مختلَف فيه عند الصرفيين، وهو مَدَارُ استشهادِهم في هذا البيت، وكان لهم في حكم القلب رأيان:

الأول: الأجود التصحيح (مَعْدُوٌّ) وهو القياس، والقلب (مَعْدِيٌّ) جائز ومطّرد عندهم، وذهب هذا المذهب سيبويه والمازني وابن السراج[٢]، قال سيبويه:" وقالوا عُتِيٌّ و مَغْزِيٌّ، شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدلٍ. فالوجه في هذا النحو الواو. والأخرى عربية كثيرة"[٣] .

الثاني: يجب عندهم التصحيح والقلب شاذٌّ، وهو مما يُحفظ ولا يُقاس عليه – غير مطرد –، ويُمثّله أبو علي الفارسي وابن هشام، وسار على مذهبهم من المعاصرين الحَمَلاوي. قال ابن هشام في المسألة الثامنة من مسائل إبدال الياء من الواو:" أن تكون لامَ مفعولٍ الذي ماضيه على فَعِلَ –بكسر العين– فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح، نحو مَغْزُوّ، ومَدْعُوّ، والإعلال شاذّ"[٤].

وفي علة القلب رأيان:

العلة الأولى: أُعِلَّ (مَعْدِيٌّ) تشبيها بباب أدلٍ؛ وذلك لأن الواو الأولى ساكنة زائدة خفيت بالإدغام فلم يعتدّ بها حاجزًا، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة، وقلبت ياء على حد قلبها في أَدْلٍ. وهو قول سيبويه وتبعه ابن السَّراج

---

[١] هو كل اسم اجتمع في فعله خمسة أوصاف، هي: ١– أن يكون ثلاثيا. ٢– أن يكون معتل اللام. ٣– أن تكون اللام واوًا لا ياء. ٤– أن يكون على (فَعَلَ) بفتح العين. ٥– أن تكون عين الكلمة حرفًا صحيحًا كعدا. (يُنظر: المقاصد الشافية٩/٣٤٩-٣٥١)

[٢] وذهب مذهبهم ممن استشهد به من بعدهم السرقسطي، والثمانيني، والزمخشري، وأبو السعادات مجد الدين ابن الأثير، وابن الحاجب، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن إياز، والرضي، والمرادي، وناظر الجيش، والشاطبي، والأشموني.

[٣] الكتاب٤/٣٨٤.

[٤] أوضح المسالك٤/٣٨٩ وما بعدها.

والزمخشري[١].

العلة الثانية: أُعِلَّ (معديٌّ) حملًا على بناء الفعل للمفعول (عُدِي)، فلما كان الفعل المبني للمفعول يدخله الإعلال؛ لوقوع الواو بعد كسرة (عُدِو)، حُمِل اسمُ المفعول عليه في القلب، وهو قول الفراء، واعتُرض على الفراء؛ لأنهم قلبوا مع غير اسم المفعول، فقالوا في المصدر من (عَتَا) (عِتِيًّا)، والمصدر ليس مبنيًّا على فعل المفعول[٢].

والأظهر في حكم القلب ما ذهب إليه سيبويه؛ لما يعضده من السّماع، وثبوت رواية القلب، ويقول الشاطبي:" ظاهر كلام سيبويه أنه – أي القلب – ليس بنادر ... وإنما النادر الذي لا يطّرد هو الواو في الجمع نحو قولهم: "إنكم لتنظرون في نحُوٍّ كثيرة" "[٣] .

وكذلك علة سيبويه ومن تبعه؛ لأنها من جهة القياس أقرب للصواب. والله أعلم

* * *

[١] وذهب إلى هذه العلة ممن استشهد بالبيت ابن الحاجب وابن يعيش وابن عصفور وابن إياز وناظر الجيش والأشموني.

[٢] يُنظر: الممتع في التصريف٢/٥٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٣/١٦١٥ .

[٣] المقاصد الشافية٩/٣٥٤.

قَالَ مُتَمِّمُ بنُ نُوَيْرَةَ اليَرْبُوعيُّ رضي الله عنه:

٢- قَعِيدَكِ ألَّا تُسْمِعِيني مَلَامَةً ولَا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَيِيجَعَا[١]

استشهد بهذا البيت الفارابيّ، وابن خالويه، وابن جنيّ، والجوهريّ[٢] .

وموضعُ الشَّاهد له أكثر من رواية، فقد رُوِي (فَيَوْجَعَا) و(فَيَيْجَعَا)[٣]، و(فَإِيْجَعَا) و(فَأَوْجَعَا)[٤]، واختلاف الرّوايات جاءٍ من اختلاف اللّغات في ذلك الفعل، فكل رواية تصلح أن تكون شاهدًا على إحداها.

وذكَر محققُ جمهرةِ اللّغة رمزي مُنير بعلبكي أنَّه رُوِي (فَيَسمَعَا)[٥]، وهذه الرواية لم أجد لها مصدرًا -مما اطلعت عليه من المصادر-، ولم يُحدِّد المحقق مصدرَه، وهي وإن كان الوزن معها يستقيم، إلَّا أنَّها بعيدة من حيث المعنى.

والشَّاهد قوله:(فَيِيْجَعَا)، على أنَّ بني أسد يكسرون ياء المضارعة ويقلبون الواو ياءً، وياء المضارعة لا تُكسر على اللغة العالية المشهورة، ولكنها قويت في لغتهم لاجتماع الياءين، يقول الجوهريُّ:" بنو أسد: يقولون: يِيْجع بكسر الياء، ولا يقولون يِعْلم استثقالًا

---

[١] المفضليات٢٦٩، والبيت من الطويل.

قعيدَك: أي قَعِيدَكِ الله، بمعنى القسم، وقال ثعلب: أي نشدتك الله. وقال الخطيب التبريزي: هذا ليس قسمًا وإنما هو استلطاف أي: أذكرك الله الحافظ لك. تنكئي: هو الجرح إذا أصابه فقشره قبل أن يبرأ فيندّي، ويُقال: نكأت القَرْحَة أنكؤها نكأ إذا قشرتها. "يقول أسألك بالله أن تكفي الملام عنّي، و ألَّا تنكئي قرح قلبي"(يُنظر: جمهرة اللغة(قعد)٦٦٢/٢، والصحاح(نكأ)٧٨/١، والمحكم والمحيط الأعظم(قعد)١٧٣/١، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١١٨٤/٣، وشمس العلوم (نكأ)٦٧٤٩/١٠، وتاج العروس(نكأ)٤٦٩/١).

[٢] يُنظر: ديوان الأدب٢٦٢/٣، وليس في كلام العرب١٠٣، والمنصف٢٠٦/١، والصّحاح١٢٩٥/٣.

[٣] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٥٤٠ .

[٤] يُنظر: المنصف٢٠٦/١ .

[٥] يُنظر: جمهرة اللغة٦٦٢/٢ الحاشية رقم(٢).

للكسرة على الياء، لكنهم قالوا يِيْجَع لأجل اجتماع الياءين حيث قويتا واحتملتا ما لم تحتمله الياء المفردة"[١].

ومتمم بن نويرة كان تميميًّا[٢]، ولم يكن من بني أسد؛ لأنَّ الجوهريَّ قال:" وأنشد على هذه اللغة"[٣] فلو كانت لغته لم يقل هكذا. وقد نسبها ابن الأنباري لبني تميم نسبة لمتمِّم[٤].

والفعل المضارع (يِيْجَعُ) أصله: (و ج ع) ثلاثيٌّ، مثالٌ، فاؤه واوٌ، من باب (فَرِحَ) (يَفْرَحُ) مشتقٌّ من (الوجع)، والوجع جامد، اسم جنس معنويٍّ، مما يُفهم في العقل ولا يُحسُّ، يقول الخليل:" الوجع اسم جامع للمرض المؤلم"[٥] .

والقياس في مضارع الفعل الَّذي من باب (فَرِح) يتِمُّ ولا يُعلُّ بالحذف ولا بالقلب إذا كانت فاؤه واوًا أو ياءً، وذلك نحوُ: (وَجِعَ) إذ القياس فيه (يَوْجَعُ)، يقول المازنيُّ:" تقول: (وَجِلَ يَوْجَل، ووَجِلَ يَوْحَلُ) هذا هو المطّرد في كلامهم الذي لا ينكسر"[٦]، وقد ورد في القرآن قولُه سبحانَه:﴿ قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴿٥٣﴾ ﴾[٧] وما جاء غير ذلك من اللغات فهي دواخل عليه.

---

[١] الصحاح٣/١٢٩٥ .

[٢] يُنظر: الإصابة في تمييز الصحابة٩/٤٩٣، ٥٠٥.

[٣] الصّحاح٣/١٢٩٥

[٤] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٥٤٠ .

[٥] العين٢/١٨٦ .

[٦] المنصف١/٢٠١ .

[٧] الحجر: ٥٣ .

ولمضارع (وَجِعَ) سبعُ لغات تقريبًا[١]، هي كما يلي مرتبة على حسب قربها للقياس وبعدها عنه:

الأولى: (وَجِعَ) (يَوْجَعُ) كـ(سَمِعَ) (يَسْمَعُ) وهذه أفصحُهنَّ.

الثانية: (وَجِعَ) (يِيْجَعُ)، بكسر ياء المضارعة وقلب الواو ياءً، وهذه لغة بني أسد، وأصله (يَوْجَعُ) فلمَّا أرادوا قلبَ الواو، كسروا ياء المضارعة حتى تنقلب الواو قلبًا صحيحًا.

الثالثة: (وَجِعَ) (يَيْجَعُ) بقلب الواو ياءً، وهذا القلب شاذٌّ في القياس؛ لأنَّ الواو السَّاكنةَ تُقلب لكسرة ما قبلها، ولكنهم قلبوا الواو ياء استثقالًا للواو الساكنةِ بعد الياء.

الرابعة: (وَجِعَ) (يَاجَعُ) بقلب الواو ألفًا؛ لانفتاح ما قبل الواو، للتخفيف أيضًا.

الخامسة: (وَجِعَ) (إِيجَعُ) و(تِيْجَعُ).

السادسة: (وَجِعَ) (يَجِعُ) أي: مثالَ: (وَرِثَ) (يَرِثُ)، وهذه أقبحُ اللّغات؛ لكسر العين في الماضي والمضارع، وأرى أنَّ قبحَها كان لأجل الإعلال بالحذف، فالفعل صحيح أحسن منه معلول.

السابعة: (وَجَعَ) كـ(وَعَدَ) وهي لُغَيَّة، ولم يقل أحد (يَوْجِعْ).

وأقيَس هذه اللَّغات بعد الأولى الفصيحة (يِيْجَعُ)؛ لأنَّه على قياس قاعدة قلب الواو ياءً، وهو كسر ما قبلها، وإنْ كان فيه مخالفةُ كسر ياء المضارعة، وعلَّة منعهم الكسر للياء في أول الكلمة هو أنَّ ليس في كلام العرب اسم في أوله ياء مكسورة إلا في كلمات قليلة، نحو:(إِسار) و(إِقاظ)، وذلك استثقالًا للكسرة على الياء، وهي ليست كالواو إذا انضمت همزت[٢].

ثمَّ بعدها (ياجع) لأنها على قاعدة قلب الواو ألفًا إذا انفتح ما قبلها.

---

[١] يُنظر: تهذيب اللغة٣/٥١، والمنصف١/٢٠٢، وتاج العروس٢٢/٢٩١.

[٢] يُنظر: ليس في كلام العرب١٠٣، والمنصف١/١١٧.

ولم أرَ في كسر ياء (يِيْجعُ) ثِقلًا؛ لأنَّ العرب يميلون للخفة كثيرًا، وإخالُ ذي خفيفةً؛ ولو كانت ثقيلة ما نطقوا بها، فأين الثِّقل الذي ادَّعَوه؟! هي وردت في كلام هؤلاء العرب، فلمَ يستكرهونها؟! والصرفيون يمنعون هذا البناء؛ لأجل ثِقَلٍ كان موجدًا في غيره، وغير موجودٍ هنا، فهم أخرجوها عن القياس؛ لأجل الثقل، حتى أن المازني قال: هي قياسية وما أبعدها إلا وجود الياء مكسورة[١]، فلذلك فإن الإشكال في مخالفة التقعيد لا غيره.

وهذا ابن الأنباري يُعلِّل مجيئها مكسورة:" وإنما رَدُؤت التميمية لأَن الْكسر من الْيَاء وَالْيَاء يقوم مقَام كسرتين فكرهوا أَن يكسروا لثقل الْكسر فِيهَا. وَقَالَ الْفراء: إِنَّمَا كسر ليتفق اللَّفْظ فِيهَا وَاللَّفْظ بأخواتها وَذَلِكَ أَن بعض الْعَرَب يَقُول: أَنا إِيجل وَأَنت تِيجل وَنَحن نِيجل فَلَو قَالُوا هُوَ يَوْجَل كَانَت الْيَاء قد خَالَفت أخواتها فكسروها لذلك"[٢].

وإن كان لا بد من اعتبار الثقل في (ييجع)؛ فإن احتمالهم للثقل جاء مناسبًا لثقل الوجع على النفس. والله أعلم

* * *

[١] يُنظر: المنصف ١/٢٠٢.

[٢] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري ٥٤٠ .

قَالَ أَبُو ذُؤَيبٍ الهُذَلِيُّ:

٣- فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وإِخالُ أَنِّيّ لَاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ[١]

استشهد بهذا البيت ابن جنّيّ[٢]، والشَّاهد قوله: (إخال) على أنَّ العربَ يبنون الفعلَ المضارع على (تِفْعَل)، بكسر أوّلِه.

وقد روي موضع الشاهد في المفضليات وشرح ابن الأنباري[٣] بفتح الهمزة وكسرها،" (إِخَالُ) بكسر الألف، وهو الأفصح. وبنو أسد تقول: (أَخَالُ) بالفتح وهو القياس"[٤].

وأمَّا ابن جنّي فقد رواها برواية الكسر فقط لمقتضى القاعدة التي هو بصددها، وقد ساق ابن جني وزنَ (تِفْعَل) مع شاهدِ أبي ذؤيب في مسألة من مسائل الاسم، وهي أنَّ الاسمَ إذا كان فيه من زوائد المضارع يجب إعلاله إذا لم يكن على وزن المضارع؛ لأمن اللَّبس، ويجب تصحيحه إذا كان على مثاله للتفريق بين الاسم والفعل، ولذلك يُقال في الاسم: (تِقْوَلٌ) بالتصحيح، دون قلب الواو ألفًا، لأنَّهم يقولون:(تِخَاف وإِخَال) فلما كان على وزن المضارع صُحِّح للتفريق بين الاسم والفعل[٥].

و(إخال) ثلاثيٌّ أجوفٌ، على وزن (تِفْعَلُ)، من باب (فَرِحَ و عَلِمَ)، جذره (خَ وِ لَ) عند الخليل وقال ابن سيده[٦]:" تخوَّل: تفرَّس"، و(خَ يِ لَ) عند الجوهري وابن سيده والزمخشري[٧].

---

[١] المفضليات٤٢١، والبيت من الكامل.

غَبَرَت: بقيتُ. ناصب: ذو نصب، صفة لعيش الرجل إذا اشتدَّ عليه أمره. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨٥٥، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١٦٨٩/٣)

[٢] المنصف٣٢٢/١ .

[٣] يُنظر: المفضليات٤٢١، وشرح المفضليات لابن الأنباري٨٥٤ .

[٤] الصحاح للجوهري١٦٩٢/٤

[٥] يُنظر: المنصف٣٢٢/١ .

[٦] يُنظر: العين٣٠٦/٤، والمحكم والمحيط الأعظم٣٠٢/٥.

[٧] يُنظر: الصحاح١٦٩٢/٤، والمحكم والمحيط الأعظم٢٥٨/٥، وأساس البلاغة٢٧٤/١.

وقد دخل المضارع (إِخَالُ) إعلالان هما النَّقل والقلب معًا؛ لأنَّه ثلاثيٌّ من باب (فَرِحَ يَفْرَحُ) وحركة عينه أصلية لا عارضة، وهذا قيد لابدَّ من توفره[١]، إذ أصلُه: (يَخْوَلُ) أو (يَخْيَلُ)، ثمَّ نُقِلَت حركة العين إلى السَّاكن الصحيح قبلها، ثُمَّ قُلِبَ حرفُ العِلَّة ألفًا، فصار:(يَخَالُ)؛ لذلك فإنَّ سببَ الإعلالِ هو تحرُّكُ الواو والياء، وانفتاحُ ما قبلهما في الأصل، وهو الماضي، فهو يُسمَّى إعلال محمول على الأصل كما صنَّفه الرضيُّ؛ وذلك لأنَّ إعلالَ (إخال) ناشئ من تحرُّك الواو والياء بعد حرف كان مفتوحًا في الماضي الثلاثي[٢].

وهذا من باب ضبط اللغة؛ وإلا فإنَّ الوزن (تِفْعَلُ) ليس فيه ما يوجب الإعلال، بل إن الأصل إذا تحركت الواو والياء وسكن ما قبلهما فالقياس عدم الإعلال لا بنقل ولا بقلب[٣]، ولكن العرب نطقوا بـ(إخال) فتوهموا علَّةً كانت موجودة لطرد القاعدة.

ويقول الرضي أيضًا إنَّ وجود الفتحة قبل الواو والياء ليست سببًا لقلبهما ألفًا وإنَّما وجودها هو تهيئة للتخفيف وقلبها لأخفِّ حروف العلة، وهي الألف[٤].

و(إخال) بمعنى ظنَّ، وهو من الأضداد فتكون للشَّكِّ واليقين[٥]، وهو من أفعال القلوب التي تعمل في المبتدأ والخبر النَّصب على المفعوليَّة[٦].

* * *

---

[١] يُنظر: شرح الملوكي٢٢٠ .

[٢] يُنظر: تصريف العزّي٨٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك٢١٣٩، وشرح شافية ابن الحاجب٣/٩٦، وشرح تصريف العزي للتفتازاني١٢٢، واللباب من تصريف الأفعال لمحمد عبد الخالق عضيمة٥٠ .

[٣] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/١٤٤.

[٤] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/٩٥ .

[٥] يُنظر: الأضداد لابن الأنباري٢٢ .

[٦] يُنظر: شرح ابن عقيل على الألفية١/٣٨٠ .

قَالَ الحَادِرَةُ:

٤- ومُعَرَّضٍ تَغْلِي المَرَاجِلُ تحتَه عَجَّلْتُ طَبْخَته لرَهْطٍ جُوَّعِ[١]

استشهد بهذا البيت ابنُ جنّيٍّ، وابنُ عصفور، والمراديُّ، وناظر الجيش، والشاطبيُّ، والأشمونيّ[٢].

وكان موضعُ الشَّاهد عندهم مرويًّا بقلب الواو ياء، ولم تُثبِتْ هذه الروايةَ المفضليات ولا شروحُها[٣]، والرِّواية:

عَجَّلْتُ طَبْخَته لرَهْطٍ جُيَّعِ

والشَّاهد قوله: (جُيَّعِ)، على أنَّ الجمع إذا كان على وزن (فُعَّلٍ) وكان أجوفَ واويًّا، جاز تصحيحُه وإعلاله، بشرط أن لا تُسبَق لامُه بالألف، فيكون من باب (فُعَّال).

فإذا كان من باب (فُعَّل) أجوفَ واويًّا جاز (جُوَّعٌ) على التصحيح، و(جُيَّعٌ) على الإعلال بقلبِ الواوِ الثانية ياء، ثم تقلب الواو الأولى ياء، وتدغم الياء في الياء.

و(جُيَّع) جذره (ج و ع)، مشتَّق من الجوع وهو ضِدّ الشِّبَع[٤]، و(فُعَّل) جمع تكسير لما كان على وزن (فاعِل) من الأوصاف مما عدده أربعة أحرف[٥]، وذلك كـ(جُوَّعٍ) جمعِ

---

[١] المفضليات٤٦، والبيت من الكامل.
المعرَّض: اللحم الذي لم يبلغ نضجه. المراجل: قدور من نحاس. (يُنظر: العين٦/٢٠٨، وشرح المفضليات لابن الأنباري٦٠) .

[٢] المنصف٢/٣، والخصائص٣/٢١٩، والممتع الكبير في التصريف٣٢٠، وتوضيح المقاصد٦/١٦١٦، وتمهيد القواعد١٠/٥٠٩٧، والمقاصد الشافية٩/٣٦١، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك٤/٥٤٧.

[٣] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٦٠، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١/٢٢٨ .

[٤] يُنظر: المخصص٥/٣٣ .

[٥] يُنظر: الكتاب٣/٦٣١، وشرح الشافية للرضي٢/١٥٥ .

(جائِعٍ) و(صُوَّمٍ) جمعِ (صائم). ولو كان الاسم على وزن فاعل لكنه ليس بوصف لا يجمع على (فُعَّل) وذلك نحو اسم الذات (حاجب) فإنه لا يُجمع على (فُعَّل) فلا نقول: (حُجَّب)، بل (حواجب) وذلك أنَّ ما كان على (فاعِل) من الأسماء لا الأوصاف ودلّ على مذكر غير عاقل فإنه يُجمع على (فواعل) قياسًا مطردًا، قال سيبويه:" وإن كان فاعلٌ لغير الآدميين كُسّر على فواعل وإن كان المذكّر أيضاً؛ لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث ولم يقوَ قوة الآدميين"[١] وقال الرضيُّ:" قياس فَاعل –بفتح العين وكسرها– في الاسم ؛ فواعل، قياسًا لا ينكسر"[٢].

و(جوَّع) جمع تكسير للوصف (جائع) –كما تقدَّم– وتكسير الصفة ضعيف من حيث القياس؛ إذ الأصل في الصِّفة أن لا تكسَّر لمشابهتها الفعل، في أنَّها مشتقَّة مما اشتُقَّ منه وهو المصدر، وفي افتقارها للموصوف كافتقار الفعل للفاعل، فلمَّا شابهته بذلك كان القياس أنْ تجمعَ جمعًا سالمًا، بالواو والنون[٣]، فكان القياس أن يقولَ الحادرة: جائعين، ولكنَّه ما استطاع أن يأتيَ بهذا الجمع لسببين:

الأول: أنَّ وزن البيت لا يحتملُ هذا الجمع.

الثاني: أنَّ الجمعَ على صيغة (فُعَّلٍ) له خصائص في الدلالة تختلف عن دلالة الجمع السَّالم، فيؤتى بجمع التكسير (فُعَّلٍ) دون غيره من الجموع إذا كان اهتمام السِّياق ببيان ظاهر الحدث لا باطنه، والوصف إذا كسِّر كان فاعلُ الحدث هو المراد؛ ولذلك فإن جمع الصفات جمعًا سالمًا يدل على إرادة الحدث وتكسيرها يبعدها عن إرادة الحدث ويقرّبِها إلى الاسمية[٤].

---

[١] الكتاب٣/٦٣٣ .

[٢] شرح الشافية٢/١٥١ .

[٣] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٥/٣ و٢٤، وشرح الشافية للرضي٢/١١٦.

[٤] يُنظر: بحث صيغة فُعَّل من أوزان الجموع في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية. لعلي خليفة عطوة عبداللطيف،ص٤٠٦ –٤٠٧، مجلة كلية الآداب – جامعة أسيوط – مصر، العدد:٥١، ٢٠١٤م .

والمتأمِّل في معنى البيت يجد أنَّ الحادرة لم يرد أن يوضِّح مقدار الجوع الذي حل بضيوفه النَّازلين عنده في وقت السَّحَر، وإنَّما ركَّز على حالهم الظَّاهرة، وكأنَّه أشار -في البيت الذي بعده- إلى تصنُّعهم؛ لذلك هو ركَّز على فاعل الحدث؛ لأنَّ الحدث قد يكون متصنَّعًا لا حقيقة موجودة فيهم، حيث قال بعد بيت الشَّاهد:

ولَدَيَّ أَشْعثُ باسِطٌ لِيَمِيْنِهِ قَسَمًا لقدْ أنضَجْتَ لم يَتَوَرَّعِ[١]

وكان الجمع (جُوَّعٌ) على التصحيح بالواو هو الراجحَ عند الصرفيين؛ لأنَّه الأصل، ولانعدام موجب القلب؛ حيث سُبقَت الواوُ بضمَّة، وأمَّا إعلالها بالقلب فإنَّما جاز لأكثر من وجه[٢]:

أولًا: كونه جمعًا، والجمع أثقل من الواحد، كما أنه جمع لواحد اعتلَّت عينه، وهو (جائع) فكان إعلال الجمع أولى من إعلال المفرد الذي هو أخفُّ منه[٣].

ثانيًا: الثِّقَل؛ وذلك لاجتماع واوين، وقبلَهما ضمة (جُوَّع)، فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع، فعَدَلوا عن الواوين إلى الياءين؛ لِخِفَّتِهما، فقالوا:(جُيَّع)[٤].

ثالثًا: جاء القلب حملًا على القلب في (عُتِيّ)، التي ليس لها موجبٌ أيضًا لكنهم أعلُّوها لوجود الحاجز غير الحصين؛ إذ الأصل (عتُوْوٌ) فأشبهت الجمع (أدْلٍ) فكأنَّ الواوَ الأخيرة حرفَ الإعراب سبقت بالضمَّة؛ لوجود الواو الساكنة الضعيفة، فقلبت الواو الثانية ياء ثم قلبت الواو الأولى ياء فأدغمت الياء بالياء وكسرت ضمة تاء (عُتِيّ)[٥].

---

[١] المفضليات٤٦ .

[٢] يُنظر: الكتاب٤/٣٨٤، والمقتضب١/٢٦٦، والأصول في النحو٣/٢٥٦، والمنصف٢/٣، وشرح الشافية للرضي٣/١٧٣.

[٣] يُنظر: شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز١٩٤، والمقاصد الشافية للشاطبي٩/٣٥٧ .

[٤] يُنظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري٤/٥١٣.

[٥] يُنظر: الكتاب٤/٣٨٤، والمقتضب١/٢٦٦، والأصول في النحو٣/٢٥٦ .

رابعًا: لقرب الواو من الطَّرف وانضمامِ ما قبلها، والمجاور للطَّرف يَجري مَجراه، ولما كانت العين قريبةً من اللَّام أخذت أحكام ما كان طرفًا، والدليل على أنَّه يأخذ حكمَه جوازُ قلبِ ضمَّة الفاء كسرة متأثرة بحركة العين واللام، فيقولون: (جِيَّعٌ)، قال أبو عليٍّ الفارسي[١]:" قلبت الواو في (صُوَّمٍ) ياء لقربها من الطرف، وانضمام ما قبلها، كما أن عُصيّ وعُتِيّ قُلِبت الواوان فيه ياءين لذلك، فصُيّم وإن لم يكن المعتل منه اللام فهو مشبّه بالمعتل اللام، الدليل على ذلك كسر الفاء منه ككسرها في عِصِيّ" فالآن (جيَّعٌ) وما أشبهه يأخذ حكم معتل اللام وإن كان محمولًا على محمول، وهو (عُتِيٌّ) الذي شبِّه بـ(أدلٍ) الذي كان فيه موجبًا للقلب[٢]، وسمّاه ابن جنِّي الجوار الصِّناعي، ويقصد به أنَّ القلب جاء لعلة الجوار اللفظي[٣].

والقول في أوجه الإعلال السَّابقة: لها من الوجاهة عدا قولهم: الإعلال هربًا من الأمثال[٤]، فلو كان الإعلال هربًا من الأمثال لما كُسِرت الفاء من (عِصِيّ) و(جِيَّعٍ)؛ لأنَّه مع كسر الفاء يرجع نفس الثقل الذي هربوا منه، فيجتمع ثلاثُ ياءات، ياءان وكسرة؛ والصواب عندي أن يُقال: هربًا من ثقل الواو في الجمع؛ وذلك كما قال المازني:" فإذا جاءت الواو ثقيلة مثل هذه الواو، وكان الذي هي فيه جمعا قلبت الواو ولم يجز ثباتها، وذلك نحو: "عصا وعِصيّ، وعات وعُتِيّ" وإن شئت كسرت أول الكلمة، وإن شئت ضممته"[٥].

والإعلال بالقلب في (فُعَّلٍ) عند الصَّرفيين مطَّرد في الاستعمال شاذٌّ في القياس، وهذا الحكم عند كبار الصَّرفيين كسيبويه والمازني والزّمخشري وابن الحاجب[٦] إلا ابن جنِّي زعم أنَّ

---

[١] التعليقة٥/٤٩، وينظر أيضا: الكتاب٤/٣٦٢، والتعليقة ٥/٦٣ .

[٢] قد تقدَّم بيان مسألة (أدلٍ) بالتفصيل في أول شاهدٍ من شواهد هذا المطلب مما يغني عن إعادته هنا.

[٣] يُنظر: الخصائص٣/٢١٨ .

[٤] يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك٦١٤ .

[٥] المنصف٢/١٢٣ .

[٦] يُنظر: الكتاب٤/٣٦٣، والمنصف٢/١٢٣، وشرح الشافية للرضي٣/١٤٣، و٢١٠ .

المازني ذهب إلى أنَّ القلبَ في (فُعَّلٍ) الجمع مطَّردٌ في الاستعمال والقياس معًا، قال ابن جنِّي:" يريد بفُعّل باب "صُيّم وقُيَّم". وقد تقدم ذكره. ويريد بمطرد: أنه مطرد في الاستعمال والقياس جميعا"[١] والذي يبدو لي بعد تحرٍّ دقيقٍ لما ذكره ابن جني وما أراده المازني، أنَّ المازنيَّ لم يقُل إنَّه مطرد في القياس والاستعمال ولم يُرد ذلك وإن نصَّ على اطِّراده فيما اقتبسه من كلام الخليل حين قال:" وقال الخليل: القلب في "فُعَّل" جمعا مُطَّرد، فهذا الذي قلت لك من أنهم يختصون المعتل بالبناء لا يكون في غيره"[٢]، والدليل على أنه لم يرد الاطراد في القياس والاستعمال وإنَّما في الاستعمال فقط ما يلي:

أولًا: أنه نصَّ على شذوذه عن القياس في موضع آخر حين قال:" قال بعض العرب: "إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة" يريد: جمع "نَحْوٍ"، وهذا شاذٌّ مشبَّه بما ليس مثله نحو: "صُوّم" كما شبه الذين قالوا: "صُيَّم" بباب "عِصِيّ" إلا أن "صُيِّما" وما كان مثله مُطِّرِد، و"نُحُوّ" لا يطرد"[٣]. فهو الآن شبَّه الجمعَ (نُحُوًّا) بالجمع ((صُيَّمٍ) ثم قارن بينهما فقال: إنَّ (صيَّمًا) مطَّرد و(نُحُوًّا) لا يطَّرد، و(نُحُوٌّ) بالتصحيح لا يطَّرد في كلام العرب، وإنَّما جاء في مواضعَ قليلة[٤]، وهذا محض الاستعمال، كما أنه لا يطرد في القياس، إذ القياس في جمع معتل اللام التزام الياء فيقولون: عصِيّ ونحِيّ، هذا على القياس، ولكنهم قالوا: (نحُوٌّ) للتدليل على أصل المقلوبات كـ(عصِيٍّ) وما أشبَهه.

ووجه الشبه هو مجيء الإعلال في (صيَّم) والتصحيح في (نُحُوٍّ) الذي خالفا فيه القياس. وافترقا في استعمال العرب له، (فصيَّم) كثير وشائع، و(نُحُوٌّ) عكسه.

ثانيًا: قال سيبويه[٥]:" وكلّما تباعدت من آخر الحرف بَعُد شبهُها وقويت وتُرِك ذلك فيها؛ إذ لم يكن القلب الوجه في فُعَّلٍ. ولغة القلب مطردة في فُعَّلٍ".

---

[١] المنصف ٢/٩ .

[٢] المصدر السابق.

[٣] المنصف ٢/١٢٣ .

[٤] يُنظر: الكتاب ٤/٣٨٤ .

[٥] الكتاب ٤/٣٦٣ .

فقول سيبويه: (إذ لم يكن القلبُ الوجهَ في فُعَّلٍ) هذا دليل على أنَّه خالف القياس وشذَّ عنه. وقوله: (ولغة القلب مطّردة) دليل على أنَّ اطرادَه وشيوعه في الاستعمال؛ إذ نصَّ على أنها لغة.

ووجه شذوذِ (جُيَّع) عن القياس من ناحيتين:

الأولى: أنَّ الواو لا تُقلب ياءً إذا اجتمعت مع واوٍ أخرى، وإنما تقلب ياءً إذا اجتمعت الواو مع ياءٍ وسبقت إحداهما بالسكون، وذلك نحو (ميّت وسيِّد)[١].

الثانية: أنَّ الواوَ تُقلَب ياءً إذا وقعت طرفًا في الجمع؛ لثقله؛ لأنَّ الطرف هو محلُّ القلب ولم تقع الواو طرفًا[٢].

وأما ابن جني فقد يكون آخذا بقول شيخه أبي علي؛ لأنه قال هو قياس عند قوم وإن كان ضعيفا[٣]، وقد ضعفه؛ لأنه اختل شرط في المقيس عليه وهو افتقاد شرط عدم الخروج عن سنن القياس[٤]، وقد خرج (جُيَّع)!

وكونه شاذًّا في القياس لا يخرجه من الفصاحة؛ لأنَّه مقبول عند الفصحاء والبلغاء، وهو ما سمَّاه الجرجاني بالشاذِّ المقبول[٥]، واطراده في الاستعمال بشرط أن يكون أجوفَ واويًّا، ووصفوه بالاطِّراد في الاستعمال والشُّيوعِ مقارنة في قلَّة الإعلال بالقلب فيما كان على (فُعَّال) كـ(صُوَّام) قال الأشموني:" قوله شاع ليس نصاً في أنه مطرد، وقد نص غيره من النحويين على اطراده. وقد بان لك أن قوله شاع نحو نُيَّم هو بالنسبة إلى نُيَّام لا إلى نُوَّم"[٦].

* * *

---

[١] يُنظر: شرح الشافية للرضي٣/١٤٣ .

[٢] يُنظر: المصدر السابق.

[٣] يُنظر: شرح الشافية للرضي٣/٢١٠ .

[٤] يُنظر: الاقتراح في أصول النحو٢٧٣ .

[٥] يُنظر: التعريفات١٠٦ .

[٦] شرح الأشموني لألفية ابن مالك٤/٥٤٨ .

٣- الإعلال بالنقل:

قَالَ أَبُو ذُؤَيبٍ الهُذَلِيُّ:

١- يَعْثُرْنَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا كُسِيَتْ بُرُودَ بَنِي تَزِيدَ الأَذْرُعُ[١]

استشهد بهذا البيت ابن جنيّ، والجرجانيُّ، وابن عصفور، والشاطبيّ[٢].

والشاهد في البيت قوله: (تَزِيد)، على أن الاسم إذا كان على وزن الفعل وموافقًا له في حركاته وسكناته، وفي حروف زيادته فإنه لا يُعَلُّ لئلا يلتبس الاسم بالفعل، ويُستثنى من ذلك العلَم المنقول من الفعل الذي لزمه الإعلال قبل نقله إلى العلمية، والتسمية به، ومنه شاهد هذا البيت.

ومن روايات البيت: (بني يزيد) بالياء[٣]، وأصحُّ الروايتين من حيث السماع التاء، إذ تنسب لتزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة البرود التزيدية[٤]، وقيل هم تزيد بن حيدان لا حلوان، وتزيد في قُضاعة، وفي الأنصار -أيضًا- تزيد بن جشم بن الخزرج بن حارثة، وما عدا هذين عند العرب (يزيد) بالياء، والأصمعي يقول: (بنو يزيد) بالياء تجار بمكة، كانوا يبيعون القصب[٥]، وأما العسكري فيقول هي بالياء من التصحيف[٦].

---

[١] المفضليات٤٢٥، والبيت من الكامل.

حد الظُّبات: طرف النصل. والمعنى أن الحمير تعثر في السهام؛ لكثرتها، فتسيل من أذرعها الدماء، فتكون الدماء في طرائقها كطرائق البرود الحمر. (يُنظر: شرح أشعار الهذليين ٢٦، وشرح المفضليات لابن الأنباري٨٧٠، شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١٧٠٩/٣) .

[٢] المنصف٢٧٩/١، والمقتصد في شرح التكملة١٤٢٣/٢، والممتع الكبير في التصريف٣١٤، والممتع في التصريف٤٨٦/٢، والمقاصد الشافية٣٢١/٩.

[٣] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٨٧٠ .

[٤] يُنظر: المصدر السابق.

[٥] يُنظر: شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١٧٠٩/٣ .

[٦] يُنظر: تاج العروس١٦٢/٨ .

وأما من حيث التصريفُ فالروايتان في الحكم سواء[١]، وكذلك العروض.

و(تَزِيْدُ) اسم ذات محسوس، أصله (ز ي د)، ثلاثيٌّ أجوفٌ، معتلُّ العين بالياء، مزيد بحرف المضارعة، وهو بمعنى الزيادة، ضد النقص، وهو في الأصل فعل من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ) كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ) في الصحيح و(بَاعَ يَبِيعُ) في المعتلِّ، لأن ماضيَ الفعل الثلاثيِّ المعتلِّ العين بالياء يكون على (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) ولا ثالث لهما، فيُقال في (زَيَدَ) (زَاد) قلبت ياء (فَعَل) -؛لتحركها وانفتاح ما قبلها- إلى أخفِّ حروف العلة وهي الألف؛ استثقالًا للياء واجتماع المثلين -فتحةِ الفاء والعين-، ولكي تكونَ العين من جنس حركة الفاء قبلها[٢].

ومضارع (زاد) (تَزْيِدُ) على (تَفْعِلُ) في الأصل قبل الإعلال بالنقل، ولا وجهَ غيرُه؛ وذلك لأن (فَعَلَ) الصحيحَ يجوز فيه (يَفْعِلُ ويَفْعُلُ) لكنهم يلتزمون في مضارع المعتل وجهًا واحدًا، وهو كسر العين في ذوات الياء وضمها في ذوات الواو[٣].

وإن قيل: ما الدليل على أن (بِيِيع) و(يزِيد) على (يفعِل) إذ الياء ساكنة فيهما؟ فيقال: الدليل أن حركة الفاء السكون في الأصل، ثم نقلت إليها حركة الياء للدلالة على الأصل المغيَّر.

ووجه إعلال الفعل (تزيد) هو أنه في الأصل على (يَفْعِل) ثم أعل بنقل حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها، فصار وزنه (يَفِعْل)، حملًا على إعلال ماضيه؛ لزوال موجب الإعلال في المضارع، وهو أن حروف العلة عينات أقوى من اللامات التي تصح إذا كان ما قبلها ساكنًا[٤]، ويقول الرضي:" إذا تحركت الواو والياء وسكن ما قبلهما فالقياس أن لا يُعلا بنقل ولا بقلب؛ لأن ذلك خفيف"[٥] ولذلك فإن الإعلال بالنقل في المضارع لم يجئ

---

[١] يُنظر: المنصف لابن جني١/٢٨٠ .

[٢] يُنظر: الممتع في التصريف٢/٤٣٨ .

[٣] يُنظر: الكتاب٤/٣٤١ .

[٤] يُنظر: الممتع في التصريف٢/٤٤٨ .

[٥] شرح الشافية٣/١٤٤ .

للاستثقال؛ لأنه زال بوجود السكون السابق لحرف العلة لقول الرضي:" الضمة والكسرة لا تستثقلان على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كما في ظبْيٍ ودلْوٍ"[١] فلمَّا صحت هذه الأسماء بلاماتها لوجود السكون، كان التصحيح للفعل المعتل بالوسط أولى وأخفُّ.

ومما سبق يتبين أن الإعلال بالقلب في الماضي لعلة موجبة فحمل المضارع عليه فأُعلَّ بالنقل فقط، وبقي الاسم المنقول من الفعل المعتل على إعلاله بنفس صورته دون تغيير.

وذهب الدكتور فوزي حسن الشايب إلى أنَّ الأفعال (يقول ويبيع) ونحوَها لم يدخلْها الإعلال حقيقة، وإنما اعتراها إعلال بالنقل فقط وذاك لا يُعدُّ من الإعلال في حد ذاته؛ وإنما هو من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، التي فَصَمَت عرى التواصل بين القواعد والأحكام اللغوية من جهة، والواقع اللغوي الذي تمثله من جهة أخرى، وحجته في ذلك قول الصرفيين: الإعلال مختصٌّ بتغيير حروف العلة أي الألف والواو والياء بالقلب أو الحذف أو الإسكان. وقال: إنَّ كلَّ ما قيل عن ظاهرة الإعلال بالنقل في الألفاظ المعتلة وما حمل عليها من الألفاظ المضعفة كـ(يردُّ) من (يرْدُدُ) تصوراتٌ وافتراضاتٌ لا حقيقة تحتِها[٢].

وقوله مردود عندي من ناحيتين:

الأولى: أن قوله: (علل الصرفيين في هذه المسألة تصورات وافتراضات)، وإن كانت حقيقة كذلك إلا أن ذلك لا ينفي كون الأفعال استقرت ونُطقت بحال من أحوال الإعلال، إذ القواعد العربية كلها نشأت على هذا المنهج في التقعيد، وكما قال الخليل حين سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو أخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فقال: "اعتللتُ أنا بما عندي أنَّهُ عِلةٌ لما عللته منه، فإن أكن أصبتُ العلةَ فهو الذي التمستُ، وإن تكن هناك علةٌ غيرُ ما ذكرتُ فالذي ذكرتُه محتمل أن يكون علة، ومَثَلِي في

---

[١] شرح الشافية١/٨٢ .

[٢] يُنظر: من مظاهر المعيارية في الصرف العربي لفوزي حسن الشايب، مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد:١٠، العدد:٣٠، ١٩٨٦، ص٨٥ .

ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمةَ البناءِ عجيبةَ النظمِ والأقسام ... فكلما وقفَ هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلةِ كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا ... فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنحَتْ لغيري علةٌ لما علَّلْتُه من النحو هي أليقُ مما ذكرتُه بالمعلول فليأتِ بها"[١] فكما لا نقطع بأن علل الصرفيين القدماء أرادها العرب حين نطقِهم لهذه الكلمات، كذلك لا يقطع أصحاب علم اللغة الحديث بعللهم الافتراضية أيضًا، ويجزمون بخطأ غيرهم، حيث قال:" إنَّ الأصل فيها تتابع أربع مقاطع قصيرة وقعت فيهما الياء والواو بين حركتين فضعف مركزهما، فسقطتا، فتشكل من الحركتين اللتين تكتنفانها حركة طويلة، فمِن يقُوُل إلى يقول ويبِيع إلى يبيع"[٢] فهذه علة منه لتلك الأفعال قد تكون لتلك العلة وقد تكون لغيرها كما ذكر الخليل، ولا نقطع بها.

الثانية: أن الحجة التي ذكرها من أقوال الصرفيين هي حجة عليه، إذ نصَّ على إقرار الصرفيين بأن إسكان حروف العلة من الإعلال، وما النقل في (يقول ويبيع ويزيد) إلا إعلال، ولا يُنكر ذلك أحد؛ إذ نُقلت حركة المعتل إلى الساكن قبله وهذا عين الإعلال، بغض النظر عن نوع إعلاله أبموجب أم بغير موجب. والله أعلى وأعلم

* * *

[١] الإيضاح في علل النحو٦٦ .

[٢] يُنظر: من مظاهر المعيارية في الصرف العربي لفوزي حسن الشايب، مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد:١٠، العدد:٣٠، ١٩٨٦،ص٩٠ .

قَالَ عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ الفَحْلُ:

٢- رَدَّ الإِماءُ جِمَالَ الحَيِّ فاحْتَمَلُوا فَكُلُّها بالتَّزِيدِيَّاتِ مَعْكُومُ[١]

استشهد بهذا البيت الجرجاني[٢] والشاهد قوله: (التَّزِيدِيَّات) على أنه علم منقول من الفعل فبقي على إعلاله بعد النقل، والأصل في الأسماء إذا شابهت الأفعال في وزنها، أو بزيادة مخصوصة في الأفعال تصحح ولا تُعَلُّ؛ لأجل الفصل بين الاسم والفعل.

و(التَّزِيدِيَّاتُ) اسم منسوب إلى (تَزِيدَ) بَلْدَةٌ بِالْيمن، يُنْسَج بهَا البُرودُ، فيُقال: البرود التزيدية[٣]، و(التزيدية) اسم مؤنث تأنيثًا مجازيًّا، وهو وصف مؤول بالمشتق، فطابق (البرودَ) بالتأنيث، فلما كان كذلك جمعت جمع مؤنث سالمًا، فقيل: التزيديات.

ومما يجب التنبهُ إليه قول الجرجانيّ بعد استشهاده بالبيت: " وهذا منسوب إلى تزيد اسم بلد، وهو علم مرتجل، وليس بمنقول من الفعل كيشكر إذ لو كان منه لبقي على حكمه كما بقي تزيد، فلم يقل: تزيد بالتصحيح"[٤]، فقوله هذا يجعلنا نحكم على (تزيد) التي نُسبت إليها البرود التزيدية بأنها علم مرتجل، وقد قال قبل استشهاده بالبيت: (تزيد) علم منقول، وأنه يبقى على إعلاله ولا يُصحح، فهذا نقض لما استشهد به؛ ولذلك فإن الجرجانيَّ قد وهم؛ لأكثر من وجه:

الأول: أن الجرجانيَّ ذكر قبل استشهاده بالبيت أن العلم إذا كان منقولًا من الفعل يبقى على إعلاله ولا يُصحح، وجعل بيتَ علقمةَ منه، وبعد استشهاده نقض كلامه

---

[١] المفضليات٣٩٧، والبيت من البسيط.

الإماء: جمع أَمَة. المعكوم: المشدود عليه حمله. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري ٧٨٩، والاختيارين للأخفش الأصغر٦٣١، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي٣/١٦٠١).

[٢] المقتصد في شرح التكملة٢/١٤٢٣ .

[٣] يُنظر: الاختيارين للأخفش الأصغر٦٣١، وتاج العروس٨/١٦٣ .

[٤] المقتصد في شرح التكملة٢/١٤٢٤ .

بقوله: إن التزيديات علم مرتجل، منسوب إلى البلد (تزيد) وهذا يجب تصحيحه؛ لأجل الارتجال.

الثاني: أن اسم البلدة (تزيد) التي قال الجرجاني هي علم مرتجل هي نفسها التي نُسبت إليها البرود، وهي نفسها التي قال عنها: علم منقول تعلُّ ولا تصحح، فكيف يقول هي مرتجلة ولا يجوز إعلالها!، ولم ترد مصححة في نثر لا شعر -بحسب ما اطلعت عليه من المصادر-، وقد ثبت في المصادر -أيضًا- أن التزيديات ثياب منسوبة إلى تزيد بن حيدان، يقول ابن الأنباري:" والتزيديات ثياب منسوبة إلى تزيد بن حيدان بن عمران بن الحاف بن قضاعة"[١] وقال الأخفش الصغير: "التزيديات": ثيابٌ، منسوبةٌ إلى تزيد: حيٍّ من اليمن"[٢]، فهذا وجه ثانٍ لوهم الجرجاني؛ لأن (تزيد) التي نسبت إليها البرود التزيدية هي نفسها التي ذكرها أو ذؤيب الهذلي في الشاهد السابق، وقال عنها الجرجاني هي علم منقول يعلُّ ولا يصحح، ثم تراجع بعد ذلك! فكيف تكون في بيت أبي ذؤيب منقوله، وفي بيت علقمة مرتجلة وهي القبيلة نفسُها؟!

الثالث: وجه قياسي بالنظر إلى علم العروض، حيث إن البيت المستشهدَ به روي بروايتين ثابتتين في المصادر، واحدة صحيحة وهي الرواية الثابتة في المفضليات، والثانية غير صحيحة باعتبار التقطيع العروضي، وكما أني افترضت رواية بناء على كلام الجرجاني ووجدتها -أيضًا- غيرَ صحيحة من خلال العروض بغض النظر عن عدم ورودها في المصادر، فعلى رواية المفضليات:

فَكُلُّها بالتَّزِيدِيَّاتِ مَعْكُومُ

//٠//٠ /٠//٠/٠/٠//٠/

مُتَفْعِلُن فاعلن مُسْتَفْعِلُن فَاعِل[٣]

هذه رواية صحيحة ولا كلام عليها بالقياس على علم العروض، وروي الشطر الثاني من

---

[١] شرح المفضليات لابن الأنباري٧٨٩ .

[٢] الاختيارين للأخفش الأصغر٦٣١ .

[٣] دخله علة من علل النقص، وهو القطع، وذلك بحذف ساكن الوتد المجموع من آخر التفعيلة مع إسكان ما قبله.

البيت برواية أخرى أثبتها الزبيدي[١]:

فَكُلُّها بالتَّزَيِدِيَّاتِ مَعْكُومُ

//٠//٠ /٠// //٠/٠ //٠ /٠/٠

مُتَفْعِلُن فاعلُ مُتَفْعِلْ فَعِل مستف

وهذه الرواية غير صحيحة لأسباب أعدها:

الأول: أن العللَ التي هي خاصة بتفعيلتي البيت العروض والضرب دخلت في الحشو، وهذا لا يصح، وزيادة على خطأ ورود العلة في الحشو أن علة القطع تكون بحذف ساكن الوتد المجموع من آخر التفعيلة مع إسكان ما قبله، وفي (فاعلُ) حذف دون إسكان.

الثاني: في (مُتَفْعِلْ) دخل التفعيلةَ الكبلُ وهو اجتماع زحاف الخبن وعلة القطع، وهذا لا يصح؛ لأن العلل لا تدخل الحشو كما تقدم.

الثالث: في (فَعِل) دخله زحاف الخبن، وعلة القطع وهذا لا يصح أيضا؛ لأجل الحشو.

الرابع: في (مستف) لا أعرف تفعيلة عروضية بهذا الصورة بعدما يعتورها الزحاف والعلل، كما أن البسيط لا ينتهي بـ(مستفعلن).

وأما الرواية الثالثة فلم ترد في المصادر، وإنما فهمناها من قول الجرجاني بعدما استشهد بالبيت، حيث قال:" وهذا منسوب إلى (تَزِيد) اسم بلد، وهو علم مرتجل، وليس بمنقول من الفعل كيشكر إذ لو كان منه لبقي على حكمه كما بقي تزيد، فلم يقل: تزيد

---

[١] يُنظر: تاج العروس٨/١٦٢ .

بالتصحيح"[1]. وعلى هذا فإن البيت كما يلي:

فَكُلُّها بالتَّزْيِدِيَّاتِ مَعْكُومُ

//٠/٠ /٠/٠//٠/٠//٠/٠

مُتَفْعِلُن فاعلْ مُتَفْعِلْ فَعِل مستف

وهذه الرواية غيرُ صحيحة أيضًا؛ لأجل اختلال وزن البسيط؛ إذ هو من الأبحر الرباعية التفاعيل، وصار بهذه الرواية –وكذلك الرواية السابقة– على خمس تفعيلات، بغض النظر عن صحتها وما دخلها من علل أوضحت وجهَ خطئها في الرواية السابقة.

وأخيرًا يُحتَمَل وجهٌ صحيح لكلام الجرجاني وهو أنه حمل الإعلال في (التزيديات) على الشذوذ، إلا أنه لم يُصرح بلفظ الشذوذ عن القاعدة؛ وذلك حين قال:(هذا منسوب إلى (تزيد) اسم بلد، وهو علم مرتجل)، وعلى هذا فإن حق (تزيد) التصحيح لا الإعلال؛ لأن الإعلال خاص بالمنقول، لكنه جاء على خلاف ذلك، فلم يقل: تَزِيد بالتصحيح بل بالإعلال، وهو كذلك كما نرى، حيث جاءت رواية التزيديات بالإعلال حملًا على المنقول من الفعل فلم تصحح على وجه الشذوذ المخالف للأصل. والله سبحانه أعلم بالصواب

* * *

[1] المقتصد في شرح التكملة٢/١٤٢٤ .

ثانيًا: تخفيف الهمزة:

الهمزة يدخلها الإعلال والإبدال؛ لمقاربتها حروف العلة وكثرة تغيرها[١].

قَالَ عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ[٢]:

- ولَسْتَ لِإِنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلْأَكٍ تَنَزَّلَ من جوِّ السَّماءِ يَصُوبُ[٣]

تقدم ذكر مَن استشهد به في مبحث أحرف الزيادة[٤]. وذكروا هذا البيت شاهدًا على أن أصل (مَلَكٍ) (ملأكٌ)، وحذفت الهمزة تخفيفًا لكثرة الاستعمال، قال المازني:" ومما أُلْزِم حذف الهمزة لكثرة استعماله :(مَلَك)، وإنما هو: (مَلْأك)، فلما جمعوه ردوه إلى أصله، فقالوا: (ملائكة وملائك)"[٥] وهو حذف استخفاف لا يقاس عليه[٦].

واستثقالهم له راجع إلى مخرج الهمزة حيث كان من أقصى الحلق وأَدْخَلَ الحروف فيه، يقول الرضي:" اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها؛ فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز، ولا سيما قريش ... وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان"[٧].

وذكر العلماء منهم ابن يعيش والرضي أن تحقيق الهمزة لغة تميم وقيس، وكذلك صاحب البيت علقمة الفحل تميمي، استعمل لفظة (ملك) على لغة التحقيق عندهم بغض النظر عن حاجة الوزن إليها، فهم يرون أن الهمزة حرف فوجب الإتيان به كغيره من الحروف[٨].

---

[١] يُنظر: شرح الملوكي في التصريف٢١٤.

[٢] تقد ذكر الخلاف في نسبته في الفصل الثاني في مبحث الجموع.

[٣] المفضليات٣٩٤، والبيت من الطويل. (وقد تقدَّم هذا البيت في مبحث الجموع).

[٤] يُنظر صفحة(٢٠٣) من هذا البحث.

[٥] المنصف٢/١٠٢ .

[٦] يُنظر: شرح الملوكي٣٣٣ .

[٧] شرح الشافية للرضي٣/٣١-٣٢ .

[٨] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٩/١٠٧ .

وقد اختلفوا في (ملك) هل هو من المهموز (لأك) و(ألك)، فخففت همزته، أم أنه من (المِلك)، فليس ثمة تخفيف على الرأي الأخير، وقد تقدم هذا الخلاف في مبحث أحرف الزيادة.

وعلة تخفيفهم لها بالحذف؛ أن الهمزة متحركة وقبلها ساكن صحيح، وما كان كذلك يُخفف بإلقاء حركته إلى الساكن قبله ثم يُحذَف[١].

وعلة التخفيف هذه لا تعد ضابطًا يقاس عليها كل همزة متوسطةٍ متحركةٍ ساكنٌ ما قبلها، وإنما وجدوا هذه الشروط تتوفر في الكلمات المخففة من الهمز، والأمر مقصور على الكلمات المخففة ولا يُقاس عليها كلُّ مهموز.

والحذف في (ملك) غلب الأصل (ملأكًا) من حيث الاستعمال؛ بدليل استشكالهم في أصل اشتقاقه كما تقدم[٢].

وكذلك جعل ابن يعيش الحذف لكثرة الاستعمال على ثلاث مراتب، منه ما يغلب الأصل، ومنه ما يوازي الأصل، ومنه ما ينقص عن مرتبة الأصل[٣]، وذكر ضابطًا لغلبة الفرع على الأصل فقال:" فالذي يغلب الأصل هو الذي لا يجوز استعمال الأصل معه، بل يهجر الأصل فيه ويُرفض"[٤] فإن قيل: ما توجيه ورود الأصل في بعض النصوص؟ يقال: يرد الأصل على لغة فيُستأنس به لمعرفة أصول الكلمات وما طرأ عليها من تغيير أو تبديل.

---

[١] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٩/١٠٩، وشرح الشافية للرضي٣/٣٣ .

[٢] يُنظر صفحة (٢٠٣) من هذا البحث.

[٣] يُنظر: شرح الملوكي٣٦٦ .

[٤] المصدر السابق.

وكذلك ابن جني جعل زيادة الميم فيه عوضًا عن التزامهم بحذف الهمزة، كما أن حرف المضارعة في (ترى، ونرى، ويرى، وأرى) كأنه عوض عن المحذوف إذ كان أصله (ترأى)[1].

* * *

[1] يُنظر: المنصف٢/١٠٣ .

ثالثًا: الإبدال:

الإبدال نوعان: قياسي، وسماعي، فالقياسي هو كل ما وقع في صيغة (افتعل) وما عداه فمسموع لا يُقاس عليه[١].

- الإبدال السماعي:

١- إبدال التاء طاءً:

قَالَ عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ:

وفي كُلِّ حيٍّ قد خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ فَحُقَّ لِشَأس من نَدَاكَ ذَنُوبُ[٢]

استشهد بهذا البيت سيبويه، والمازنيُّ، وابنُ السَّراج، وابن جنِّي، وعبد القاهر الجرجاني، وابن يعيش، وابن عصفور، والخضر اليزدي، وناظر الجيش[٣].

وعلى رواية المفضليات لا شاهد فيه، وإنَّما رُوِي البيت برواية أخرى لم تثبتها المفضليات ولا شروحها[٤]، والرواية:

وفي كُلِّ حيٍّ قد خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ

والشاهد قوله: (خبطَّ)، على إبدال تاء الضمير من (خبطتَ) طاءً؛ لمجاورتها الطاء، فتناسبَها في الجهر والإطباق.

---

[١] يُنظر: تمهيد القواعد١٠/٥٢٥٧ .

[٢] المفضليات٣٩٦، والبيت من الطويل.

شأس: أخو علقمة. الندى: الجود والسخاء. والذَّنوب: النصيب. ومعنى البيت: يستحق شأس أن تتفضَّل عليه بالإفراج عنه كما عمَمْت الأحياء بفضلك، وقد كان شأس أسيرًا عند الحارث بن أبي شَمِّر الغسَّاني، فلمَّا سمع هذا البيت أفرج عنه. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٧٨٦، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/٢٦٣) .

[٣] الكتاب٤/٤٧١، والمنصف٢/٣٣٢، والأصول في النحو٣/٢٧٢، وسر صناعة الإعراب٢١٩، والمقتصد في شرح التكملة٢/١٣٣٢ و١٦٩٠، وشرح المفصل١٠/٤٨، وشرح الملوكي٣٢٥، والممتع الكبير في التصريف٢٣٩، وشرح الشافية٢/٥٩٧، وتمهيد القواعد١٠/٥٢٣٧ .

[٤] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٧٨٦، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي٣/١٥٩٨ .

ويُبدل الطاء من التاء إبدالًا مطَّردًا من تاء (افتعل) وذلك بشرط أن تكونَ الفاء صادًا أو ضادًا أو ظاءً أو طاءً، نحو: (اصْطَبَرَ) أصلها (اصْتَبَرَ) و(اطَّردَ) أصلها (اطْتَرد) و(اضطرب) أصلها (اَضْتَرَب)، قال ابن يعيش: "والعلّةُ في هذا الإبدال أن هذه الحروف مستعليةٌ فيها إطباقٌ، والتاء حرف مهموس غيرُ مستعلٍ، فكرهوا الإتيانَ بحرف بعد حرف يُضادّه وينافيه، فأبدلوا من التاء طاء؛ لأنّهما من مَخْرج واحد"[١].

ولكن هذا الإبدال في (خبطت) ونحوِه على قولين من حيث الاطِّراد وعدمه:

القول الأول: شاذٌّ غير مطَّرد؛ لأنَّها ليست لازمة، وهي لغة قوم، قال ابن السراج:" هيَ لغةٌ لناسٍ مِنْ بني تميمٍ يقولونَ : فَحصطُ برجلِي فيجعلونَ التاءَ طاءً كما فَعلوا ذلكَ في : اصطَبَر فقلبوا التاءَ طاءً".

وقال بهذا تصريحًا أو تضمينا سيبويه وابن يعيش وابن الحاجب وابن عصفور وابن مالك وناظر الجيش والشاطبي[٢].

والقول الثاني: هو مطَّرد ويُقاس عليه؛ لأنها لغة قوم، قال أبو حيَّان كما نقل عنه ناظر الجيش:" ثم إن الشيخ ناقش المصنف في قوله: وقد تبدل تاء الضمير قال: لأنه يشعر بالقلة. قال: وكذا قال بعض أصحابنا، وأبدل بغير اطراد من تاء الضمير بعد الطاء والصاد. قال: وليس ذلك بشيء؛ لأن الإبدال لغة قوم من بني تميم، فكيف يقال في ذلك: إنه إبدال بغير اطراد. انتهى"[٣]

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش١٠/٤٦ و٤٧.

[٢] يُنظر: الكتاب٤/٤٧١، والأصول في النحو٣/٢٧٢، وشرح المفصل١٠/٤٨، والشافية في علم التصريف١٢٩، والممتع في التصريف٢٣٨، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد٣١٦، وتمهيد القواعد١٠/٥٢٣٧، والمقاصد الشافية٩/٣٧٨ .

[٣] تمهيد القواعد١٠/٥٢٣٧.

والصواب من هذين القولين أولهما، وذلك لأنَّ لكل قاعدة شواذَّ، وهذه المسألة شذَّت عن أحدِ مبادئ هذا العلم، وهي أنَّ الصَّرف لا يدخل في الاسم المبني، وهم لم يضعوا هذا الحكم إلا بعد استقراء كلام العرب، فالقول بعدم الاطِّراد أقرب للصواب؛ لأنَّ الضمائر لا يدخلها التصريف.

وأمَّا كونه لغة قوم فهو لا ينافي قلَّته، قال ناظر الجيش:" إن كونه لغة قوم من بني تميم لا ينافي قلته؛ لأن لغة هؤلاء القوم قليلة بالنسبة إلى بقية اللغات"[١].

والحاصل أنَّ في الفعل (خبط) إذا اتَّصل بتاء الضمير لغتين: (خبطت) و(خبطَّ)، و(خبطت) أقيس اللغتين؛ لأنَّ (خبطَّ) مشبهة بما كان لازمًا، وهي تاء (افتعل)، وتاء الضمير ليست لازمة في الفعل كملازمتها في صيغة (افتعل)[٢].

وذكر الجرجاني لغة ثالثة، هي (خبَتَّ) حيث قال:" الأكثر في خبطت إذا كره اجتماع الطاء مع التاء أن تدغم الطاء في التاء، فيقال: خبتَّ"[٣].

وجاز التصريف في تاء الضمير بإبدالها طاءً؛ لأنَّها ضمير الفاعل، وضمير الفاعل مع الفعل في حكم كلمة واحدة[٤]، وأن الفعل شديد الاتصال بالفاعل، وأصدق دليل[٥] على ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، نحو: (ضربْتُ) و(كتبْتُ)؛ لئلا يجتمع أربع متحركات في كلمة واحدة، فهم نزَّلوا تاء الضمير منزلة الراء من (جعفر) ولم يفعلوا ذلك عند اتصاله بضمير المفعول فيقولون: (ضَرَرَبَهُ) و(كَتَبَهَا)[٦].

---

[١] تمهيد القواعد١٠/٥٢٣٧.

[٢] يُنظر: سرُّ صناعة الإعراب٢١٩ .

[٣] المقتصد في شرح التكملة٢/١٦٩١.

[٤] يُنظر: المصدر السابق.

[٥] فصَّل ابن جني أدلة اتصال الفعل بالفاعل في سر صناعة الإعراب٢٢٠ وما بعدها، ويُنظر: المنصف٢/٣٣٢ وما بعدها وشرح الملوكي في التصريف٣٢٥ وما بعدها.

[٦] يُنظر: الكتاب٤/٤٧١، وسر صناعة الإعراب٢٢٠ .

و(خَبَطْتَ) على وزن (فَعَلْتَ) فعلٌ ماضٍ اتصلت به تاء الفاعل، وأصله (خ ب ط)، وهو ثلاثي صحيح من باب (ضَرَبَ يضْرِب)[١]، والخَبْطُ هو الضَّرب، يُقال: خَبَطَ الشجرةَ إذا ضربها بالعصا حتى يسقطَ ورقُها[٢]، و(خبط) بمعنى (أَنْعَمَ) و(أعطى)، فهم يقولون: "خبطه بخير: أعطاه"[٣] ويقولون:" خَبَطْتُ الرجلَ، إذا أنعمتَ عليه من غير معرفةٍ بينكما"[٤] وهو المعنى نفسه الذي أراده علقمة في بيت الشاهد.

* * *

[١] يُنظر: ديوان الأدب للفارابي٢/١٦٨ .

[٢] يُنظر: المصدر السابق.

[٣] المحكم والمحيط الأعظم٥/١٢٥ .

[٤] ديوان الأدب للفارابي٢/١٦٨ .

٢- إبدال الطاء جيمًا:

قَالَ جُبَيْهَاءُ الأَشْجَعِيُّ:

لَجَاءَتْ كأَنَّ القَسْوَرَ الجَوْنَ بَجَّهَا عَسَالِيْجُهُ والثَّامِرُ المُتَنَاوِحُ[١]

استشهد بهذا البيت ابن السكِّيت[٢]، والشَّاهد قوله: (بجَّها) وهو شاهد على الإبدال بين الجيم والطاء، قال": يُقال: بطَّ فلان جرحَه وبجَّه"[٣].

والإبدال في (بجَّ) من (بطَّ) إبدال لغوي غير مطَّرد؛ لأنه ليس له قاعدة تحكمه، والعمدة في ذلك على السَّماع.

و(بطَّ) و(بَجَّ) بمعنى شَقَّ، قال ابن سيده:" بَجّ الْجُرْح والقرحة يبُجّها بَجاً شقها"[٤]، وفي بيت الشاهد بمعنى وسّع بطونها[٥]، و(بطَّ) فعل ثلاثي مضعّف، جذره (ب ط ط)، مجَرَّد متعدٍّ بنفسه؛ لأنَّهم يقولون: (بطَّ الجُرحَ) و(بَطَّه)، وهو من باب (نَصَرَ ينصُرُ) (بطَّ يبُطُّ)[٦] وأصله قبل الإدغام: (يبْطُطُ) كـ(ينصُرُ)، وكل مضعَّف من باب (فَعَل) متعدٍّ مضارعه مضموم العين في الغالب.

---

[١] المفضليات١٦٨، والبيت من الطويل.

القسور: شجر من شجر الخُلَّة له خوص تكثر عنده الإبل والشَّاء إذا أكلت منه. والخلَّة: ضد الحمض، وهو كلُّ نبت ليس فيه ملوحة، تقول العرب: الحمض خبز الْإِبِل والخلة فاكهتها. الجون: الأخضر الشديد الخضرة يميل إلى السَّواد من شِدَّة الرَّي. عساليجه: العساليج جمع عسلوج وهو الخطُّ تراه في الورقة. الثامر: ما له ثمر من النبت والشجر. المتناوح: المقابل بعضه بعضا. (يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٣٣٣ وما بعدها، وجمهرة اللغة لابن دريد ١٠٨،و٥٤٦).

[٢] القلب والإبدال لابن السكِّيت٤٩ .

[٣] المصدر السابق.

[٤] يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم٧/٢٢٧ .

[٥] يُنظر: شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي٢/٧٨٧ .

[٦] يُنظر: جمهرة اللغة لابن دريد٧٣ .

و(بجَّ) المبدل من (بطَّ)مثله تمامًا في كل أحكامه، ثلاثيٌّ مضعَّف جذره(ب ج ج)[١]، وكذلك بابه (نَصَر).

* * *

[١] يُنظر: جمهرة اللغة لابن دريد٦٣ .

المبحث الثَّالث: ما فات الصَّرفيين من شواهد الإعلال والإبدال

– إبدال الياء من الواو:

المسألة الأولى:

من المواضع التي تصِحُّ فيها الواو، ولا تُبدل بالياء: أن تقع الواو عينًا للجمع الصحيح اللام وهي في المفرد غيرُ مُعلَّةٍ ولا شبيهةٌ بالمعلَّة كـ(جَوَادٍ) فإنَّ جمعه: (جِوَاد) و(طويل) فإن جمعه: (طِوال) بالتَّصحيح[١].

وممَّا ورد معتلًّا بقلب الواو ياءً (جِيادٌ) جمعٌ للمفرد (جَوَاد)؛ حيث خالف القياسَ فعُدَّ شاذًّا ولا يقاس عليه؛ لأنَّ واوَ المفرد (جَوادٍ) محركةٌ، وليست معلَّة كـ(دار ودِيَار)، ولا شبيهة بالمعلة أي ساكنة كـ(ثوْبٍ وثِيَابٍ)، ومن ذلك قوله سُبحانه: ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ ﴿٣١﴾ ﴾[٢].

وقد حَكَم على (جِياد) بالشُّذوذ أبو عليٍّ الفارسيّ، وابن الشَّجريّ، وابن مالك ، وابن هشام[٣].

وقال غيرهم: إنه جمع لـ(جيِّد) وقالوا: إنه جمعٌ لـ(جائد) وقالوا: إنه جمع لـ(جَوْدٍ)، وقيل هو جمع لـ(الجِيْد) العنق الطويل[٤]، فحاولوا تغيير مفرده أو أن يكون جياد على توهم مفرد غير (جواد) مما يجب فيه الإعلال حتى يكون جمعًا قياسيًّا، كما فعل ابن مالك حيث

---

[١] يُنظر: أوضح المسالك٤/٣٨٦ .

[٢] ص:٣١

[٣] يُنظر: الحجة في القراء السبعة٣/١٣٢، وأمالي ابن الشجري١/٨٥، وشرح الكافية الشافية٤/٢١١٥، وأوضح المسالك٤/٣٨٧.

[٤] يُنظر: الدُّر المصون٩/٣٧٥، ومشكل إعراب القرآن٢/٦٢٥.

قال: كأنَّهم استغنوا بجمع (جيِّد)، كما استغنوا عن جمع عريان بجمع عارٍ، وكما استغنوا عن جمع عدو بجمع عادٍ، مع بقاء شذوذه[١].

وقال الدكتور فريد الزامل مرجِّحًا كلام ابن مالك: وقول ابنِ مالك إنَّهم استغنوا بجمع (جيِّد) عن جمع (جَوَاد) هو الأقرب للصَّواب؛ لوجود النظائر، واعترض على من قال إنه جمع (جِيد) وهو العنق بمخالفة معنى (الجِيد) لمعنى (الجواد)[٢].

وعلة ترجيح الدكتور فريد لكلام ابن مالك مقبولة؛ لاحتجاج النحاة كثيرًا بهذه العلة، وهي وجود النظير، وأما اعتراضه على مَن قال إنه جمع (جِيْد) فإن اعتراضه فيه نظر من وجهين:

الأول: من حيث معنى المفرد:

إنَّ المفرد (جَيِّدًا) الذي توهمه ابن مالك للجمع (جِياد) وقرَّبه للصواب الدكتور فريد هو نفسه غير معنى (جواد)، فلمَ قبل المفرد (جيِّدًا) ورفض (جِيْدًا)، وكلاهما خالفا معنى المفرد (جواد)؟!

فإن قال قائل: إن الجيِّد أصله (جَيْوِد) ثم حصل فيه إعلال بالقلب لأجل اجتماع الياء والواو في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون، وأنهم يقولون: للذي يجود بماله ويبذله جوادٌ أي جيِّد[٣]، فقد اتفق (جيِّد) و(جواد) في هذا الجانب.

فيُقال: كون (جيِّدٍ) قريبًا من (جواد) في الاستعمال، لا يعني أنه موافق له في المعنى مطلقًا، فالجواد الذي جُمع على جِياد في الآية الكريمة يقصد به الخيل، لا (الجيِّد)؛ فلمَّا

---

[١] يُنظر: شرح الكافية الشافية٤/٢١١٥.

[٢] يُنظر: شواذّ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم لفريد بن عبدالعزيز الزامل السليم، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للأبحاث١٤٢١/٢٠٠١ ، ص٢٤ .

[٣] يُنظر: الصِّحاح٢/٤٦١.

كان مخالفًا لمعنى (جيِّد) بطل اعتراضه على من توهم أنه جمعُ (جِيْد) وهو العنق؛ لأنَّهما اتفقا في أنهما لا يؤديان المعنى نفسَه.

الثاني: من حيث السِّياق الذي ورد استعماله في كلام العرب:

ردَّ الدكتور فريد قولَ من قال: إنه جمع (جَوْدٍ)؛ لأنَّهم لم يقولوا: هذا فرس جوْدٌ.

فيُقال: وإن صحَّ أنَّهم لم يتكلموا بفرس جَوْد، وقالوا: فرس جَيِّدٌ كما في قول المزَرِّد يصف الخيل بأنها جيِّدة:

مِنَ المُسْبَطِرّاتِ الجِيادِ طِمِرَّةٌ لَجُوجٌ هَوَاها السَّبْسَبُ المُتَمَاحِلُ[1]

إلا أنَّ الأولى -بنظري- أن لا يدخلَ معنى المفردِ ولا السياقاتُ بعلة التَّرجيح؛ لأنَّه جاء توهُّمًا حتَّى يتَّسق مع القاعدة فقط، بغضِّ النَّظر عن الاستعمال والمعنى.

فالحاصل من هذا أنَّ من قال هو جمع (جيِّد) أو (جائد) أو (جَوْدٍ) أو (جِيْدٍ) كلُّها صحيحة محتملة باعتبار توهُّم مفرد، بغض النَّظر عن معنى ذلك المفرد؛ حتى لا يخرج هذا الجمع عن القياس.

وقد اعتاد الصرفيون على الاستشهاد على مخالفة (جِيادٍ) للقياس المطَّرد بما ورد في قوله سبحانه: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴿٣١﴾﴾[2]، وفي قول أحد شعراء الحماسة:

---

[1] البيت من الطويل، للمزرد بن ضِرَار الذُّبياني، والبيت في المفضليات٩٧، وفي لسان العرب بدون نسبة (لجج)٣٩٩٩.

المسبطرَّات: المنقادات في السَّير. الجياد: من الجودة وهي السُّرعة. الطِمرَّة: طويلة القوائم المرتفعة من الأرض. لجوج: اعتراضها في مشيها، لنشاطها. السَّبسب: المستوي من الأرض. المتماحل: الطريق البعيد. (يُنظر: شرح اختيارات المفضل للتبريزي١/٤٦٢).

[2] ص:٣١

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَشِدَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُها[١]

وقد ورد في المفضليات الجمعُ (جِياد) مفردُ (جَوَاد) في أربعة أبيات، ولم أرَ أحدًا من الصَّرفيين استشهد بها أو أحدها، وذلك في قول الحارثِ بنِ حِلِّزَة:

أَو غيرُ آثار الجِيادِ بأَعْـ ـرَاضِ الجِمَادِ وآيةِ الدَّعْسِ[٢]

قال ابن الأنباري:" الجياد يريد الخيل"[٣].

وقول عبدِ يغوثَ بنِ وقَّاص الحارثيّ:

ولو شِئْتُ نَجَّتْنِي مِن الْخَيْلِ نَهْدَةٌ تَرَى خَلْفَها الحُوَّ الجِيَادَ تَوَالِيَا[٤]

وقول المرَقِّش الأكبر:

كَسَبِيبَةِ السِّيَرَاءِ ذَاتِ عُلاَلَةٍ تَهْدِي الجِيادَ غَدَاةَ غِبِّ لِقَائِهَا[٥]

وقول عوفِ بنِ عَطيَّة:

نَقُودُ الجِيادَ بأرْسانِها يَضَعْنَ بِبَطن الرُّشاءِ المِهارَا[٦]

---

(١) البيت من الطويل، لأنيف بن زبَّان النبهاني في شرح شواهد الشافية٣٨٥، وبلا نسبة في المنصف لابن جني٣٤٢/١، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور٣٢٠، وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز١٢٣، وأضح المسالك لابن هشام٣٨٦/٤.

القماءة: الصغير الذليل. (يُنظر: شرح شواهد الشافية٣٨٦).

(٢) المفضليات١٣٢، والبيت من الكامل.

الجِمَاد: موضع. الأعراض: النواحي. الدَّعس: شدَّة الوطء. آيته: علامته. والمعنى : أن أهل الدار يربطون الخيل بأفنية دورهم، فتجد مكان أواريها، وآثار محابسها ظاهرة. (يُنظر: شرح اختيارات المفضل للتبريزي٦٣٤/٢).

(٣) شرح المفضليات٢٦٤.

(٤) المفضليات١٥٧، والبيت من الطويل.

النهدة: المرتفعة الخلق. الحو: الحو من الخيل التي تضرب إلى الخضرة. تواليا: تتلوها. (شرح اختيارات المفضل للتبريزي٧٦٨/٢).

(٥) المفضليات٢٣٤، والبيت من الكامل.

السبيبة: الشُّقة. السيراء: ضرب من البرود. العُلالة: البقية من الجري. تهدي الجياد: أي تتقدمها وتدلها. غبُّ لقائها: إذا رجعت من الغزو تكون نشيطة. (يُنظر: شرح اختيارات المفضل للتبريزي١٠٤٣/٢).

(٦) المفضليات٤١٥، والبيت من المتقارب.

بطن الرُّشاء: موضع. المهار: جمع مهر (يُنظر: شرح اختيارات المفضل للتبريزي١٦٦٨/٣).

وقد ورد الجمع (جِيادٌ) في الأصمعيات والمعلقات في خمسة مواضع أيضا غير التي وردت في المفضليات؛ ولكثرة الشواهد الواردة فيه فإن أجود ما يقال فيه: إن (جيادًا) مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، ومخالفة المسموع للقياس لا يقدح في صحته وجودته؛ لأن السماع الذي ثبت عن العرب مقدم على القياس الذي افترضه النحاة، قال أبو الفتح[1]:" واعلم، أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدَعْ ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير، تستعمل أيهما شئتَ، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وعَدَدْتَ ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم. بذلك وصى أبو الحسن".

* * *

[1] الخصائص١/١٢٥.

المسألة الثَّانية:

إذا كانت الواو عينًا للكلمة، مسبوقة بكسرة ومتلوَّة بألف تُقلب ياءً، وذلك في مصدر كلِّ فعل اعتلت عينه، نحو: (صَامَ صِيَامًا) و(قَامَ قِيَامًا) فالأصل في المصدر: صِوَامٌ وقِوَامٌ؛ فأُعلَّت الواو في المصدر؛ لأجل اعتلالها في الفعل[١].

وإذا اختلَّ شرط كأن يكون المصدر أجوفَ واويًّا سُبقت واوه بكسرة، لكن ليس بعدها ألفٌ فإنَّ الواوَ تصحُّ وإنْ كان فعل المصدر معتلًّا، وذلك نحو: (حَال حِولًا)[٢].

وقد ورد المصدر (حِولٌ) في القرآن الكريم مرَّة واحدة وذلك في قوله سبحانه: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[٣]، واستشهد بهذه الآية كثير من النحويين والصَّرفيين، ولم يذكروا شاهدًا غيرَها، وقد ورد في المفضليات مرة واحدة أيضًا، ويُعدُّ مما فات الصَّرفيين، وذلك في قول سُوَيد بن أبي كاهل اليَشْكُريّ:

لا يُرِيدُ الدَّهرَ عنها حِوَلًا جُرَعُ المَوْتِ، ولِلْمَوتِ جُرَعْ[٤]

والتصحيح في (الحِول) لا شذوذ فيه لاختلال شرط من شروط القاعدة، وهو عدم وجود الألف بعدها.

وهناك من يرى أنَّ التصحيح في (حِوَل) شاذٌّ، واختلفوا في سبب شذوذه، فكانوا على ثلاثة آراء:

---

[١] يُنظر: الكتاب٤/٣٦٠، والمفتاح في الصرف للجرجاني١٠٧، وشرح ابن عقيل٢/٥١٢.

[٢] يُنظر: الكتاب٤/٣٦١، وشرح ابن عقيل٢/٥١٣ .

[٣] الكهف:١٠٨

[٤] المفضليات١٩٨، والبيت من الرمل.

الحِول: التحول، ومعنى البيت: أنه لا يريد أن يتحوَّل عن بلاده، ويريد أن يبقى فيها طول الدهر، فهو فيها كالمحبوس، يتجرع أسباب الموت شيئًا بعد شيء. (يُنظر: شرح اختيارات المفضل للتبريزي٢/٩٠٠).

الأول: قالوا: هو شاذٌّ؛ لأن الاسم الثلاثيَّ المجرَّد يُعلُّ إذا كان على وزن الفعل؛ لأنَّ التغيير "للأفعال لتصرفها باختلاف صيغها للدلالة على الزمان وغيره"[١]، كما أن المصدر يُعلُّ؛ لاعتلال فعله، فإذا كان المصدر على وزن الفعل، والفعل منه معتل وجب إعلال المصدر، وما جاء مصحَّحًا منه فقد خالف القياس وحكم عليه بالشُّذوذ.

قال الزَّمخشري:" الأسماء الثلاثية المجردة إنما يعلُّ منها ما كان على مثال الفعل نحو باب ودار وشجرة شاكة ورجل مال، لأنها على فَعَل أو فَعِل. وربما صح ذلك نحو القَوَد والحوَكة...وحِوَل. وما ليس على مثاله ففيه التصحيح كالنومة...والمصدر يعل بإعلال الفعل. وقولهم حال حولاً كالقَوَد"[٢].

الثاني: قالوا: هو شاذٌّ؛ لأنَّ قاعدة قلب الواو ياء وجود الكسرة قبل الواو في المصادر، كما أنَّ المصادر تعتلُّ لاعتلال أفعالها، فالعلة الموجبة للقلب وجود الكسرة قبل الواو، والمصدر إذا كان فعله معتلًّا يتحتَّم إعلالُه، فالتصحيح في (حِول) مخالف للقياس من ناحيتين: الأولى: مخالفة قاعدة سبق الكسرة الواو. والثانية: تصحيح مصدر اعتلَّ فعله.

قال ابن الحاجب:" وتقلب الواو المكسور ما قبلها في المصادر ياء نحو قياما و عياذا و قيما لإعلال أفعالها و حال حولا كالقود"[٣]، ووافقه الرَّضيّ[٤].

الثَّالث: قالوا: هو شاذٌّ؛ لأنَّ قاعدةَ قلب الواو ياء وجود الكسرة قبل الواو في المصادر، ولم يشترطوا شرطًا غيرَه، فمتى وجدت الكسرة قبل الواو في المصدر وجب قلبها ياءً، وما خالف ذلك فهو شاذٌّ خارج عن القاعدة.

قال ابن مالك:" تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين...وقد يصحح ما حقه الإعلال من فِعَل مصدرًا أو جمعا "[٥].

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش١٠/٨٢.

[٢] المفصَّل٣٧٩.

[٣] الشافية١٠١ .

[٤] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب٣/١٣٧.

[٥] تسهيل الفوائد٣٠٤ .

والقول في هذه الأقوال ما يلي:

فأمَّا الزَّمخشري فرأيه مردود؛ لأنَّ (حِوَلًا) ليست مماثلةً لوزن الفعل، فعلَّته غير صحيحة؛ لأن النحاة نصُّوا على أن الحِوَل لم يجرِ على وزن الفعل[١]، قال الزَّجاج:" فأما حِوَل فهو على أنَّه جارٍ على غير فعل"[٢]، وقال ابن يعيش:" لأنّهم لم يُجروه على فعلٍ. ومثل ذلك لو بنيت من "البيع" و"القول" ونحوِهما من المعتلّ على مثالٍ لا يكون عليه الفعلُ، نحو: "فِعَل"، لقلتَ: "بِيَعٌ"، و"قِوَلٌ". وعليه قوله تعالى: ﴿حِوَلًا﴾، ولو كان جاريًا على الفعل من نحو: "حالَ يَحُول"، لقلت: "حِيلًا" باعتلال فعله، فاعرفه"[٣].

وأما ابن الحاجب والرضي فسبب الحكم على (حِوَل) بالشذوذ فعلتهما -بنظري- ناقصة ولو أكملا العلة لتغيَّر الحكم عندهما؛ وذلك لسببين:

الأول: أنهما حكما على (حِوَل) بالشذوذ بالنظر إلى قاعدة سبق الواو بالكسرة إذا كانت عينًا، وأهملا قاعدة وجود الألف بعد الواو، مع سبقها بالكسرة، فالمشكلة عندهما في تحديد المسألة، وليس في الفهم؛ لأنَّ وجود الألف بعد الواو وعدم وجودها له تأثير في الحكم، فهو جزء من العلة، إذ يقول السيرافي:" اعلم أن كون الألف بعد الواو يوجب لها إعلالًا ما"[٤] وفي المقابل عدم وجودها بعد الواو مقتضٍ للتصحيح، وهذه حجة قائمة عليهما.

الثَّاني: أنَّ السَّماع مخالف للقاعدة التي ذكراها، إذ المصادر المعتلة العين بالواو على قسمين من حيث الحركة السابقة والحرف اللاحق لها، فإما أن تكون الواو عينًا مسبوقة بكسرة وبعدها ألف، نحو: (انقاد انقِيادًا) والأصل: انقِواد، أو أن تكون الواو عينًا مسبوقة

---

[١] يُنظر: شواذّ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم لفريد بن عبدالعزيز الزامل السليم، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للأبحاث١٤٢١/٢٠٠١ ، ص٢٥ .

[٢] معاني القرآن٢/٣١١.

[٣] شرح المفصَّل١٠/٨٣.

[٤] المقاصد الشَّافية للشاطبي٩/١٢٢ .

بكسرة وليس بعدها ألف، نحو: (حال حِوَلًا)، وكلُّ قسم له حكم فالحكم على الكلمة بالقواعد العامة وترك الجزئيات مؤثر على الحكم أيضا.

وأمَّا ابن مالك فقد حكم على (حِوَل) بهذا الحكم في التسهيل، واعترض عليه كثيرٌ من شراح الألفية والتسهيل[١]؛ إذ خالف رأيُه في الألفية رأيَه في التَّسهيل، ولا يُعلم أيُّهما أسبق، وأيُهما ارتضاه ابن مالك كما قاله الشاطبي[٢]، والأكيد أن رأيه في التسهيل غير موفق إذ أسقط جزءًا من العلة وهو وجود الألف وعدم وجودها بعد الواو، وهذا لا شكَّ مأثر على الحكم كما تقدم.

والأمر الذي يُستغرب من ابن مالك هو تناقض قول ابن مالك في نقل المسموع، بغض النظر عن القياس؛ لأن القياس محتمل للتغيير، وقد يتبيَّن للمجتهد أمر المسألة مع الزمن، لكن السماع كيف يتغيَّر هو محدود بزمن وبيئة؟! قال الشاطبي:" وقال في التسهيل -يعني ابن مالك-: "وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرا أو جمعا". وهذه إشارة منه إلى السماع المخالف لقياسه المذكور، أتى فيها بقد المفيدة للتقليل في استعماله لها؛ إذ هي عادته إذا أراد تقليل المنقول، فإذا قد صرح هنا بقلة التصحيح، وذلك يقضى بلا بد أنه ليس بأكثر من الإعلال، وكيف يكون أكثر عنده فيترك القياس عليه إلى ما هو أقل منه فيقيس عليه؟! هذا ما لا يقبله عقل ولا يرتضيه ذو علم"[٣].

ثم قال الشاطبي:" المحذور نقل السماع في موضعين على تضاد، إذ يلزم الكذب في أحد النقلين قطعا، لأنه إخبار عن أمر خارجي لا رأي فيه، فأحد الأمرين لازم، إما الكذب في نقله في التسهيل، وإما في نقله هذا"[٤].

وبصرف النظر عن القول بأصح القولين القياس والشذوذ إلا أن الإعلال ضرب من

---

[١] يُنظر مثلا: تمهيد القواعد لناظر الجيش١٠/٥٠٦٢، والمقاصد الشافية للشاطبيّ٩/١١٨وما بعدها.

[٢] يُنظر: المقاصد الشافية٩/١١٩.

[٣] المصدر السابق.

[٤] المقاصد الشافية٩/١٢٠.

التغيير وصورة لضعف الحرف مما يجلب تغييره، والتصحيح هو الأصل، وما جاء على أصله لا يُبحث له عن علَّة، و(حولٌ) ليست على بناء الفعل، والأسماء التي أعلت لأجل مماثلة الفعل في البناء؛ فلما جاءت (حول) على أصلها في خصائص الاسمية؛ إذ الإعلال والتغيير من خصائص الأفعال الغالبة، والأسماء المعتلَّة محمولة عليها، وليس هذا أصلها، فلذلك فإنَّ ما جاء على الأصل لا يوجه ولا يعلَّل.

ونظير هذا في المباحث النحويَّة أنهم لا يبحثون مثلًا عن علة دخول التنوين على الاسم المتمكن؛ لأن التنوين هو الأصل، ويبحثون عن علة المنع من الصرف في الاسم المتمكن؛ لأنه خالف الأصل؛ لأن الأصل في الاسم المعرب دخول التنوين عليه. فهذا التصحيح نظيرٌ لدخول التنوين في الاسم المتمكن. والله أعلم

* * *

المبحث الرَّابع: الإدغام

الإدغام "هو وصلُكَ حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثلهِ مِن موضعهِ مِنْ غيرِ حركةٍ تفصلُ بينَهما ولا وقف فيصيرانِ بتداخلِهما كحرفٍ واحدٍ ترفعُ اللسانَ عَنهما رفعةً واحدةً ويشتدُّ الحرفُ"[١].

والإِدغامُ نوعان: إدغامُ حرفين متماثلين، وإدغامُ حرفين متقاربين[٢].

- إدغام المتقاربين:

قَالَ عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ:

وفي كُلِّ حيٍّ قد خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ فَحُقَّ لِشَأس من نَدَاكَ ذَنُوبُ[٣]

استشهد بهذا البيت سيبويه، والمازنيُّ، وعبد القاهر الجرجاني، وابن يعيش، والخضر اليزدي[٤].

وعلى رواية المفضليات لا شاهد فيه، وإنَّما رُوِي البيت برواية أخرى لم تثبتها المفضليات ولا شروحها[٥]، والرواية:

وفي كُلِّ حيٍّ قد خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ

وورد هذا شاهدًا على إدغام الطاء في الطاء في قوله:(خبطَّ) بعد قلب تاء الفاعل

---

[١] الأصول في النحو٣/٤٠٥.

[٢] يُنظر: المصدر السابق.

[٣] المفضليات٣٩٦، والبيت من الطويل. (وقد تقدَّم هذا البيت في مبحث الإعلال والإبدال).

[٤] الكتاب٤/٤٧١، والمنصف٢/٣٣٢، والمقتصد في شرح التكملة٢/١٦٩٠، وشرح المفصل١٠/١٥١، وشرح الشافية٢/٥٩٧ .

[٥] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٧٨٦، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي٣/١٥٩٨ .

طاءً؛ وذلك لأنهما من مخرج واحد، وتماثلهما في بعض الصفات[١]، وتشبيهًا لها بتاء (افتعل)[٢]، وقد تقدم الكلام عليه في مبحث الإعلال والإبدال.

و(خبطَّ) من إدغام المتقاربين؛ لأنَّ الطَّاء والتَّاء من مخرجٍ واحد، هو طرف اللسان وأصول الثنايا[٣] وتماثلهما في بعض الصفات، ومن حيث كيفية الإدغام إدغام تأخُّريٌّ[٤]؛ وذلك "لإدغام التاء المتأخِّرة في الطاء قبلها"[٥] وهو إدغامٌ غير قياسيٍّ؛ "لأنَّ الإدغام تغيير الحرف الأول بإيصاله إلى الثَّاني وجعله معه كحرف واحد"[٦]، و(خبطَّ) أُوصِل الثاني إلى الأول، ولكنه خالف القياس لعارض، ووجهه أنَّ التَّاء يكثر تغيرها لغير الإدغام؛ وذلك لاطِّراد إبدالها في صيغة (افتعل) وقلبها طاء ك(اضطرب) و(اصطبر)، وهذه فضيلة في الطاء ليست في التاء ومن ثَمَّ جاز مخالفة القياس. قال الرَّضي:" اعلم أنه قد يعرض ما يمنع من القياس المذكور، وهو شيئان... ثانيهما كون الحرف الأول ذا فضيلة ليست في الثاني، فيُبْقى عليها بترك قلبه إلى الثاني... لكون الأول أخف من الثاني ولكثرة تغير التاء لغير الإدغام كما في اضطراب واصطبر"[٧].

وقال الرَّضيُّ أيضا:" إذا أدغمت حروف الإطباق فيما لا إطباق فيه فالأفصح إبقاء

---

[١] من صفات الطاء: الجهر والشِّدَّة والاستعلاء والإطباق والإصمات والقلقلة، والتاء: الهمس والشِّدَّة والاستيفال والانفتاح والإصمات. (يُنظر: سر صناعة الإعراب لابن جنّي١٤٥و٢١٧، والممتع في التصريف لابن عصفور٢/٦٧١ وما بعدها، والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري٩٧ وما بعدها، وغاية المريد في علم التجويد١٤١ و١٤٢) .

[٢] يُنظر: المنصف٢/٣٣٢ .

[٣] الممتع في التصريف ابن عصفور٢/٦٧٠ .

[٤] يُنظر: الإدغام مفهومه وأنواعه وأحكامه لأبي أوس الشمسان، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد٢٥،ص١٩٩، ١٩٩٩م .

[٥] المصدر السابق.

[٦] شرح الشافية للرضي٣/٢٦٤ .

[٧] شرح الشافية٣/٢٦٤ و٢٦٥ .

الإطباق لئلَّا تذهب فضيلة الحرف"[١].

وفي اللغة الثَّالثة (خبتَّ) من حيث كيفية الإدغام إدغام تقدُّمي؛ لأنَّ الحرف المتقدِّم الطاء ماثل المتأخر التَّاء[٢]، وهو إدغام قياسي على ما تقدم من كلام الرَّضيِّ.

ولما كان في (خبطت) أكثرُ من لغة، وواحدة أفصح من غيرها، يُترك ما خالف القياس إلى ما وافقه، وقال سيبويه:" وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلبها طاء؛ لأن هذه التاء علامة الإضمار، وإنَّما تجيء لمعنى"[٣].

* * *

[١] شرح الشافية٣/٢٨١ .

[٢] يُنظر: الإدغام مفهومه وأنواعه وأحكامه لأبي أوس الشمسان، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد٢٥،ص١٩٩، ١٩٩٩م .

[٣] الكتاب٤/٤٧٢ .

الفصل الرابع: دراسة منهجيَّة لشواهد التَّصريف في المفضَّليَّات:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوَّل : شواهد التَّصريف والقياس.

المبحـث الثَّاني: شواهد التَّصريف بين المفضَّليَّات والمصادر الصرفيَّة.

المبحث الثَّالث: المقارنة بين المتقدِّمين والمتأخرين في تناولهم للشَّواهد.

المبحـث الرَّابع : التَّقويم.

المبحث الأوَّل: شواهد التصريف والقياس

من المعلوم أنَّ قوانينَ اللغة قامت على أصول أربعة: السَّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، فأمَّا السَّماع فليس للغويٍّ اجتهادٌ فيه، إذ يُوقف عنده على الرِّواية، وأمَّا القياس فمتى تحققت أركانُه يجب التَّسليم بالحكم الجاري بناء عليه، فهو باب مشَرَّع لكل لغويٍّ مجتهد ومتأمِّلٍ للُّغة سواء تقدَّم زمنه أم تأخَّر، إذ القياس قائم على وجود علة موجبة للحكم على المِقيس بحكم المقيس عليه.

وشواهد المفضليّات التي استشهد بها الصَّرفيون كغيرها من الشَّواهد، حيث اعتورتها الأحكام الأصولية، الاطِّراد والشُّذوذ في أثناء مُدارستهم وتحليلهم لها، فإذا ذُكرت المسألةُ الصَّرفية وحكم عليها بالاطِّراد ثم استشهدوا ببيت من المفضليات فهذا محض القياس، وبظاهر هذا كأنَّ القواعد الصَّرفيةَ جاءت أولًا ثم وافقتها تلك الشَّواهد، وليس كذلك إذ اللغة تُسَيِّر هذه القواعد، لأنه لا يحكم على القاعدة بالاطراد والشُّيوع إلا إذا كثر ذلك في كلامهم، وذكرهم للقاعدة ثم الحكم عليها بالاطراد، والاستشهاد بالمفضليات مثلًا هو إذْنٌ لصحة البناء على تلك القاعدة والقياس عليها لكلِّ كلام ليس من نسج العرب وإنَّما نسج على منوالها، فهذا هو الأصل في القياس المصطلح عليه عند النحاة والصَّرفيين، وإنما ذكرت هذا الكلام لأنَّ المفضليات تُعد من كلام العرب المحتجِّ به فكيف نتكلَّم بالقياس فيها؟!؛ فهي تحكم القياسَ ولا يحكمُها، وهي السَّماع أيضا، والقياس يقع على الذي لم يُسمع.

ومن هذا المنطلق يُدرس هذا المبحث بناء على ثلاث نقاط:

- شواهد المفضليات هي سماع ويُحتج بها؛ لأنها قيلت في زمن الاحتجاج.
- اصطلح الصرفيون على قواعد وقوانين تحكم تصاريف الكلمة العربية لتحديد معناها أو إعلال لفظها، بناء على أدلة الاحتجاج والمفضليات بعض منها.
- في هذا المبحث لا ندرس موافقة شواهد المفضليات للقياس وإنَّما ندرس موافقة القياس لها، بالنَّظر إلى صحة الافتراضات التي وضعها الصرفيون من طريق موافقة

المفضليات لها وعدمِه.

ولما كان القياس مرتبطًا باللغة منذ ظهورها؛ نتيجة لطبيعة اللغة وعلاقتها بالفكر، إذ القياس من أهم الرَّكائز الذي قامت عليه الدراسات اللغويَّة[١]، والحديث عن القياس الصَّرفيّ مختلِف بحسب المدارس النَّحوية ومنهجيَّتِها في التعامل مع النُّصوص المسموعة، لأنَّ منهج أهل البصرة في التقعيد يشترط الاطِّراد ولا يأخذون إلا من قبائل محدودة تتسم بأعلى درجات الفصاحة، وأمَّا أهل الكوفة فالمنهج المعهودُ عنهم أنَّهم يتوسعون في السَّماع ولا يشترطون الاطِّراد، مع أنَّ الدكتور حسن هِنداوي جمع قدرًا من المواضع التي عدَّها الكوفيُّون شاذَّة ولا يُقاس عليها[٢].

وبالإجمال فقد اعتمد الصَّرفيون في تطبيق عملية القياس على منهجين:

الأول: المنهج الوصفي التحليلي: وهذا المنهج طُبِّق في بداية نشأة الدِّراسات النحوية، فهم ركَّزوا على المسموع والمرويّ من كلام العرب، وتحليل مدى اطِّرادها، حتى ينتحوا كلام العرب ويحاكوا أنظمته وطُرُقَه[٣]، وهذه المرحلة سابقة للتأليف الصرفيّ، وزامنت نشأة الدراسات اللغوية عموما قبل انفصال التأليف الصَّرفيّ عن النحو.

وهذا هو الذي ذكرتُه لك-في بداية هذا المبحث- من أنَّ الصرفيين يذكرون القاعدة ويحكمون عليها بالاطراد وعدمه ثم يذكرون الشَّاهد من المفضليات، فكأن القياسَ يحكم الشواهد، وليس كذلك، وإنَّما هذه القواعد والأقيسة أتت في مرحلة متقدِّمة على التأليف الصَّرفي الذي انفصل عن النحو في القرن الثالث، بعد أن انتهى التقعيد وقام النحو على سوقه، فقد استقرت القواعد والأحكام وبدؤوا يتوسَّعون في جلب المسموع لتلك القواعد

---

[١] يُنظر: القياس في اللغة بين علماء العربية وديسوسير مفاهيم وتطبيقات، د. دوكوري ماسير، مجلة جامعة المدينة العالمية/ ماليزيا، العدد الثاني ٢٠١٢م، ص٤.

[٢] يُنظر: مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم٢٥٩ .

[٣] يُنظر: القياس في اللغة بين علماء العربية وديسوسير مفاهيم وتطبيقات، د. دوكوري ماسير، مجلة جامعة المدينة العالمية/ ماليزيا، العدد الثاني ٢٠١٢م، ص١١.

تعضيدًا لها، والمتأمل فيما تقدَّم من المؤلفات النحوية واللغوية يجدهم غالبا ما يذكرون القاعدة ولا يسِمُونها بالاطراد، وإنما يذكرون الحكم ويكتفون بالتمثيل من كلام العرب دليلًا وحجة للقاعدة التي قرروها.

الثاني: المنهج الاستنباطي المعياري: وهو تطبيق على النتائج المحصَّلة من المنهج الأول، فيقيسون على ما استقرَّ أنه قياس، ويسمونه القياس النحوي.

* * *

أقيسة الصرفيين في شواهد التصريف في المفضليات

أولًا: أقيستُهم في الأفعال:

أ- الأفعال المجرَّدة من حيث التّعدّي واللُّزوم:

المتعدِّي: "هو الَّذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جرٍّ، نحو: ضربت زيدًا"[١]. واللَّازم: "هو الَّذي يصل إلى مفعوله بواسطة حرف الجرِّ نحو: مررت بزيدٍ، أو لا مفعول له"[٢].

والقياس الذي يُعرف به الفعل المتعدي من اللازم، هو أنَّ المتعديَ يعرف بعلامتين:

الأولى: أن تتصل بالفعل هاء تعود على غير المصدر، هي هاء المفعول به، نحو الكتاب قرأته، فالهاء عائدة على الكتاب وهو اسم ذات.

الثانية: أن يُصاغ منه اسم مفعول تامٍّ، أي غير مقترن بحرف جرٍّ أو ظرف، نحو مضروب.

العلامة الأولى هي من وظائف النحاة لا الصَّرفيين، وأما العلامة الثانية فهي من وظائف الصرفيين من حيث صياغة اسم المفعول، وأعتقد أنَّ المتعدي يُعرف من حيث القياس الصَّرفي إذا كان منافيًا لعلامات الفعل اللازم، إذ يُعتمد في كثير منها على وزن الفعل[٣].

وقد جاءت شواهد التصريف في المفضَّليَّات على هذا القياس، حيث جاء الفعل (حَفَشَ) متعدّيًا، بناءً على حدِّ الفعل المتعدِّي، في قول المرَّار بن منقذ:

يُؤْلِفُ الشَّدَّ عَلَى الشَّدِّ كَمَا حَفَشَ الوَابِلَ غَيْثٌ مُسْبَكِرّ

---

[١] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١/٤٨٣ .

[٢] المصدر السابق.

[٣] من أوزان الفعل اللازم: (فَعُل) دالًّا على سجية كـ(كَرُمَ)، و(افْعَلَلَّ) و(افعنلل)، وعلاماته مفصلة في شرح ابن عقيل١/٤٨٦.

وكذلك الفعل (كَسَعَ) في قول الحارث بن حلِّزة:

لا تَكْسَعِ الشَّوْلَ بِأَغْبارِها إِنَّكَ لا تَدْرِي مَنِ النَّاتِجُ

وإن كانوا قد وضعوا للَّازم والمتعديْ علامات وأسباب إلا أنَّ الأمر في الحكم على الأفعال مقتصرة على السَّماع، فإن ورد عن العرب تعديته فهو متعدٍّ، وإن كان لازمًا فهو لازم بناءً على ذلك.

* * *

ب- الأفعال المزيدة:

الزيادة نوعان: زيادة بتكرير حرف أصلي، وزيادة بغير تكرير.

أ- الزيادة بغير تكرير: وهي أن يكون الحرف الزائد من حروف (سألتمونيها).

١- زيادة الهمزة:

كان موقف اللغويين من (فَعَلْتُ) المجرَّد و(أَفْعَلْتُ) المزيد متباينًا، حيث يذهب الكوفيون في هذه المسألة إلى أنَّ (فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ) بمعنى واحدٍ، كما رُوي عن الفرَّاء، قال السمين الحلبيُّ:" يُقال: رَهَنْتُ زيدًا ثوبًا أَرْهَنُه رَهْنًا أي: دفعتُه إليه رَهْنًا عنده ... وأرهنتُ زيدًا ثوبًا أي: دفعته إليه ليرهنهُ، ففرَّقوا بين فَعَلَ وأَفْعَلَ، وعند الفرَّاء رَهَنْتُهُ وأَرْهَنْتُهُ بمعنى"[١].

ويُروى عن الكسائيِّ أنَّه يقول: كلمَّا سُمع (فَعَلْتُ) في شيء سُمع فيه (أَفْعَلْتُ) إلا ما ندر من بعض الألفاظ[٢].

وبسبب اختلافهم في هذا المبدأ، فقد ظهر جليًّا اختلافهم في القياس، وطريقة تحليلهم لشواهد المفضليَّات، ففي بيت الشنفرى:

وَأُمُّ عِيَالٍ قَدْ شَهِدْتُ تَقُوتُهُمْ إِذا حَتَرَتْهُمْ أَوْتَحَتْ وَ أَقَلَّتِ

ذهب ابن السِّكيت الكوفي إلى أن (حتر) و(أحتر) مستويان من حيث المعنى ومن حيث

---

[١] الدُّرُّ المصون٢/٦٨٠.

[٢] يُنظر: مراتب النحويين١٢٠، والمزهر٢/٤٠٧ .

التعدِّي واللزوم، وتبعه في ذلك ابن سيده.

وأمَّا ابن القوطية وتلميذه السُّرقسطي فقد ذهبا إلى غير ذلك، فقد فرَّقا بين معنى (حَتَرَ) و(أَحْتَرَ) ولهم فيه تفصيل تقدَّم ذكره[١]، منه نتبيَّن أن ابن القوطية وتلميذه تأثرا بالمذهب البصري الذي يفرق بينهما من حيث المعنى ويتشددون فيه، ولا يُجيزون أكثره.

٢- زيادة النُّون:

النُّون مما اتفق على أنَّها من أحرف الزِّيادة، وتطَّرد زيادتها في الأسماء ولأفعال، والقياس فيها أنَّها إذا قابلت أحد الأصول حكم بأصالتها، إلا إذا دلَّ الاشتقاق على زيادتها[٢].

ولذلك عدَّ ابنُ جني وابنُ عصفور النون في (ينباع) أصلًا يقابل الفاء، في قول السَّفاح بن بُكَيْر:

يَجْمَعُ حِلْمًا وأَناةً مَعًا ثُمَّتَ يَنْبَاعُ انْبِيَاعَ الشُّجَاعْ

وإنْ كان الفعل يحتمل وزن (يَفْعَلُ) و(يَنْفَعِلُ) إلا أنَّهما قدَّما (يَفْعَل)؛ لأنه الأولى بالنَّظر إلى القياس، وأغفلا جانب المعنى الذي هو لـ(بوع) أقرب من حيث المعنى الذي أراده الشَّاعر؛ إذ يدلُّ على الانبساط.

وتزاد النُّون في صيغة (انْفَعَل) للمطاوعة؛ لأنها حرف غُنِّيٌّ خفيف سهل ممتدٌّ إلى الخيشوم، فكأنه مناسب لمعنى المطاوعة بصفات مخرجه[٣].

ولم يخالفوا هذا القياس في تحليلهم لبيت المرَّار بن منقذ:

تَهْلِكُ المِدْرَاةُ في أَفْنَانِهِ فإِذَا ما أَرْسَلَتْهُ يَنْعَفِرْ

* * *

---

[١] في المبحث الثاني من الفصل الأول.

[٢] يُنظر: شرح الملوكي في التصريف١٦٦.

[٣] يُنظر: شرح الملوكي في التصريف١٧٤.

٣- زيادة الياء:

إذا صحبت الياء ثلاثة أحرف لا يُشكّ في أصالتها حُكم عليها بالزيادة، سواء عرف الاشتقاق أم لم يُعرف؛ إذ هو طريق القياس فيها.

وقال المازنيُّ:" وأمَّا الياء فإذا وجدتَّها ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة"[1].

وقد التزم الصرفيون في هذا القياس في مناقشتهم (عَيَّث) في بيت أبي ذؤيب الهذلي:

فَبَدَا لهُ أَقْرَابُ هَذَا رَائغًا عَجِلًا، فَعَيَّثَ في الكِنانة يُرْجِعُ

فقد اتفقوا على زيادة الياء في (عيَّث)، كما أن هذه الزيادة جاءت من تكرير العين وتضعيفها.

ب- الزيادة بتكرير حرف أصليٍّ:

القياس في ميزان الحرف الزائد؛ لأجل التكرير، يُكرر ما يقابله في الميزان، وقد التزم الصرفيون بهذه القاعد في بيت علقمة بن عبدة:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأَرادَها رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ، وكَلِيبُ

فقالوا: (تعَفَّقَ) على زنة (تفَعَّل)، كما أنهم التزموا بهذا في تحليلهم الصرفي للرواية الأخرى: (تزيَّن).

* * *

[1] المنصف ١/١١١ .

ثانيًا: أقيستهم في الأسماء:

أ- أبنية الأسماء المجرَّدة والمزيدة:

١- وزن (فَعَلَاء):

اتفق الصَرفيون على أن (فَعَلَاءَ) وزن نادر، ولم يأتِ منه إلا أسماء قليلة، عدُّوها ثلاثة: (قَرَماءُ، وجَنَفاءُ، وجَسَدَاءُ)[١]، واختلفوا في مجيء الصفة عليه[٢]، فذهب سيبويه إلى أنه جاء في الأسماء دون الصفات[٣].

وقال ابن قتيبة وغيره[٤]: جاء صفةً في حرف واحد، وهو قولهم: (امرأة ثَأْدَاء) بالسكون وبالفتح (ثَأَدَاء) وهي وصف للأمة والحمقاء[٥].

ولما أخرجوا وزن (فَعَلَاء) من القياس حكموا على (قَرَمَاء) بالندرة في بيت بشر بن أبي خازم:

عَلَى قَرَماءَ عاليةً شَواه كَأَنَّ بَياضَ غُرّتِهِ خِمَارُ

* * *

ب- المصادر:

١- مصدر الفعل الثلاثي المتعدي (فَعَلَ):

المصادر في الغالب موقوفة على السَّماع، وشأنها شأن الأفعال الماضية والمضارعة التي يُعتمد فيها على السَّماع، وما الضوابط التي وضعت إلا للتقريب، ويُقاس عليها الذي لم يُسمع مصدره[٦].

---

[١] يُنظر: تاج العروس٧/٤٦٠ .

[٢] يُنظر: المزهر للسيوطي٢/٥٢ .

[٣] يُنظر: الكتاب٤/٢٥٨.

[٤] يُنظر: الألفاظ لابن السكيت١/٣٤٨، وأدب الكاتب٣٩٦، وليس في كلام العرب٢٥٤.

[٥] يُنظر: تاج العروس٧/٤٦٠.

[٦] يُنظر: النَّحو الوافي٣/١٩٣ .

وقد اختلفوا في قياسيَّة وزن المصدر (فَعْل)، وكانوا على ثلاثة آراء[١]:

الأول: وزن (فَعْل) قياس في المتعدي من الفعلين (فَعَلَ) و(فَعِلَ)، فإن سُمِعَ خلافه وُقِف عند هذا المسموع وهو مذهب سيبويه والأخفش.

الثاني: أنَّ القياس جائز وإن سُمِعَ غيره. وهو مذهب الفراء.

الثالث: أنَّه لا يُقاس عليه.

ولما كان المشهور من وزن مصدر الفعل الثلاثي المتعدِّي (فَعَلَ) (فَعْلًا) أثبت الصَّرفيون رواية الفتح للمصدر (زَيدٍ) في قول ذي الإصبع العدواني:

وأَنتُمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِائَةٍ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ كُلًّا فَكِيدُونِي

قياسًا على المشهور والمطَّرد في مصدر (فَعَلَ).

* * *

ج- المشتقَّات:

١- صيغ المبالغة:

(فَعَّال) من صيغ المبالغة المشهورة المتَّفق عليها، والمطَّردة من الفعل الثُّلاثيّ[٢]، وقد تُزاد التَّاء فيقولون: (فَعَّالة) للدلالة على شدَّة المبالغة، وقد اتفقت هذه المسألة مع ما ورد في المفضليات وتحليلهم الصرفيّ في قول تأبَّط شرّا:

بَلْ من لِعَذَّالةٍ خَذَّالَةٍ أَشِبٍ حَرَّقَ باللوم جِلدي أَيَّ تَحْرَاقِ

* * *

---

[١] يُنظر: توضيح المقاصد للمرادي٣/٨٦٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل٢/٦٢٢ .

[٢] يُنظر: شرح ابن عقيل٢/١٠٥ .

د- الجموع:

١- جمع التصحيح:

يُشترط في جمع المذكَّر السالم أن يكون خاليًا من تاء التأنيث، وإن كان دالًّا على مذكَّر، كطلحة فإنهم لا يقولون: طلحون وإنَّما طلحات؛ لأجل ختمه بالتَّاء، وقد ساروا على هذا القياس في تحليلهم لجمع (مُقامة) في بيت سلامة بن جندل السَّعديّ:

يَومَانِ يومُ مُقَامَاتٍ وأَنْدِيَةٍ ... ويومُ سَيْرٍ إلى الأَعداءِ تَأْوِيبِ

فـ(مُقَامَاتٌ) جمعٌ لمصدر الفعل الثَّلاثيّ المزيد بحرف واحد، من (أقام يُقيم مُقَامًا)، وقد لحقته التَّاءُ للمبالغة، فاستحق بها أن يُجمع جمع مؤنَّث سالمًا؛ لوجود التَّاء، التي أخرجته عن أصله التَّذكير، فمُقام اسم للموضع الذي يُطال المكث فيه.

٢- جمع التكسير:

أ/ جموع القلَّة:

لجموع القلة أوزان مشهورة مُتَّفق عليها، وكلُّ ما ورد على صيغتها يدلُّ على العدد القليل المفرد، من الثَّلاثة إلى العشرة، وهي أربعة: (أَفْعِلَةٌ) و(أَفْعُلٌ) و(فِعْلَةٌ) و(أَفْعَالٌ).

وقد جاءت شواهد التصريف في المفضليات على هذا القياس في قول سَلَامَةَ بنِ جَنْدَلٍ السَّعْدِيّ:

يَومَانِ يومُ مُقَامَاتٍ وأَنْدِيَةٍ ... ويومُ سَيْرٍ إلى الأَعداءِ تَأْوِيبِ

في جمع (نَدِيٍّ) على (أندية) وهو جمع قياسي لكل اسم رباعيٍّ مذكر ثالثه مدة، سواءً كان المد ألفًا أو ياء أو واوًا، و(نَدِيٌّ) كغَنِيٍّ وجَمِيلٍ على وزن (فَعيل).

وفي قول مُتَمِّم بنِ نُوَيْرَةَ اليَرْبُوعِيّ:

وما وَجْدُ أَظْآرٍ ثَلاثٍ رَوَائِمٍ ... أَصَبْنَ مجرًّا مِن حُوَارٍ ومَصْرَعَا

وفي قول الأسود بن يعفر:

إمَّا تَرَيْنِي قَدْ بَلِيتُ وغَاضَنِي ... مَا نِيلَ مِن بَصَرِي ومن أَجْلَادِي

فـ(أَظْآرٌ) و(أَجْلَادٌ) جمع قلة مقيس في الثَّلاثي الذي على وزن (فِعْل) كـ(ظِئر) و(جِلد).

وأمَّا في قول أَبُي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيّ:

ونَمِيمَةً مِنْ قانِصٍ مُتلَبِّبٍ في كَفِّهِ جَشْءٌ أَجَشُّ وأَقْطُعُ

فجاء (أَقْطُع) تكسيرًا لـ(قِطْعٍ) على الجواز، على خلاف القياس؛ وذلك لأن (أفعُلًا) تكسيرٌ لـ(فَعْل) مفتوح الفاء، من نحو (كَلْبٍ) و(أَكْلُبٍ)، والقياس في جمع (قِطْعٍ) في القلة (أَقْطَاعٌ)، مثل (حِزبٍ) و(أَحْزَابٍ)؛ لأنَّ الاسم الثلاثيَّ الذي على زنة (فِعْلٍ) يجمع في القلة على (أَفْعَالٍ).

كما خالف القياس المشهور في جمع القلة قولُ عَبْدَة بنِ الطَّبِيبِ:

وَلَّى وَصُرِّعْنَ في حَيْثُ اَلْتَبَسْنَ به مُضَرَّجاتٌ بأَجْرَاحٍ ومَقْتُولُ

حيث جمع (جُرحًا) على (أَجْرَاح) وهذا مخالف للقياس، فبالنظر إلى قواعد الجمع (جُرْحٌ) على وزن (فُعْلٍ) تُجمع على (أَفْعَالٍ) في القلة، وعلى (فُعُولٍ) و(فِعَالٍ) في الكثرة.

وقد التزم الصرفيون بقاعدتهم فنصُّوا على أن(جُرْحًا) يُجمع على (جُرُوحٍ) و(جِرَاحٍ)، ولم يُجمع على (أجراح) إلا في قول عَبْدة هاهنا، وقال أبو علي: جاء لضرورة شعرية، وقال الزبيدي: هو ضرورة من جهة السماع.

* * *

ب/ جموع الكثرة:

- جمع (فَاعَلٍ) على (فَوَاعِل):

قياس الجمع فيما كان على (فاعَل) و(فاعِل) (فواعِلُ)، أحد أوزان منتهى الجموع؛ وذلك أن ما كان على (فاعِل) من الأسماء لا الأوصاف ودلّ على مذكر غير عاقل فإنه يُجمع على (فَوَاعِلَ) قياسًا مطَّردًا، كما جاء في قَول زَبَّان بن سَيَّارٍ المِرّيّ:

متى تَقْرَؤُوهَا تَهْدِكُم مِنْ ضَلَالِكُمْ وَتُعْرَفْ إِذَا ما فُضَّ عنها الخَوَاتِمُ

وقد جاء به ابن جنّيّ على أن القياس في جمع (خَاتَمٍ) (خَوَاتِمُ) لا (خواتيم) كما شاع عند العرب، ولا وجه لزيادة الياء إلا أنه مسموع عنهم، وقد ذكره ابن جني احتجاجًا لترجيح الوجه المقيس عنده.

- جمع يَفْعُولٍ على يَفَاعِيْلَ:

(يَفَاعِيلُ) من أبنية جموع الأسماء التي قبل آخرها حرف مدٍّ زائد، كـ(يَعقوب) و(يَعاقيب) كما جاء في قول سلامة:

وَلَّى حَثِيْثًا وهذا الشَّيْبُ يَطْلُبُهُ لو كان يُدْرِكُهُ رَكْضُ اليَعَاقِيبِ

- جمع (أَفْعَل) و(فَيْعَل) على مماثل (فَعَالِل):

(فَيَاعِلُ) و(أَفَاعِلُ) جمع قياسي على مماثل (فَعَالِل)، وقد جاء في قول مَقَّاس العَائِذِيّ:

تَذَكَّرَتِ الخَيلُ الشَّعيرَ عشيَّةً وكنَّا أُناسًا يعْلِفونَ الأَيَاصِرَا

فـ(الأياصر) جمع (أَيْصَر) على وزن (فَيْعَلٍ) أو (أفْعَل)، وجمع (أياصر) (فَيَاعِلُ) و(أَفَاعِلُ) بحسب وزن مفرده (أيصر)، وكلاهما مشابهان للجمع (فَعَالِل) إلا أن الزيادة في (فَيَاعِلَ) للإلحاق وفي (أَفَاعِلَ) لغير الإلحاق؛ لأن الزيادة في الثانية وقعت في أول الكلمة[1].

- جمع (فَعْلٍ) على (فَعِيل):

من عدَّ صيغةَ (فَعِيلٍ) جمعَ تكسيرٍ لـ(فَعْلٍ) فقد حكم عليه بالقلة والنُّدرة، وأنه لم يصل إلى الحد الذي يُقاس عليه، وقد وردت هذه الصِّيغة في قَولِ عَلْقَمَة بن عَبَدَةَ:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأَرادَها رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ، وَكَلِيبُ

وقد اختلف الصَّرفيُّون في توجيه صيغة (كليب) في عدِّها جمع تكسير أو اسم جمع أو جمع الجمع.

- جمع (فَعْلٍ) من أسماء الرجال على (فِعَال):

الاسم إذا سمي به مذكرًا عاقلًا ليس في آخره هاء يجوز أنْ يُكسّر على حد تكسير الأسماء للجمع، ويجوز أن يُجمَعَ جمع مذكر سالمًا، فيُقال في (كَعْبٍ) (كَعْبونَ)، وكذلك

---

[1] يُنظر: شرح الشافية للرضي ١/٥٦.

أسماء النساء، إذا سمي بها يجوز فيها الوجهان، جمع السلامة والتكسير[١]، وجاء هذا في قَول مُعَاوِيَة:

فأَمْسَى كَعْبُهَا كَعْبًا وكانتْ من الشَّنْآن قدْ دُعِيَتْ كِعَابَا

(كِعَابا) حيث أجرى أسماء الرِّجال مُجرى غيرها في التكسير على القياس[٢].

* * *

هـ- التصغير:

- تصغير الاسم الخماسي:

الاسم المؤنث الرباعيَّ وما زاد عليه لا تظهر في مصغره التاء، وما جاء مصغره بالتاء فهو شاذٌّ لا يُقاس عليه، وقد جاء في المفضليات ما خالف القياس في قول علقمة:

وقد عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يومٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

* * *

و- النَّسب:

- النَّسب إلى الاسم المنقوص الرُّباعيّ:

القياس في النسب إلى المنقوص الرباعيِّ حذفُ الياء الأخيرة من الاسم المنقوص، ثم يُؤتى ببائي النسب، وله وجه آخر هو إثبات ياء المنقوص، مع قلب الكسرة فتحة والياءِ ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، قياسًا على نظيره مما آخره ألف ك(مَلْهَى)و(مَلْهَوِيٌّ).

وقد ورد في المفضليات ما وافق القياس على الوجه الأول، وهو حذف ياء المنقوص، وذلك في قول عَلْقَمَة:

كَأْسُ عَزِيزٍ منَ الأَعنابِ عَتَّقَهَا لِبَعْضِ أَحْيَائِهَا حَانِيَّةٌ حُومُ

* * *

---

[١] يُنظر:الكتاب٣/٣٩٧، والأصول لابن السراج٢/٤٢١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/١٧٤، والمخصص١٧/٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح٤١٧.

[٢] شرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/١٩٨.

ز- التذكير والتأنيث:

اتفقوا على أنَّ التَّذكير هو الأصل في الأشياء، والتأنيثَ فرعٌ عنه، وما خالف الأصل يحتاج إلى تعليل وتوضيح، ولما كان التأنيث خارجًا عن الأصل التَّذكيرِ جعلوا له أدلَّة يُعرف بها، فهم يميزون الاسم المؤنث اللفظي بثلاث علامات: التاء المتحركة، أو الألف المقصورة، أو الألف الممدودة. ويستدل على تأنيث المؤنث المعنويّ بعود الضمير، والوصف بالمؤنث، وظهور التاء في التصغير، والإشارة، ولحوق تاء التأنيث في الفعل، وحذف التاء من اسم العدد .

وقد ميَّز الصرفيون المؤنثَ المعنويَّ في المفضليات بالأدلة السابقة، وذلك في قول متمِّم:

وما وَجْدُ أَظْآرٍ ثَلاثٍ رَوَائِمٍ أَصَبْنَ مجرًّا مِن حُوَارٍ ومَصْرَعَا

وقول سلامة:

قَوْمٌ، إذا صَرَّحَتْ كَحْل، بُيُوتُهُمُ عِزُّ الذَّلِيل ومَأْوَى كلِّ قُرْضُوبِ

وقولِ أبي قيس بن الأسلت:

مَنْ يَذُقِ الحَرْبَ يَجِدْ طَعْمَهَا مُــرًّا ، وتَحْبِسْهُ بِجَعْجَاعِ

وقولِ الأخنس:

لِكلِّ أُناسٍ من مَعَدٍّ عِمارَةٌ عَرُوضٌ إليها يَلْجَؤُونَ وجانِبُ

وغير ذلك من شواهد المؤنث المعنوي في المفضليات التي تقدَّم تفصيل الكلام عنها.

* * *

ح- المقصور والممدود:

المقصور هو الاسم الذي آخره ألف لازمة، والقياسيُّ منه ما كان له نظير من الصَّحيح اِلتُزم فتح ما قبل آخره.

والمطَّرد في الاسم المقصور في حال إضافته إلى ياء المتكلِّم أنَّ ألفَه تبقى ويُجعل كالمثنّى المرفوع، وقد ورد في المفضليات ما خالف هذا القياس على لغة هذيل في قول أبي ذؤيب:

سَبَقوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّموا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وأمَّا الممدود فحدُّه أنْ تقع الياءُ أو الواو طرفًا بعد ألف زائدة[١]، والممدود القياسي؛ أن يكون له نظير من الصحيح الآخر، مثل:(سِلاحٍ وأسلحةٍ، وحِمار وأحمرة)[٢]، ومن أقيستهم في الممدود أنَّ "ما كان على فِعالٍ أو فُعالٍ أو فَعال فقياسه أن يجمع على أَفْعِلَةٍ وذلك قولك غطاء وأغطية وسماء وأسمية وتقول رداء وأردية وكساء وأكسية"[٣]، فبنوا على هذا القياسِ (حراء) في قول عوف بن الأحوص:

وإنِّي والَّذِي حَجَّتْ قُرَيْشٌ مَحَارِمَهُ وما جَمعَتْ حِرَاءُ

فقد حكموا على (حراء) بأنه من الممدود القياسي، وكذلك (كِباء) في قول المرَقِّش:

٢- في كلِّ مُمْسًى لَهَا مِقْطَرَةٌ فيها كِباءٌ مُعَدٌّ، وحَمِيمْ

* * *

[١] يُنظر: المقتضب٣/٨٤، والمقصور والممدود لابن ولاد٣، والمقتصد في شرح التكملة١/٥١٩، وشرح الملوكي في التصريف٢٧٦.

[٢] يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام٤/٢٩٤ .

[٣] المقصور والممدود لابن ولاد١٦٠.

ثالثًا: أقيستهم في المشترك بين الاسم والفعل:

أ- أحرف الزِّيادة:

١- أدلَّة الزيادة:

كان الاشتقاق عند الصَرفيين من أقوى الأدلة على الزيادة، وإذا كانت الكلمة مما لها اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر فالأكثر عند الصرفيين ترجيح الأوضح ويجيز بعضهم الوجهين[١]، واعتمادهم على الاشتقاق في معرفة الأصلي من الزَّائد جعلهم يختلفون في أصول بعض الكلمات؛ لما للغة من سعة في الألفاظ وكثرة اشتقاقات، وكان هذا واضحًا جدًّا في خلافهم في أصل (ملك)، حين قال علقمة:

ولَسْتَ لِإِنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلْأَكٍ تَنَزَّلَ من جوِّ السَّماءِ يَصُوبُ

٢- زيادة الهاء في (أمهات):

كانوا يريدون بـ(الأمهات) الآدميين و(الأمَّات) البهائم، فكأنهم أتوا بالهاء للتفريق بين المعنيين، إلا أن الصَّرفيين اختلفوا في هاء (أمَّهات) من حيث الأصالة والزيادة؛ لأنَّ زيادتها في (أمهات) شاذٌّ عن مواضع زيادتها، إذ القياس في زيادة الهاء أن تأتي لبيان الحركة في السَّكت، وبعد ألف النُّدبة؛ لخفاء الألف فيقولون: (وازيداه)، وتطرد زيادتُها آخرًا؛ لأنها من أقصى الحلق، فيتناسب موضع زيادتها ومخرجها[٢].

والذي ورد من شواهد التَّصريف في المفضليات مما خالف القياس المذكور من حيث المعنى المستعمل فقد جاءت (أمهات) مرادًا بها غير العاقل، مع شذوذ زيادة الهاء وسطًا، وذلك في قول السَّفاح:

قَوَّالِ مَعْرُوفٍ وفَعَّالِهُ عَقَّارَ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّباعْ

وقد تقدَّم بيانُ اختلافِ الصَّرفيين في حكم الهاء من (أمهات) بما يُغني عن إعادته هنا.

---

[١] يُنظر: شرح الشافية للرضي٢/٣٤٦، وبغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب ١٢١.

[٢] يُنظر: شرح الملوكي في التَّصريف١٩٨ وما بعدها.

٣- زيادة الياء:

الياء تزاد ثانية في غير الأفعال، وتكون الكلمة على (فَيْعُولٍ)، وذلك في الأسماء كخَيْشُوم وحيزوم، قال المازني:" وأما الياء فإذا وجدتها ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة"[١]، وقد ورد في المفضليات على هذا التَّقعيد في قول عَلْقَمَة:

يَهْدِي بها أَكْلَفُ الخَدَّيْنِ مُخْتَبِرٌ مِنَ الجِمَالِ كَثيرُ اللَّحْم عَيْثُومُ

* * *

ب- الإعلال والإبدال:

١- الإعلال:

الإعلال هو تغيير حرف العلَّة، إمَّا بقلبه وإمَّا بإسكانه، وإمَّا بحذفه[٢].

- الإعلال بالحذف:

ومن ذلك توكيد الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة بالنون، فيحذفون الياء والنون معًا، فالنون تحذف لأجل توالي الأمثال، ثم يلتقي ساكنان أولهما حرف مدٍّ فيُحذف حرف المد، وقد جاء الحذف في المفضليات كما في قول تأبّط شرًّا:

لَتَقْرَعَنَّ عليَّ السِّنَّ من نَدَمٍ إذا تذكرتِ يومًا بعضَ أخلاقي

- الإعلال بالنقل والحذف:

ومن ذلك إعلال اسم المفعول الثَّلاثيّ الأجوف؛ الذي أصل وزنه:(مفعول) كـ(مَبْيُوْعٍ) من (باع)، فإنهم ينقلون حركة الياء إلى الباء الساكنة قبلها فتصير:(مَبُيْوْع) فيلتقي ساكنان، الياء والواو، وهذا ممتنع، فيحذفون أحدهما -على خلاف عندهم تقدَّم بيانه مما يُغني عن إعادته- وقد ورد في المفضليات شواهدُ خالفت هذا القياس، وذلك في قولِ علقمة:

حتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وهَيَّجَهُ يَوْمُ رَذَاذٍ عليهِ الرِّيحُ مَغْيُومُ

---

[١] المنصف١/١١١.

[٢] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب للرَّضيّ٣/٦٦.

- الإعلال بالقلب:

إنَّ القياس في اسم المفعول المعتل اللَّام بالواو التصحيح وهو الأجود إذا كان الماضي من فعله على (فَعَل)، ولكن استشهد الصَّرفيُّون ببيت لعبد يغوث بن وقَّاص خالف هذا القياس، وذلك في قوله:

وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليَّ وعادِيا

وهذا القلب له وجه صحيح من جهة القياس إذا حملوه على ما لزم القلب من الجمع؛ لثقله، وذلك نحو (عِصِيّ) و(جِثِيّ)، على رأي سيبويه ومن تبعه، وأمَّا الفارسيّ وابن هشام فقد ذهبا إلى أنَّ الإعلال في هذا الموضع شاذٌّ لا يُقاس عليه، وقال ابن هشام:" فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح، نحو مَغْزُوّ، ومَدْعُوّ، والإعلال شاذّ"[1].

والقياس في مضارع الفعل الَّذي من باب (فَرِح) يتِمُّ ولا يُعلُّ بالحذف ولا بالقلب إذا كانت فاؤه واوًا أو ياءً، إلا أن في المفضليات ما يُخالف هذه القاعدة فقد قال متمِّم:

قَعِيدَكِ ألَّا تُسْمِعِيني مَلَامَةً ولَا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَيِيجَعَا

بكسر ياء المضارعة وقلب الواو ياءً، وياء المضارعة لا تُكسر على اللغة العالية المشهورة، ولكنها قويت لاجتماع الياءين.

وكذلك من ضوابط الإعلال بالقلب الجمع إذا كان على وزن (فُعَّلٍ) وكان أجوفَ واويًّا، جاز تصحيحُه وإعلاله، بشرط أن لا تُسبَق لامُه بالألف، فيكون من باب (فُعَّال)، وقد ورد في المفضليات موافقا لوجه الإعلال، في إحدى روايتيه في بيت للحادرة:

ومُعَرَّضٍ تَغْلِي المَرَاجِلُ تحتَه عَجَّلْتُ طَبْخَته لرَهْطٍ جُيَّعِ

---

[1] أوضح المسالك٤/٣٨٩ وما بعدها.

- الإعلال بالإسكان:

الاسم إذا كان على وزن الفعل وموافقًا له في حركاته وسكناته، وفي حروف زيادته فإنه لا يُعَلُّ لئلَّا يلتبس الاسم بالفعل، ويُستثنى من ذلك العلَم المنقول من الفعل الذي لزمه الإعلال قبل نقله إلى العلمية، والتسمية به، وقد جاء في المفضليات العلمُ المنقولُ باقيًا على إعلاله وذلك في قول أبي ذؤيب:

يَعْثُرْنَ في حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا كُسِيَتْ بُرُودَ بَنِي تَزِيدَ الأَذْرُع

فـ(تَزِيدُ) (تَزْيِدُ) على (تَفْعِلُ) في الأصل قبل الإعلال بالنقل، ولا وجهَ غيرُه؛ لأنهم يلتزمون في مضارع المعتل وجهًا واحدًا، وهو كسر العين في ذوات الياء وضمها في ذوات الواو[1]، لكنَّه أُعلَّ بالنقل فقط، حملًا على الماضي (زاد) الذي دخله الإعلال بالقلب لعلة موجبة، وهي تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، فلمَّا سمي بذلك المضارع المعتلّ بقي على إعلاله بنفس صورته دون تغيير.

كما بقي الإعلال في العلم المنقول من الفعل المضارع في قول علقمة:

رَدَّ الإِماءُ جِمَالَ الحَيِّ فاحْتَمَلُوا فَكُلُّها بالتَّزِيدِيَّاتِ مَعْكُومُ

* * *

[1] يُنظر: الكتاب ٤/٣٤١ .

٢- الإبدال:

- الإبدال القياسي:

يُبدل الطاء من التاء إبدالًا مطَّردًا من تاء (افتعل) وذلك بشرط أن تكونَ الفاء صادًا أو ضادًا أو ظاءً أو طاءً، ولكن ورد في المفضليات إبدال تاء الضمير طاءً، على لغة قوم وذلك في قول علقمة:

وفي كُلِّ حيٍّ قد خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ فَحُقَّ لِشَأس من نَدَاكَ ذَنُوبُ

فذهب سيبويه وابن يعيش وابن الحاجب وابن عصفور وابن مالك وناظر الجيش والشاطبي إلى أن هذا الإبدالَ شاذٌّ ولا يُقاس عليه [١]. وقال بعضهم هو مطَّرد وقياسيٌّ؛ لأنه لغة قوم، وقد تقدم تفصيل أقوالهم في مبحثه.

* * *

[١] يُنظر: الكتاب٤/٤٧١، والأصول في النحو٣/٢٧٢، وشرح المفصل١٠/٤٨، والشافية في علم التصريف١٢٩، والممتع في التصريف٢٣٨، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد٣١٦، وتمهيد القواعد١٠/٥٢٣٧، والمقاصد الشافية٩/٣٧٨ .

المبحث الثَّاني: شواهد التَّصريف بين المفضليات والمصادر الصَّرفية

شواهد التصريف التي أُخذت من المفضليات قليلة في مصادر التَّصريف إذا قارنَّا كثرتها في كتب اللغة، خاصة المعاجم منها؛ ونتيجة لذلك فإن مصادر الاستشهاد الصَّرفي في المفضليات لم تكن محصورة في كتب الصَّرف فقط بل كانت مصادر الاستشهاد بها متنوعة بين كتب النحو المتقدِّمة قبل انفصال الصَّرف عنه، وفي كتب الصَّرف الخاصة، وكثير لا يُحصى في كتب المعاجم، المتقدم والمتأخر منها إلى القرن العاشر؛ لما للتصريف من ارتباط واضح فيها.

وصلة التصريف بالمعجم لم تكن مستغربة؛ لما للصَّرف من منزلة كبيرة في المعجم العربي، إذ اعتمدت المعاجم على جذور الكلمات، وإرجاع المشتقات إلى أصولها، وهذا محض التَّصريف، كما أنّ بعض المعاجم اِلتزمت بتقديم الأسماء على الأفعال، وتقديم المجرَّد على المزيد، وغير ذلك من مظاهر تأثير الصَّرف على المعاجم، وقد ألف في هذا الجانب مؤلفات من أبرزها كتاب: (دور الصرف في منهجي النحو والمعجم) للدكتور محمد خليفة الدناع.

وأمَّا ما يتعلَّق برواية الشَّاهد فقد مرت معنا شواهدُ كثيرة اختلفت رواية المفضليات عن رواية من استشهد بها، إذ كان من منهج هذا البحث إثبات رواية المفضليات أوَّلًا مع نسبته ثمَّ يُذكر تحليلُها الصَّرفيُّ ومعه اختلاف الرِّواية إن وجد.

وكان للشاهد الصَّرفي مع اختلاف الرِّواية حالتان:

الأولى: أن تختلف رواية المفضليات عن المصدر الصَّرفي فيخرج البيت من الاستشهاد به وذلك مثل قول بشر بن أبي خازم في رواية المفضليات:

يَظَلُّ يُعارِضُ الرَّكبانَ يَهْفُو كأَنَّ بَياضَ غُرَّتِهِ خِمَارُ[1]

---

[1] المفضليات ٣٤٤.

والرِّواية في مصادر من استشهد به:

عَلَى قَرَماءَ عاليةً شَواه كأَنَّ بَياضَ غُرّتِهِ خِمَارُ

فعلى رواية المفضليات لا شاهد فيه، وعلى رواية الصَّرفيين شاهد على (قَرَماء) بفتح الراء على زنة (فَعَلَاءَ)، وهو وزن نادر في الاسم الثلاثي المزيد بحرفين مجتمعين بعد اللام.

الثَّانية: أن تختلف الرِّواية ويبقى الاستشهاد به، ويكون البيت موضِّحًا للمسألة الصرفية إن كان لها أكثر من وجه، واحد سماعيٌّ شاذٌّ والآخر قياسيّ، وهذا غالبًا ما يكون في مسائل الإعلال، كما في قول عَبْد يَغُوثَ في المفضليات على القياس:

وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدُوًّا عليَّ وعادِيا[1]

والشاهد في هذا البيت قوله: معدوًّا، ولا شاهد فيه على رواية المفضليات؛ لأنه جاء على القياس، ورواه جُلُّ الصرفيين (معديًّا)، ما عدا أبا عثمان المازني أنشده على الأصل معدُوًّا[2].

كما قد تختلف الرِّواية على الجواز في المسألة الصَّرفية، كما في قول الحَادِرَة في المفضليات:

ومُعَرَّضٍ تَغْلِي المَرَاجِلُ تحتَه عَجَّلْتُ طَبْخَته لرَهْطٍ جُوَّعِ[3]

وفي رواية من استشهد به:

عَجَّلْتُ طَبْخَته لرَهْطٍ جُيَّعِ

وهو شاهد على أنَّ الجمع إذا كان على وزن (فُعَّلٍ) وكان أجوفَ واويًّا، جاز تصحيحُه وإعلاله، بشرط أن لا تُسبَق لامُه بالألف، فيكون من باب (فُعَّال).

---

[1] المفضليات١٥٨.

[2] رواية المازني في المنصف١٢٢/٢ (معديًّا)، ونص على رواية المازني (معدوًّا) ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٨٠، وشرح المفصل ٣٦/٥، والمرادي في توضيح المقاصد ١٦١٤/٣، والأشموني في شرح الألفية ٥٤٢/٤ .

[3] المفضليات٤٦.

أو على لغة قوم، كما في قول مُتَمِّم ﷺ في المفضليات:

قَعِيدَكِ ألَّا تُسْمِعِيني مَلَامَةً ولَا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَيِيجَعَا[١]

وكان لموضع الشَّاهد أكثرُ من رواية، فقد رُوِي (فَيَوْجَعَا) و(فَيَيْجَعَا)[٢]، و(فَإِيْجَعَا) و(فَأَوْجَعَا)[٣]، واختلاف الرِّوايات جاءٍ من اختلاف اللُّغات في ذلك الفعل، فكل رواية تصلح أن تكون شاهدًا على إحداها-تقدم تفصيلها-.

وربَّما اختلفت الرواية واختلف معها جذر الكلمة لكنَّها بنفس وزنها، وذلك إذا كانت المسألة متعلِّقة بالصِّيغ كما في قول عَلْقَمَة في المفضليات:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأَرادَها رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ، وكَلِيبُ[٤]

وورد هذا البيت شاهدًا على الفعل الثلاثي المزيد بحرفين، والشاهد قوله:(تعفَّقَ)، وروي برواية أخرى وكانت الرواية شاهدًا على الفعل (تَزَبَّى):

تَزَبَّىَ بِذِي الأَرْطَى لها وَوَرَاءَهَا رجالٌ فبذَّت نَبلَهم وَكَلِيبُ[٥]

وغالبا ما تكون اختلاف الرواية للشاهد فيما يخدم المسألة الصَّرفية بتوضيح لغة أو معرفة أصل للكلمة، أو على قياس قاعدة.

* * *

---

[١] المفضليات٢٦٩.

[٢] يُنظر: شرح المفضليات لابن الأنباري٥٤٠ .

[٣] يُنظر: المنصف١/٢٠٦ .

[٤] المفضليات٣٩٣.

[٥] وردت هذه الرواية في كتاب الأفعال للسرقسطي٣/٤٨٩، وفي المحكم لابن سيده٩/٩٤، وفي تاج العروس للزبيدي٣٨/٢٠٩.

المبحث الثَّالث: المقارنة بين المتقدِّمين والمتأخرين في تناولهم للشَّواهد

وإن لم يتحدَّد مفهوم (المتأخِّرين) في تاريخ الدِّراسة النَّحويَّة إلا أنَّ القرن السَّادس يُعدُّ الحدَّ الفاصلَ بين المتقدمين والمتأخِّرين، ومما يؤيِّد ذلك قول الرَّضي:" ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي: هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضا، لطلبه لهما على السواء"[١].

وقول ابن هشام:" والمتأخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك، وخالفهم ابن الحاج محتجا بأنَّ العرب تجيز تصغير عمر وعمرو"[٢]، فهؤلاء الذين عدَّهم الرَّضيُّ وابن هشام من المتأخرين كلهم من بعد القرن الخامس، فوفاة الزمخشري في سنة (٥٣٨هـ) والجزولي (٦٠٧هـ)، وابن عصفور (٦٦٩هـ)، وابن مالك (٦٧٢هـ).

وعلى هذا فإنَّ المتقدمين هم علماء القرون الأولى، ابتداءً ممن ظهرت على يديهم المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، فمن البصرة: سيبويه، والمبرد، وابن السَّراج، والزَّجاج، ومن الكوفة: الكسائي، وثعلب، وغيرهم حتى علماء القرن الخامس.

وبناء على هذا التحديد فإنَّ أبرز الصرفيين المتقدمين: المازنيّ، وأبو بكر ابن الأنباري، وابن ولَّاد، وأبو علي القالي، وأبو عليٍّ الفارسي، وابن جني، والثمانيني، وعبد القاهر الجرجاني، وغيرهم.

وأما الصرفيون المتأخرون فمن أبرزهم: ابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، وابن إياز، ورضيُّ الدين الاستراباذي، وبدر الدين بن مالك، والخضر اليزدي.

وقد تناول المتقدمون وكذلك المتأخرون شواهدَ التصريف في المفضليات بالدراسة والتحليل، ولم ألحظ فرقًا كبيرًا بين المتقدمين والمتأخرين في منهجية عرض الشَّاهد الصَّرفي، فالمنهج في عرض الشاهد لم يتخذ شكلًا معينًا في حقبة زمنية معينة –بحسب التحديد

---

[١] شرح الرَّضي على الكافية ١/٢٢٧.

[٢] أوضح المسالك ٢/١١٩.

الزمني الذي ذكرناه- فالمتقدم كابن جني لم ينسب البيت لقائله عند استشهاده ببيت عبد يغوث بن وقاص:

وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليَّه وعادِيا[1]

وقد ينسبه لقائله كنسبته:

يا من لِعَذَّالةٍ خَذَّالَةٍ أَشِبٍ حَرَّقَ باللوم جِلدي أَيَّ تَحْرَاقِ

لتأبط شرّا[2].

وكذلك المتأخر قد ينسب الشاهد لقائله في موضع ويتركه في موضع آخر، والأمثلة على ذلك كثيرة.

وكذلك الطريقة في عرض الشاهد نفسِه، فالمتقدم قد يذكر البيت كاملًا وقد يكتفي بشطر البيت أو بموضع الشاهد فقط، وكذلك الحال عند المتأخر.

فالحاصل من هذا أنه لا يوجد فرقٌ واضحٌ -فيما دُرِس في هذا البحث- في منهجية عرض شواهد التصريف عند المتقدمين والمتأخرين، فالمنهج الذي سار عليه مَن في القرن الرابع مثلًا كان ظاهرًا جدًّا في القرن السادس.

وإن كانت بعض القرون تُعطي صِبغة معيَّنة لأصحابها، كالمنهجية في عرض الأبواب الصرفية، فالمتأمل لكتاب المنصف مثلا يجد أبواب التصريف لم تكن مرتبة كما هو الحال في كتب التصريف المعاصرة، وإن كان هذا يُعد من النضج العلمي إلا أنه يبقى منهجًا يُمثل أصحاب ذلك الزمن.

وأما من حيث فهم الشاهد والاستدراك، وهو ما يُمكن أن يُسمى بالتطور في تحليل الشواهد، وذلك من حيث الأحكام الأصولية، كأحكام الوجوب والجواز والقياس

---

[1] يُنظر: المنصف ١/١١٨.

[2] يُنظر: المنصف ١/٢٤١.

والشذوذ، والقلة والندرة، وغيرها، فهذا هو الذي يُعطي فائدة علمية، ويُثري الدراسات الصرفية، فمن هذا الجانب فقد كان بين المتقدمين والمتأخرين نوعٌ من التباين في تناول الشواهد.

والمقصود هنا هو أن يتفق المتقدمون على حكم واحد لشاهد معين، ثم يأتي المتأخرون فينقضون هذا الحكم بالأدلة والعلل الواضحة، وهو ما يُسمى بالاستدراك، ومن ذلك فقد يحكم المتقدمون على الشَّاهد الصَّرفيّ بالشُّذوذ، لمخالفته قاعدة ما، ثم يتطور هذا الحكم عند المتأخرين فيخرجونه من الشذوذ إلى الندرة والقلَّة.

وقد جاء هذا التطور في مسألة لحاق تاء التأنيث بالمصغر الرباعي، فالقاعدة في هذه المسألة لا تظهر التاء في مصغَّر الرُّباعي وما زاد عليه، وقد خالف علقمة بن عبَدَة هذه القاعدة حين قال:

وقد عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يومٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

فقد حكم عليه من المتقدمين الفارسيُّ بالشذوذ حيث قال:" وقد شذَّ شيءٌ من هذا الباب أيضا فألحقت فيه التاء، وذلك وراء وقدَّام قالوا: (وُرَيِّئَةٌ) مثل: (وُرَيِّعةٍ) وقُدَيْدِيْمَة"[1] وأمَّا المتأخرون فقد حكموا عليه بالندرة والقلَّة كابن مالك، والشاطبي كذلك حيث قال:" فإن قيل: إن الناظم قال هنا: (ندر) ... فالجواب أن لفظ الندور لا يقتضي سهولةً، وإنما يقتضي غاية القلة على الجملة، وأما (شذَّ) فهو مقتضٍ للانفراد عن الجمهور؛ لقولهم: شذت الشاة عن الغنم إذا خرجت عن جملتهم، وإذا كان كذلك فمحصول الحال توفقهما في المعنى، إلا أن لفظ الشذوذ مُشعر بخروجٍ عن جنسه مخصوصٍ، وذلك موجود فيما قال فيه شذوذ، وذلك أن الأصل القياسي أن تلحق التاء في المصغر مطلقاً... فكل ما لحقته من المصغر فهو على القياس، وما لم تلحقه خارج عن مقتضى ذلك القياس.
والشذوذ هو الخروج والانفراد عن الجملة، فكأنه أشهر بأن ما تلحقه التاء شاذ عن القياس خارج عنه.

---

[1] التكملة٥٣١ .

وأما الندور فراجع إلى معنى القلة من غير إشعارٍ بخروجٍ عن القياس؛ وكذلك (قُدَيْدِيْمَة) وأخواته غير خارجة عن مقتضى القياس من لحاق التاء، فكان لفظ الندور الذي لا يُشعر بخروج عن القياس أنسبَ فيه"[1].

* * *

[1] المقاصد الشَّافية٧/٤١٣، ٤١٤، ٤١٥.

المبحث الرَّابع: التَّقويم

بعد دراسة منهج الصرفيين تبيَّنت بعضُ خصائص التَّحليل والدراسة الصَّرفيّة بناء على دراسة الصرفيين لشواهد التصريف في المفضليات، وفي المقابل-أيضا- تبيَّنت بعض المآخذ عليهم، وهذا لا ينقص من جهد الصرفيين شيئا، وإنَّما الكمال لله.

أ/ خصائص شواهد التصريف في المفضليات:

أولا: اعتماد الصَّرفيين المنهج الوصفي التحليلي:

اعتمد الصرفيون على المنهج الوصفي التحليلي في قياس قواعد التصريف، والنظر في صحَّة موافقتها لأدلة الاحتجاج، وبناء على ذلك التحليل قد تخرج الكلمة من الشذوذ إلى القياس، وقد حصل هذا في مسألة جمع (خاتم) على (خواتيم)، فقد جعلها سيبويه قياسية لما ورد لها شاهد من كلام العرب يقوي الجمع على (فواعيل)، وهو ورود مفردها (خاتام).

ثانيًا: إثبات روايةِ البيت الموافقة للقاعدة:

اختلفت رواية الشاهد الصرفي عن روايته في المفضليات في بعض المواضع، وقد جاء كل اختلاف خادمًا للمسألة الصَّرفية، وذلك بتوضيح لغة أو معرفة أصل كلمة، أو على قياس قاعدة.

وهذا الاختلاف متعمَّد من جهة الصرفيين في كل اختلاف يرد؛ لأن في بعض الروايات يثبت البيت برواياته المختلفة فيذكرون ما يوافق القاعدة الصرفية ويتركون غيرها، ومن ذلك مثلًا ما فعل ابن جني وابن هشام في (لَتَقْرَعَنَّ) في قَول تَأَبَّطَ شَرًّا:

لَتَقْرَعَنَّ عليَّ السِّنَّ من نَدَمٍ إذا تذكرتِ يومًا بعضَ أخلاقي[1]

---

[1] المفضليات ٣١.

له ثلاثُ رواياتٍ، (لَتَقْرَعِنَّ) و(لَتَقْرَعَنَّ) و(لَتَقْرَعُنَّ)، روايتان ثبتتا في المفضليات، وفي شرح ابن الأنباري لها[١]، وهي فتح العين وكسرِها، والثالثةُ ضمُّ العين، أثبتها الخطيب التبريزيُّ، وابنُ الخبَّاز[٢].

ابن جنيّ وابنُ هشام أثبتا رواية الكسر فقط[٣]، وأظن أنَّ ابن هشام أثبت رواية الكسر؛ لمناسبة الرواية للقاعدة التي يتكلم عنها في كتابه، كما فعل ابن جني.

ثالثًا: تنوُّع مصادر الاستشهاد الصَّرفي في المفضليَّات:

تنوعت مصادر الاستشهاد الصَّرفي في المفضليات، فقد وردت في كتب النحو المتقدِّمة قبل انفصال الصَّرف عنه، كالكتاب، وبعد انفصاله من المتقدمين كالمقتضب للمبرد، والأصول لابن السَّراج، والإيضاح للفارسي، والمتأخرين كالمفصل للزمخشري، وشروحه، والتسهيلِ لابن مالك، وشروحه وألفيتِه وشروحِها، وفي كتب الصَّرف الخاصة كالمنصف للمازني، وشرحِه، والشافية لابن الحاجب وشروحِها، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، وغيرها، وكثير لا يُحصى في كتب المعاجم، المتقدم منها والمتأخر إلى القرن العاشر كالعين للخليل، والجيم للشيباني، والصِّحاح للجوهري، والمخصص والمحكم لابن سيده، وتاج العروس للزبيدي، وغيرها.

رابعًا: اتحاد منهج الصرفيِّين المتقدمين والمتأخرين في عرض شواهد التصريف، حيث لم يَتخذ المنهج شكلًا معينًا في زمن معين.

---

[١] يُنظر: المفضليات٣١، وشرح المفضليات لابن الأنباري١٩.

[٢] يُنظر: شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي١/١٣٨، وتوجيه اللُّمع ٥٣٠ .

[٣] يُنظر: المنصف٣/١٢٤، واللُّمع في العربية١٣٤، ومغني اللَّبيب١/١٩.

خامسًا: الاستدراك الصرفي بين المتقدمين والمتأخرين:

استدرك الصرفيون المتأخرون على المتقدمين في بعض مسائل التصريف، فقد كان بين المتقدمين والمتأخرين نوع من التباين في فهم الشواهد وتحليلها، وهذه الخاصية جيدة في تاريخ التصريف إذ الاستدراك دليل على إدامة النظر والتأمل من المتأخرين، وأنهم لم يسلِّموا بكلِّ ما قاله المتقدمون، ومن ذلك مسألة لحاق تاء التأنيث بالمصغر الرباعي، في قول علقمة في إحدى روايات البيت:(قديديمة)، فقد حكم عليه الفارسي بالشذوذ، وأما المتأخرون فحكموا عليه بالندرة والقلة كابن مالك والشاطبي[١].

سادسًا: اعتدال الصَّرفيين في مناقشة الآراء، وردِّ أدلة المخالفين:

اعتدل الصَّرفيون في مناقشة الآراء، وردِّ أدلة المخالفين، ومناقشتها، بأدلة منطقية لا يمكن لعاقل إنكارها، كما فعل عبد القاهر الجرجاني في تعليله لأصل (ملك) حيث ذهب إلى أن أصله (لأك) وهو الأولى بأن يكون الأصل، لا (ألك)؛ لأن اسم الذات العاقل مقدم في الرتبة على اسم المعنى، والضرورة تقتضي بأنّ ملأكًا مقدم على أَلوكة لأجل أن الخطاب من الله سبحانه مع الملائكة، ولا شبهة في أن الاسم يجب أن يوضع لهم، ثم لما يقع معهم من الخطاب والرسالة كما الواجب أن يوضع الاسم للرجل والمرأة، ثم لفعل يحدث منهما[٢] وعلى هذا الحكم فإن الجذر (ل أ ك) هو الأصل، وأن (أ ل ك) فرع عنه؛ لأنه الأسبق في الوضع.

* * *

---

[١] يُنظر: التكملة٣١٥، و المقاصد الشَّافية٧/٤١٣، ٤١٤، ٤١٥.

[٢] يُنظر: المقتصد في شرح التكملة٢/١٢٤٤-١٢٤٥.

ب/ المآخذ:

أولًا: ندرة شواهد التصريف في المفضليات في كتب التصريف الخاصة، وكثرتها في كتب المعاجم.

ثانيًا: إغفال الصرفيين لشواهد الأفعال في المفضليات؛ والدليل امتلاء كتب المعاجم منها، وكتاب الأفعال للسرقسطي مثال واضح على ذلك.

وأمَّا كتاب الأفعال للسرقسطي فهو -بعد تأمُّله- كتاب لغوي متنا، تصريفي ترتيبا وتصنيفا، وكونه اشتمل على عدد من شواهد التصريف في المفضليات، فهذا مأخذ على الصرفيين حيث لم توجد في كتب التصريف وهي أولى بذلك؛ لأن وجودها في كتاب معدود من كتب اللغة لن تفيد طالب علم الصرف، ولن يدريَ بها إذْ لا يرجع إليها مباشرة. والله أعلم

* * *

الخاتمة

الحمد لله الَّذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء وسيِّد المرسلين. أمَّا بعد:

فقد درست شواهد التَّصريف في المفضليات، ودرست ما فات الصرفيين من شواهدَ كان حقُّها أن تُذكر في كتب التصريف المتقدمة ولكنها لم تُذكر، ويخلص هذا البحث بعد خوض عميق ماتع في (شواهد التصريف في المفضليات) إلى جملة من النتائج، أبرزها ما يلي:

أولا: كان عدد شواهد التصريف التي تنطبق عليها شروط هذه الدراسة في المفضليات تسعةً وستين شاهدًا، مما استشهد به الصرفيون وما فاتهم بالشروط التي ذكرناها.

ثانيًا: لم يكن للصَّرفيين موقف مغاير لموقف شُرَّاح المفضليات؛ فهم غالبًا ما يتفقون مع بعضهم في توجيه موضع الشَّاهد، ولم يُخالفوهم في توجيه لفظ الشَّاهد إلا في مسائل قلية منها: جمع (شِمال) جمع تكسير مقدَّر على (شِمال)، الوارد في بيت عبد يغوث بن وقَّاص، فقد ذهب الصرفيون إلى أن (شِمالًا) جمع تكسير، والتغيير فيه مقدَّر وأن المفرد (شِمالًا) موازنٌ للمفرد (كِتَاب) وأن الجمع (شِمالًا) موازن للتكسير في (كِرام) تكسير (كريم)، وأما شراح المفضليات فقالوا: هو مفرد وجمعه شمائل.

ثَالثًا: لقد تضمنت المفضليات عددًا كبيرًا من الكلمات التي فاتت الصرفيين، والتي قد تغيِّر من حكم المسألة الصرفية، فتنقلها من الشذوذ مثلًا إلى القياس، وقد درست أربعة عشر شاهدًا على ثلاث مسائل: مسألة في باب الجمع، ومسألتين في باب الإعلال والإبدال، وهذا مما يدلُّ على أن استقصاء الصرفيين للشواهد يَحتاج إلى إعادة نظر، خاصة في المسائل التي حُكِم عليها بالشذوذ أو النُّدرة، أو القلَّة، أو حصرها في لغة من لغات العرب، وهذا ليس حطًّا من جهد العلماء بلا شك، ولكن كان لوسائل البحث الحديثة

فاعلية في كشف واستقصاء الكلمات مما لا يخفى على الباحث العلمي حاليًّا.

رابعًا: لقد اختلفت رواية المفضليات عن رواية الصرفيين في أكثر من موضع، وبلغ عددها سبعة شواهد، وغالبًا ما يكون اختلاف الرِّواية في موضع الشاهد، وهذا يلفت النظر إلى أن مخالفة الصرفيين لرواية المفضليات فيه تعمُّد؛ لعلَّة إثبات قواعدهم.

خامسًا: سبب اختلاف الصرفيين في شواهد المفضليات هو اختلاف منهج القياس، ومنهج القياس هو امتداد للمدرسة النحوية التي يسيرون عليها، لأنَّ منهج أهل البصرة في التقعيد يشترط الاطِّراد ولا يأخذون إلا من قبائل محدودة تتسم بأعلى درجات الفصاحة، وأمَّا أهل الكوفة فالمنهج المعهودُ عنهم أنَّهم يتوسعون في السَّماع ولا يشترطون الاطِّراد.

سادسًا: أن الصرفيين لم يعطوا مسائل الأفعال حقها في المصنفات الصرفية، وكما أن هناك شواهد للأفعال كثيرة في أشعار المفضليات، ولم يستشهدوا بها.

سابعًا: اعتماد الصَّرفيين على الاشتقاق في معرفة الأصلي من الزائد مؤدٍّ لاختلافهم في تحديد أصول بعض الكلمات، هذا يُعذر فيه الصرفيون القدماء لصعوبة البحث في المسموع مقارنة بالعصر الحالي، إذ كان الأجدر أن يعتمد على جمع اشتقاقات الكلمة الواحدة من جميع المعاجم العربية ثم الحكم على الحرف بالأصالة والزيادة، أو تتبع الحرف الواحد في جميع المعاجم ثم يُحدد مقياس أصالته وزيادته.

ثامنًا: تشدد الصرفيين في القياس ومُحاولة عدم مخالفته وإن كان ذلك على حساب المعنى، كما تقدّم في ترجيح ابن جني وابن عصفور أصالة النون في (يَنباع) إتباعًا للقياس وأغفل حق المعنى الذي هو لـ(بوع) أقرب للمعنى الذي أراده الشَّاعر؛ إذ يدلُّ على الانبساط.

ومن مظاهر التزامهم بالقياس أنهم يُقدِّرون التغيير في الجمع المكسَّر من باب حفظ

الحدود والأقيسة كما جاء معنا في باب الجمع، وذلك في قول عبد يغوث: (شمالِيا).

تاسعًا: من خلال دراسة شواهد هذا البحث لم يكن للباحثين المحدثين في تناول شواهد المفضليات أراء تُخالف آراء المتقدِّمين، والحاصل أن دراساتهم الحديثة في المقارنة بين اللغات تُساعد في بيان أصل الكلمة إذا توارد عليها أكثر من أصل، وهذا الأصل قد قاله المتقدِّمون، ولم يأتوا بشيء جديد، كما تقدَّم معنا في أصل (ملأك) عند عبد الرزاق الصاعدي معللًا ترجيحه للأصل (لأك): أن المنهج المقارن مقياس يساعد للوصول إلى أصل الكلمات التي يتوارد عليها أكثر من أصل، فلما كان (لأك) واردا في اللغات السامية وغيره لم يرد استحق الترجيح.

والحمد لله ربِّ العالمين، وعلى سيِّده أفضل الصَّلاة وأتمُّ التَّسليم

* * *

الفهارس

وتشمل:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الشواهد الشعرية.
- فهرس شواهد التصريف في المفضليات.
- فهرس الفائت من شواهد التصريف في المفضليات.
- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦﴾	الفاتحة	٦	٧١
﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٣٨﴾	البقرة	٣٨	١٩٥
﴿ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۖ﴾	البقرة	١٩٦	٧١
﴿۞يَسۡتَبۡشِرُونَ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ ﴾	آل عمران	١٧١	٧١
﴿وَمَا عَلَّمۡتُم مِّنَ ٱلۡجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾	المائدة	٤	١٢٨
﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ﴾	يوسف	٨٠	٧١
﴿ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾	إبراهيم	٣٧	١١٦
﴿ قَالُواْ لَا تَوۡجَلۡ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٖ ﴾	الحجر	٥٣	٢٣٦
﴿وَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ جَعَلۡنَا بَيۡنَكَ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا ٤٥﴾	الإسراء	٤٥	٥٥
﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبۡغُونَ عَنۡهَا حِوَلٗا﴾	الكهف	١٠٨	٢٦٩
﴿ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارٗاۖ ﴾	القصص	٢٩	١٣٨
﴿وَإِذۡ قَالَت طَّآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ فَٱرۡجِعُواْۚ ﴾	الأحزاب	١٣	٨٨
﴿ٱلَّذِيٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلۡمُقَامَةِ مِن فَضۡلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٞ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٞ ٣٥﴾	فاطر	٣٥	٨٨
﴿ إِذۡ عُرِضَ عَلَيۡهِ بِٱلۡعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلۡجِيَادُ ٣١﴾	ص	٣١	٢٦٦
﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَاۚ ﴾	محمد	٤	١٧٣
﴿ فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْۖ وَّٱسۡتَغۡنَى ٱللَّهُۚ ﴾	التغابن	٦	٧١
﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ٨﴾	المزمل	٨	٥٠
﴿كَأَنَّهُمۡ حُمُرٞ مُّسۡتَنفِرَةٞ ٥٠﴾	المدثر	٥٠	٧١
﴿وَلَوۡ أَلۡقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ١٥﴾	القيامة	١٥	١١٦

فهرس الأحاديث النبوية

	الحديث	الصفحة
١	حَدِيث أنس دَخَلنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ على أبي سيفٍ الْقَينِ -وَكَانَ ظِئْرًا لإِبْرَاهِيم عليه السلام- فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم فقبَّله وشمَّه.....	١٦٧
٢	حَدِيث أَبِي سَعِيدٍ:(كُنّا أَنْدَاءً فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ...	١٠٢
٣	أما تخاف أن يأكلك كلب الله" فجاء الأسد ليلا فاقتلع هامته من بين أصحابه. وقد غلب الكلب على هذا النوع النابح	١٢٨

فهرس الشَّواهد الشِّعريَّة

القائل	البحر	البيت			ص
–	السريع	يَلُـــومُنِي العَـــاذِلُ فِي حُبِّـــهِ		وَمَـــا دَرَى شَـــعْبَانُ أَيِّ رَجَـــبْ	٨٥
مرة بن محكان	البسيط	في ليلةٍ من جُمَادى ذاتِ أَنْدِية		ما يُبْصِرُ الكلبُ مِن ظَلْمَائِها الطُّنُبا	١٠٣
–	الرجز	وَهْـوَ إِذَا الحَـرْبُ هَفَـا عُقَابُـهُ		مِـرْجَمُ حَـرْبٍ تَلْتَظِـى حِرَابُـهُ	١٧٣
القطامي	الطويل	قُديدِيمةُ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ إنَّني		أَرَى غَفَلَاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ	١٥٥
قُصي بن كلاب	رجز مشطور	... ...		أُمَّهَـــتِي خِنْـــدِفُ وَالْيَـــاسُ أَبِي	٢١١
–	الوافر	فَلَـو أَنَّ الأَطِبَّـا كَـانُ حَـوْلِي إذا مـا أذهَبُـوا وَجْـدًا بِقَلْـبِي		وكَـــانَ مَـــعَ الأَطِبَّـــاءِ الأُسَـــاةُ وَلَـــوْ قِيـــلَ الأطبَّـــاءُ الشُّـــفَاةُ	٤٤
–	الطويل	وإنّ لُقاهـــا في المنـــامِ وغـــيرِه		وإنّ لم تجـد بالبـذل عنـدي لـرابحُ	١٩٨
أعشى سُليم	المتقارب	ألاَ يَـــا سُمَيَّـــةُ شُـــبِّي الوَقُـــودَا نَفْسِـــيْ فِـداؤُكَ مِـنْ غائِـبِ		لـــعَلَّ اللَّـــيَالي تُـــؤَدِّى يَزِيـــدَا إذا مـــا البُيُـــوتُ لَبِسْـــنَ الجَلِيْـــدَا	١٥٦
–	الطويل	وكَيفَ لَنا بِالشُّرْبِ إِنْ لم تَكُنْ لَنَا		دَنَانِـيرُ عِنْـدَ الحَـانَوِيّ ولا نَقْـدُ	١٦٠
معاوية بن مالك	الكامل	قالَتْ سُمَيَّةُ قد غَوِيتَ بأَنْ رَأَتْ		حَقًّـــا تَنـــاوَبَ مالَنَـــا ووُفُـــودُ	١٥٦
امرؤ القيس	المتقارب	وَعَـــيْنٌ لَهَـــا حَـــدْرَةٌ بَـــدْرَةٌ		شُـــقَّتْ مَآقِيهِمَـــا مِـــنْ أُخَـــرْ	١٦٥
أبو ذؤيب الهذلي	المتقارب	أَلِكْـــنِي إِلَيْهـــا وخَيْـــرُ الرَّسُـــو		لِ أَعْلَمُهُـــمْ بِنَـــوَاحِي الخَبَـــرْ	٢٠٤
الأعشى	المتقارب	فَهَـــذَا يُعِـــدُّ لَهُـــنَّ الخَـــلَا		ويَجمَـــعُ ذَا بَيْـــنَهُنَّ الإِصَـــارَا	١٢٦
الكميت	الخفيف	أَنْـتُمُ السَّـادةُ الغُيُـوثُ إذا الـ		ـــباذِلُ لمْ يُمْـسِ سـقْبُها مَحْتُـورا	٥٤
الحطيئة	البسيط	مـاذا تَقُـولُ لِأَفْـرَاخٍ بـذي مَـرَخٍ		حُمرِ الحَواصِلِ لا مـاءٌ ولا شَـجَرُ	١٤٦
أبو النجم العجلي	الرجز	باعَـدَ أُمَّ العَمْـرِو مـن أَسِـيرها		حُـرَّاسُ أبـوابٍ علـى قُصُـورِهَا	١٨١
عدي بن زيد	الرَّمل	أبلـغِ النعمـانَ عـنِّي مأْلُكـا		أنـه قـد طـال حبسـي وانتظـاري	٢٠٤
الشماخ	الطويل	إذا سقط الأنداء صِينَتْ، وأُشْعِرتْ		حَبِـيرًا ولم تُـدْرَجْ عليهـا المعـاوِزُ	١٠٣
مالك خالد الخناعي	البسيط	ليـثٌ هِزبـرٌ مُـدلٌّ عند خِيسته		بالـــرقمتين لـــه أجـــرٍ وأعـــراسُ	٣٩

أبو تمام	الكامل	لا تَنْسَيَنْ تلك العُهُودَ فَإِنَّمَا		سُمِّيتَ إِنْسَانًا لأَنَّكَ نَاسِي	١٤٠
ابن هَرْمَة	الطويل	وخلت حِراءٌ من ربيعٍ وصيّفٍ		نعامةَ رملٍ وافرا ومقرنصا	١٨٤
الحادرة	الكامل	بَكَرَتْ سُمَيَّةُ بُكْرةً فَتَمَتَّعِ		وَغَدَتْ غُدُوَّ مُفَارِقٍ لم يَرْبَعِ	١٥٦
عنترة	البسيط	أَمِنْ سُمَيَّةَ دَمْعُ العَيْنِ مَذْرُوفُ		لو كانَ ذا منك قبلَ اليومِ مَعْرُوفُ	٣١٦
–	الرجز	... ...		والمِسْكُ في عَنْبَرِه المَدْوُوْفِ	٢٢٠
–	الرجز	أَعَزُّ ذاتَ المِئْزَرِ الْمُنْشَقِّ		أَخَذْتِ خَاتَمِي بِغَيْرِ حَقِّ	١١٦
أبو منصور الثعالبي	الرجز	إنسانة فتانة		بدر الدجى منها خجل	١٨٩
الأعشى	الكامل	رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمالَهَا		غَضْبى عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا؟	١٥٧
عمرو بن شأس	الطويل	أَلِكْنِي إِلَى قَومِي السَّلام رِسَالَةً		بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا ولا عُزْلَا	٢٠٤
الراعي النميري	الكامل	كانَتْ نجائِبُ مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ		أُمّاتُهُنّ، وطَرْقُهُنّ فَحِيلا	٢١١
زهير بن أبي سلمى	الطويل	عَلَيْهَا أُسُودٌ ضَارِيَاتٌ لَبُوسُهُم		سَوَابِيْغُ بِيضٌ لا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ	١١٧
المزرّد	الطويل	مِنَ المِسْبَطِرّاتِ الجِيادِ طِمِرَّةٌ		لَجُوجٌ هَوَاهَا السَّبْسَبُ المتَمَاحِلُ	٢٦٦
أنيف بن زبان النبهاني	الطويل	تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ		وَأَنَّ أَشِدَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا	٢٦٧
لُبيد بن ربيعة	الوافر	هُمُ قَوْمِي وَقد أَنْكَرْتُ مِنْهُمْ		شَمَائِلَ بَدَّلُوهَا مِنْ شِمَالِي	٩٦
الأخطل	الكامل	وَمُلَحَّبٍ خَضِلِ الثِّيَابِ كَأَنَّمَا		وَطِئَتْ عَلَيْهِ بِخُفِّهَا العَيْثُوْمُ	٢١٥
عنترة بن شداد	الكامل	وإذا صَحَوْتُ فما أُقَصِّرُ عن نَدًى		وكما عَلِمْتِ شمائلي وتَكَرُّمِي	٩٨
قعنب بن أم صاحب	البسيط	مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِن خُلُقِي		أَنِي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وإِنْ ضَنِنُوا	١١٢
رويشد	البسيط	أَهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيْتًا مثلَ بَيْتِكُمُ		وبالأناسينِ أَبْدَالِ الأناسينِ	١٣٧
عمرو بن قَميئة	الطويل	فَأُبْنا، وآبُوا، كُلُّنا بِمَضِيضةٍ		مُهَمَّلَةً أجراحُنا، وجُرُوحُها	١١٣
بشر بن أبي خازم	الطويل	قَطَعْنَاهُمُ فِباليَمَامَةِ فِرْقَةٌ		وأُخْرَى بأَوْطَاسٍ تَهِرُّ كَلِيبُهَا	١٣٠
الأعشى	المتقارب	وُجِدْتَ- إذا اصطلحوا- خَيْرَهُمْ		وزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِها	١٤٦
المنخل اليشكري	الوافر	يطوِّف بي عِكَبٌّ في مَعَدٍّ		ويطعن بالصُّمُلَّة في قَفَيَّا	١٩٤

فهرس شواهد التصريف في المفضليات

القائل	البحر	الشَّاهد			ص
الفصل الأول: شواهد الأفعال					
المبحث الأوَّل: أبنية الأفعال المجرَّدة					
المرار بن منقذ	الرمل	يُؤْلِفُ الشَّدَّ عَلَى الشَّدِّ كَمَا		حَفَشَ الوَابِلَ غَيْثٌ مُسْبَكِرّ	٤٦
الحارث بن حلزة	السريع	لا تَكْسَعِ الشَّوْلَ بِأَغْبارِها		إِنَّكَ لا تَدْرِي مَنِ النَّاتِجُ	٤٧
الشنفرى	الطويل	كَأَنَّ لهَا في الأَرضِ نِسْيًا تَقُصُّهُ		على أَمِّها، وإِنْ تُكَلِّمْكَ تَبْلَتِ	٤٩
الشنفرى	الطويل	وَأُمُّ عِيَالٍ قَدْ شَهِدْتُ تَقُوتُهُمْ		إِذا أَطْعَمَتْهُمْ أَوْتَحَتْ وَأَقَلَّتِ	٥٢
المبحث الثَّاني: أبنية الأفعال المزيدة					
أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	ذكَرَ الْوُرُودَ بها وشَاقَى أَمْرَهُ		شُؤْمٌ وأَقْبَلَ حَيْنُهُ يَتَتَبَّعُ	٥٦
أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	فَبَدَا لهُ أَقْرَابُ هَذَا رَائغًا		عَجِلًا، فَعَيَّثَ في الكِنانة يُرْجِعُ	٥٧
السَّفاح بن بُكير	السريع	يجْمَعُ حِلْمًا وأَناةً مَعًا		ثُمَّتَ يَنْبَاعُ انْبِيَاعَ الشُّجَاعْ	٥٨
المرار بن منقذ	الرمل	تَهْلِكُ المِدْرَاةُ في أَفْنَانِهِ		فإِذَا ما أَرْسَلَتْهُ يَنْعَفِرْ	٦٢
علقمة بن عبَدة	الطويل	تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأَرادَها		رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ، وكَلِيبُ	٦٤
المبحث الثَّالث: معاني صيغ الزِّيادة في الأفعال					
أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	صَخِبُ الشَّوَارِبِ لا يَزَالُ كأَنَّهُ		عَبْدٌ لِآلِ أبي رَبِيعَةَ مُسْبَعُ	٦٦
عبد قيس بن خفاف	الكامل	وَإِذَا لَقِيتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى النَّدَى فَأَعِنْهُمُ وَايْسِرْ بِمَا يَسَرُوا بِهِ		عُبْرًا أَكُفُّهُمُ بِقَاعٍ مُمْحِلِ وَ إِذَا هُمُ نَزَلُوا بِضَنْكٍ فَانْزِلِ	٦٩
الفصل الثاني: شواهد الأسماء					
المبحث الأوَّل: أبنية الأسماء المزيدة					
بشر بن أبي خازم	الوافر	يَظَلُّ يُعارِضُ الرُّكبانَ يَهْفُو		كأَنَّ بَياضَ غُرَّتِهِ خِمَارُ	٧٦
المبحث الثَّاني: المصادر					
ذو الإصبع العدواني	البسيط	وأَنتُمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِائَةٍ		فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ كُلًّا فَكِيدُونِي	٨١

المبحث الثَّالث: المشتقات					
تأبط شرا	البسيط	بَلْ من لِعَذَّالةٍ خَذَّالَةٍ أَشِبٍ		حَرَّقَ باللوم جِلدي أَيَّ تَحْرَاقِ	٨٤
المبحث الرابع: الجموع					
سلامة بن جندل	البسيط	يَومَانِ يومُ مُقَامَاتٍ وأَنْدِيَةٍ		ويومُ سَيْرٍ إلى الأَعداءِ تَأْوِيبِ	١٠٠/٨٧
عبد يغوث بن وقَّاص	الطويل	أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ المِلَامَةَ نَفْعُهَا		قَلِيلٌ ، وما لَوْمِي أخِي مِن شِمَالِيَا	٩٤
أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	ونَمِيمَةً مِنْ قانِصٍ مُتلَبِّبٍ		في كَفِّهِ جَشْءٌ أَجَشُّ وأَقْطُعُ	١٠٤
متمم بن نويرة	الطويل	وما وَجْدُ أَظْآرٍ ثَلاثٍ رَوَائِمٍ		أَصَبْنَ مجَرًّا مِن حُوَارٍ ومَصْرَعَا	١٠٧
الأسود بن يعفر	الكامل	إمَّا تَرَيْنِي قَدْ بَلِيتُ وغَاضَنِي		مَا نِيلَ مِن بَصَرِي ومن أَجْلَادِي	١٠٩
عبدة بن الطبيب	البسيط	وَلَّى وَصُرِّعْنَ في حَيْثُ اَلْتَبَسْنَ به		مُضَرَّجاتٌ بأَجْرَاحٍ ومَقْتُولُ	١١٠
زبان بن سيار المري	الطويل	متى تَقْرَؤُوهَا تَهْدِكُم مِنْ ضَلَالِكُمْ		وَتُعْرَفْ إِذَا ما فُضَّ عنها الخَوَاتِمُ	١١٥
سلامة بن جندل	البسيط	وَلَّى حَثِيْثًا وهذا الشَّيْبُ يَطْلُبُهُ		لو كان يُدْرِكُهُ رَكْضُ اليَعَاقِيبِ	١٢٠
مقاس العائذي	الطويل	تَذَكَّرَتِ الخَيلُ الشَّعيرَ عشيَّةً		وكنَّا أُناسًا يعْلِفونَ الأَيَاصِرَا	١٢٢
علقمة بن عبدة	الطويل	تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأَرادَها		رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ، وكَلِيبُ	١٢٨
معاوية بن مالك	الوافر	فأَمْسَى كَعْبُهَا كَعْبًا وكانتْ		من الشَّنْآن قدْ دُعِيَتْ كِعَابَا	١٣٣
علقمة بن عبدة	الطويل	ولَسْتَ لِإِنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلْأَكٍ		تَنَزَّلَ من جوِّ السَّماءِ يَصُوبُ	١٣٥
المبحث السَّادس: التصغير					
علقمة بن عبدة	البسيط	وقد عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي		يومٌ تَجِيءُ به الجَوْزَاءُ مَسْمُومُ	١٥٢
المبحث السابع: النسب					
علقمة بن عبدة	البسيط	كَأْسُ عَزِيزٍ منَ الأَعنابِ عَتَّقَهَا		لِبَعْضِ أَحْيَائِهَا حَانِيَّةٌ حُومُ	١٥٩
المبحث الثَّامن: التذكير والتأنيث					
أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	فالعَيْنُ بعدَهُمُ كأَنَّ حِدَاقَها		سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهْي عُورٌ تَدْمَعُ	١٦٣
متمم بن نويرة	الطويل	وما وَجْدُ أَظْآرٍ ثَلاثٍ رَوَائِمٍ		أَصَبْنَ مجَرًّا مِن حُوَارٍ ومَصْرَعَا	١٦٦
سلامة بن جندل	البسيط	قَوْمٌ، إذا صَرَّحَتْ كَحْل، بُيُوتُهُمُ		عِزُّ الذَّلِيل ومَأْوَى كلِّ قُرْضُوبِ	١٦٨
أبو قيس بن الأسلت	السريع	مَنْ يَذُقِ الحَرْبَ يَجِدْ طَعْمَهَا		مُرًّا ، وتَحْبِسْهُ بِجَعْجَاعِ	١٧٢

الأخنس بن شهاب	الطويل	لِكُلِّ أُناسٍ من مَعَدٍّ عِمارَةٌ		عَرُوضٌ إليها يَلْجَؤُونَ وجانِبُ	١٧٥
أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	أَمِنَ المَنُونِ ورَيْبِها تَتَوَجَّعُ		والدَّهْرُ ليسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ	١٧٨
عوف بن الأحوص	الوافر	وإِنِّي والَّذِي حَجَّتْ قُرَيْشٌ		مَحارِمَهُ وما جَمَعَتْ حِراءُ	١٨٣
الشنفرى	الطويل	فَدَقَّتْ وجَلَّتْ واسْبَكَرَّتْ وَأُكْمِلَتْ		فَلَوْ جُنَّ إنسانٌ من الحُسْنِ جُنَّتِ	١٨٨
المبحث التاسع: المقصور والممدود					
أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	سَبَقوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ		فَتُخُرِّموا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ	١٩٢
عوف بن الأحوص	الوافر	وإِنِّي والَّذِي حَجَّتْ قُرَيْشٌ		مَحارِمَهُ وما جَمَعَتْ حِراءُ	١٩٦
المرقش الأصغر	مجزوءالبسيط	في كُلِّ مُمْسًى لَها مِقْطَرَةٌ		فيها كِباءٌ مُعَدٌّ، وحَمِيمْ	١٩٩
الفصل الثالث: شواهد المشترك بين الأسماء والأفعال					
المبحث الأوَّل: أحرف الزيادة					
علقمة بن عبدة	الطويل	ولَسْتَ لِإِنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلْأَكٍ		تَنَزَّلَ من جوِّ السَّماءِ يَصُوبُ	٢٠٣
السفاح بن بُكير	السريع	قَوَّالَ مَعْرُوفٍ وفَعَّالِهِ		عَقَّارَ مَثْنَى أُمَّهاتِ الرِّباعْ	٢٠٩
علقمة بن عبدة	البسيط	يَهْدِي بها أَكْلَفُ الخَدَّيْنِ مُخْتَبِرٌ		مِنَ الجِمالِ كَثِيرُ اللَّحْمِ عَيْثُومُ	٢١٤
المبحث الثَّاني: الإعلال والإبدال					
علقمة بن عبدة	البسيط	حتَّى تَذَكَّرَ بَيْضاتٍ وهَيَّجَهُ		يَوْمُ رَذَاذٍ عليهِ الرِّيحُ مَغْيُومُ	٢١٨
المسيب بن علس	الكامل	مَرِحَتْ يَدَاها لِلنَّجاءِ كأَنَّما		تَكْرُو بكَفَّيْ لاعِبٍ في صَاعِ	٢٢٣
تأبط شرا	البسيط	لَتَقْرَعَنَّ عليَّ السِّنَّ من نَدَمٍ		إذا تذكرتَ يومًا بعضَ أخلاقي	٢٢٦
عبد يغوث بن وقاص	الطويل	وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي		أَنَا اللَّيْثُ مَعْدُوًّا عليَّ وعادِيا	٢٣١
متمم بن نويرة	الطويل	قَعِيدَكِ أَلَّا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً		ولَا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَيِيجَعَا	٢٣٥
أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	فَعَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ		وإِخالُ أَنِّيَ لَاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ	٢٣٩
الحادرة	الكامل	ومُعَرَّضٍ تَغْلِي المَرَاجِلُ تحتَه		عَجَّلْتُ طَبْخَتَه لِرَهْطٍ جُوَّعِ	٢٤١
أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	يَعْثُرْنَ في حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا		كُسِيَتْ بُرُودَ بَنِي تَزِيدَ الأَذْرُعُ	٢٤٧
علقمة بن عبدة	البسيط	رَدَّ الإِماءُ جِمَالَ الحَيِّ فاحْتَمَلُوا		فَكُلُّها بالتَّزِيدِيَّاتِ مَعْكُومُ	٢٥١
علقمة بن عبدة	الطويل	ولَسْتَ لِإِنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلْأَكٍ		تَنَزَّلَ من جوِّ السَّماءِ يَصُوبُ	٢٥٥

علقمة بن عبدة	الطويل	وفي كُلِّ حيٍّ قد خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ		فَحُـقَّ لِشَـأس مـن نَـدَاكَ ذَنُـوبُ	٢٥٨
جبيهاء الأشجعي	الطويل	لَجَاءَتْ كأَنَّ القَسْوَرَ الْجَوْنَ بَجَّهَا		عَسَـــالِيْجُهُ والثَّـــامِرُ المتَنَـــاوِحُ	٢٦٢
المبحث الـرَّابع: الإدغام					
علقمة بن عبدة	الطويل	وفي كُلِّ حيٍّ قد خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ		فَحُـقَّ لِشَـأس مـن نَـدَاكَ ذَنُـوبُ	٢٧٤

فهرس الفائت من شواهد التصريف في المفضليات

ما فات الصَّرفيين من شواهد الجموع			
القائل	البحر	الشَّاهد	ص
الجميح	المنسرح	والحارثُ المِسْمِعُ الدُّعاءَ وفي ... أَصحابهِ مَلْجَأٌ ومُعْتَصَمُ	١٤٦
المزرِّد	الطويل	فَطَوَّفَ في أَصحابِه يَسْتَثيبُهُمْ ... فآبَ وقد أَكْدَتْ عليهِ المسائِلُ	١٤٧
عبدالله بن سلمة	الوافر	وذِي رَحِمٍ حَبَوْتُ وذِي دَلاَلٍ ... مِنَ الأَصحابِ إِذْ خَدَعَ الصُّحُوبُ	١٤٧
الأسود بن يعفر	الكامل	وعَصَيْتُ أَصحابَ الصَّبابَةِ والصِّبَا ... وأَطَعْتُ عَاذِلَتِي ولاَنَ قِيَادِي	١٤٧
المرقش الأكبر	الكامل	مِنْ مُبْلِغُ الأَقْوَامِ أَنَّ مُرَقِّشاً ... أَمْسَى على الأَصْحَابِ عِبْئاً مُثْقِلاً	١٤٧
المرقش الأكبر	الوافر	سَرَى لَيْلاً خَيَالٌ مِنْ سُلَيْمى ... فَأَرَّقَنِي وأَصْحَابي هُجُودُ	١٤٧
معاوية بن مالك	الكامل	طَرَقَتْ أُمامَةُ والمِزَارُ بَعيدُ ... وَهْنًا وأَصْحابُ الرِّحالِ هُجُودُ	١٤٧
المرقش الأكبر	الخفيف	فَهُمُ صُحْبتِي على أَرْحُلِ المَيْـ ... ـسِ يُزَجُّونَ أَيْنُقاً أَفْرَادَا	١٤٨
معاوية بن مالك	الكامل	أَلْفَوا أَباهُمْ سَيِّدًا وأَعانَهُمْ ... كَرَمٌ وأَعمامٌ لَهُمْ وجُدُودُ	١٤٨
ما فات الصَّرفيين من شواهد الإعلال والإبدال			
الحارث بن حلزة	الكامل	أَو غيرُ آثار الجيادِ بأَعْـ ... ـرَاضِ الجِمَادِ وآيةِ الدَّعْسِ	٢٦٧
عبد يغوث بن وقاص	الطويل	ولو شِئْتُ نَجَّتْنِي مِن الْخَيْلِ نَهْدَةٌ ... تَرَى خَلْفَها الحُوَّ الْجِيَادَ تَوَالِيَا	٢٦٧
المرقش الأكبر	الكامل	كَسَبِيبَة السِّيَرَاءِ ذَاتِ عُلاَلَةٍ ... تَهْدِي الجِيادَ غَدَاةَ غِبِّ لِقَائِهَا	٢٦٧
عوف بن عطية	المتقارب	نَقُودُ الجِيادَ بأَرْسانِها ... يَضَعْنَ بِبَطن الرُّشَاءِ المهارَا	٢٦٧
اليشكري	الرَّمل	لا يُرِيدُ الدَّهرَ عنها حِوَلًا ... جُرَعُ المَوْتِ، ولِلْمَوتِ جُرَعْ	٢٦٩

ثبت المصادر والمراجع

أولًا: الكتب:

١- القرآن الكريم.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي-القاهرة.

٣- الاشتقاق؛ أبو بكر بن دريد، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل-بيروت، ط/١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٤- الاقتراح في أصول النحو وجدله؛ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمود بن يوسف فجال، وبذيله الإصباح في شرح الاقتراح تأليف محمود فجال ، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة، ط/١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

٥- الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب؛ أبو محمد عبدالله بن محمد بن السِّيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

٦- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر؛ أبو جعفر الأندلسي الرعيني، تحقيق: عبدالله حامد النمريّ، إشراف:عبد العزيز برهام، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٧- الإبانة في اللغة العربية؛ سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، تحقيق: عبد الكريم خليفة ونصرت عبد الرحمن و صلاح جرار، ومحمد حسن عواد، ط/١، ١٤٢٠-١٩٩٩م.

٨- الإصابة في تمييز الصحابة؛ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالله التركي، دار هجر-القاهرة ط/١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٩- إصلاح غلط المحدثين؛ الخطَّابي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة-بيروت-لبنان، ط/٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٠- إصلاح المنطق؛ ابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، ذخائر العرب(٣) -دار المعارف- كورنيش النيل- القاهرة، ط/٤.

١١- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النَّحو؛ أبو البركات عبد الرحمن كمال الدِّين بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريَّة، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

١٢- إنباه الرواة عن أنباه النحاة؛ الوزير جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف القِفطيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي-القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت، ط/١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٣- الإنباه عن قبائل الرواة؛ ابن عبد البرّ أبو عمر يوسف بن عبدالله، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط/١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف؛ أبو البركات الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط/١.

١٥- إيضاح شواهد الإيضاح؛ أبو علي الحسن بن عبدالله القيسي، تحقيق: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان، ط/١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١٦- الإيضاح في علل النحو؛ أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس-بيروت-لبنان، ط/٧، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٧- أدب الكاتب؛ أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط/٤، ٢٠٠٩م.

١٨- أساس البلاغة؛ محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط/١، ١٤١٩-١٩٩٨م.

١٩- أسرار العربية؛ عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس

الدين، دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان ط/١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٠- الأشباه والنظائر في النحو؛ جلال الدين السيوطي، تحقيق: غازي مختار طليمات وآخرون، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢١- الأصول في النحو؛ أبو بكر محمد السراج البغدادي، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط/٣، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.

٢٢- الأغاني؛ أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، ط/١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٢٣- ألفية ابن مالك في النحو والتَّصريف؛ أبو عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن مالك، تحقيق: سليمان العيوني، دار المنهاج-الرياض، ط/١، ١٤٣٢هـ.

٢٤- أمالي ابن الحاجب؛ تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل-بيروت، دار عمار-عمان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٢٥- أمالي ابن الشجري؛ هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق: محمود بن محمد الطناحي، مكتبة الخانجي-القاهرة.

٢٦- أمالي الزجاجي؛ أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل-بيروت- لبنان، ط/٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٧- الأنساب؛ أبو سعد عبد الكريم بن محمّد بن منصور التميمي السَّمعاني، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، دار الجنان-بيروت، ط/١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل-بيروت-لبنان، ط/٥ ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٢٩- البارع في اللغة؛ أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، تحقيق: هاشم الطعان، مكتبة النهضة-بغداد، دار الحضارة العربية-بيروت، ط/١، ١٩٧٥.

٣٠- البحر المحيط؛ محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمود معوض، وآخرون، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط/١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣١- البديع؛ أبو العباس ابن المعتزّ، تحقيق: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط/١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٣٢- البديع في علم العربية؛ المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير، تحقيق: صالح العايد وفتحي أحمد علي الدين، معهد البحوث العلمية-جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ١٤٢١هـ.

٣٣- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب؛ ابن الناظم بدر الدين بن مالك، تحقيق: الحسن أحمد الحمدو العثمان، إشراف: محمد زين العابدين حسن سلامة، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة؛ الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السِّيوطيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط/٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٥- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث؛ أبو البركات بن الأنباري. تحقيق: رمضان عبد التواب، وزارة الثقافة-مركز تحقيق التراث-مطبعة دار الكتب ١٩٧٠.

٣٦- تاج العروس من جواهر القاموس؛ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: الطحاوي وغيره، مراجعة: لجنة فنية من وزارة الإعلام، مطبعة الكويت، ط/٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٧- تاريخ مدينة السَّلام وأخبار محدِّثيها وذكر قطَّانها العلماء من غير أهلها وواردِيها؛ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: بشَّار عوَّاد معروف،

دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٨- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان؛ أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط/١ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل؛ أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، ط/١، ١٤١٩- ١٩٩٨.

٤٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ ابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي-القاهرة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

٤١- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف؛ صلاح الدين بن أيبك الصفدي، تحقيق: السيد الشرقاوي، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط/١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٢- تصحيح الفصيح وشرحه؛ ابن درستويه، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبدالتواب. القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٣- تصريف العزّيّ؛ عز الدين أبو المعالي عبدالوهاب بن إبراهيم الزنجاني المعروف بالعزي.

٤٤- التعليقة على كتاب سيبويه؛ أبو علي أحمد بن حسن الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، من نوادر المخطوطات، ط/١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٤٥- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن؛ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبدالله التركي، دار عالم الكتب-الرياض، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٤٦- تكملة المعاجم العربية؛ رينهارت دوزي، ترجمة د:محمد سليم النعيمي، الجمهورية العراقية- وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد،١٩٨٠ .

٤٧- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية؛ الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني، تحقيق: إبراهيم إسماعيل الأبياري وآخرون، مراجعة: محمد خلف الله أحمد،

مطبعة دار الكتب-القاهرة،١٩٧١.

٤٨- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء؛ أبو هلال العسكري، تحقيق: عزة حسن، دار طلاس-دمشق، ط/٢، ١٩٩٦.

٤٩- التمهيد في علم التجويد؛ ابن الجزري. تحقيق: غانم قدوري حمد ، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٥٠- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح؛ ابن بري أبو محمد عبدالله بن بري المصري، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، الهيئة العامة للمجمعات وإحياء التراث- الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/١، ١٩٨١.

٥١- تهذيب اللغة؛ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبدالسلام هارون وآخرون، مراجعة: محمد علي النجار وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٥٢- توجيه اللمع لابن الخباز في شرح كتاب اللمع لابن جني؛ أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام ط/١، ١٤٢٣- ٢٠٠٢م.

٥٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي المعروف بابن أم قاسم، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر-القاهرة، ط/١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٥٤- حاشية الخضري على ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية.

٥٥- حاشية شرح الشافية للجاربردي؛ الشيخ أبو عبدالله محمد بن قاسم الغزي الشافعي، من أول المقصور والممدود إلى آخر الحاشية، تحقيق: عبد الله بن سرحان محمد القرني، إشراف: عبد الفتاح السيد سليم، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٥٦- حاشية الصبان شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد-المكتبة التوفيقية.

٥٧- **الحجة في القراءات السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**؛ أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدرالدين قهوجي و بشير جويجاتي، مراجعة: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث-دمشق، ط/١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥٨- الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها؛ ابن السكيت، تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة جامعة عين شمس، ط/١ ،١٩٦٩.

٥٩- خزانة الأدب ولبُّ لبابِ لسان العرب؛ عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسَّلام بن محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة.

٦٠- الخصائص؛ أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية-المكتبة العلمية.

٦١- درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها؛ القاسم بن علي بن محمد الحريري، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القربي، دار الجيل-بيروت، مكتبة التراث الإسلامي-القاهرة، ط/١ ،١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون؛ أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم-دمشق.

٦٣- دقائق التصريف؛ أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر-دمشق، ط/١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٦٤- دلائل الإعجاز؛ عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي-القاهرة.

٦٥- ديوان ابن مقبل؛ عزة حسن، دار الشرق العربي-بيروت-لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٦٦- ديوان امرئ القيس؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط/٥.

٦٧- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف- القاهرة، ط/٤.

٦٨- ديوان أبي منصور الثعالبي، تحقيق: محمود عبدالله الجادر، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق- بغداد ، ط/١، ١٩٩٠.

٦٩- ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٧٠- ديوان الأخطل؛ تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان. ط/٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٧١- ديوان الأدب؛ أبو إبراهيم إسحاق الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية.

٧٢- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس.

٧٣- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي؛ قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان، ط/١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٧٤- ديوان الحطيئة؛ تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة-بيروت-لبنان، ط/٢و ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٧٥- ديوان ذي الرمة؛ تحقيق: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة-بيروت-لبنان، ط/١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٧٦- ديوان الراعي النميري؛ تحقيق: راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتس شتاينر بقيسبادن- بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.

٧٧- ديوان زهير بن أبي سلمى؛ تحقيق: حمدو طمَّاس، دار المعرفة-بيروت-لبنان، ط/٢،

١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٧٨- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس؛ تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية-القاهرة، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

٧٩- ديوان شعر الحادرة؛ إملاء أبي عبدالله محمد بن العباس اليزيدي، تحقيق: ناصر الدين السد، مستل من مجلة معهد المخطوطات العربية مج١٥ ،ج٢.

٨٠- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف-القاهرة-مصر.

٨١- ديوان عدي بن زيد العبادي؛ تحقيق: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية-بغداد، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

٨٢- ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية-معهد المخطوطات العربية، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

٨٣- ديوان عنترة بن شداد؛ طبعة رابعة برخصة مجلس معارف ولاية بيروت، بنفقة خليل الخوري، صاحب المكتبة الجامعة.١٨٩٣.

٨٤- ديوان القطامي؛ تحقيق: إبراهيم السامرّائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة-بيروت. ط/١، ١٩٦٠.

٨٥- ديوان الكميت بن زيد الأسدي؛ تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر-بيروت، ط/١، ٢٠٠٠م.

٨٦- ديوان لُبيد بن ربيعة العامري؛ تحقيق: حمدو طمَّاس، دار المعرفة-بيروت-لبنان، ط/١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٨٧- ديوان المفضليات لأبي العباس المفضل بن محمد الضبي مع شرح وافر لأبي محمد

القاسم بن محمد بن بشار الأنباري؛ تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين-بيروت١٩٢٠.

٨٨- ربيع الأبرار ونصوص الأخيار؛ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الأمير مهنَّا، مؤسسة الأعلمي لمطبوعات-بيروت، ط/١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٨٩- رسالة الملائكة؛ أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان التنوخي المعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر-بيروت-لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٩٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني؛ الإمام أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق.

٩١- الزاهر في معاني كلام الناس؛ أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: حاتم الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد، ط/٢، ١٩٨٩.

٩٢- زهر الآداب وثمر الألباب؛ أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصريّ القيرواني، تحقيق: صلاح الدين الهَواري، المكتبة العصرية-بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٩٣- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، ط/٢، ١٤١٣-١٩٩٣م.

٩٤- سفر السعادة وسفير الإفادة؛ الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي، تحقيق: أحمد محمد الدالي، تقديم: شاكر الفحام، دار صادر-بيروت-لبنان، ط/٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٩٥- سير أعلام النبلاء؛ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي، إبراهيم الزيبق وآخرون، إشراف وتخريج أحاديث: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة-دمشق، ط/٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٩٦- الشافية في علم التصريف؛ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب، ويليها الوافية نظم الشافية للنيساري تحقيق: حسن أحمد العثمان،

المكتبة المكيَّة، ط/١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٩٧- الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميَّته وأثره ومناهج المفسِّرين في الاستشهاد به؛ عبد الرحمن بن معاضة الشِّهريّ، مكتبة دار المنهاج-الرياض، ط/١، ١٤٣١هـ.

٩٨- الشَّاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه؛ خديجة الحَديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم٣٧، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٩٩- شذا العرف في فن الصرف؛ أحمد الحملاوي، تحقيق: ناجي عبد العال حجازي، مكتبة الرشد-الرياض، ط/٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٠٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، مراجعة: محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية-صيدا-بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٠١- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك؛ تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان، ط/١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٠٢- شرح اختيارات المفضل؛ الخطيب التبريزي ، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان، ط/٢، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

١٠٣- شرح أبيات سيبويه؛ أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: محمد الريح هاشم، دار الجيل-بيروت، ط/١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٠٤- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة؛ أبو منصور، موهوب الجواليقي، تحقيق: طيبة حمد بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ط/١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٠٥- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.

١٠٦- شرح التسهيل لابن عقيل المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٠٧- شرح التسهيل لابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط/١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٠٨- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد؛ محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر، وجابر محمد البراجة، وإبراهيم العجمي وآخرون، القاهرة-دار السلام، ط/١ ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

١٠٩- شرح التصريح على التوضيح؛ خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية للتراث-القاهرة.

١١٠- شرح التصريف؛ عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد-الرياض، ط/١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

١١١- شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز على ابن مالك؛ تحقيق: هادي نهر، هلال ناجي المحامي، دار الفكر، ط/١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

١١٢- شرح خلاصة ابن مالك؛ محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، تحقيق: مصطفى فؤاد أحمد، إشراف: السيد حسن حامد البسهوتي.

١١٣- شرح ديوان الحماسة؛ أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر-القاهرة، ط/٢، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

١١٤- شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل؛ الأعلم الشنتمري، تحقيق: حنا نصر الحتي، دار

الكتاب العربي-بيروت-لبنان، ط/١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١١٥- شرح الرضي على الكافية؛ تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قاز يونس-بنغازي، ط/٢، ١٩٩٦ .

١١٦- شرح شافية ابن الحاجب؛ رضيُّ الدِّين محمد بن الحسن الاستراباذي النَّحويّ، **مع شرحِ شواهده للعالم الجَليل عبدالقادر البغدادي صاحب خزانة الأدب،** تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

١١٧- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي؛ عبد الله بن بري، تحقيق: عيد مصطفى درويش، مراجعة: محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية-القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١١٨- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري؛ محمد بن محمد حسن شُراب، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط/١، ١٤٢٧-٢٠٠٧م.

١١٩- شرح طيبة النشر في القراءات العشر؛ الإمام شهاب الدين أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط/٢، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٢٠- شرح الفصيح لثعلب مما أملاه أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين المرزوقي، تحقيق: سليمان بن إبراهيم العايد.

١٢١- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات؛ أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف-القاهرة، ط/٥.

١٢٢-شرح القصائد العشر؛ الإمام الخطيب أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي، عنيت بصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية ١٣٥٢هـ إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها محمد منير الدمشقي.

١٢٣- شرح الكافية الشافية؛ جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث-جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ط/١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٢٤- شرح كتاب سيبويه؛ أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط/١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٢٥- شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب؛ ابن خروف الإشبيلي، تحقيق: خليفة محمد خليفة بريري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي.

١٢٦- شرح مختصر التصريف العزي في فنِّ الصرف؛ مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط/٨ ،١٤١٧- ١٩٩٧م.

١٢٧- شرح المعلقات التسع؛ أبو عمرو الشيباني، ويليه معلقة الحارث اليشكري، تحقيق: عبدالمجيد همّو، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٢٨- شرح المعلقات السبع للزوزني، لجنة التحقيق في الدار العالمية-بيروت.

١٢٩- شرح المفصل؛ موفَّق الدِّين بن علي بن يعيش النَّحوي، صحَّحه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية-مصر-شارع الكحكيين رقم (١).

١٣٠- شرح المفصل؛ موفَّق الدِّين بن علي بن يعيش النَّحوي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط/١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٣١- شرح المقصور والممدود؛ محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: ماجد حسن الذهبي، وصلاح محمد الخيمي، دار الفكر-دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨١م.

١٣٢- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣.

١٣٣- شرح الملوكي في التصريف؛ ابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية- حلب، ط/١ ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

١٣٤- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفّاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق.

١٣٥- شعر عمرو بن شأس الأسدي؛ تحقيق: يحيى الجبوري، دار القلم-الكويت، ط/٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٣٦- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف-القاهرة.

١٣٧- شمس العلوم ودواء كلام العرب؛ نشوان بن سعيد الحميري تحقيق:حسين العمري ومطهر الإرياني ويوسف محمد عبدالله، دار الفكر المعاصر-بيروت-لبنان، ط/١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٣٨- الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية؛ إسماعيل بن حمَّاد الجوهريّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت، ط/٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٣٩- صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺوسننه وأيامه؛ الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري اعتنى به حسان عبد المنان، بيت الفكر الدولية.

١٤٠- ضرائر الشعر؛ ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط/١، ١٩٨٠م.

١٤١- العباب الزاخر واللباب الفاخر؛ الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني، تحقيق: محمد

حسن آل ياسين، دار الشؤون الثقافية العامة–العراق–بغداد، ط/١، ١٩٨٧.

١٤٢– العققة والبررة؛ أبو عبيدة معمر بن المثنى، ضمن كتاب نوادر المخطوطات؛ تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل–بيروت، ط/١، ١٤١١هـ–١٩٩١م.

١٤٣– علل النحو؛ أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد–الرياض، ط/١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

١٤٤– العمدة في محاسن الشِّعر وآدابه ونقده؛ أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل–بيروت، ط/٥، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.

١٤٥– عمدة الكتَّاب؛ أبو جعفر النحاس ،تحقيق: بسام الجابي، دار ابن حزم –الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط/١، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤ م.

١٤٦– العُمُد كتاب في التصريف؛ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، ط/٣، ١٩٩٥.

١٤٧– غاية المريد في علم التجويد؛ عطية قابل نصر، دار التقوى للنشر، ط/٧، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م .

١٤٨– غاية النهاية في طبقات القراء؛ الإمام شمس الدّين أبو الخير محمدّ بن محمّد بن محمّد بن علي ابن الجزري الدمشقي الشّافعي، دار الكتب العلمية–بيروت، ط/١، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

١٤٩– الفائق في غريب الحديث؛ أبو القاسم الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر–بيروت–لبنان، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.

١٥٠– فتح الباري بشرح صحيح البخاري؛ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن باز، رقم كتبه وأبواه وأحاديث محمد فؤاد عبد الباقي، وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها.

١٥١- الفروق اللغوية؛ أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة- القاهرة-مدينة نصر.

١٥٢- فعلت وأفعلت؛ أبو إسحاق الزَّجاج تحقيق: رمضان عبد التواب وصبيح التميمي، مكتبة الثَّقافة الدينية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٥٣- فعلت وأفعلت؛ أبو حاتم السجستاني، تحقيق: خليل العطية، دار صادر-بيروت- لبنان، ط/٢، ١٤١٦هـ١٩٩٦م.

١٥٤- في أصول النَّحو؛ سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعيَّة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٥٥- في تاريخ الأدب الجاهلي؛ علي الجندي، دار غريب-القاهرة، ١٩٩٨.

١٥٦- القلب والإبدال؛ ابن السكيت، تحقيق: أوغست هفنر، طبع بالمطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين-بيروت،١٩٠٣ .

١٥٧- الكافي في العروض والقوافي؛ الخطيب أبو زكريا التبريزي، تحقيق: الحسَّاني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط/٣ ١٤٩٩م-١٤١٥هـ.

١٥٨- الكامل في اللغة والأدب؛ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان، ط/١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٥٩- كتاب الاختيارين المفضليات والأصمعيات؛ الأخفش الصغير، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط/٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٦٠- كتاب الإبل؛ أبو سعيد عبد الملك قريب الأصمعي، تحقيق: حاتم بن صالح الضامن، دار البشائر.

١٦١- كتاب إسفار الفصيح؛ أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي، تحقيق:

أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.

١٦٢-كتاب الأزهية في علم الحروف؛ علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، ط/٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٦٣- كتاب الأضداد؛ محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية-صيدا-بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٦٤- كتاب الأضداد في كلام العرب؛ أبو الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق: عزة حسن، دار طلاس، ط/٢ ، ١٩٩٦.

١٦٥- كتاب الأفعال؛ أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السَّرَقُسْطِي، تحقيق: حسين محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، القاهرة-الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

١٦٦-كتاب الألفاظ؛ ابن السكيت يعقوب بن إسحاق، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان- بيروت، ط/١، ١٩٩٨.

١٦٧-كتاب التكملة؛ أبو عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار النَّحوي الفارسيّ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب- بيروت-لبنان، ط/٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١٦٨- كتاب جمهرة اللغة؛ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين- بيروت، ط/١ ، ١٩٨٧م. ومطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة ببلدة حيدر آباد الدكن، ط/١، ١٣٤٥هـ.

١٦٩- كتاب الجيم؛ أبو عمرو الشيباني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي ومحمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية-القاهرة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

١٧٠- كتاب سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط/٣، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٧١- كتاب شرح أبيات الجمل؛ أبو محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق: عبدالله الناصير، دار علاء الدين-دمشق-سوريا، ط/١ ،٢٠٠٠م.

١٧٢- كتاب شرح أشعار الهذليين؛ أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج مراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة- مطبعة المدني.

١٧٣- كتاب العين؛ لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي.

١٧٤- كتاب الفهرست للنديم؛ أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف بالورَّاق، تحقيق: رضا-تجدد.

١٧٥- كتاب المفتاح في الصرف؛ عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط/١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٧٦- كتاب يفعول؛ الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، مطبعة العرب-تونس.

١٧٧- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم؛ محمد علي التهانوي، تقديم ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج وآخرون، مكتبة لبنان-بيروت، ط/١، ١٩٩٦ .

١٧٨- اللباب في علل البناء والإعراب؛ أبو البقاء العكبري. تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر-بيروت-لبنان، ودار الفكر، دمشق-سورية. ط/١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٧٩- لسان العرب؛ ابن منظور، تحقيق: عبد الله الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف.

١٨٠- اللمع في العربية؛ أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٨ .

١٨١- ليس في كلام العرب؛ الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة، ط/٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٨٢- مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي؛ تحقيق: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد- بغداد ،١٩٦٨ .

١٨٣- ما ينصرف وما لا ينصرف؛ أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، يشرف على إصدارها: محمد توفيق عويضة، لجنة إحياء التراث الإسلامي-القاهرة،١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٨٤- المثلث؛ ابن السيد البطليوسي، تحقيق: صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد للنشر- الجمهورية العراقية-وزارة الثقافة والإعلام-سلسلة كتب التراث(١١١)، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٨٥- مجالس ثعلب؛ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف-القاهرة، ط/٦.

١٨٦- مجمل اللغة؛ أبو الحُسين أحمد بن فارس بن زكريَّا تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة-بيروت ط/٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٨٧- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط وهي تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب وخمسة شروح لها: شرح الشافية للعلامة الجاربردي، وشرح الشافية للعلامة نقرة كار، وحاشية على شرح الجار بردي لابن جماعة، والمناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري، والفوائد الجلية في شرح الفوائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان.

١٨٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها؛ أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة- القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٨٩- المحكم والمحيط الأعظم؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .

١٩٠- المخصَّص؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل النَّحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، دار الكتب العلمية-بيروت.

١٩١- المذكر والمؤنث؛ أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: رمضان عبدالتواب، لجنة إحياء التراث-القاهرة،١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٩٢- المذكر والمؤنث؛ أبو حاتم السجستاني، تحقيق: حاتم الضامن، دار الفكر-دمشق-سورية، ط/١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٩٣- المذكر والمؤنث؛ أبو زكريا الفراء، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث-القاهرة.

١٩٤- مراتب النحويين؛ أبو الطَّيّب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط/٢، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

١٩٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها؛ عبدالرحمن جلال الدِّين السيوطيّ، تحقيق: محمد أحمد بك وعلي البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التّراث-القاهرة، ط/٣.

١٩٦- المسائل الحلبيات؛ أبو علي أحمد بن حسن الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، دار المنارة-بيروت، ط/١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٩٧- المسائل العسكريات في النحو العربي؛ أبو علي النحوي، تحقيق: علي جابر المنصوري،٢٠٠٢م.

١٩٨- المسائل العضديات؛ أبو علي أحمد بن حسن الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية، ط/١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٩٩- المستقصى في أمثال العرب؛ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، طبع بإعانة وزارة المعارف للتحقيقات العلمية والأمور الثقافية للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط/١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

٢٠٠- المستقصى في علم التصريف؛ عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة-الكويت، ط/١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٠١- مشارق الأنوار على صحاح الآثار؛ القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة-تونس.

٢٠٢- مشكل إعراب القرآن؛ أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم بن صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط/٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٢٠٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للإمام الرافعي؛ أحمد الفيومي، طبع بالمطبعة الميمنية، على نفقة أصحابها مصطفى البابي الحلبي وأخويه بكري وعيسى بمصر.

٢٠٤- معاني القرآن وإعرابه؛ الزجاج أبو إسحاق بن إبراهيم بن السري، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب-بيروت، ط/١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٠٥- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب؛ ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط/١، ١٩٩٣ .

٢٠٦- معجم البلدان؛ شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، دار صادر-بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٢٠٧- معجم التعريفات؛ علي محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.

٢٠٨- معجم الصواب اللغوي؛ أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب-

القاهرة، ط/١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٢٠٩- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع؛ أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب-بيروت.

٢١٠- معجم مقاييس اللغة؛ أبو الحُسين أحمد بن فارس بن زكريَّا، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر.

٢١١- المغني في تصريف الأفعال؛ ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال؛ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث-القاهرة، ط/٣.

٢١٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني-القاهرة.

٢١٣- المفصل في علم العربية؛ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وفي ذيله المفضل في شرح أبيات المفصَّل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل-بيروت-لبنان، ط/٢.

٢١٤- المفضليات؛ المفضّل بن محمد بن يعلى الضّبِّي، تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسَّلام هارون، دار المعارف، ط/٦، ١٣٦١هـ-١٩٤٢م.

٢١٥- مقاتل الطالبين؛ أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: السّيد أحمد صقر، منشورات الشريف الرّضيّ، ط/٢، ١٤١٦هـ.

٢١٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي-جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ط/١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢١٧- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)؛ بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون . دار

السلام. ط/١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٢١٨- المقتصد في شرح التكملة؛ عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد الدُّويش، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢١٩- المقتضب؛ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-لجنة إحياء التراث الإسلامي-القاهرة، ٢٠٠٩م.

٢٢٠- مقدمة العلَّامة ابن خلدون؛ عبدالرحمن بن خلدون المغربيّ، تحقيق: لجنة من العلماء، مطبعة مصطفى محمد.

٢٢١- المقرِّب؛ علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط/١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢٢٢- المقصور والممدود؛ أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم، تحقيق: أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط/١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٢٣- المقصور والممدود؛ ابن ولاد، تحقيق: بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، ١٩٠٠ م.

٢٢٤- الممتع في التصريف؛ ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة-بيروت ط/٤، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢٢٥- الممتع الكبير في التصريف؛ ابن عصفور الإشبيليّ، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط/٨، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢٢٦- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثَّالث والرَّابع الهجري؛ حسن هنداويّ، دار القلم-دمشق، ط/١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٢٢٧- المنتخب من غريب كلام العرب؛ أبو الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل، تحقيق: محمد العمري، مكة المكرمة-جامعة أم القرى، ط/١، ١٤٠٩هـ-٩٨٩م.

٢٢٨- المنجَّد في اللغة؛ أبو الحسن علي الهُنائيّ المشهور بكراع. تحقيق: أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي، عالم الكتب-القاهرة، ط/٢، ١٩٨٨.

٢٢٩- المنصف؛ شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النَّحويّ البصريّ، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط/١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٢٣٠- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء؛ أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط/١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٢٣١- ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال؛ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة-بيروت.

٢٣٢- النحو الوافي؛ عباس حسن ، دار المعارف-مصر، ط/٣.

٢٣٣- نزهة الألباء في طبقات الأدباء؛ أبو البركات كمال الدين ابن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار-الأردن، ط/٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٣٤- نصرة الثائر على المثل السائر؛ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢٣٥- النهاية في غريب الحديث والأثر؛ الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: محمود الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي-بيروت-لبنان،

٢٣٦- النوادر في اللغة؛ أبو زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق-بيروت، ط/١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٣٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس

الدين، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط/١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م .

٢٣٨- الوحشيات الحماسة الصغرى؛ أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، وزاد في حاشيته: محمود محمد شاكر، ط/٣، دار المعارف، القاهرة.

ثانيًا: المجلات والبحوث:

١- الإبدال وعلاقته بعلم الأصوات؛ مثنى جاسم محمد، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد- العراق، العدد١٠١، ٢٠١٢م.

٢- الإدغام مفهومه وأنواعه وأحكامه؛ أبو أوس الشمسان، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد(٢٥)، ١٩٩٩م .

٣- الإشباع الصوتي في المقاطع العربية أوضاعه وأهميته في التعبير اللغوي؛ عبد الحميد الأقطش، المصدر علوم اللغة-مصر المجلد (٦)العدد(٢) ، ٢٠٠٣م.

٤- أبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي، مكتبة النهضة-بغداد، ط/١، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

٥- الأفعال الثلاثية المزيدة في اللغة العربية صيغتي: انفعل وافتعل؛ نور الدين الشملالي، المصدر: مجلة ترجمان مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة- المغرب، المجلد١٩، العدد١، ٢٠١٠م.

٦- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم؛ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، ٢٧٤/١، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٧- التعاقب بين صوتي الهمزة والعين في العربية: دراسة في ضوء علم اللغة الحديث؛ منصور الكفاوين وإبراهيم النعانعة.(المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد(٧) العدد(١)).

٨- توهم الحرف الأصلي زائدًا؛ عبدالقادر المغربي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة-مصر، ص٦٣،ج/٩، ١٩٥٧م.

٩- جمع المصادر؛ صلاح الدين الزعبلاوي، التراث العربي-سوريا ، المجلد (٥)، العدد(١٩)، ١٩٨٥.

١٠- شواذّ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم؛ فريد بن عبدالعزيز الزامل السليم، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للأبحاث١٤٢١/٢٠٠١.

١١- صيغة فُعَّل من أوزان الجموع في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية؛ علي خليفة عطوة عبداللطيف، مجلة كلية الآداب-جامعة أسيوط-مصر، العدد:٥١، ٢٠١٤م .

١٢- القلب المكاني دراسة تاريخية في المفهوم والمصطلح؛ أحمد عبدالمجيد هريدي، مجلة علوم اللغة، مصر، المجلد/٣ العدد/٣، ٢٠٠٠م.

١٣- القياس في اللغة بين علماء العربية وديسوسير مفاهيم وتطبيقات؛ دوكوري ماسير، مجلة جامعة المدينة العالمية-ماليزيا، العدد الثاني ٢٠١٢م.

١٤- المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد؛ عيسى بن عودة الشريوفي، المصدر: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية-الكويت، الحولية ٢١، الرسالة ١٥٦، ٢٠٠١م.

١٥- مجلة لغة العرب العراقية؛ العدد (٧٦) ج/١، من السنة٨.

١٦- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة-مصر- تأليف: ناصر الدين الأسد، ج/٢٧، ١٩٧١م.

١٧- المختلف فيه فيما لا واحد له من لفظه في كتب اللغة والغريب جمعًا ودراسة؛ هاشم

شحاته حمودة عبد السميع، وآمال البدري السيد سالمان، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق-جامعة الأزهر-مصر، ع٣٤، مج٢، ٢٠١٤.

١٨- المذكر والمؤنث ماهيته وأحكامه؛ أبو أوس إبراهيم الشمسان، نشر ضمن (مقاربات في اللغة والأدب[١]) جامعة الملك سعود، ٢٠٠٧م.

١٩- ملاحظات على قياسية الغالب من جموع التكسير، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة-مصر، لشوقي عبد السلام جاد ضيف، ج/٥٢، ١٩٨٣م.

٢٠- ملك، ملاك، ملائك، ملائكة؛ إبراهيم أنيس ص:١١مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة-مصر، ج/٣١، ١٩٧٣م.

٢١- من مظاهر المعيارية في الصرف العربي؛ فوزي حسن الشايب، مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد:١٠، العدد:٣٠، ١٩٨٦.

٢٢- يرتبط تاريخيًّا بـ«وادي قرماء» وقرية «عشم»، (جريدة الحياة ، الجمعة ١٦ مايو/أيار ٢٠١٤).

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	٥
ملخص الرسالة	٧
المقدمة	١٠
أهمية الموضوع وأسباب اختياره	١٠
مشكلة البحث وتساؤلاته	١١
أهداف البحث	١٢
الدراسات السابقة	١٣
منهج البحث	١٣
خطة البحث	١٤
التَّمهيد	١٧
المدخل: تعريف بالمفضَّل الضّبِّيّ	١٨
أولًا: المفضَّل بن محمَّد الضَّبِّيّ	١٨
مَن أخذ مِنهم	١٩
مَن أخذوا عنه	١٩
ثانيًا: قبيلته	٢٠
ثالثًا: مؤلفاته	٢٠
رابعًا: مولده ووفاته	٢٠
أولًا: كتاب المفضَّليات، مكانته، وشروحه	٢٢
أولًا: كتاب المفضليات	٢٢
ثانيًا: مكانة كتاب المفضليات	٢٢
ثالثًا: شروح كتاب المفضليات	٢٣
ثانيًا: الشَّاهد الشِّعريّ، ومنهج الاستشهاد به في المجال الصَّرفيّ	٢٤

أولا: الشاهد الشعري	٢٤
ثانيًا: الشَّاهد الشِّعريُّ المحتجُّ به	٢٧
ثالثًا: منهج الاستشهاد بالشَّاهد الشِّعريّ في المجال الصَّرفيّ:	٢٩
أولًا: أوجه الإفادة منها:	٢٩
– الاستدلال على المسألة الصَّرفية	٢٩
– الاستدلال بالشَّاهد الشِّعريِّ على الشُّذوذ	٢٩
– الاستدلال بالشَّاهد الشِّعريِّ على اللغات	٣٠
– الاحتجاج به على مخالفة بعض الآراء	٣١
– لا يتكؤون على الشَّاهد الشِّعريِّ وحدَه في التقعيد إذا لم يوجد له مقابل في النَّثر	٣١
ثانيا: منهج الصرفيين في عرض الشواهد الشعرية:	٣٢
منهجهم في توثيق قائل البيت	٣٢
منهجهم في إنشاد الشَّاهد	٣٦
توطئة	٣٩
الفصل الأوَّل: شواهد الأفعال	٤٢
المبحث الأوَّل: أبنية الأفعال المجرَّدة	٤٣
المجرَّد الثلاثيُّ	٤٧
– الفعل المجرَّد الثلاثيُّ السَّالم	٤٧
أ/ فَعَلَ: يكون لازمًا ومتعدِّيًا	٤٧
المبحث الثَّـاني: أبنية الأفعال المزيدة	٥٨
أ/ الفعل الثلاثي المزيد فيه	٥٨
– الثلاثي المزيد بحرف	٥٨
– الثلاثي المزيد بحرفين	٦٠
المبحث الثَّالث: معاني صيغ الزِّيادة في الأفعال	٦٨
ما زِيد على الثُّلاثيّ	٦٨
أ– المزيد بحرف:	٦٨

- معاني صيغة (أفْعَل)	٦٨
ب- المزيد بثلاثة أحرف	٧١
- معاني صيغة اسْتَفْعَلَ	٧١
الفصل الثاني: شواهد الأسماء	٧٧
المبـــحث الأوَّل: أبنية الأسماء المزيدة	٧٨
- ما زيد على الثُّلاثي	٧٨
أ- ما زيد بحرفيين مجتمعين بعد اللام	٧٨
- صيغة (فَعَلَاء):	٧٨
المبحث الثَّانـــي: المصادر	٨٣
- مصدر الفعل الثلاثي	٨٣
المبحث الثَّالـــث: المشتقَّات	٨٦
- صيغة المبالغة (فَعَّال)	٨٦
المبحث الرَّابـــع: الجموع	٨٨
(أ) جمع التصحيح:	٨٨
جمع المؤنث السالم	٨٩
(ب) جمع التكسير:	٩٦
١- التكسير المقدر	٩٦
٢- التكسير الظاهر:	١٠٢
أولًا: جموع القلة:	١٠٢
- جمع (فَعِيلٍ) على (أَفْعِلَة)	١٠٢
- جمع (فِعْلٍ) على (أَفْعُل)	١٠٦
- جمع (فِعْلٍ) على (أَفْعَال)	١٠٩
- جمع (فُعْلٍ) على (أَفْعَالٍ)	١١٣
ثانيًا: جموع الكثرة:	١١٧
- جمع (فَاعَلٍ) على (فَوَاعِل)	١١٧

- جمع (يَفْعُولٍ) على (يَفَاعِيل)	١٢٢
- جمع (أَفْعَل) على مماثل (فَعَالِل)	١٢٤
- جمع (فَعْلٍ) على (فَعِيل)	١٣٠
- جمع (فَعْلٍ) من أسماء الرجال على (فِعَال)	١٣٥
- الجمع على (فَعَالِيَّ)	١٣٧
المبحث الخامس: ما فات الصَّرفيّين من شواهد الجموع	١٤٦
جمع (فَعْلٍ) على (أَفْعَال)	١٤٦
المبحث السَّادس: التَّصغير	١٥٣
تصغير الاسم الخماسي	١٥٣
المبحث السَّابع: النَّسب	١٦٠
النسب إلى الاسم المنقوص	١٦٠
المبحث الثَّامن: التَّذكير والتَّأنيث	١٦٥
أولًا: الأسماء المؤنثة بغير علامة تأنيث:	١٦٥
أ/ المؤنث الثلاثي	١٦٥
ب/ المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف	١٧٧
ثانيًا: الأسماء التي تذكر وتؤنث:	١٧٩
أ/ ما يذكر ويؤنث باتفاق في لفظه واختلاف في معناه	١٨٠
ب/ ما يذكر ويؤنث باتفاق من لفظه ومعناه	١٩٠
المبحث التَّاسع: المقصور والممدود	١٩٣
أ- المقصور	١٩٤
ب- الممدود	١٩٨
الفصل الثالث: شواهد المشترك بين الأسماء والأفعال	٢٠٣
المبحث الأوَّل: أحرف الزيادة	٢٠٤
١- زيادة الميم	٢٠٤
٢- زيادة الهاء	٢١١

٣- زيادة الياء	٢١٦
المبحث الثَّاني: الإعلال والإبدال	٢٢٠
أولًا: الإعلال	٢٢٠
١- الإعلال بالحذف	٢٢٠
٢- الإعلال بالقلب	٢٣٣
٣- الإعلال بالنقل	٢٤٩
ثانيًا: تخفيف الهمزة	٢٥٧
ثالثًا: الإبدال	٢٦٠
- الإبدال السماعي	٢٦٠
١- إبدال التاء طاءً	٢٦٠
٢- إبدال الطاء جيمًا	٢٦٤
المبحث الثَّالث: ما فات الصَّرفيين من شواهد الإعلال والإبدال.	٢٦٦
إبدال الياء من الواو	٢٦٦
المسألة الأولى: جمع (جَواد) على (جِياد) بالإعلال	٢٦٦
المسألة الثَّانية: تصحيح (حِول)	٢٧١
المبحث الرَّابع: الإدغام	٢٧٦
- إدغام المتقاربين	٢٧٦
الفصل الرابع: دراسة منهجيَّة لشواهد التَّصريف في المفضَّليَّات	٢٧٩
المبحث الأوَّل : شواهد التَّصريف والقياس	٢٨٠
أقيسة الصرفيين في شواهد التصريف في المفضليات	٢٨٣
أولًا: أقيستُهم في الأفعال	٢٨٣
أ- الأفعال المجرَّدة من حيث التّعدِّي واللُّزوم	٢٨٣
ب- الأفعال المزيدة	٢٨٤
ثانيًا: أقيستهم في الأسماء	٢٨٧
أ- أبنية الأسماء المجرَّدة والمزيدة	٢٨٧

ب- المصادر	٢٨٧
ج- المشتقَّات	٢٨٨
د- الجموع	٢٨٩
هـ- التصغير	٢٩٢
و- النَّسب	٢٩٢
ز- التذكير والتأنيث	٢٩٣
ح- المقصور والممدود	٢٩٣
ثالثًا: أقيستهم في المشترك بين الاسم والفعل	٢٩٥
أ- أحرف الزِّيادة	٢٩٥
ب- الإعلال والإبدال	٢٩٦
١- الإعلال	٢٩٦
٢- الإبدال	٢٩٩
المبحث الثَّاني: شواهد التَّصريف بين المفضَّليَّات والمصادر الصرفيَّة	٣٠٠
المبحث الثَّالث: المقارنة بين المتقدِّمين والمتأخرين في تناولهم للشَّواهد	٣٠٣
المبحث الرَّابع : التَّقويم	٣٠٧
أ/ خصائص شواهد التصريف في المفضليات	٣٠٧
ب/ المآخذ	٣١٠
الخاتمة	٣١١
الفهارس	٣١٤
- فهرس الآيات القرآنية	٣١٥
- فهرس الأحاديث النبوية	٣١٦
- فهرس الشواهد الشعرية	٣١٧
- فهرس شواهد التصريف في المفضليات	٣١٩
- فهرس الفائت من شواهد التصريف في المفضليات	٣٢٣
- ثبت المصادر والمراجع	٣٢٤

- فهرس المحتويات	٣٥٢

Evidence of Morphology in Mufdilaat (Analytical Morphological Study)

Prepared by:
Mariam Saleh Almoqaitib

Abstract

This research was based on the comparison of the morphological analysis of the signs of Morphology between the preference explainers and the morphological scientists from the second century, then the comparison between the analysis of advanced and modern morphological scientists, and in this research a study of evidences did not come in the books of the morphological scientists, and it is valid to be a witness to a different issue, or considered as one of the benders issues, or the dialects of the Arabs.

Perhaps this research answered the following questions:

١- How many of the Morphological evidences which the conditions of this study apply in preferences?

٢- Did the morphological scientists have a position of the evidences that is different from that of the preference explainers?

٣- To what extent are the morphological rules of poetic evidences which the conditions of this study apply in preferences?

٤- What is the position of the morphological scientists of the evidences of preferences that violate their rules?

٥- Did the morphological scientists investigate all the evidences to protest against their bases or were there evidences that they neglected?

٦- Have the modern researchers in the science of Morphology opinions in those evidences contrary to the views of old ones?

The research contained: introduction, preface, four chapters, and conclusion, as follows:

The preface, discussed Al-Mufaddal of Dhabbi, the book of preferences, its status, its explanations, the poetic evidence, and the method of testimony in the morphological field.

The first chapter deals with the evidences in issues which related to the verbs; their abstract and augmented structure, and the meanings of the augmentation form.

As for the second chapter, deals with the evidences in the issues concerning to names, their augmented structure, the infinitives, the derivatives, the plurals, and what missed the morphological scientists of the plurals, the diminutive, the affiliation, the masculinity, the femininity, the Maqsour and the Mamdoud.

The third chapter deals with the evidences in common issues between names and verbs, the letters of increase,

the Ielal and substitution, and what missed the morphological scientists of substitution and slurring.

The fourth chapter was a systematic study of the evidences of morphology in preference, in which has talking about the evidences of morphology and regularity, and the evidences of morphology between preferences and morphology sources, and comparison between advanced and late in their handling of the evidences and correction.

The most important results were:

Firstly: the morphological scientists did not have a contrary position of the preference explainers; they often agreed with each other to direct the evidence's position, and did not contradict them in directing the evidence's position unless in the issue of the plural of the word of "Shemal" as an irregular plural intended to "Shemal".

Secondly: the preferences included a large number of words that missed the morphological scientists, which may change the ruling of the morphological issue, may moving them from irregularity to regularity, and studied fourteen evidences on three issues: issue of the plural and two issues in the Ielal and substitution, which indicates that; the investigating by the morphological scientists of the evidences needs to be re-examined, especially in issues that were judged as rare or irregular, or are limited in a dialect of the Arab dialects, that with no doubt is not reducing of the effort of scientists.

Thirdly: The narration of preferences has differed from the narration of the morphological scientists in more than one place. The number of them is seven evidences, and the difference in the narration difference is often in the place of the evidence, that is noticeable that; contrary to the morphological scientists in narration of preferences is deliberated, may be to prove their rules.

Fourthly: The reason for the difference between the morphological scientists in the evidences of preference is the difference in the method of measurement, and the method of measurement is an extension of the grammatical school on which they follow, because the approach of the people of Basra in the setting requires constancy and do not take only from limited tribes with the highest degree of eloquence. The approach of the people of Kufa characterizes of extremely hearing and do not require constancy.

Fifthly: The morphological scientists did not give the issues of verbs their right in morphological literature, as there are evidences of many verbs in the poetry of preferences, and they did not cite it.

Sixthly: The dependence of the morphological scientists on the derivation to know the origin and the augmented, due to their conflict in identifying the origins of some words, this excuse the ancient morphological scientists due to the difficulty of research in the hearable compared to the current era, it was better to rely on the collection of the derivatives of the same word of all Arabic dictionaries and then judge the letter if it is original or augmented, or follow the same letter in all Arabic

dictionaries and then determine the measurement of its originality or augmentation.

Seventhly: The morphological scientists emphasize measurement and try not to violate it, albeit at the content of the meaning.

Eighthly: By studying the evidences of this research, the modern researchers in dealing with the evidences of preferences did not have opinions that contradict the views of the advanced researchers.

* * *

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Qassim University
College of Arabic Language and Social Studies
Department of Arabic Language and Literature

Evidence of Morphology in Mufdilaat (Morphological study Analytical)

A thesis submitted in fulfillment of the requirements for master degree in department of Arabic Language and Literature

Prepared by
Mariam Saleh Sulaiman Almoqaitib
Academic: ٣٥١٢٠٠٠٢٨
Supervisor
Prof. Farid bin Abdulaziz Al Zamil Al Sulaim
Professor at the Faculty of Arabic Language and Social Studies

١٤٣٩/١٤٤٠AH